

وزارة الداخلية
مديرية الشرطة

المواريث والوصايا

طبقاً لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

وقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

لطلبة السنة الثانية وافسدين

إعداد

الأستاذ محمد حمزة شعيب
أستاذ العمريّة بكلية الشرطة

المواريث والوصايا

طبقاً لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

وقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

لطلبة السنة الثانية وافدين

إعداد

الأستاذ محمد محمد شعيع
أستاذ الفريعة بكلية الشرطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين . سيدنا محمد
بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه وتمسك
بسلته إلى يوم الدين .

وبعد . . .

فهذه مذكرات في دروس الشريعة الإسلامية وفق النجع المقرر على طلبة
السنة الثانية من الأقطار الشقيقة للمحققين بكلية الشرطة لعام ١٩٧٢/١٩٧١
الدراسي وتتناول ما يأتي :

١ - عرض سريع لأحكام الوارث .

٢ - عرض موجز لأحكام الوصية الإختيارية والإجبارية طبقاً لقانون الميراث
رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الجاري عليها العمل
في جمهورية مصر العربية إلى الآن . وقد راعيت فيه الإنجاز والتبسيط في
العبارة دون التمرس للخلافات المذهبية إلا بقدر ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه
الضرورة ، لكي تتشقى مع مسدأركهم ويتيسر لهم فهمها ويسهل فهمها .
والله حسبنا . . وهو ولي التوفيق ؟

« المؤلف »

الباب الأول

الميراث والتركّة

(١) مقدمة في الميراث والتركه

وتتناول ما يأتي :

تعريف علم الميراث :

هو العلم بالقواعد والضوابط الفقهية والحساية التي يعرف بها نصيب كل وارث ممن يخلفون الميت في تركته .

يُدخل في ذلك القواعد المتعلقة بحالات الحجب والنسب والتعصيب والرد على ما سيأتي بيانه . مثل القاعدة التي تقول : للبنين الصليتين فأكثر الثلثان . والتي تقول : لبنت الابن فأكثر مع البنت الصلبية الواحدة السدس فرضاً تكملة للثلثين . ومثل : الأم تحجب الجدة من أى جهة ، أى سواء كانت الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم . ومثل القائل بنيرحق ولا عذر لا يرث في مال المقتول . ومثل : لا ميراث مع اختلاف الدين بالاسلام وغيره . ومثل : لا يرث المرء من أحد ولو كان مرتداً مثله . ومثل : لا شيء للعصبة إذا استغرقت فروض المستحقين للتركة . إلى غير ذلك من القواعد التي تبين من يتحقق الميراث ومن لا يستحق ، وتبين كذلك مقدار ما يستحقه كل وارث سواء أكان من أصحاب الفروض المقدرة ، أم كان من العصابات ، أم كان من ذوى الأرحام . كما تبين المحجوب بشيئه من الميراث وغير المحجوب . ومن يرد عليه الباقي من التركة إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عاصب يأخذ الباقي ، ومن لا يرد عليه . وما هي الحقوق التي تتعلق بتركة الميت وبأبائها يبدأ بالتنفيذ منها وهكذا كما سيأتي بعد .

وكما يسمى علم الميراث : يسمى أيضاً علم الفرائض ، لأن الفرائض جمع فريضة وهي مأخوذة من الفرض الذي من معانيه اللغوية : التقدير ، كما ورد في القرآن (منصف ما فرضتم) أى قدرتم ، والتبيين كما ورد في القرآن (قد فرض

الله لكم تحلة إيمانكم) أى بينها ، والأنزال كما ورد فى القرآن (إن الذى فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد) أى أنزله عليك ، والإحلال كما ورد فى القرآن (ما كان على النبی من حرج فيما فرض الله له) أى أحل الله له ، وتقول العرب : ما أخذت منه فرضاً ولا قرصاً ، أى ما أخذت منه شيئاً بغير عوض ولا بعوض .

وهذه المعانى اللغوية المتقدمة موجودة فى الميراث ، لأنه قد تكفل ببيان الأنصاء والمقادير الشرعية التى فرضها الله سبحانه وتعالى وقدرها لأصحابها وأحلها لهم عطية منه بغير عوض .

معنى كلمة الميراث :

وكلمة الميراث فى اللغة مصدر — ورث — بمعنى الوراثة ، يقال ورث فلان أباه ، أو ورث من أبيه يرثه ورثاً ووارثة وميراثاً ولهذا المصدر فى الأصل معنيان :

١ — البقاء : ومن ذلك اسم الله تعالى الوارث ومعناه الباقى بعد فناء خلقه ومنه أيضاً ما ورد فى دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم : (الله أمتنى بدمعى وبصرى واجعلها الوارث منى) ، أى الباقى معى صحيحين سالمين إلى أن أموت .

٢ — انتقال الشيء من قوم إلى آخرين — حقيقة كانتقال المال — أو معنى كانتقال العلم ومن ذلك (العلماء وروثة الأنبياء) أو حكماً كانتقال المال إلى الخلف ومنه سمي مال الميت إراثاً لانتقاله إلى الوارث بسبب أو بسبب .

كما يطلق لفظ الميراث بمعنى اسم المفعول : أى الموروث وهو مرادف للتراث والإراث ، ومعناه فى اللغة : الأصل والبقية ومن ذلك الحديث : (اثبتوا على مشاعرکم فإنکم على إراث إبيکم إبراهيم) أى على أصل دينه وبقية منه ومنه سمي أيضاً مال الميت إراثاً لأنه بقية من سلف لمن خلف .

أما معناه الإسهام الذى تطلق على معان ثلاث : تطلق ويراد فيها كون

الشخص مستحقاً نصيباً في تركته التوفى أو بعبارة أخرى : هي الخلافة عن الميت حقيقة أو حكماً — كالمفقود — في ماله بسبب قرابة أو زوجية ، أو ولاء .

وتطلق تارة أخرى على المال الموروث نفسه يقال : هذه الدار أو السيارة ميراث — أى مورثة — أى أن سبب ملكية صاحبها لها الإرث وليس الشراء أو الهبة مثلاً ، كما تطلق على علم اليراث نفسه يقال فلان يجيد اليراث أى يحسن هذا العلم ويتقنه ، واليراث بالمعنى الأول له أركان لا يتحقق بدونها ، وله شروط يتوقف عليها ، وله أسباب تقتضيه . وله موانع تمنع منه ، وهناك حقوق تملك بموضوعه (وهى التركة) .

وسنعرض لهذا كله بعد بيان أهميته وحكمة مشروعيته ودليله وتاريخه إن شاء الله .

أهميته :

وإن علم اليراث من أنفع العلوم وأشرفها ، ولذلك أخذ من بين أبواب الفقه الاسلامى مكانة عالية وحظى بميزة لم يحظى بها غيره من الأبواب الأخرى — وقد نبه الرسول إلى مكانته وحث على تعلمه وتعليمه روى الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها فإننى إمروء مقبوض والعلم مرفوع ويوشك أن يختلف إثنان في الفريضة والسألة فلا يجدان أحداً يجبرهما) .

وروى عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل ، أى لا حاجة لتعلمه — : آية محكمة . أو سنة قائمة . أو فريضة عادلة) وقال العلماء : إنه نصف العلم لأن الرسول عليه الصلاة والسلام صرح بذلك — فقد روى عن أنى هريزة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تعلموا الفرائض وعلموها فإنها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء يتنزع من أمق) وإنما كان اليراث نصف العلم لتعلقه بالحدى حائق الإنسانى . وهى حالة

الوفاة . وتعلق ما عهداه من الأحكام بحالة الحياة .

ولذلك نجد القرآن الكريم قد عني بتصيل أحكام الوارث على نحو لم يحظ به أية ناحية من نواحي التشريع الأخرى . وتكاد تكون الكثرة الغالبة من أحكامه واردة في القرآن الكريم ثم جاءت السنة النبوية الشريفة شارحة ومكملة وتضامرت جهود أعلام الصحابة وأئمة العلماء في استجلاء سره . وفهم مراميه وتوطيد أصوله وتوسيع أبحاثه ، حتى أن الخلفاء الراشدين أنفسهم أولوه منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مزيداً من العناية وأعطوه جانباً من الإهتمام . فقد روى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذهب إلى بلاد الشام بنفسه في السنة الثامنة عشرة ليعلم الناس علم الميراث ، وروى عنه أنه قال :

تملوا الثرائف فإنها من دينكم ، وأمر عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قيد مولاه عكرمة حتى تعلم الثرائف .

ولعظم فضله أفرد الفقهاء بالتأليف عناية به وتناجرت عناية الفقهاء به في الأزمنة المختلفة . وحفل العلماء قديماً وحديثاً بالتصنيف فيه فحلوا مشكلاته وتوسعوا في أبحاثه وفصلوا جميع مسائله . وما ذلك إلا لأنه يتناول من شئون الحياة وروحها وعمادها والنصر المال فيها وهو المال والثروة التي يتركها للمورث .

حكمة تشريع الميراث :

إن توريث الأقرباء بعضهم من بعض نظام طبيعي قد عرفه أكثر الأمم الشرقية والثرية قديماً وحديثاً وأخذت به ولقد وضعت له كل أمة من تلك الأمم قانوناً يتفق مع مداركها ونظامها الخاص بحياتها ، وهذه القوانين قد يختلف بعضها عن بعض في التفاصيل والنظم . ولكنها جميعاً تؤكد الحقيقة المتقدمة ، كما يؤكددها أن نظام التوريث يتشبه مع طبيعة الإنسان نفسه التي تدنمه إلى الكفاح المستمر من أجل الثروة وجمع المال طيلة حياته مما يدل على أن الدافع إليه ليس هو تنبع الشخص بالمال في حياته فقط . وإنما يكمن بجانب ذلك رغبة قوية في أن

يخلقه على هذا النال والتمتع بسلطانه . أحب الناس إليه من الأشخاص وأقربهم
منه ، فكان لذلك ضرورياً لحرر بن الإنسان إلى السكك والتعب في الحياة
وإثارة ضروب النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الإنسان .

والشرعة الإسلامية من بين الشرائع التي أخذت بنظام التوريث ، فأقرته
ووضعت له قواعد مفصلة محددة تناولت أشخاص الوارثين ومقادير استحقاقهم
على نحو عميق الحير والمادة للأسرة والمجتمع ، حيث جعلت المال الذي جمعه
صاحبه من وجوهه المشروعة وأدى حقه المطلوب منه في وجوه الخير والنفع أن
يعود بأية الذي فضل منه بعد وفاته على ورثته الأقربين من الذين امتلأ قلبه بحبهم
كأصوله وفروعه . أو عاقروه مدة طويلة كما في الزوجية . أو كان يعتر بهم
ويلتصم إذا احتاج إلى النصرة كمصيته . أو كان بينه وبينهم تراحم ومودة كذوي
رحمة ، فهم أولى الناس به ، لأنهم غرس يده وثمره من ثمرات كفافه في الحياة .

ولهذا اقتضت حكمة الإسلام في احترام الميراث : وهو نقل ملكية ما يتركه
المتوفى إلى من خلف من بعده من ولد وأهل . وقضى على الأنظمة الفاسدة التي
كان يسير عليها أهل الجاهلية قبله من توريث فريق من الأقرباء دون فريق
وإثارة الكبار من الرجال الأعداء دون النساء والصغار من الذكور
والإناث ، فلم يفرق في الاستحقاق للارث بين رجل وامرأة ولا بين
صغير وكبير ما دام قد توفر فيه سبب الإرث وشرط الاستحقاق ، وبذلك محقت
أسس المدل والإنصاف وأمن الناس من بقاء بعضهم على بعض بالظلم والإجحاف .

ولقد تولى الشارع بنفسه توزيع التركة على مستحقيها ، ولم يترك ذلك للعباد ،
حرصاً منه على تحقيق العدالة بين الأقارب الأقربين .

ولإحكام الروابط بين أفراد الأسرة وصوناً لملاقاتها من الوهن والتعبية ،
لأن الإنسان قد يشاب عليه هواء . أو يقع تحت تأثير المواقف الجاهلة فيظلم في
صايمه ولا يدلل وقد يحرم من هو أحق بالمال ويؤثر عليه غيره ، فلو ترك أمر
التركة وتقسيمها إلى آراء أصحابها واختيارهم لأدى ذلك إلى اضطراب ميزان

المبدالة ووقوف المداوة والضيضاء ، ووجود الضنائن والأخذاء بين أفراد الأسرة الواحدة .

وليس كذلك إذا كان الإعطاء والمنع من قبل الشارع - فإن القريب الممنوع إذا علم أن المنع آت من جهة الشارع أعلمت نفسه ورضى حكم الله . ومع ذلك فقد أعطى الشارع صاحب المال حق التصرف في ثلث ماله الخالص من الديون كيفما شاء في وجوه الخير والبر والنفعة .

حكمة إعطاء المرأة نصف نصيب الرجل

يتعامل المتصبون من علماء العرب ومفكرية على الاسلام فيزعمون أن نظام التوريث في الاسلام نظام متخلف لا يصلح لمسايرة النظم الاجتماعية والاقتصادية في مختلف الأزمنة والأمكنة . حيث لم يسو بين الرجل والمرأة في الميزات . أنه يحصل للرجل . في الأغلب الأعم ضعف نصيب المرأة . فالأب والأم . والأبن والبت . والأخ والأخت . والزوج والزوجة . للذكر منها ضعف نصيب الإناث . وذلك لا يتفق مع ما تقرضه قواعد المبدالة وتقتضيه مسايرة المدنية التي لا تفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات كما يزعمون ويختبطون في محاملهم على الشريعة الاسلامية واتهامهم لها بالجور والتخلف . ولو نظرنا إلى مبعث هذه التهمة وإلى أساسها الذي ترتكز عليه نجد أنه هو أساس في تلك المجتمعات والدساتير الأوروبية والأمريكية من نزعة خاطئة وفكرة منحرفة وهي التسوية بين المرأة والرجل في كل شيء ناسين أو متجاهلين ما بين الجنسين من فوارق من حيث الطبيعة ومن حيث الأعباء والتبعضات المالية للمقاتلة على كاهل كل منها . بل أن التصيب البغيض ضد الشريعة الاسلامية الذي هيمن على كثير من هؤلاء العلماء وتوارثونه جيلا بعد جيل له أكبر الأثر في هذا التعامل وذلك الزعم الباطل والاثام الخاطيء ولقد وجد من المسلمين من سار معهم في هذا السبيل فسموا أنفسهم مجددين أو انصارا للمرأة وهم في الواقع أعداؤها وزعموا كما زعم أولئك للمتصبون أن

الإسلام هضم حق المرأة في الميراث : إذ لم يسميها وبين الرجل فيه . وكبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً . فلو تجردوا من تصبهم وأرادوا الانتفاع والخضوع للعق لأيقنوا أن إعطاء الرأء نصف نصيب الرجل في الميراث هو منتهى العدالة ومقتضى الحكمة لعدة أمور منها :

١ — إن الإسلام هو الذى ثبت أركان العدل وقوس دعائم النظم حيث جعل لكل صغير وكبير من الذكر والإناث حظه في الميراث . ونصر المرأة وأعلى من قدرها على ما اقتضه الحكمة الإلهية فجعل لها نصيباً مفروضاً في تركة زوجها . أو قريباً بعد أن كانت محرومة منه وبعد أن كانت متاعاً تورث في بعض الأجابين . بما رفع شأنها وحفظ لها حقها في حياة كريمة وابعد بها عن مداخل الشر والفساد وأحاطها بسياج متين من الحماية والرعاية والكرامة ، وإنزلها في المجتمع الإنساني منزلة لها .

٢ — إن الله جلت قدرته جعل الرجل قواماً على المرأة فقال سبحانه : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) وهذه القوامية التي للرجال على النساء : إنما راعى فيها الشارع حين وزع أعمال الحياة بين الرجل والمرأة . أصل الطبيعة البشرية . فخلق الرجل راعياً للأسرة . حامياً لها متحملاً متاعبها في الداخل والخارج . وخلق المرأة حراً للنسل وسكنناً للرجل ومربية للولد داخل بيتها ، ومن أجل ذلك لانسكف المرأة الإتيان على نفسها ، وإنما نفقتها على زوجها ولو كانت غنية فإذا لم يكن لها زوج نفقتها في مالها . وإن لم يكن لها مال فعلى وليها من الرجال . نهى في جميع أحوالها كيفية اللؤونة . ونصيحها في الميراث موكول صرفه إلى إرادتها وقد يكون سبيله الجمع والإدخار ، أما الرجل فمطالب الحياة وتكاليفها عليه أكثر من المرأة في نظام الإسلام وهو النظم الذي يتفق مع الفطرة السليمة وطبائع الأشياء التي استقرت عليها أوضاع الحياة في الأزمنة المتعاقبة والبيئات المختلفة ، فالرجل هو الذي يكلف بإعالة نفسه متى كان قادراً على ذلك . ولو كان أبوه وأسر الثراء . وهو المكلف بدفع المهر لزوجته . وهو المالك

بالإتفاق على زوجته والإتفاق على أولاده من غذاء وكساء وتعليم وتطبيب وغير ذلك ثم هو المكلف بإعالة أبيه وذوى قرابته متى كانوا فقراء ، ومن ثم كانت حاجة الرجل إلى المال أكثر من حاجة المرأة إليه ، فكان من العدل أن يكون الرجل فى كمية الإرث على الضعف من المرأة لئتمكّن من القيام بأعباء حياتها وحياته وحياة أولاده وحياة الفقراء وأصحاب الحاجة من أهله .

على أن تفصيل الذكر على الأثى إنما هو خاص بما إذا كان الذكر معصياً لها أما بما عدا ذلك فقد يكون نصيب الذكر والأثى وهما فى درجة واحدة على السواء كالو ترك (أباً ، أمّاً ، أربع بنات) . ويتضح مما تقدم أن الإسلام لم ينظر إلى المرأة فى حكم الميراث من حيث جسد كامرأة . ولكن ينظر إليها من حيث الوضع الاجتماعى ومن حيث الأعباء الاقتصادية والتبعات المالية للبقاء عليها وعلى الرجل ، فالذى لا يقبل الشك أبداً أن الحياة قد استقرت على أن العبد الأكبر ملقى على كاهل الرجل سواء أكان أباً ، أم زوجاً ، أم أختاً ، أم غير ذلك .

٣ — إن مبدأ مساواة المرأة بالرجل الذى ينادى به الغرب فى طريقه إلى الزوال ولا يمكن أن يكتب له البقاء لأنه يخالف طبائع الأحياء ويقبض الأوضاع المستقرة فى الحياة حيث يخرج المرأة عن طبيعتها ويفقدها أهم وظائفها فى الحياة وهى وظيفة الأمومة ورعاية الناشئة والقيام على شئون البيت . وتوفير الراحة والطعام لينة زوجها وأولادها . ولقد بدأت بوادر الضيق بهذا المبدأ تظهر فى محيط المرأة نفسها ، وإن المستقبل القريب سيكشف عن خطأ هذا المبدأ ويود بالمرأة إلى وضعها الطبيعى ليرفع عن كاهلها ما ألقي عليها من تبعات ليست مستعدة لتحملها ، وإن المرأة بغريزتها وطبيعتها الأنثوية قبلت — من غير شعور — عبئها فى الحياة على كاهل الرجل حتى فى أوروبا وأمريكا نجد الرجل هو الذى يكد ويعمل ويكسب دائماً ، أما المرأة فقد تعمل وقد لا تعمل وقد تكسب وقد لا تكسب فعملها وكسبها ليس هو القاعدة وليس هو الأصل الذى نبى عليه حياة الأسرة . بل هو شيء يتبر كالتأقلا فى حياتها

فلا حساب له في اللوازين الاقتصادية ولا وزن له في نظام المجتمع ، أما الرجل فمن المهم أن يعمل وأن يكسب وإن أصابه للرض ولحقته به الشيخوخة وحيئذ يكون مبدأً للمساواة الذي ينادى به الغرب نزعة خلطئة وعصبية جاحدة منحرفة لا وزن له ولا فائدة ترجى منه وهو أمر عارض لا يلبث أن يزول .

أما ما شرعه الإسلام فهو محفلة على مر الزمن لأنه دين الحياة كلها ودين الأجيال جميعاً ، فلا يقرر من الأحكام إلا ما يتماشى مع الفطر السليمة . ويستقيم مع ما يصلح به أمر الناس في كل زمان ومكان .

مصادر علم الموارث في الإسلام

لقد ثبتت أصول الميراث وأحكامه التفصيلية ، بالكتاب الكريم ، والسنة النبوية والإجماع واجتهاد الصحابة ، ونذكر فيما يلي : الآيات الكريمة وأهم الأحاديث النبوية التي استمد منها علم الميراث أحكامه ليكون الطالب على ذكر منها عند الأخذ في بيان الأحكام تفصيلاً وهي :

[١] آيات من القرآن الكريم :

تناول القرآن الكريم أحكام الموارث في آيات : منها ما جاء الحكم فيها مجملًا من غير تفصيل واقتصرت على وضع القواعد العامة ، ومنها ما تناول الأحكام تفصيلاً من حيث بيان الورثة وتقدير الأنصاء ، وحالات الحجب . والحقوق المتعلقة بالتركة وترتيب الاستحقاق .

أما الآيات التي لم تعرض للتفصيل فهي ، قوله سبحانه وتعالى (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً . وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفاً) وقال تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) .

أما الآيات التي تناولت أحكام الميراث تفصيلاً فهي :

ففي ميراث الأولاد :

يقول الله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف) .

وفي ميراث الأبوين :

يقول تعالى : (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبوه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصيها أو دين أبائكم وإن كنتم أولادكم لا تعلمون إياهم أقرب لكم نعماً فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً) .

وفي ميراث الزوجين :

يقول تعالى : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين) .

وفي ميراث الأخوة والأخوات من الأم فقط :

يقول تعالى : (وإن كان رجل يورث لوالده أو امرأة وله أخت وله أخت فللكل واحد منهما السدس . فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم خليم) .

وفي ميراث الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب :

يقول تعالى : (يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة إن أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين

فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين
الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم .

وفي ميراث ذوى الأرحام :

يقول تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل
شيء عليم) .

(ب) من السنة النبوية :

وقد تكفلت السنة ببيان كثير من أحكام الميراث كإيراث العصباء ، وميراث
الجدات وكإيراث بنات الإبن مع البنت الواحدة الصلبية ، والحرمان من الميراث
بسبب اختلاف الدين بالإسلام وغيره أو اختلاف الدارين وغير ذلك مما يقين في
الأحاديث التي سنوردها فيما يأتي :

١ — ما جاء في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : (ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر) .
وقال أيضاً : (اجعلوا الإخوات مع البنات عسبة) .

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قضى (في بنت وبنت ابن وأخت) بأن للبنت
النصف ولبنت الابن السدس والباقي للأخت موجبة .

٢ — وعن جابر بن عبد الله قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بابلتيهما من سعد فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن
الربيع قتل أبوهما بمك في أحد شهيداً وإن معهما أخذما لها فلم يدع لها مالا
ولا ينكحان إلا بمالا ، فقال عليه السلام : يقضى الله في ذلك فنزلت آية
الميراث — فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معهما قتال : أعط إني سعد
الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك .

٣ — وعن زيد بن ثابت أنه مثل عن : زوج ، أخت لأبوين — فأعطى
الزوج النصف والأخت النصف . وقاله حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى بذلك .

(م ٢ — الميراث والوصايا)

٤ — وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة وأقرؤا إن شئتم) التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فأما مؤمن مات وترك مالا فليورثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاؤه .

٥ — وعن علي رضي الله عنه قال : إنكم تهرون هذه الآية : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات . فالرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه .

٦ — وروى البخاري عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم (قضى في بنت ، بنت ابن ، أخت بأن لبنت النصف ولبنت الابن السدس تسكمت للتثخين وما بقي فللأخت) .

٧ — وعن معاذ بن جبل أنه ورث أختاً وابنه فجعل لكل واحدة منهما النصف وهو باليمن ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي .

٨ — وعن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر فسأته ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله شيئاً فأرجى حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المنيرة بن شعبة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس . فقال : هل معك غيرك ؟ فقام عهد بن مسلة الأنصاري فقال مثل ما قال للمنيرة بن شعبة . فأعذه لها أبو بكر ، قال : ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسأته ميراثها فقال : ما لك في كتاب الله شيء ولكن هوذاك السدس فإن اجتماعاً فهو بينكما وأيسكما خلت به فهو لها .

٩ — وعن عبد الرحمن بن يزيد قال : أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدات السدس ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم .

١٠ — وعن اللقداد بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من

ترك مالا فلورثته : وأنا وأرث من لاوارث له وأهقل عنه وارث والنحال وارث من لا وارث له يقتل عنه ويرث) .

١١ — وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إنما رجل عاهر بحرة أو أمه فالولد ولزنا لا يرث ولا يرث) .

١٢ — وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن النبي صلى الله عليه وسلم : جعل ميراث ابن الملاحنة لأمه ولورثتها من جده .

١٣ — وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا استهل المولود ورث) وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله وابن عمر ع : قالوا : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يرث الصبي حتى يستهل) .

١٤ — وروى الجماعة أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر للمسلم) وفي رواية قال : يا رسول الله اتزل غدا في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ، وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب . ولم يرث جعفر ولا علي شيئا لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين .

١٥ — وعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا يوارث أهل ملتين شتمى) .

١٦ — وعن عمر بن الخطاب قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (ليس لقاتل ميراث) وعن عمرو بن شعيب عن أبيه وعن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا يرث القاتل شيئا) .

١٧ — وروى عنه صلى الله عليه وسلم : قضى بأن المقل ميراث بين وربة القاتل على فراغتهم .

١٨ — وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (الولاء لمن أعتق) ، وقال أيضاً : (الولاء لمة كلجمة للنسب) .

ومن أحكام الموارث التي ثبتت بالاجماع : نصيب الجدة الصحيح أني الأب
وقيامه مقام الأب عند فقده . ونصيب ابن الابن وقيامه مقام الابن عند فقده .
ونصيب بنت الابن وقيامها مقام البنت عند فقدها ، ونصيب الأخت لأب وقيامها
مقام الأخت الشقيقة عند فقدها كما سيبين كل ذلك بالتفصيل بعد .

ومن الأحكام التي ثبتت بالاجتهاد وال ترجيع من غير إجماع توريث ذوى
الأرحام ، والمول ، والرد ، وبعض مسائل الحجب على ماسياتي :

تاريخ الإرث وكيف كان الإرث عند العرب قبل الاسلام

إن التوريث كما تهدم نظام فطرى تنادى به الفريضة البشرية ولستدعيه طبيعة
الكائن الحى . فلا عجب أن كان من أوائل النظم التي عرفها الإنسان في فجر
الحياة الأولى وبزوغ شمس الحضارات السالفة فلقد وجد هذا النظام في الأديان
السماوية التي سبقت الإسلام كاليهودية . كما وجد في أقدم حضارتين ظهرتا في
التاريخ القديم وهما حضارة مصر وبابل ، ولا يزال الاهتمام به إلى الآن حتى في
الكتشريات الوضعية القديم منها والحديث ومهما كانت تلك النظم فإنها لم تصل إلى
ماوصل إليه نظام التوريث في الإسلام من سمو وحق وعدل . وسنقصر الكلام
على الإرث عند العرب قبل الإسلام لئلا نلغى من الارتباط الوثيق بنظام الإرث في
الإسلام .

فلقد جاء الإسلام والعرب يتوارثون . ويوص بعضهم لبعض ولكن كان
نظام الإرث عندهم يسير على أسس متكررة وأوضاع خاطئة تتنافى مع الفطرة
السليمة ولا تتفق مع الحق والعدل والإنصاف فقد كانوا لا يورثون إلا من اشتد
عوده من الرجال ومحرمون المستضعفين من النساء والأطفال . ويحملون للولد
المتبني نصيباً مقدراً في تركة من تبناه ومحرمون بذلك ذوى القربى أو ينقصونهم
حقهم ضاروا وعدوانا وهم في هذا إنعا يصدرون عن هوى وضلالة وينزلون

على حكم عادات جائرة ظالمة ، ذلك أن العرب في الجاهلية قوم لم تكن لهم جوانب الحياة ولم تصدق عليهم من عارها وليس لهم دين يصممهم من الزلل وينظم لهم شئونهم . فتأخروا على ما يعدم من خير قليل ويفي بعضهم على بعض ، وظلت كل قبيلة تربيص بأختها ، ومن هنا نشأ إيثارهم الرجال بالميراث دون النساء والأطفال . لأن الرجال هم الذين يحمون الوطن ، ويدفون عن الحمى ويقاتلون العدو ، ومن أجل ذلك كانت أسباب الإرث عندهم ثلاثة : النسب والتبني والحلف .

١ — أما التوريث بالنسب : فلم يكن منظماً للمساواة الحقة بين الذكور والإناث ولا بين الصغار والكبار لأنهم كانوا كما قلنا ، لا يورثون إلا من أطلق القتال من الذكور الكبار الذين يحملون السيف ويحمون المشيرة ويقاتلون العدو ، ولا يحصلون للمستضعفين من النساء والأطفال نصيباً في الميراث .

٢ — وأما التبني : فقد كان الرجل منهم يتبنى ابن غيره فينسب إليه دون أبيه من النسب . وكان للتبني كل حقوق الولد من الصلب والنسب ومن بين هذه الحقوق الميراث فإذا مات مدعى البتوة ورثه الابن المتبنى . وقد استمر الأمر كذلك في تلك الأزمنة الطويلة من تاريخ العرب وكذلك في فترة من صدر الإسلام فقد تبني النبي عليه السلام زيد بن حارثة فكان يقال له زيد بن محمد ، حتى نزل قوله تعالى في سورة الأحزاب (ادعهم لأبائهم هو أفقسط عند الله) ففسخ الله الدعوة بالتبني ونسخ ميراثه كان بآيات الموارث قبل تحريم التبني .

٣ — وأما التدريث بالحلف والعقد : فقد كان الرجل في الجاهلية يحالف الرجل ليس بينهما قرابة ولا غيرها يقتضى عقد يقول فيه : (دى دمك ، وهدى هدمك وترثنى وأرثك وتطالب بى وأطلب بك) فإذا تعاهدا على هذا الوجه ، فأهبا مات قبل الآخر كان للمحى ما اشترط من مال الميت ، وبقي كذلك في صدر الإسلام ثم نسخ في رأى الجمهور من الفقهاء بقوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أن الله بكل شىء عليم) وقال الأحناف : أنه لم ينسخ لكن قدم عليه ميراث ذوى الأرحام يقتضى الآية المذكورة .

الإرث في الاسلام

ولما جاء الاسلام وبث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلن الدعوة بين الجاهلية تركهم الله فترة من الزمن على ما كانوا يتوارثون عليه ، ثم شرع بعد ذلك نظاماً وقتياً للورثة بين المسلمين الأولين يقوم على الهجرة .

والمؤاخاة ، أما الهجرة ، فقد كان المؤمن المهاجر يرث أخاه المؤمن المهاجر حتى تحقق بينهما مزيد من الحب والمخالطة .

والإخلاص ، وأما المؤاخاة ، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يؤاخى بين الرجل من المهاجرين . والرجل من الأنصار بقوله : هذا أخوك يا فلان ، فإذا مات أحدهما ورثه الآخر وإنما كان ذلك لأن الدولة الإسلامية في صدر الاسلام وقت نشأتها كانت مصلحتها تتطلب ذلك تشجيعاً للهجرة وتقوية للروابط بين المهاجرين والأنصار وما يرمى إليه الاسلام من تكوين أمة إسلامية قوية يرتبط أعضاؤها برابط متين ، وبهذا انقطعت رابطة الولاية وأسباب الورثة بين المؤمن المهاجر وبين غيره ممن لم يؤمن . أو آمن ولم يهاجر .

وقد أبطل الله التوارث بالهجرة والمؤاخاة بقوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) لروال الأسباب التي كانت تدعو إليه ، وصار للإسلام قوته وأمن الناس بعد خوف وإطمأنوا بعد اضطراب وزالت المصيبة القبلية وما كانت تثيره من بغي وعدوان ثم بعد ذلك شرع الله الوارث على أسس من العدل والانصاف فأعطى مال الميت لمن هم أولى الناس وأحقهم به وهم : أهله وأقاربه ولم يفرق بين رجل وإمرأة ولا بين صغير وكبير وأبطل ما كان في الجاهلية من حرمان النساء والأطفال وتوريث التبن الدخيل لما في كل ذلك من جور وظلم وهضم للحقوق .

التدرج في تشريع الموارث في الاسلام

وقد جاء تشريع الموارث مبنياً على قواعد التدرج في التشريع ، كما هو شأن الإسلام في جميع تشريعاته ، لأن الانتقال عن مألوف المادّة مظهر واحدة تقبل على الطبع ، ولهذا لم يبطل ما كان عليه أهل الجاهلية دفعة واحدة من قضايتهم الارث على الذكور البالغين من الأبناء دون النساء والأطفال . والارث بالتبني والحلف كما قدمنا بل في أول الأمر أبقى على تلك الأسباب الثلاثة ، ثم بعد ذلك جعل أساس الارث بالولاية هو الاسلام والمهجرة لما كان يرى إليه من تكوين أمة عزيزة الجانب يرتبط أعضاؤها برابط العقيدة ثم لما عز الإسلام وقويت شوكته نسخ التوارث بالمهجرة بقوله تعالى :

(وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم) .

كما نسخ الارث بالتبني بقوله تعالى :

(وما جعل ادعاءكم بناءكم كذلك قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ادعواهم لأبائهم هو أفط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) .

وبهذا بطل التبني والارث بسببه واستقر حكم الاسلام على عدم مشروعيته .

وأما للميراث بسبب المقد والمخالفة فالمراد به الإرث بولاء الوالدة وقد بقي العمل به زمناً طويلاً في صدر الاسلام ثم نسخ في رأى جمهور الفقهاء خلافاً للأحناف الذين يقولون : إنه لم يسخ وجعلوا مرتبته في الارث بعد مرتبة ذوى الأرحام عملاً بقوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) .

وبذلك أصبحت الولاية على المال بعد وفاة مالكة للأقرب فالأقرب من ورثته ذكورا وإناثاً صناراً وكباراً وكذا لأحد الزوجين .

هذا : ولقد شرع الله للميراث أولاً بطريق الإجمال . ثم أورد فيه التفصيل

والبيان على الوجه الذى اقتضته حكته ويتفق مع مصالح الناس فى كل زمان ومكان .

فى أول الأمر : أوجب على الشخص أن يوصى للوالدين والأقربين بنصيب لى تركته من غير تفرقة بين الرجل والمرأة ولا بين الكبير والصغير ، وكل قسمة التركة إلى الورث نفسه حين قصصه الوفاة وترك له بيان المقادير وتحديد الانصباى الى يريد اعطاءها من ماله لوالديه وأقاربه ، وكانت المصلحة حاشد تقتضى أن يوضع إلبهم الأمر ليعمل كل موسى منهم ما يراه عتقاً لرغبته ومتلائماً مع مقدار نصرت له ومعوته إياه من غير تقييد بشيء معين إلا أن يكون ذلك فى حدود المعروف الذى تألفه الطباى السليمة والعقول الرشيدة ، ولما خيف من من جنف للموصى وميله مع الموصى أو إغته ، جعل القضاء مشرفاً على الوصية للإصلاح وذلك هو مقتضى قوله تعالى :

(كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خبيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على الثقين . فمن بدله بعد ما سمعه فإنما آتته على الدين يبدلونه إن الله سميع عليم فمن خاف من موسى جنفاً أو إغماً فأصلح بينهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم) .

وبذلك يكون الاسلام قد هدم قاعدة أخرى من قواعد الجاهلية وهى قصر الاستحقاق على الرجال البالغين دون النساء والأطفال ، وقد تأكد ذلك حين نزل قوله تعالى :

(للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً) .

وهذه أسماها قواعد عامة لم يبين الله فيها نصيب كل وارث ، كما لم يبين ترتيب المستحقين ، لكن لما اعتاد الناس أن يأخذ الأقرب من أموالهم شيئاً أوجبه الله لهم لافرق بين قريب وقريب وألوا هذا وأطأنت له نفوسهم اقتضت حكمة الله

ألا يوكل أمر التركة وتقسيمها إلى إختيار أصحابها ولا إلى القضاء من بعدهم بل إتماما للنظام ومراعاة للمدالة وقطعا للتزاع بين الأسر ومنعاً لحقد الوارثين وفساد العلاقات بينهم . شرع الله الموارث مفصلة محددة بقوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين إلى آخر الآيات الخاصة بتسريع الميراث) وفيها تولى المليم بمصالح خلقه قسمة تركته كل مالك بين ورثته بنفسه على وجه الحق والمعدل والمصالحة لئله يجعل المباد وميلهم مع الهوى ولكي يقطع بذلك أسباب التباغض والتناحر فقد روى أنه لما توفي أوس ابن ثابت الأنصاري وترك زوجة له وبنتين وابنا صغيرا ، قام رجلان هما ابنا عم لثيت ووصياه يقال لهما سويد وعرفجة فأخذاه ماله ولم يعطيا إمرأته وأولاده شيئا منه فذكرت المرأة ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاهما قالا : ولدها لا يركب فرسا ولا يحمل كلا ولا يئكأ عدوا ، فقال عليه السلام : انصرفا حق أنظر ما يحدث الله لي في هذا الأمر شيئا . فأنزل آية (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا) فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابن العم : ألا يفرقا من مال أوس شيئا لأن الله قد أنزل عليه فيه شيئا أخبر فيه أن للذكر والأنثى نصيبا ولم يبين كم هو ؟ حتى ينظر ماذا ينزل رب المباد جميعا فأنزل الله آيات الموارث وبدأها بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الآيات) فأعطى للمرأة الثمن وقسم الباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين ولم يعط ابن العم شيئا . وينزل هذه الآيات بطل ما كان عليه عمل أهل الجاهلية ، ونسخ أيضا ما كان عليه العمل في صدر الإسلام من التوريث بالهجرة والمؤاخاة ، كما نسخ وجوب الوصية التي كانت تمهدا لتسريع الميراث واستقر الأمر في نصابه وأعطى كل ذي حق حقه على ما انتضه الحسنة الإلهية .

ما يلاحظ على نظام الإرث في الإسلام

من يتأمل في نظام التوريث الإسلامي يجد أنه قد اجتمعت فيه من المزايا

والخواص ما لم يجتمع في أى تشريع آخر سواء كان مملوياً أم وضياً . فمن أهم
الزاياتى توافرت لهذا النظام ما يأتى :

أولاً — إن الله سبحانه وتعالى : قد تولى بنفسه بيان المستحقين لتركه للتوفى
واستأثر بتوزيع التركة عليهم ولم يترك شيئاً من هذا الأمر لصاحب المال ، فليس
لصاحب المال فى الإسلام أن يعين الورثة من بعده ولا أن يحدد ما يخص به كل
وارث من المال بل كل ذلك قد استأثر به الشارع الحكيم لعله بأن الإنسان قد
تنقلب عليه الأهواء أو يقع تحت تأثير عاطفة جاحدة أو مؤثرات عارضة فيتخيف
ولا يعدل فى صليحه فيحرم بعض المستحقين أو يؤثر بعضهم على بعض بالزيادة التى
لاقرها الشريعة ، فتولى الله بنفسه توزيع التركة على المستحقين بالعدل والحق
والصلحة .

وبهذا يتناز نظام التوريث الإسلامى عن النظم التى تعطى صاحب المال حق
تعيين للتعيين بماله من بعده وحق تحديد الأنصبة التى يخص بها كل مستحق
مهما كان التفاوت كبيراً بين تلك الأنصبة كما فى نظام التوريث الرومانى والنظم
التي سارته .

ثانياً — إن الشريعة الإسلامية عملت على حفظ حق الورثة فى حياة صاحب
المال نفسه . فقررت تطلق حق الورثة بمال المورث بمجرد زول مرض الموت به .
فليس لصاحب المال أن يتصرف فى مرض موته أى تصرف يضر بالورثة أو يفوت
عليهم حقهم .

على أن الشارع الحكيم لم يحرم صاحب المال من حق التصرف فى جزء من
ماله عن طريق الوصية — فأجاز الشارع بل ندب للشخص أن يوصى بجزء من
ماله فى حدود الثلث ، لجهات البر وللنفع العامة التى تعود على المجتمع بالخير والبركة
أو يوصى به لندوى الحاجة من أهله وقرباته . أو من يريد برهم بعد وفاته ،
واشترط لإباحة الوصية شروطاً تضمن عدم الانحراف فيها فاشتراط فى صحتها

ألا تكون بمصية وألا يكون الباعث عليها منافيساً لمقاصد الشريعة . ولذا أبطل الوصية على أندية القمار وللراقص وبيوت الدعارة والحليلات وما يشبه ذلك بما هو شر وفساد — كما اشترط أيضاً ألا تتجاوز ثلث المال . إبقاء على حق الورثة فإذا جعل الشارع لصاحب المال حق التصرف في شيء من ماله ليتدارك ما فاتته من فعل الخير يدخره في آخرته وتربو به حسنة فمن الحق والمعدل ألا يتجاوز هذا ثلث المال الذي يملكه وأن يترك الباقي لأولاده وآبائه وزوجته وإخوته ومن هم أقرب الناس إليه وأحقهم بماله .

وفي ذلك يروى الجماعة عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : (جاء في رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودى من وجع اشتد به . فقلت يا رسول الله : إنى قد بلغنى من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ولا يرثنى إلا إبنة لى ، أفتصدق بشئ مالى ؟ قال لا ؟ قلت فاشطر يا رسول الله . قال لا ؟ قلت : فالتك ؟ قال : والتك كثير أو كبير ، إنك إن تذر ورتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكفون الناس) . وكذلك اشترط الشارع في صحة الوصية ألا يقصد بهما مضارة الورثة فقد روى أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إن الرجل ليممل أو للرأه بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها الموت فيضار أن فى الوصية فيجب لها النار) ثم قرأ أبو هريرة قوله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حلهم والآية التى يمد بها إلى قوله وذلك الفوز العظيم ولذلك قال العلماء : يتمتع على الشخص أن يوصى بشئ من ماله إذا كان قليلاً لا يسمح بقضاء حاجات الورثة ويؤيد ذلك حديث سعد المتقدم (إنك إن تذر ورتك أغنياء خير من أن تتركهم عائلة يتكفون الناس) وقوله عليه الصلاة والسلام : (لا صدقة إلا عن ظهر غنى وأبداً بنفسك ثم عن تقول) .

فأين هذا مما جرت عليه بعض التشريعات القسدية والحديثة من إعطاء صاحب المال حق التصرف بالوصية في جميع ماله ولنير وزمته العظيمين . وأن

يوصى لأي جهة مها كانت معصية كالبنايا وأندية اليسر والقرار . أو كانت لا تنتفع بالوصية كالوصية للكلاب والقطط وما تشبه ذلك .

ثالثاً — إن الإرث في الاسلام إجبارى بالنسبة إلى الورث والوارث فليس للورث أن يحرم أحد ورثته من ميراثه . وليس للوارث أن يرد إرثه من الميت فهو يملك نصيبه جبراً من غير اختيار منه ولا حكم قاضى بخلاف القانون الفرنسى مثلاً . فإنه لا يثبت الارث في بعض الحالات إلا بعد حكم القضاء . فهو اختياري عندم لا إجبارى .

رابعاً — إن الاسلام جعل ما تركه الميت من مال لأحب الناس إليه وأكثرهم صلة به وأشدهم تعاوناً معه . ولذلك جعل الإرث في دائرة الأسرة لا يتعداها . فلا بد لثبوت الإرث من قرابة حقيقية ، أو زوجية ، أو قرابة حكيمية ، وهى ولاء المتأفة لأن الولاء لمة كالحمية النسب كاجاء في الحديث ، وفي هذا صلاح للأسرة وإحكام للروابط بين أفرادها وتقوية أواصر الودة فيها ويجعلها متعاونة على تحقيق الخير والسعادة في حياتها . ومن أجل ذلك منع الاسلام ميراث الولد المتبنى والولود من زواج باطل أو فاسد .

خامساً — إن الاسلام جعل الأساس في تقديم بعض الورثة على بعض ، قوة القرابة وشدة الصلة . واتصال للنافع بين الورث والمورث . ولذلك أئثر الأقوى قرابة والأشد صلة والأكثر تفعلاً على من يليه في هذه الصفات . ومن هنا قدم الأم على الجدة ، والأب على الجد والابن على الأخ وهكذا . (آباؤكم وأبنائكم لاتمدون أيهم أقرب لكم تفعلاً)

سادساً — إن نظام التوريث الاسلامى ، يحصل دون تجمع الثروة في يد واحدة على حساب الآخرين ، وهذا بدوره يؤدي إلى تقنين الثروة وتوزيعها فيصيب ثمرها أكبر عدد ممكن من الناس ويقضى على الرأسمالية الكبيرة السعורה التي هي شر ما تنبت في المجتمعات .

سابقاً — إن هذا النظام قد عمل على حماية المستضعفين من النساء والأطفال وأولادهم من الرعاية مأم أهل له ، فجعل للمرأة نصيباً في الإرث . فالأم والبنت والأخت والزوجة وأمثالهن ، لمن نصيب من مال الميت يحفظ عليهن حياتهن وكرامتهن ويحول بينهن وبين ذل الحاجة والانزلاق إلى مهاوى الرزية ، كذلك جعل للطفل الصغير بل وللحمل في بطن أمه نصيباً مثل الكبير ، ولم يجعل للإن البكر أى ميزة يمتاز بها عن يضره من إخوته ، على خلاف ماجرت عليه بعض النظم الأخرى من جعل المال كله للإن الأكبر كما هو الشأن في التشريع الأنجليزى ، أو جعل نصيب الابن الأكبر على النصف من نصيب من يضره من إخوته كما هو الحال في نظام التوريث عند اليهود .

ولاشك أن نظرة الشريعة الإسلامية في ذلك هي الحق والعدل والرحمة من حيث أن الصغار والمستضعفين هم أولى بالرعاية وأحوج إلى مال مورثهم من الكبار الذين قد تربوا في ظل نعمة هذا المورث ، وقد يكونوا مدخرين شيئاً من المال ، أو حصوا من وسائل الكسب ما يؤمن حياتهم ويجعلهم في رغد من العيش .

ثامناً — إنه جعل الزوجية الصحيحة من أسباب الإرث ، فالزوجة ترث من زوجها ، كما أن الزوج يرث من زوجته وبذلك تقوى روابط الزوجية وتشتد أواصرها وتؤتي ثمارها المباركة .

تاسعاً — إنه جعل الحاجة أساس التفاضل في الميراث ، ولهذا جعل للمرأة نصف نصيب أخيها الذكر ، لأن حاجته إلى المال أشد من حاجتها إليه ، ومطالب الحياة وتبعاتها المالية بالنسبة له أكثر منها بالنسبة للبنت ، ومن ذلك أيضاً أنه جعل نصيب الابن أنه جعل نصيب الابن أكثر من نصيب أبيه ، لأن الابن يستقبل الحياة فهو أحوج إلى مال الميت من أبيه الذى أصبح جداً في نهاية عمره فليس له من مطالب الحياة ولا حاجة له من المال إلا بمقدار ما يحفظ عليه شيخوخته ويؤمنه من ذل الحاجة حين ضعفه وعدم قدرته على الكسب بخلاف الأبناء الذين تستقبلهم الحياة بجماعتها وترهقهم بشكا ليها .

تطبيق الميراث في جمهورية مصر العربية

كان القضاء في الجمهورية قبل صدور قانون الوارث رقم (٧٧) لسنة ١٩٤٣ .
يجرى على تطبيق الرأى من مذهب الحنفية فى مسائل التورث تطبيقاً للسادة
(٢٨٠) من قانون تنظيم المحاكم الشرعية رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١ . التى تنص على
أنه يقضى بالرأى من المذهب الحنفى فيما لم ينص عليه بمحكم خاص فى القانون .
ولم يكن إلى ذلك الوقت قد صدر قانون خاص ينظم مسائل الموارث . وقد أحس
القائمون بالقضاء وكبار رجال التشريع بالحاجة الملأة إلى المدول عن الرأى من
مذهب الحنفية فى بعض المسائل التى تقضى للصلحة ومراعاة البيئأ إلى الأخذ فيها
بمذاهب غير الحنفية ولذلك وافق فى ديسمبر سنة ١٩٣٦ . مجلس الوزراء بمصر
على تشكيل لجنة بوزارة العدل برئاسة شيخ الأزهر تكون مهمتها القيام بوضع
مشروع قانون شامل لمسائل الأحوال الشخصية وما يتفرع عنها . ولا تنقيد فى
ذلك بمذهب دون آخر . بل تأخذ من آراء الفقهاء فى المذاهب الإسلامية ما تراه
ملائماً لمصالح الناس ومتمشياً مع الحالة الاجتماعية . وقبلأ صدر القانون رقم ٧٧
فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٢ أغسطس وتقد
فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ . وليس له أثر رسمى حيث لم يرد به نص يقرر سريانه
على الماضى . وهذا القانون لا يزال يستمد أكثر أحكامه من مذهب الحنفية .
ويستمد فى بعض منها على مذهب غير الحنفية . كما يعتبر هذا القانون عاماً يسرى
على جميع المصريين مسلمين ومسيحيين ويهود . سواء كانوا داخل البلاد للمصرية
أو خارجها . حتى لو اتفق جميع الورثة غير المسلمين على تطبيق قانون ملتهم .
وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٨٧٥ من القانون للدنى رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨
على ما يأتى : تعيين الورثة وتحديد أنصائبهم فى الإرث وانتقال أموال التركة إليهم
تسرى فى شأنها أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة بشأنها) .

وأهم التعديلات التى جاء بها القانون مخالفاً فيها المذهب الحنفى هى :

١ — تقديم تجهيز الميت وتجهيز من تجب عليه نفقته على جميع الحقوق

التعلقة بالتركة ولو كانت ديوناً عينية . خلافا للمذهب الحنفية الذى يقدم أداء الديون العينية على التجيز .

٢ — قصرة أسباب الإرث على ثلاثة الزوجية والقرابة وولاء العتاقة كما هو مذهب الجمهور . وإلناؤ ولاد للوالة خلافا للحنفية الذين يحلوته من أ- باب الإرث ويؤخروه عن ذوى الأرحام .

٣ — ترتيب الورثة على خلاف المذهب الحنفى : حيث جعل الترتيب فى الاستحقاق كالآتى :

أصحاب الفروض . ثم العيبة للنسبة . ثم الرد على أصحاب الفروض للنسبة ثم الرحم . ثم الرد على أحد الزوجين ثم العيبة للنسبة غير معتبر لولاء المولاة .

٤ — الأخذ بمذهب أبى يوسف فى طريقة توريث ذوى الأرحام وقد كان العمل قبل ذلك بمذهب محمد بن الحسن .

٥ — الرد على أحد الزوجين : إذا لم يكن للبيت وارث من أصحاب الفروض للنسبة ولا من المصبات للنسبة ولا من ذوى الأرحام أخذ بمذهب عثمان بن عفان رضى الله عنه خلافا للحنفية الذين لا يردون على أحد الزوجين أصلاً .

٦ — توريث الاخوة والأخوات الأشقاء أو لأب مع الجد أخذاً بمذهب الأئمة الثلاثة والصاحبين من الحنفية خلافاً لأبى حنيفة .

٧ — إعتبار القتل العمد مانعاً من الإرث سواء أكان بالباشرة أم بالتسبب . وعدم إعتبار القتل الخطأ وما جرى مجراه مانعاً أخذاً بمذهب المالكية . خلافاً للحنفية الذين يرون القتل الخطأ وما جرى مجراه مانعاً والقتل بطريق التسبب غير مانع .

٨ — تشريك الاخوة والأخوات الأشقاء إذا كانوا عصبه مع الاخوة

والأخوات لأم إذا استقرت الفروض التركة ولم يبق شيء يأخذونه بالتمصيب
أخذ بمذهب المالكية والشافعية .

٩ — عدم اعتبار اختلاف الدارين مانعاً من الإرث بين غير المسلمين إلا في
حالة المعاملة بالمثل . خلافاً لمذهب الحنفية الذين يرونه مانعاً .

١٠ — إن الجنين إذا انفصل ميتاً بجنابة على أمه لا يرث بل تمريض الجنابة
الذي أوجبه الشارع ، وهو الفرة ، يكون لأمه جزاء الجنابة عليها أخذ بمذهب
الحنابلة بن سعد وريعة بن فروخ . فالقانون لم يعتبر الموت التقديرى خلافاً للحنفية
في ذلك .

١١ — إن الجنين لا يستقر له الإرث إلا إذا نزل كله حياً أخذ بمذهب
الجمهور خلافاً للحنفية الذين يكتفون بولادة أكثر حياً .

١٢ — إذا توفي الرجل عن زوجته أو ممتدته : فلا يرثه حملها إلا إذا ولد
حياً لسنة شمسية عدد أيامها ٣٦٥ يوماً على الأكثر من تاريخ الوفاة . أو الفرة
خلافاً للحنفية الذين يرون أن أكثر مدة الحمل ستان .

١٣ — قضى القانون بأن الحمل لا يرث من غير أبيه إلا إذا ولد حياً لسنة
شمسية على الأكثر من تاريخ موت أبيه . أو الفرة إن كانت أمه ممتدة من
طلاق أو وفاة وقت وفاة المورث . أو لتسعة أشهر على الأكثر من تاريخ موت
المورث إن كان من زوجته قائمة وقت وفاة المورث .

(ب) أركان الميراث وأسبابه وشروطه وموانعه

عرفنا فيما تقدم أن الميراث بمعنى الخلقة عن الميت ، له أركان لا يوجد إلا بها . وله أسباب تقتضيه . وله شروط تنوقف الاستحقاق عليها . وله موانع تمنع منه . وهناك حقوق تتعلق بموضوعه وهو التركة وفيما يلي بيان كل منها :

أركان الميراث

أما أركان الميراث التي لا يوجد إلا بتوافرها فهي ثلاثة :

١ — المورث: بتشديد الراء المكسورة وهو الميت حقيقة أو حكماً ، كالمفقود ، وترك ما لا أو حقاً يورث عنه .

٢ — الوارث : وهو الشخص الذي يستحق أن يكون خليفة عن الميت فيما تركه لتحقيق سبب الإرث فيه بأحد الأسباب الآتية وإن لم يأخذ بالفعل لمنع .

٣ — للمورث : وهو ما يتركه المورث من الأموال والحقوق التي تورث عنه ، ويسمى : تركه وإرثاً وميراثاً .

أسباب الميراث

الأسباب جمع سبب وهو في الاصطلاح : ما يلزم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدم الحكم لذاته وأسباب الميراث عند الحنفية أربعة هي الزوجية ، والنزابة الحقيقية ، وولاء العتاقة ، ويسمى العصوة السيية ، وولاء الوالدة ، ويسمى ولاء الناصرة والمقد والحلف . فإن امتنع هذه الأسباب جميعها ولم يكن هناك إقرار من المورث بنسب أحد على الغير ولا وصية لأحد بجميع المال . فكل ما تركه يكون للخزاة العامة بينت مال المسلمين .

وقال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم: إن أسباب الإرث

(٣ م — الوارث والوصايا)

ثلاثة قط هي : الزوجية ، والقرابة الحقيقية ، وولاء العاقبة ، وقد أخذ التانون بمذهب الأئمة الثلاثة . حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة على أن أسباب الإرث : الزوجة والقرابة والنسوبة السببية غير متميز لولاء المولادة الذي يقول به الحنفية ، ويان كل منها فيما يأتي :

١ — أما الزوجية : فلراد منها : عقد الزواج الصحيح شرعاً سواء صحبة دخول الزوج بزوجته ، أم لم يصحبه ذلك — فلو مات أحد الزوجين بعد تمام عقد الزواج وقبل الزفاف والنسؤول ورثه الآخر ما لم يوجد مانع يمنع من الإرث أما الزواج الباطل وهو البني فقد ركناً من أركانه . أو شرطاً من شروط إنقاده كزواج من لا يستد ببارته مثل المجنون ، وكزواج المحارم مع العلم بالحرمة وزواج للثمة ، فلا يستحق به ميراث وإن وقع بعد دخول أو خلو ، وكذلك الزواج الفاسد وهو ما فقد شرطاً من شروط صحته كالزواج من غير شهود والزواج للوقت لا يستحق به لليراث . وإن وقع بعده دخول أو خلو أيضاً .

ويقع التوارث بين الزوجين حتى ولو كانت الزوجية بينهما قائمة حكماً بأن كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً ولا تزال المدة باقية ومات أحدهما عن الآخر قبل إنقضائها فإن الحى منهما يرث الميت ، لأن الزوجية في الطلاق الرجعى قائمة حكماً ما دامت المرأة في العدة ، وسواء كان الطلاق الرجعى قد صدر من الزوج في حال صحته . أم صدر منه في مرض الموت الذي مات فيه وهذا ياتفاق جميع الفقهاء والقانون .

أما المطلقة طلاقاً باتناً : فإن كان طلاقها البائن قد صدر منه في حال صحته ، أو صدر منه في مرض الموت مكرهاً عليه ، أو برضاها ، فلا توارث بينهما سواء مات أحدهما عن الآخر في أثناء العدة أو بعد إنقضائها ، لأن الطلاق البائن بمجرد صدوره يقطع رباط الزوجية بينهما التي هي سبب الإرث وتكون المرأة عقب صدوره بمنزلة الأجنبية وهذا أيضاً باتفاق الفقهاء والقانون .

أما إذا طلق الرجل زوجته المدخول بها طلاقاً باتناً بغير رضاها وهو

في مرض اللوث ، أو في حالة تشبهه . وكانت وقت الطلاق أهلاً لأن ترثه لو ماتت حينئذ ، فإنه في هذه الحالة يعتبر طراً وهارباً من إرثها ، فلو استمرت المرأة على أهليتها للإرث حتى مات عنها في أثناء عدتها قبل انقضاءها فإنها ترثه لأنها قد تعلق حقها بماله من وقت نزول مرض اللوث به ، فطليقتها باتتاً بعد ذلك مقصود به حرمانها من حقها في التركة أو هو مظنة ذلك فيعامل الرجل بنقيض مقصوده وتستحق المرأة نصيبها في تركته . لأن من الأصول المقررة في الفقه الإسلامي : أن من تصرف تصرفاً يقصد به حرمان صاحب حق من حقه أو يكون تصرفه مظنة ذلك فإنه يرد عليه قصده السيئ ويعامل بنقيض ما يدل عليه تصرفه .

ولكن لو ماتت المطلقة باتتاً في مرض موت من طلقها ، فإنه لا يرثها ولو كان موتها قبل إقضاء المدة ، لأن الطلاق البائن في ذاته مزيل للزوجية في الحال التي يستحق بها الإرث وليس لها قصد سيئ في هذا الطلاق حتى يرد عليها قصدها ، بل الطلاق البائن قد أتى من جانبها فيعتبر به متنازلاً عن حقه في الإرث وهذا مذهب الحنفية التي أخذ به الكفانون .

وقال الشافعية بعدم التوارث بينهما أصلاً حتى ولو كان موت أحدهما عن الآخر قبل إقضاء المدة أو بعدها عملاً بالقاعدة الأصلية في الطلاق البائن . وهي أن الميثونة تقطع رباط الزوجية التي هي سبب الإرث في الحال سواء كان الطلاق البائن في حال الصحة أم في حال مرض الموت ، وإن كانت المدة بعده باقية لمعنى آخر .

وذهب الحنابلة إلى أنها ترثه ولو ماتت عنها بعد إقضاء عدتها ما دامت لم تتزوج غيره .

وذهب المالكية إلى أنها ترثه حتى ولو انقضت المدة وتزوجت غيره مبالغين في رد قصده السيئ عليه ولإطلاق الآثار في ذلك ، ولكن القانون الجاري عليه الصل هو ما ذهب إليه الحنفية لأنه أعدل .

وكذلك قد يكون القرار من الزوجية تعامل بنقيض مقصودها هي الأخرى

ويرثها زوجها إذا ماتت عنه قبل إقتضاء عدتها ، كأن يكون الزوج قد فوض إليها أمر البيئونة فتوقع هذا الطلاق البائن في مرض موتها أو في حالة تشييعها أو اختارت نفسها عند بلوغها وهي في مرض الموت أو ارتدت عن دينها وهي مريضة مرض الموت وماتت في أثناء المدة فإن الزوج يرثها في هذه الحالات ردّاً لقصد السوء ، أما لو مات عنها ولو قبل إقتضاء عدتها فلا ترثه لأنه لم يكن له قصد سوء يرد عليه ، ولأن من باشر الفرقة منهما لا يرث صاحبه إذ هو الجاني على نفسه .

ومرض الموت عند الفقهاء : هو المرض الذي يتحقق فيه أمران — الأول : أن يكون التالب فيه الهلاك عادة — والثاني أن يتصل به الموت سواء أكان الموت بسببه أم بسبب شيء آخر كالقتل أو الترقى ، أو التصادم .

وقد ألقى الفقهاء بالمرضى مرض الموت في حكم تصرفاته الأشخاص الأصحاء الذين يكونون بحال تعلمهم يترقبون الموت وينبغ فيهم اليأس على الرجاء والهلاك على النجاة ، وذلك كمن يحكم عليه بالإعدام حكماً نهائياً لا تقص فيه وقدم للتنفيذ ، أو كانت في سفينة غلبت عليها الأمواج وظن الترقى ، أو نزل ميدان المبارزة .

وأما السبب الثاني وهو القرابة الحقيقية : فالمراد بها : كل صلة سببها الولادة أو رابطة النسب التي تربط الشخص بأصوله وفروعه وحواشيه المتفرعة عن أصوله ويشمل ذلك الأنواع الثلاثة من الوارثين بالقرابة وهم : أصحاب الفروض النسبية والمصبات النسبية وذوى الأرحام .

(أ) أما أصحاب الفروض النسبية : فهم طائفة من الأقارب قدردت لهم التريسة أنصبا محددة في تركة موروثهم بالنصف ، والثلاثين ، والثالث ، والسدس وهم عشرة أشخاص : الأب والأم والجد الصحيح والجددة الصحيحة والبلت وبنت الابن مهما نزل أبوها والأخت الشقيقة والأخت لأب ، الأخ لأم ، الأخت لأم .

(ب) وأما العصبة النسبية : فهم طائفة من الأقارب لم يقدّر الشارع لهم نصيباً

معيناً ، وإنما يأخذون جميع التركة إذا ما اتفردوا بها بجهة واحدة وهي جهة العصوبة ، أو يأخذون الباقي بعد أصحاب الفروض المستحقين كما سيأتى بيانه عند الكلام على توريثهم بعد .

(ج) وأما ذوى الأرحام : فهم بقية الأرب المتوفى الذين ليسوا من أصحاب الفروض ولا من المصبات مثل أولاد البنات ذكوراً وإناثاً وأولاد الأخوات مطلقاً ذكوراً وإناثاً وبنات الأخوة مطلقاً والعمات والأخوال والحالات وبنات العم ونحوهم .

٢ — وأما السبب الثالث : فهو ولاء الصاقفة — ويسمى بالعصوبة السببية — وهي قرابة حكمية سببها الاعتناق فقد جعل الشارع صلة للمعتق بمنقته في حكم صلة القربى بقربه فورثته منه إذا لم يوجد للعتيق من الأقارب من هو أولى باليراث ، والسر في هذا أن المعتق قد تفضل على العتيق بنعمة الحرية ورفع يده الإستيلاء عنه فأصبح أهلاً للملكية والولاية والتصرف بجميع التصرفات بعد أن ملكوا عاجزاً لا يقدر على شيء ، فكان بذلك سبباً في حياة العتيق واكتسابه أهم مميزات الإنسان ، كما أن الأب سبب في حياة الولد ولهذا قال عليه الصلاة والسلام : (الولاء حلقة كلمية النسب) .

ولما كان التفضل بنعمة الحرية من جانب المعتق فقط كان هو صاحب الحق في ميراث العتيق جزاء له على ما أنعم ، وليس للعتيق من ذلك شيء فلا حق له في ميراث المعتق لو مات قبله ، والمعتق رجلاً كان أو امرأة إذا أعتق عبداً صار عصبة له بسبب عتقه فيرثه بتلك العصوبة إن لم يكن غيره أولى منه باليراث فإن لم يكن المعتق موجوداً إنتقل حق الإرث إلى عصبته السببية حسب ترتيبهم في استحقاق الإرث الآتى فيها بعد وهذا إذا كان المعتق رجلاً ، أما إذا كان المعتق أمة فإن الإرث بالولاء يكون مقصوراً عليها إن كانت موجودة فإن لم تكن موجودة لا ينتقل إلى عصبتها ، نقوله عليه الصلاة والسلام (ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن ، أو أعتق من

من أعتض الحديث) وهذا السبب إعترف به الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء وأخذ به قانون الموارث .

٤ — وأما السبب الرابع كما يقول الحنفية فهو ولاء للمولاة ، وهو عبارة عن أن يمقد شخص مع آخر ليس له أقرباء عقد محالفة على أن يعقل عنه إذا جنى ويرثه إذا مات ، فإذا مات هذا العاقد الأدنى فإن الأعلى الذى هو مولى للمولاة يرثه بحكم هذه المحالفة فيأخذ جميع التركة بالضرورة . أو يأخذ الباقي منها بعد فرض الزوج ، أو الزوجة إذا كان الحليف متزوجاً ، ثم إذا لم يكن مولى للمولاة موجوداً وقت موت الحليف فإن عصبة هي التي تراث الحليف الأدنى ، والحليف الأدنى لا يرث من الحليف الأعلى إذا مات قبله إلا أن يكون مثله معدوم الأقارب .

وقد نص في عقد للمولاة على التوارث من الجانبين ، ويعتبر كل منهما في هذه الحالة مولى لمولاة للآخر ، وهذا هو مذهب الحنفية الذى كان معمولاً به . قبل صدور القانون وحجتهم في هذا قوله تعالى في سورة النساء : (ولكل جعلنا مولى عما تركه الوالدان والأقربون والذين عقد إيمانكم فأتوهم تبصير إن الله كان على كل شيء شهيداً) ولاء العقد الوارد في الآية هو ولاء للمولاة ، وقد ذهب الأئمة الثلاثة وأكثر أهل العلم إلى أن ولاء للمولاة ليس سبباً من أسباب الإرث لأنه فسح التوريث به بآيات للموارث بعد أن كان معمولاً به في الجاهلية وصدر الإسلام وقد أخذ القانون برأى الجمهور فقصر أسباب الإرث على الزوجية . والقرابة الحقيقية ، ولاء العاتقة وعبر عنه بالصوبة السببية كي لا يشمل ولاء للمولاة ونص على ذلك في المادة السابعة منه .

شروط الميراث

المراد بالشروط في الإصلاح : ما يلزم من عدمه عدم الحكم ولا يلزم من وجوده وجود الحكم ولا عدمه .

وشروط لليراث التي يتوقف الاستحقاق عليها ثلاثة هي : موت المورث ،
وحياة الوارث ، واتصال المانع .

الشرط الأول : موت المورث حقيقة أو حكماً . أو تقديرًا كما يقول العلماء .

والموت الحقيقي : هو إعدام الحياة في الإنسان بعد تحقق وجودها فيه وبثبت
ذلك بالرؤية ، أو بالبيئة المتصل بها حكم القضاء .

والموت الحكي : هو ما يكون بحكم القاضي مع احتمال حياة المحكوم بموته
كالمفقود الذي انقطع خبره فحكم القاضي بموته بناء على ما ترجح لديه من قرائن
ولعله لم يمت بالفعل ، أو مع تيقن حياة المحكوم بموته كالمرتد إذا لحق بدار
الحرب فحكم القاضي بلمحوه بها مرتداً فإنه يعتبر ميتاً من وقت صدور الحكم
بذلك حتى مع التيقن بحياته ومن هذا الوقت تقسم تركته بين ورثته ولا يصح
إسناد الحكم إلى زمن سابق على تاريخ صدوره ، فحكم القاضي في هاتين
الحالتين حكم مثبت وملشء حالاً إعتبارية جديدة ولم يكن مظهرًا أمراً واقعياً .

والموت التقديرى : كما في حالة الجنين الذى يفصل ميتاً بسبب جنابة وقعت
على أمه ، بأن تكون امرأة حاملاً فيضربها شخص قتلنى جنينا ميتاً . فهذا الموت
ليس حقيقياً لأنه لم يكن بعد حياة حقيقية ، وليس أيضاً حكماً لأنه لم يصدر به
حكم قضائى ، فهو كما يسميه الفقهاء (موت تقديرى) — وقد اتفق الفقهاء جميعاً
على أنه فى هذه الحالة يجب على الضارب أو عائلته التعويض للمرورف باسم المرأة
وهى خمسمائة درهم ، أو خمسون ديناراً متى تم عضو من أعضاء الجنين الذى
نزل ميتاً بسبب الجنابة ، وتقدر بنصف عشر دية الرجل وعشر دية المرأة ذكرنا
كان الجنين أو أبنتى . ولكمهم اختلفوا فيما يملك هذا التعويض .

فقال الحنفية : إنه ملك للجنين فيحسب تركته له ويورث عنه كما يورث عنه
كل مال كان يملكه بسبب ميراث أو غيره لأنهم افترضوا له حياة تقديرية فيورث

من مات قبل سقوطه من بطن أمه بسبب الجنابة عليها . أى إنه فى رأيهم يرث ويورث ، وكان هذا هو الممول به قبل صدور القانون .

وقال الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد : إن الفترة تكون للجنين وتورث عنه ولكنهم قرروا أنه لا يرث عنه سواها من الأموال الأخرى . ولا يرث شيئاً مطلقاً .

وذهب ربيعة بن عبد الرحمن شيخ الإمام مالك والليث بن سعد إلى أن هذه الفترة مك للأنثى تمريضاً لها عما أصابها من ضرر لأن جنينها كمضو منها فالجنابة عليه كالجنابة على أصعبها مثلاً . فالجريمة عليها وحدها فالجزاء يكون لها وحدها .

وقد عدل القانون عن مذهب الحنفية وأخذ بهذا رأى فلم يعتبر الموت التقديرى كائن على ذلك فى المادة الأولى التى تقول : ويستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى .

الشرط الثانى : التحقق من حياة الوارث وقت موت المورث أو الحكم باعتباره ميتاً لأن الورثة خلافة فيشترط فى الخليفة أن يكون حياً عند موت من يحلله لتسكون له ذمة وأهلية وجوب ثبت له بها الحقوق .

وحياة الوارث : إما أن تكون حقيقة ظاهرة وهذه تثبت بالمعاينة أو البينة وقد أشارت الفقرة الأولى من المادة الثانية إلى هذا بقولها : ويجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً ، وإما أن تكون حياة الوارث تقديرية . وذلك كالخلى فى بطن أمه . فإن حياته مقدرة مادام حملاً مستكناً فى بطن أمه ، فيثبت له الإرث وهو محل كباقي الورثة الأحياء ولكن لا يستقر له هذا الإرث إلا إذا ولد حياً حياة مستقرة فى المواقب التى حددها القانون . وقد أشارت الفقرة الثانية من المادة الثانية بقولها : ويكون الحل مستحقاً للإرث إذا توافر فيه مانص عليه فى المادة (٤٣) من القانون .

ويترب على هذا الشرط أمران : أولهما : إذا مات شخص وله قريب مفقود

لم يحكم بموته بعد فإن هذا المفقود لا يرث فيه لأن حياة المفقود غير محققة ، وإن كانت حياته مفروضة بمقتضى الأصل ولذلك يوقف له نصيبه على سبيل الاحتياط إلى أن يظهر أمره كما سيأتي بيان ذلك في ميراث المفقود إن شاء الله .

وثانيهما إذا مات جماعة بينهم قرابة أو سبب من أسباب الإرث الأخرى . ولم يعلم ترتيب موتهم يقينا بسبب مصاب عمهم جميعاً في وقت واحد . كما إذا غرقوا في سفينة مما أو وقوا في نار دفعة واحدة أو سقط عليهم جدار فجأة أو ماتوا في حرب مما . فهؤلاء وأمثالهم لا تورث بينهم لعدم التيقن من حياة الوارث بعد موت مورثه بحسب العلم والواقع . وامتناع الترجيح بلا مرجع ومال كل واحد منهم لورثته الأحياء فقط ، أما الأموات فلا يرث بعضهم بضاً مادام قد جهل تاريخ موتهم سواء ماتوا في حادث واحد أم في حوادث متعددة . لما روى عن زيد بن ثابت أنه قال : أمرني أبو بكر الصديق بتورث أهل الجماعة فورث الأحياء من الأموات ولم أورث الأموات بعضهم من بعض . وأمرني عمر بتورث أهل طاعون (عمواس) وكانت القبيلة تموت بأسرها فورث الأحياء من الأموات ولم أرث الأموات بعضهم من بعض . ومثل ذلك روى عن علي رضي الله عنه في قتل الجبل وصفين : وهذا قال جمهور الفقهاء وعليه جرى القانون .

الشرط الثالث : ألا يقوم بالوارث مانع من موانع الإرث الآتي بيانها ، لأن المانع يمنع السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه .

موانع الميراث

الموانع جمع مانع : وهو ما يانم من وجوده عديم الحكم مع قيام سببه وتوافر شرطه والمانع من الميراث .

هو معنى يقوم بذات الشخص فيحرم لأجله من الميراث في تركه للتوفي مع

قيام سبب الإرث فيه وتوافر شرطه وذلك كالقتل مثلا ، فلو قتل زوج زوجته أو قتل شخص أباه أو أمه فإن كلا منها يحرم من الميراث في تركته مقتوله معاملة له بنقيض مقصوده لأن الظاهر من فعل القاتل هو استعجال حيازة المال بالخلافة عن المورث فيعاقب بالحرمان منه . فسبب الإرث قائم وهو الزوجية أو القرابة لئلا يكتفى به ما يتعق هذا السبب أن يسلم عمله ويثبت له حكمه . وذلك للمعنى هو القتل وهو معنى قائم بالمحروم نفسه فتتق به أهليته للميراث .

أما إذا كان عدم الإرث راجعا لمعنى غير قائم بالشخص المحروم نفسه . بل كان راجعا إلى غيره فلا يسمى في الاصطلاح منعاً من الإرث ولا تتق به أهلية الشخص للميراث ، وإنما يسمى ذلك حجباً . وذلك كما لو توفى شخص وكان له ابن ، أخ ، فإن قرابة الإخوة سبب في الإرث كالبنت . لكن الأخ لا يرث مع وجود الابن وعدم إرثه لا يرجع إلى معنى فيه يحرمه من الميراث ، وإنما هو لتقديم الابن عليه لأنه أقرب إلى للتوفى من الأخ ، فالأخ حيث لا يكون محجوباً بالابن من الميراث وليس ممنوعاً .

وإذا كان شخص أجنبياً من للتوفى لا تربطه به رابطة زوجية ، ولا رابطة قرابة ولا غيرها من أسباب الإرث فإنه لا يرث كذلك ، ولكن عدم إرثه منه لا يدخل في باب الحجب ولا المنع وإنما هو لعدم تحقق سبب الإرث أصلاً وكل من الحجب والمنع لا يكون إلا بعد تحقق السبب وتوافر الشرط .

والمحروم من الميراث لما من موانعه : يعتبر معدوماً في حق الإرث والحجب جميعاً . فلا يرث ولا يحجب غيره من الميراث فمثلاً لو قتل شخص أباه وكان للمقتول (زوجة ، أم ، أخ ، الابن القاتل) كان للزوجة الربع ، للأم الثلث ، للأخ الباقي تصيباً . ولا عبرة بوجود الابن — إذ لو اعتبر لما استحق الأخ شيئاً ولما كان نصيب الزوجة الثلث لا الربع . والأم السدس لا الثلث ، وهذا بخلاف المحجوب فإنه يؤثر في غيره بالحجب وإن كان هو في ذاته محجوباً ، كما لو مات شخص عن (أب ، أم ، أخوة) محجوبون بالأب ومع ذلك يحجبون الأم من

الثالث إلى السادس . ولو توفي شخص عن (أب ، أم أب ، أم ، أم ، أم) فإن أم الأب محجوبة بالأب ومع ذلك تحجب أم أم الأم .

وموانع الميراث عند الحنفية خمسة : الرق ، والقتل ، والردة ، واختلاف الدين واختلاف الراي ، والثلاثة الأولى تمنع صاحبها أن يرث من غيره والإحسان الأخيران يتمتعان بالتوارث من الجانين وفيما يلي تفصيل ذلك :

المانع الأول — الرق : يتمتع من الميراث الرق مطلقا سواء كان تاما بأن لم يستقد للرق سبب من أسباب الحرية أم كان ناقصا بأن انتقده سبب الحرية كالملك والمدير وأم الولد ومعتق البعض — فلا توارث بين حر وريق لأن الرق يناهى أهلية الملك مقتضى كونه مالا مملوكا ألا يكون مالكا للمال لأن الملوكة تلي عن المعجز والإهانة والمالكية تنبئ عن القدرة والكرامة فتتباين — قال تعالى : (ضرب الله عبدا مملوكا لا يقدر على شيء) وقال عليه الصلاة والسلام : (لا يملك العبد إلا الطلاق) ولما كان الرقيق لا يملك المال بسائر أسباب الملك أصلا فلا يملكه بالإرث وذلك لأن جميع ما في يده لسيده ، فلورثناه من أقاربه أو من زوجة لآل للمال إلى ملك سيده فيكون توريثا للأجنبي بلا سبب ، وقد سكت القانون عن الرق فلم يمهده من بين موانع الإرث مع اتفاق الفقهاء عليه — لأن الرق محظور في أكثر أقطان الأرض منذ أمد بعيد وقد حرمته القوانين المصرية كذلك منذ أكثر من سبعين سنة ، فلم يكن للنص عليه في القانون أية فائدة عملية — وهذا لا يمنع من وجوب العمل بما قرره الفقهاء إذا تحقق الرق شرعا في وقت من الأوقات .

المانع الثاني — القتل : وقد اتفق الأئمة الأربعة على أن القتل من موانع الإرث فإذا قتل الوارث مورثه حرم من الميراث في تركته كالرجل يقتل أباه أو أمه أو زوجته مثلا فقد أخرج الإمام مالك وأحمد وغيرهما عن عمر أنه قال : سمعت

زول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ليس لقاتل ميراث) كما روى عنه أنه قال (لا يرث القاتل شيئاً) .

وسر ذلك : أن القتل بغير حق جريمة شنعاء تستوجب أشد العقوبة ، والظاهر من حال القاتل أنه قصد بقتل المورث استمجال حياة المال قبل أو انه فيما قبل بالحرم من معاملته له بنقيض مقصوده ، ولكيلا يجرى الورثة على الخلاص من مورثهم بقتلهم فيؤدى ذلك إلى الفساد في الأرض والله لا يحب الفساد ، وأيضاً فإن القتل بغير حق جريمة محظورة والميراث نعمة مشكورة . ولم يهد في الشريعة أن يكون الفعل المحظور سبباً في النعمة ومع اتفاق الفقهاء على أن القتل مانع من الإرث اختلفوا في نوع القتل الذي يكون مانعاً على الوجه الآتي :

(١) يرى الحنفية أن القتل للمانع من الإرث هو القتل الحرام وهو الذي يستوجب النصاص أو الكفارة . وهذا يشمل القتل العمد ، وشبه العمد ، والخطأ ، وما جرى مجراه ، فإن الأول فيه النصاص والثلاثة التي بعده فيها الكفارة وإن كانت فيها الهدي أيضاً .

والقتل العمد هو أن يقصد للكلف ضربه بما يقتل غالباً من غير حق . كما لو تمعد ضربه بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تمزيق الأجزاء . أو بمجر كبير أو عصا غليظة من شأنها أن تقتل غالباً .

وشبه العمد : هو أن يتمعد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً كالهراة الصغيرة ونحوها .

والخطأ : هو أن يقتله من غير قصد إلى قتله ، بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر ، وهو إما أن يكون خطأ في القصد كأن يرمى شيئاً يظنه حيواناً فإذا هو للمورث ، وإما أن يكون خطأ في الفعل كأيد يرمى طائراً فينحرف السهم فيصيب إنساناً .

وما جرى مجرى الخطأ : هو ما يقع من غير قصد أصلاً كأنهم يتقلب على

شخص فيقتله . وكمن يقع من مكان مرتفع على غيره فيقتله أو يسقط من يده خنجر على شخص فيقتله . ففي جميع هذه الحالات يتمتع القاتل من اليراث عند الحنثية . لأن كلامنا للتعمد وشيبه قصد استمجال الميراث قبل أوأاته بفعل محظور فموجب بحرمان ما قصد وفعلها موسوف بالحرمة وفي الأول القصاص وفي الثاني الدية والكفارة . وأما الخطأ والجاري مجراه . فكل منها يستحق أن ينسب إليه أنه قاتل حقيقى قصر فى التحرز وترك الاحتياط فى حال تستوجب للبائلة فيه وتسوغ تهمة قصد الاستمجال وفعل كل منها يستحق أن يوصف بأنه حرام ولذا وجبت فيه الدية والكفارة كما أن الحكم بينهما من الميراث يسد ذرائع السر ويقطع الطريق على المفسدين . فلو أبحنا الإرث منه لفتحنا أمام المجرمين بابا ينفذون منه إلى نيل مآربهم باستمجال إرث الأضياء من مورثهم يقتلهم وادعاء الخطأ فيما ارتكبوا . ومن الجائز أنه كان قاصداً إلى ذلك وظهر الخطأ من نفسه فيجعل هذا التوهم كالتحقق سداً للزريعة .

أما إذا كان القتل لا يستوجب قصاصاً ولا كفارة : فإنه لا يتمتع من الإرث ولو كان عمداً ، وهذا يشمل : القتل الصادر من غير المكلف كالمجنون والصبي ، والقتل بغير ، والقتل بطريق السبب من غير مباشرة .

(أ) فلو قتل المجنون أو الصبي مورثه لم يسقط حقها فى الميراث لأن فعل هذين لا يتعلق به حكم ، لأن الفعل المحظور ما يجب الامتناع عنه بمخاطب الشارع وذلك لما ثبت فى حقها إذ هيما غير مكلفين شرعاً .

(ب) وكذلك لا يحرم من الميراث من قتل مورثه بحق . كما لو قتله قصاصاً بمقتضى وظيفة تدينه بذلك الحكم قضائى بقتله ، أو حداً كقتل المرتد ، أو بسبب البغي والخروج على جماعة المسلمين .

(ج) وكذلك لا يحرم من الميراث من قتل مورثه بغير كقتل الزوج زوجته والزاني بها عند مفاجئتها حال الزنا . وكذلك كل ذات رحم عرر منه إذا فاجأها مع الزاني بها .

ومن القتل بمنزلة ما يكون بسبب الدفاع عن النفس والمال إذا تعين القتل طريقاً لذلك . ومنه أيضاً تجاوز حق الدفاع الشرعى . لأن الذى أدى إلى القتل هو فعل منافع في ذاته ، وهو الدفاع عن النفس والمال . قال تعالى : (ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزانى ، والتارك لدينه المفارق للجماعة) ومن القواعد الشرعية أن الضرورات تبيح المحظورات .

(د) وكذلك لا يمنع القتل من اليراث عند الحنفية : إذا كان عن طريق التسبب لا بالباشرة . كمن يفعل فعلاً لا حق له فيه فيسبب عنه هلاك المورث وذلك كأن يجرى برأى في أرض غيره فيتردى فيها المورث ويموت وكأن يأمر النير بقتله أو يدل القتيل على مكانه . أو يمرض على قتله أو يراقب له الطريق . ويسمى اليريشة . أو يضع حجراً في الطريق العام فيصطدم به المورث ويموت . أو يذس له السم في الطعام أو الشراب . أو يشهد عليه شهادة زور ويترتب عليها الحكم بإعدامه وتنفيذ الحكم فيه ، فلا يمنع شيء من ذلك الإرث عندما لأنه لا يوجب قصاصاً ولا كفارة .

وقال الشافعى في الصحيح عند دم : أن القتل بجميع صورته مانع من اليراث . سواء كان عمداً . أم خطأ . أم بطريق التسبب . وسواء كان بحق أم بغير حق .

ويرى الحنابلة : أن كل قتل يوجب عقوبة مالية أو غير مالية . يمنع من الإرث ، وهو ما كان مضموناً بالقصاص أو لكفارة أو أدية فيشمل العمد المدون وشبهه والخطأ والتسبب والقتل من غير للكلف . أما غير المضمون وهو مالا يوجب عقوبة . فليس يمانع من الإرث كالقتل بحق أو بمنزلة .

ويرى الإمام مالك : أن القتل المانع من اليراث هو العمد المدون فقط سواء أكان بطريق الباشرة . أم بطريق التسبب . وسواء أكان باله من شأنها القتل في الثأب أم بغير ذلك . وسواء أكان بقصد القتل أم بقصد الضرب لنسيب

التأديب . أما القتل الخطأ فلا يمنع لليراث عندهم إلا من الدية فقط فإنه يحرم الوارث من الإرث فيها ويرث فيها عداها . كذلك لا يمنع من الإرث . ما كان بغير قاتل . دافعاً عن النفس أو بسبب مجاوزة حق الدفاع الشرعى والقتل عند مفاجأة الزوجة أو أى ذات رجم محرم مع الزانى بها . وكذلك القتل بحق كالفصاص . والمعد . وإذا قتل الصبي أو المجنون مورثه . فإنه يرثه على المتمدن عند المالكية .

وعمل القول : إن الأئمة الأربعة اتفقوا على أن القتل مانع من اليراث ولكنهم اختلفوا فى نوع القتل المانع . فاعتبر الامام أبو حنيفة المباشرة مع العدوان واعتبر الامام مالك المعد مع العدوان . واعتبر الشافعى كل قتل مانعاً . واعتبر الامام أحمد القتل الضمون على ما بيناه . وبمذهب مالك أخذ القانون .

أما القاتلون : فقد خالف مذهب الحنفية الذى كان يجرى العمل به قبل صدوره ويبين ذلك من نص المادة الخامسة منه وهى : (يمنع من الإرث قتل المورث عمداً سواء أكان القاتل طفلاً أصلياً ، أم شريكاً ، أم كان شاهداً زوراً أدت شهادته إلى الحكم بالاعدام وتفينه ، إذا كان القتل بلاحق ولا عذر . وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمسة عشرة سنة هلاله ويمد من العذر تجاوز حق الدفاع الشرعى) وظاهر من نص المادة أن القانون خالف مذهب الحنفية فى موضعين :

الأول : القتل الخطأ والجارى مجراه . فإن الحنفية يعتبرون ذلك من موانع الإرث والقانون لا يره ذلك أخذاً بمذهب المالكية .

الثانى : القتل بالتسبب . فالحنفية لا يرونه مانعاً من الإرث فى جميع حالاته . لأن الشرط عندهم أن يكون القتل بطريق المباشرة لأن المباشر هو الذى يسمى قاتلاً حقيقة بخلاف التسبب . أما القانون فإنه يعتبره مانعاً من اليراث . كما يقول المالكية أيضاً . ما دام يتوفر فيه التمدد والمدوان لأن المعنى الذى لأجله حزم المباشر للنقل من الميراث متحقق كذلك فى التسبب . نعمداً وإن لم يباشره

القتل بنفسه . فإن ارتكب الأهل المخطور شرعا مع احتمال تمجّل حيازة المال قبل الأوان موجود في الحالتين على سواء . فلا يظهر وجه للتفرقة بينهما . لكن لا يخفى أن حفر البئر ووضع الحجر وما يشبه ذلك إذا كان لاعمد فيه وتسبب عنه موت المورث لا يكون مانعا من الإرث بالاتفاق بين الحنفية والمالكية ، لأن ذلك لا يظهر فيه قصد القتل ولاعدوان فيه على المورث ذاته وإن كان الفعل في نفسه محظورا من حيث أن الحافر أو ما يشبهه قد فعل مالا حق له في فعله .

المانع الثالث : اختلاف الدين بين القريب وقريبه . أو بين الزوج وزجته بالاسلام وغيره . والمقصود به انقطاع الولاية بين المسلم والكافر ، فالقريبان المختلفان دينان بأن يكون أحدهما مسلماً والآخر غير مسلم مسيحياً كان أو يهودياً أو مشركاً . لا يتوارثان بأي سبب كان من أسباب الارث التي هدمت . وكذلك لو كانت زوجة المسلم كتائية فلا يرثها إذا ماتت ولا ترثه إذا مات . لقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يتوارث أهل ملته شيء) وقوله صلى الله عليه وسلم : (لا يرث للمسلم الكافر ولا الكافر المسلم) وذلك لانضمام النصره والولاية بينهما . وهي أساس الارث وعلى هذا جرى الجمهور الأعظم من فقهاء الصحابة التابعين وأئمة المذاهب . خلافا لبعض الصحابة كعماز ومعاوية الذين قالوا بتورث المسلم من غير المسلم . فلزوج المسلم أن يرث زوجته الكتائية إذا ماتت قبله . أما غير المسلم فلا يرث المسلم أصلا مستندينا في هذا إلى قوله عليه الصلاة والسلام : (الاسلام يلو ولا يعل عليه) ومن المعلوم أن يرث المسلم من غير المسلم دون العكس . وكان معاوية يأمر قضاته بذلك أيام خلافته . فلما ولي الخلافة عمر بن عبد العزيز ردهم إلى الحكم الأول . ولا شك أن الراجح هو المذهب الأول لورود الأحاديث الصريحة الثابتة به وهو الذي جرى عليه قانون الوارث . حيث تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة على أنه : (لا توارث بين مسلم وغير مسلم) .

يرث غير المسلمين : أما الحكم في إرث غير المسلمين بعضهم من بعض فيه تفصيل : ذلك أن غير المسلمين إن كانوا من أهل دين واحد بأن كانوا يهودا فقط

أو إنصاري فقط أو مجوساً فإنه يرث بعضهم بضا باتفاق الفقهاء وأما إذا اختلفت أديانهم فلفقهاء في ذلك رأيان :

١ — جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية والظاهرية ورواية عن أحمد قالوا : إن غير المسلمين جميعاً ملة واحدة ولو اختلفت عقائدهم . ولا يمنع اختلاف الدين من التورث بينهم — فالمسيحي واليهودي يتوارثان كما أن كلا منهما يرث المشرك — لقوله تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) من غير تفصيل — وقوله تعالى : (فإذا بد الحق إلا الضلال) وقوله عليه الصلاة والسلام . (الناس كلهم حيز ونحن حيز) ولأن غير المسلمين في نظر الاسلام سواء في البطلان ومعاداة المسلمين ، فهم في حكم أهل ملة واحدة . فلا يترتب على اختلافهم في العقيدة منعهم من التورث . وهذا ما جرى عليه قانون الميراث . ونص عليه في الفقرة الثامنة من المادة السادسة بقوله : (ويتورث غير المسلمين بعضهم من بعض) .

٢ — وقال الامام مالك والاوزاعي وأحمد عنه والهادوية . إن اختلاف الدين من الميراث بين السلم وغيره يشمل كذلك الاختلاف باليهودية والنصرانية وغيرهما فلا يرث المسيحي من قرية اليهودى ، ولا اليهودى من قرية المسيحي لأنها دينان مختلفان من حيث إن اليهودى لا يؤمن بما يؤمن به المسيحي . ثم إنهما لا يرثان من مشرك ولا يرثهما مشرك ، أما غير المسيحية واليهودية من سائر الملل والنحل التي تذهب مذاهب الشرك وليس لها أصل ودين سماوى فإنها تعتبر شيئاً واحداً ويثبت لأهلها التورث بعضهم من بعض .

تعليقه :

إذا مات مسلم وكانت زوجته مسيحية قد أسلمت فادعت إنها أسلمت قبل موته وأنها تستحق الميراث في تركته .

وقال وارثه : إنها أسلمت بعد موته فلا تستحق شيئاً لاختلاف الدين — ولم يكن لأحدهما يئنه على ما يقول .

(م ٤ — الوارث والوصايا)

فالقول هنا قول الوارث : لأن إسلامها عارض وليس أصلها فيضاف حصوله إلى أقرب الأوقات وهو ما بعد الموت فلا تستحق شيئاً :

وإذا كان الزوج مسيحياً فأدعت زوجته بعد موته ، وهى مسلمة أنها أسلمت بعد موته وأنها تستحق الميراث فى تركته وقال وارثه : إنها أسلمت قبل موته كى تحرم من الميراث لإختلاف الدين — فقال الإمام زفر : إن القول قولها للنسبى للتقدم وهو أن الأمر بالحديث يضاف حدوثه إلى أقرب الأوقات فيكون لها حقها فى الميراث .

وقال جمهور أئمة المذهب الحنفى : إن القول قول الوارث فلا حق لها فى الميراث لأن ذلك الظاهر وهو أن الأمر بالحادث يضاف حدوثه إلى أقرب الأوقات لا يقوى على إثبات الاستحقاق فى الميراث لأنه إنما يصلح حجة للدفع والنفى فقط ولا يصلح للإثبات فلا بد من حجة أقوى على ذلك الإثبات .

المانع الرابع : الردة — وهو مانع غير مانع اختلاف الدين ، فإن الارتداد له أحكام خاصة إذ المرتد أسوأ حالا من المسيحي واليهودى والمشرىك — فإن هؤلاء يرث بعضهم بعضاً مع اختلاف دياناتهم لكن المرتد لا يرث من أحد حتى ولو كان مرتداً مثله . والكلام فى هذا المانع يقتضى التصرف على أمور هى :

١ — معنى الردة .

٢ — حكم المرتد من حيث إهدار دمه أو حصته .

٣ — حكم إرث المرتد من غيره .

٤ — حكم إرث غيره منه .

وتفصيل ذلك فيما يلى :

(١ ، ٢) المرتد وحكمه : والمرتد هو من غير دين الإسلام ورجع عنه إلى غيره من الأديان . أو إلى غير دين أصلاً .

وحكمه عند الحنفية . أنه يستتاب إلى ثلاثة أيام فإن تاب ورجع إلى الإسلام

فيها . وإلا قتل إن كان رجلاً ، أما إذا كان امرأة : فإنها تمنع في سنبل 'توبتها' بالحس حتى توب أو تموت . لأن الرسول عليه الصلاة والسلام نهى عن قتل النساء وأيضاً فإن الأصل هو تأخير العقوبة إلى دار الجزاء . وإنما عدل عنه في الرجل لدفعه شر ناجز يتوقع عنه وهو الحرب بخلاف المرأة في ذلك .

وقال غير الجنيبة : إن التوبة ترضى على كل منهما فإن لم يقب قتل لنعموم قوله عليه والسلام : (من بدل دينه فاقرضوا عتقه) .

٣ — أما إرث المرتد من غيره : فقد أجمع الفقهاء على أن المرتد لا يرث من أحد مات أبداً ، لا من مسلم لاختلاف الدين . ولا من غير مسلم ولو من أهل الدين الذي إنتقل إليه . بل ولو كان مرتداً مثله ، لأنه أصبح لاموالاة بينه وبين غيره تركه دين الإسلام والإسلام لا يقره على ردة بل يعتبرها جناية يعاقب عليها فيحرمه من الصلاة الشرعية التي تستوجب إرثه من غيره . ولأن المرتد رذل فزول ملكيته عن أملاكه الثابتة له فأولى ألا يثبت له ملك جديد ومثل المرتد في ذلك كله المرتدة بخلاف غير المسلم الأصلي فإنه يختلف عن المرتد من حيث إنه يقر على دينه .

وقد اتفق أكثر أهل العلم على أن العبرة بالردة . أو الاختلاف الدين : وقت وفاة الورث لا وقت قسمة التركة . فلو أن مسلماً مات وله أخ مرتد أو غير مسلم قتال أو أسلم بعد موت الورث وقبل قسمة تركته . فإنه لا يرث لأن العبرة بوقت وفاة الورث — وهذا رأى أكثر الصعابة والتأمين وبه أخذ الجنيبة والمالكية والشافعية .

٤ — الإرث من المرتد : وأما إذا مات المرتد : أو قتل . أو لحق بدار الحرب وحكم التنازع بلحاظه بها مرتداً وترك مالا : فقد اختلف الفقهاء فحين يستحق هذا المال على أقوال أربعة هي :

(القول الأول) : إن ماله يكون بيتاً لبيت مال المسلمين ، لأنه بالردة صار

خربا على المسلمين فيكون حكم ماله حكم مال الجربي ولا فرق في هذا بين أن يكون المال قد اكتسبه قبل رده أم بعدها . ولا بين أن يكون المرتد رجلا أم امرأة وهذا الرأي أخذ المالكية والشافعية وهو الصحيح من مذهب أحمد بن حنبل .

(القول الثاني) : إن ماله لورثته المسلمين لا فرق في ههنا بين ماله الذي اكتسبه في حال إسلامه وماله الذي اكتسبه في حال رده . ولا بين أن يكون المرتد رجلا أم امرأة . لأن المرتد يجبر على الرجوع إلى الإسلام فيحكم عليه في حق ورثته بأحكام الإسلام ، وكسبه في حال حياته سواء منه ما اكتسبه في حال إسلامه أم في حال رده تلك له . ولهذا تقضى منهما ذبونه . فيكون كلا السكسين لورثته المسلمين وهذا الرأي أخذ أبو يوسف وعمره صاحباً أبي حنيفة وهو رواية أخرى عن أحمد .

(القول الثالث) : إن المرتد إذا كان رجلا . فماله الذي اكتسبه حال إسلامه يكون لورثته المسلمين ، وماله الذي اكتسبه في حال رده يوضع في بيت مال المسلمين . وإلى هذا ذهب الإمام أبو حنيفة .

ووجهه : أن حكم يموت المرتد مستند إلى وقت رده لأنه صار هالسا بالردة فيمكن استناد التوريث فيما اكتسبه في حال إسلامه إلى ما قبل الردة لأنه كان موجودا في ملكه حينئذ وبذلك يكون توريثا للمسلم من المسلم .

ولا يمكن فيما اكتسبه حال رده أن يستند توريثه إلى زمان إسلامه لأنه لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الوقت ، فلو قضى به ورثته لكان توريثا للمسلم من غير المسلم وهو لا يجوز .

أما إذا كانت المرتدة امرأة : فإن جميع مالها الذي اكتسبه في حال إسلامها أو في حال ردها قبل اللحق بدار الجرب يكون لورثتها المسلمين من غير خلاف بين الإمام وصاحبه ، ووجه الفرق عند الإمام بينها وبين المرتد . أن المرتد يقتل

بسبب ردة: فتزول عصمة نفسه بالردة وتزول عصمة ماله بما لذلك ، أما المرتدة فالتا لاقتل بسبب الردة بل تجلس حتى تتوب أو تموت فبردتها لا تزول عصمة نفسها فكذلك لا تزول عصمة مالها — لأن عصمة المال تابعة لعصمة النفس فيكون كل واحد من الكسبيين ملكها فهو لورثتها المسلمين .

غير أنه لا ميراث لزوجها من مالها لأنها بانت منه الردة . إلا إذا فلت ذلك وهى مرضة مرض الموت فتكون غارة من يرثه ويرثها زوجها في هذه الحالة ردأ لتقصدها الشيء عليها .

(القول الرابع) : إن ماله لأهل دينه الذى إختاره إن كان فيهم من يرثه وإلا فهو لىء . يوضع فى بيت مال المسلمين ككل مال لاوارث له مسلما كان أو غير مسلم مادام فى دار الإسلام وهذا قول داود الظاهرى ورواية عن أحمد ولكنه قول مردود . لأن المرتد لا يقر على ما انتقل إليه فليس له حكم غير المسلم الأصل كما تقدم .

ويجب ملاحظة الأمور الثلاثة الآتية :

(أولا) إن المرتد إذا لحق بدار الحرب وقضى بلعاقبه بها : فإنه يعتبر ميتا حكما من وقت صدور الحكم بلعاقبه بها فتحل ديونه الوجلة وتسد زوجته وتضم تركته بين ورثته .

'أما إذا لم يحكم بلعاقبه . فلا يعتبر لحاقه موثاله . لاختلال توثه ورجوعه إلى دار الإسلام تابيا — وعلى ذلك يوقف ماله إلى أن يكشف أمره أو يحكم الحاكم بلعاقبه بها . فإن عاد بعد الحكم بلعاقبه إلى الإسلام فله ما وجد من ماله ولا يرجع على ورثته بشيء مما استهلكوه .

(وثانيهما) إن مال المرتد الذى اكتسبه بعد لحاقه بدار الحرب يكون

فيئاً بالاجماع لأنه اكتسبه وهو من أهل الحرب والمسلم لا يرث من الحربى —
وكذلك الحال إذا لحقت المرأة المرتدة بدار الحرب وحكم بملحقاتها تزول عصمتها في
نفسها فتزول عصمتها ما لها أيضا .

(وثالثها) اختلفت الروايات عن أبي حنيفة فيمن يرث المرتد . فروى العنبر
عنه أن الذى يرثه هو من كان وارثا وقت رده . ويقتضى إلى موت المرتد ، أو على
هذه الرواية لا ميراث لمن حدث بعد رده وقبل موته كالأب يرث لمن كان موجود
وقت الرده ثم مات قبل موت المرتد .

وروى أبو يوسف عنه أن العبرة بوجود الوارث وقت الرد ولا يطل
استحقاقه بموته قبل موت المرتد بل يكون ميراثه لورثته .

ولكن الأصح ما رواه محمد عنه أنه يعتبر وارثا له من كان موجودا وقت
موته ، سواء كان موجودا وقت رده أم حدث بعدها .

تلك هي أراء الفقهاء في ميراث المرتد .

أما قانون الميراث فلم يتناول المرتد وعلى ذلك يقضى فيه بأرجح الأقوال في
مذهب الحنفية تطبيقا للمادة (٢٨٠) من لائحة المحاكم الشرعية وهو هنا مذهب
الإمام أبي حنيفة حيث لم ينص في كتب المذهب على ترجيح أحد الرايين . وعند
عدم الترجيح يؤخذ برأى الامام كما هو معروف في المذهب الحنفى .

وعليه جرت أحكام المحاكم فيكون مال المرتد الذى اكتسبه حال إسلامه
لورثته للمسلمين بعد سداد دين الإسلام .

وأما كسبه بعد الرد فيوضع في بيت المال بعد سداد الردة ، ويكون مال
المرتدة إذا ماتت على ردها لورثتها المسلمين . سواء في ذلك ما اكتسبه حال إسلامها
أو حال ردها وذلك بعد سداد ديونها جميعاً .

للمانع الخامس : اختلاف الدارين :

والمراد بالدار هنا : الوطن الذى له منعة خاصة ومك مستقل . أى له جيش خاص وحدود متميزة تفصله عن غيره من الأوطان أو بالتعبير الحديث أن يكون له كل مقومات الدولة ولرعاياه جلسة تختلف عن جلسة غيرهم .

والمراد باختلاف الدارين : أن يكون كل من الوارث والمورث تابعاً للدولة تختلف الأخرى فى المنعة (أى القوة) والملك (أى السلطة العليا) مع اقتطاع الصمة بين الدولتين ، وذلك بأن يكون لكل من الدولتين جيش يدافع عنها ويصونها من عدوان غيرها عليها تحت إشراف سلطتها العليا من ملك أو سلطان أو رئيس أو غير ذلك وكل من الجيش يستحل دم الآخر فهاتان الدولتان مختلفتان فى الدار فتقطع باختلافها الوراثة المبينة على الصمة والولاية . وهذا لا يكون فى عصرنا الحاضر إلا فى حالة الحرب واقتطاع العلاقات فقط ، أما فى الحالة العادية حالة السلم فليس بين الدول إلا التعاون وتبادل المنافع ، وكثيراً ما يكون بين بعضها عائلات ومعااهدات تص على التناصر واحترام كل منهما حقوق الأخرى وقوانينها فبين الدول حالة السلم سلام عام وإن لم تكن بينها معاهدات خاصة وذلك هو مبدأ الإسلام العام كما قال جل شأنه : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

وعلى هذا لو كان الوطنان لا يستقل كل منهما عن الآخر فى الملك والمنعة بأن كان أحدهما تابعاً للآخر أو كانا جميعاً تابعين لحكومة واحدة فلا يكونان وطنين مختلفين . بل هما وطن واحد ، وكذلك إذا كان الوطنان مستقلاً كلاهما عن الآخر بحكومتهم وجيشه الخاص ولكن كان بينهما إتفاق وتناصر وتعاون على عدوهما المشترك فهما بمنزلة الوطن الواحد ، فلا بد لتحقيق اختلاف الدارين الذى يمنع الإرث من استقلال كل منهما بتمتعها وحكومتها مع عدم اتفاقهما واقتطاع صلة التناصر بينهما وأن يكونا بحالة يستتبع كلاهما محاربة الآخر .

والديار في نظر الاسلام نوعان :

(١) دار إسلام : وهي الخاضعة لحكم الإسلام فتشمل جميع الدول الإسلامية مهما تعدد حكوماتها وتبايز حدودها وتختلف رعايتها حتى لو تقاطعت فيها بينها ، فالدول الإسلامية تعتبر كلها داراً واحدة ، ويسكنها مع المسلمين طائفتان :

١ — الديميون : وهم رعاية الدولة الإسلامية من غير المسلمين كاليهود والنصارى .

٢ — الدتأمنون : وهم من يدخلون دار الإسلام بأمان من رعايا أي دولة غير إسلامية .

(ب) دار الحرب : وهي التي لا سلطان للإسلام عليها وهي أوطان متعددة ودول مختلفة تختلف باختلاف النعمة والملك ، وقد قسم الفقهاء اختلاف الدارين إلى ثلاثة أقسام : لأنه إما أن يكون حقيقياً وحكماً معاً . وإما أن يكون حكماً فقط أو حقيقياً فقط .

١ — فالحقيقي والحكمي معاً : يتحقق فيما لو اختلفت التبعية والإقامة . بأن كان كل من الوارث ومورثه تابعاً لدولة تخالف الأخرى مع إقامة كل منهما في البلاد التابعة لدولته كالألماني له قريب إنجليزي وكل منهما يقيم في بلده .

وكذلك في دار الإسلام له قريب حربي في دار الحرب وهما من ملة واحدة فلا توارث بينهما لتتحقق إختلاف الدارين حقيقة وحكماً .

٢ — والحكمي فقط : يتحقق فيما لو اختلفت التبعية فقط . بأن كان كل من الوارث ومورثه تابعاً لدولة تخالف الأخرى مع إقامتهما معاً في بلد من بلاد إحدى الدولتين ، أو في بلد أجنبية عن بلاد الدولتين ، كالألماني له قريب إنجليزي يقيم معاً في ألمانيا أو في إنجلترا ، وكذلك ومستأمن يقيم معاً في دارنا ، لأن المستأمن حربي دخل دارنا ، دار الأبرار ، بأمان ، فهو والذي

وإن كانا في داره واحدة حقيقة وهي دار الاسلام لكنهما من دارين مختلفتين حكماً ، لأن المستأمن من أهل دار الحرب حكماً لتمكنه من الرجوع إليها ، وكستأمنين من دارين مختلفتين يمان معاً في دار الاسلام ، فإن دار الإقامة وإن كانت واحدة حقيقة إلا أنها مختلفة حكماً . لأن المستأمن من أهل دار الحرب حكماً لتمكنه من الرجوع إليها . وكل منهما تابع لدولته .

٣ - — والحقيق فقط : يتحقق فيما لو كانا ، الوارث ومورثه ، تابعين في العوية لدولة واحدة وكان كل منهما يقيم في دولة تخالف الأخرى ، كالألمانيين أحدهما في فرنسا والأخرى في أمريكا مع الاحتفاظ ببعييتيهما ، وكستأمن في دارنا مع حرب في دارهم كلاهما من دار واحدة ، فإن الدارين وإن اختلفتا حقيقة لكن المسأمن من أهل دار الحرب حكماً ، فهما متحدان في الحكم فيتوارثان .

ومما تقدم يعلم أن الأول والثاني مانعان من الارث ، وأما الثالث فغير مانع من الميراث ، لأن مناط المنع من الارث دائر على التبعية ، فإن اختلفت تحقق المنع من الارث سواء انضم إليها الاختلاف في الإقامة أم لا .

مق يكون إختلا الدارين مانعاً من الارث ؟ : لبيان ذلك قرر الأحكام الآتية :

١ - — إن البلاد الاسلامية جميعاً تعتبر وطناً واحداً مهما تمددت دولها واختلفت نظم حكوماتها فجميع رعاياها المسلمين يتوارثون ، فللمسلم العربي يرث من قريته المسلم الأفغانى أو التركى أو العراقى أو الباكستانى أو المغربى وكذا ، وكذلك الحكم في رعايا البلاد الاسلامية من غير المسلمين ، فاليهودى اليمنى يرث من قريته اليهودى العراقى ، والمسيحى العربى يرث من قريته المسيحى الجزائرى وهكذا لأن الوطن الاسلامى وطن واحد ، وهذا الحكم محل إ اتفاق بين الفقهاء جميعاً .

٢ - — إن المسلمين في جميع أصقاع الأرض يتوارثون فيما بينهم ولا أثر

لاختلاف الدار بالنسبة لهم فالمسلم في دار الاسلام يرث من قريبه المسلم المقيم في أى دولة من دول دار الحرب ؛ وكذلك يرث المسلم التابع لدولة من دول الحرب من قريبه التابع لدار الاسلام ، لأن المسلمين أمة واحدة مهما تعددت أوطانهم ، لأن رابطة الاسلام التى جمعت بينهم أقوى من رابطة الوطن ، قال تعالى (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) وقال تعالى أيضاً : (إنما المؤمنون إخوة) وهذا رأى الجمهور الأعظم من الفقهاء .

ثم قد إن اختلاف الدارين لا يمنع التوارث بين غير المسلمين أيضاً عند المالكية والحنابلة فحكمهم في ذلك حكم المسلمين ، فالمسيحي العربى يرث من قريبه المسيحي الفرنسى واليهودى الأمريكى يرث من قريبه اليهودى العراقى .

وقال الحنفية : إن اختلاف الدارين يمنع التوارث بين غير المسلمين في صورتين من صور الاختلاف .

الأولى : إذا كان الاختلاف حقيقياً وحكيمياً معاً ، كأن كان أبجد القريين تابعاً لدار الاسلام ومقرباً لها والثانى تابعاً لدار الحرب ومقرباً لها . فالمسيحي العربى المقيم بمصر مثلاً يرث من قريبه المسيحي الفرنسى المقيم بفرنسا .

والثانية : إذا كان الاختلاف حكيمياً فقط كأن يكون أحد المسيحيين عربى الجنسية والآخر فرنسى الجنسية ، ويقعان معاً بمصر أو بفرنسا . أما إذا كان اختلاف الدار حقيقة فقط دون الحكم فلإنهما يتوارثان لعدم إقطاع الولاية بينهما . لأن الاختلاف الحقيقى فقط اختلاف صورى .

وقد كان السمل يجرى على مذهب الحنفية قبل صدور القانون ، أما بعد صدوره فقد تغير الحكم ، فقد نصت الفقرة الثانية والثالثة من المادة السادسة على (أن اختلاف الدارين لا يمنع من الارث بين المسلمين ، ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها) .

وظاهر من الفقرة الأخيرة : إن القانون جرى على أن الأصل أن اختلاف

الدار لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين كما يقول للمالكية والحنابلة ، إلا أنه شرط في ذلك أن تكون شريعة الدار التي يتبعها الأجنبي غير المسلم لا تمنع من توريث الأجنبي عنها ، فإذا كانت شريعتها تمنع من توريث الأجنبي كان اختلاف الدار حينئذ مانعاً من التوارث بالنظر إلى البلد الذي شريعته كذلك معاملة له بالمثل والقانون في هذه الصورة الأخيرة يقرب عن مذهب الحنفية .

تلك هي الموانع الخمسة التي إذا وجد واحد منها في شخص منعه من الارث في غيره على ما بيناه .

وقد زاد عليها بعض المؤلفين فجاءوا منها جهالة تاريخ الموتى : كالترقي والمهدى والحرق والقتل وللترددين في حفرة وأمثالهم ، فإنه إذا كان منهم سبب من أسباب الإرث فلا يرث به بعضهم من بعض لجهالة من سبق موته على غيره .

كذلك جاءوا من الموانع جهالة الوارث كطفلين دفنهما أهلها إلى مرضع عقب ولادتهما لثرضتهما وتقوم برتيتهما . فاختلط أمرهما عليها وعلى أهلها . ولم يمكن تعيين أحد منهما بلسنته إلى أهله . فإذا مات أبوهما فلا يرثهما أحد من الطفلين لجهالة الوارث للمتوفى إلا أن يصطلح هذا الولدان بعد الكبر على إعتساب كل منهما إلى واحد من المتوفيين وعلى طريقة الارث منهما .

ولكن عند التأمل في هاتين الحالتين يتبين أن عدم الارث فيهما يرجع إلى عدم تحقق شرط من شروط الميراث التي تقدمت ، فقد تقدم أن من هذه الشروط أن يعلم وجود الوارث حياً حقيقة أو تقديرًا عند وفاة المورث . وهذا العلم مفقود في موضوع الترقى والمهدى وأمثالهما كما هو واضح .

وكذلك الحال بالنسبة لجهالة الوارث فإن كلا من الطفلين موجود حقيقة عند وفاة المورث ؟ ولكنه لما كان غير معروف النسب على التحسين . كان في الحكم بمنزلة الميت ، وصار كالمفقود الذي لا تعلم حياته ولا موته . كما يتبين من هذا أيضاً وجه الحكم بعدم إرث ولد اللعان من الرجل الملاعن .

فإن عدم إرثه منه ليس مانع هو اللعان . وإنما هو لعدم تحقق سبب الارث وهو البتة ، فإن الولد قد انتفت نسبتة إلى الرجل بسبب اللعان فصار كغيره من الأجانب . لا صلة بالرجل ولا حق له في الميراث منه .

(ج) التركة والحقوق المتعلقة بها

معنى التركة التركة في الأصل مصدر بمعنى المفعول ، أى للتركة ومعناها في اللغة ما يتركه الشخص ويقيه .

وأما معناها في اصطلاح الفقهاء : فقد اختلف الفقهاء في تحديد معناها وكان لهذا الاختلاف آثار عملية مهمة .

فذهب الأحناف إن أن المراد بالتركة : ما يخلفه الميت ويتركه من مال خالص من كل حق عيني تعلق به قبل أن يصير تركة وبناء على هذا المعنى ، تكون الأعيان التي تعلق بها حق النذر قبل وفاة صاحبها ليست من التركة . كما المهرن قد تعلق به حق المرتن وهو الدائن وكما لو اشترى الشخص قبل وفاته عينا ولم يدفع ثمنها بقيت في يد البائع حتى يدفع الثمن ثم مات المشتري قبل دفع الثمن واستلامها . فإن حق البائع قد تعلق بتلك العين .

فهذه الأموال لا تدخل ضمن التركة حتى يستوفى كل المرتن والبائع حقه منها وما بقي بعد ذلك يدخل ضمن التركة فيتعلق به حق الميت نفسه في تجهيزه وحق أصحاب الديون المطلقة المتعلقة بذمته وحق أصحاب الوصية وحق الورثة ، إن كان في التركة ديون مرسلة وصية .

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المراد بالتركة كل ما يخلفه الميت ويتركه من مال أو حق مطلقاً أى سواء أكان المال خالصاً من الحقوق العينية أم مشغولاً بها . وسواء تعلق به ديون مرسلة أم لم يتعلق به حق لأحد . وبناء على هذا المعنى ، فكل ما يتركه الميت من مال يكون تركة عنه تعلق به حقوق الميت نفسه في تجهيزه وسداد ديونه وتقليد وصاياه وحق ورثته .

الأموال والحقوق التي تورث عن المتوفى

١ - إتفق الأئمة الأربعة على أن يدخل ضمن التركة ويورث عن الميت ما يأتي :

(أ) الأعيان المسالية : كالمقارنات والدور والأثاث والتعود والحيوانات وغيرها من سائر المنقولات (قيميات ومثليات) سواء كانت تلك الأموال تحت يد المورث حين وفاته ، أم كانت تحت يد نائبه من مستأجر ومستعير ومزبون حتى لو كانت في يد غاصب .

(ب) الديون التي تكون للميت على غيره . وكذلك الأموال التي لم تدخل في حياته ولكن له فيها حق مقدر معلوم ، كنصيبه في غلات الوقف التي استحقها في حياته ولم يسلمها .

(ج) دية القتيل التي تجب بالقتل الخطأ . أو بالصلح عن القتل العمد ، أو بإتلاف النصاص مالا عند عفو بعض الأولياء وكذلك غرة الجنين الذي يعتدى على أمه فتلقيه ميتا . فإن ذلك يعتسب ترصحة ويورث عنه عند الحنفية ، خلافا للقانون .

(د) الحقوق التابعة للمال مثل حقوق الارتفاق وحق التعلى وحق البقاء في الأرض المسكرة للبناء والنفاس ، وكذلك الحقوق التي لها شبه قوى بالمال ، كحق حبس الرهن حتى يستوفى الدين وحق حبس المبيع حتى يستوفى الثمن . فإنه إذا مات من له حق ارتفاق أو تعلى أو حكر . انتقل ذلك الحق إلى ورثته . وإذا مات المرتهن فإن لورثته حق إمساك الرهن حتى يقبضوا الدين الذي كان لورثتهم فإذا مات البائع قبل قبض الثمن وتسليم المبيع قبل دفع الثمن كان لورثته حق حبس للمبيع حتى تستوفى الثمن .

(هـ) خيارات الأعيان وهي خيار التيب وخيارات الوصف والرغوب فيه وخيار

التميين . فإن خيار الميب يكون حقاً للورثة . لأن المين وجبت لهم سليمة من الميوب . فكان لهم حق فسخ العقد الذي انعقد على أساس السلامة من الميب . ومثل ذلك خيار فوات الوصف المرغوب فيه . فإنهم ورثوا المين على أساس وجود الوصف المرغوب فيه . فكان لهم الحق في فسخ العقد الذي لم يتحقق فيه ما اتفق عليه . وكذلك خيار التمين فإن مقتضاه أن الملك ثابت في أحداً الشئيين . أو الثلاثة من غير تميين . وكان التمين من حق المورث . فينتقل المالك مع حقه إلى ورثته . هذا ما اتفق الفقهاء على ثبوت الإرث فيه .

٣ — وكذلك اتفق جمهور الفقهاء أيضاً على أن الحقوق التي لا تنسب المال أبداً والحقوق الشخصية البحتة لا تدخل ضمن التركة ولا تورث عن الميت . فلا يورث حق القذف والاستمارة والاستيداع وحق الموطلين في وظائفهم والولاية العامة أو الخاصة وحق الحضنة ونحو ذلك .

فمثلاً لو مات المذوف الذي كان له حق المطالبة بعد القاذف فلا ينتقل هذا الحق لمورثه . لكن إذا قذف وهو ميت فإن لمن يلحقه عار بهذا القذف من أصوله وفروعِهِ حق المطالبة بعد القاذف ابتداءً لا بطريق الإرث بالضرورة . وإذا كان عند الميت عارية أو ديمة فلا يكون وارثه مستعيراً أو مودعاً بطريق الإرث عنه . كما لا تورث عنه ولاية التزويج ولا غيرها من الولايات الخاصة أو العامة فإذا كان للمولى أخ شقيق وأخ لأب فإن الولاية في تزويجها تكون للأخ الشقيق . فإذا مات الأخ الشقيق وترك إنا له فلا تنتقل الولاية لابنه بل تكون للأخ من الأب ، لأن الولاية لمن جعلها الشارع له لا غير .

ولا يورث حق الحضنة كما لا يورث حق أرباب الوظائف في وظائفهم لأن هذه حقوق شخصية تثبت للإنسان نظراً إلى ذاته وشخصه ونظام الوراثة في ولاية الحكم والملك والسلطان والحلالة وما إلى ذلك لا أصل له في الإسلام ، وهذا أيضاً ما اتفق الفقهاء على عدم ثبوت الإرث فيه .

٣ — وأما الحقوق ذات الشبهين فلا هي مالية محضة ولا هي شخصية محضة

حق الدين في الأجل الذي أجل إليه أداؤه للدين . ونحو الشفعة وخيار الشرط
وخيار الرؤية وكذلك المنافع مثل حق الانتفاع بما أوصى له به ومات قبل مضي
المدة المحددة للانتفاع وحق التحجير في الأرض المراث والإجارة وما إلى ذلك ؛
لقد اختلف الفقهاء في ثبوت الإرث فيها .

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنها تورث عن الميت لقوله عليه
الصلاة والسلام : (من ترك مالا أو حقا فلورثته ومن ترك كلا أو عيالا فإلى)
وأيضا فإن الحقوق منافع والمنافع أموال .

لأن المنافع هي المقصودة من الأعيان ، ولولاها ما طلبت ولا رغب الناس في
اقتنائها .

وقال الحنفية : لا تورث ، لأن المنافع ليست أموالا .

لأن المال في نظرهم لا يتحقق إلا في الأشياء التي يمكن حيازتها وإحرازها
والحقوق والمنافع لا يتحقق فيها ذلك لأنها معدومة . وإذا وجدت فإنها لا تبقى
بل تنتهي شيئا فشيئا .

وأما حديث : (من ترك مالا أو حقا فلورثته) الذي استدل به الجمهور
لم يثبت عندهم بهذه الرواية ، فإن كلمة (حقا) ليست ثابتة في الحديث فلا
يجتمع بها .

وبناء على رأى الحنفية : إذا مات من له حق الشفعة أو من كان له خيار الشرط
أو خيار الرؤية فلا يرثه ورثته في ذلك عندهم .

وكذلك إذا مات المستأجر فلا يقوم ورثته بمقامه في حق اللطالبة باستمرار الإجارة إلى
نهايتها . لأن الإجارة تنفسخ عندهم بموت المستأجر كأنه يسقط بموت المؤجر . غير أنه قد
تعرض ضرورة توجب استمرار حكم الإجارة بعد موت المؤجر صاحب العين أو موته

المستأجر حتى تنقضي هذه الضرورة وذلك مثل : أن يستأجر شخص دابة أو سيارة ليصل بها إلى غاية معينة ، فيموت المؤجر قبل وصول المستأجر إلى غايته ومثل أن يستأجر شخص أرضاً للزراعة فيموت المؤجر ، أو المستأجر قبل أن يدرك الزرع .

فإن الإجارة تبقى حتى يصل المستأجر إلى مقصده في الحالة الأولى ، وحتى يدرك الزرع الثمرة في الحالة الثانية فيقوم ورثته بالتوفى مقامه في ذلك .

وكذلك إذا مات الموصى له بمنفعة شيء من الأشياء كغلة بستان أو دار ، أو زراعة أرض مالا ، فليس لورثته شيء من ذلك بعد وفاته . خلافاً في كل ذلك للملكية والشافعية والخنابلة ترجيحاً لجانب ماليتها عندهم بخلاف الحنفية فإنهم رجحوا جانب شخصيتها .

موقف القانون من ذلك :

لم ينص قانون الوارث على مايورث ومالا يورث ولا على مايكون مالا . ولكن القانون المدني قد تكفل ببيان المال فالأصل في نظره هو : بأنه كل متقوم نافع للإنسان وفي مكنه أن يستفيد به ويستأثر به وحده وبذله إذا أراد ، وهذا المتقوم قد يكون شيئاً مادياً كالأعيان التي تقع تحت الحواس .

وقد يكون أمراً مضموناً كالحقوق التي يمنحها القانون حماية كحق الاختراع وهذا التأليف وما إلى ذلك ، فهذا كله ينتقل بالورثة إلى الورثة .

وقد كان حق الشفعة موضوع خلاف بين المحاكم كما هو الشأن عند الفقهاء حتى جاءت محكمة النقض في سنة ١٩٣٩ فقررت أن حق الشفعة يورث .

وعن هذا ترى أن القانون المدني الجديد يتفق مع مقالته الأئمة الثلاثة ، غير أنه يجب ملاحظة أن الوصية بالنافع تكون مقصورة على حياة الموصى له إذا أطلقت عن الزمان لأن ذلك منصوص عليه في قانون الوصية وهو رأى الحنفية .

وقت تعلق حق الدائنين والورثة بركة المريض :

يتعلق حق الدائنين والورثة بمال الميت من أول نزول مرض الموت به . لأن المرض لمسا كان سببا عاديا في الموت وكان الموت سببا في أن يخلف للميت في ماله الدائنون والورثة : جعل الشارع المرض سببا في تعلق حقوقه الدائنين والورثة بمال المريض من وقت نزول مرض الموت به قبل حصول الوفاة بالفعل ، وجبر على المريض في بعض التصرفات محافظة على حقوق غيبه من الدائنين والورثة .

لكن يختلف حق الدائنين عن حق الورثة من حيث هذا التعلق ومداه من وجبين :

(الأول) إن حقوق الدائنين تعلق بجميع المال إن كان الدين مستقرا له . فإن لم يكن مستقرا تعلق بما يساويه من مال المريض .

أما حق الورثة فلا يتعلق بكل المال ، وإنما يتعلق ثلثي ماله الخالص من الديون .

وأما الثلث الباقي : فقد جعله الشارع حقا للمريض يصرفه في وجوه الخير والبر . ليتدارك به ما فاتته في حياته من عمل الخير حتى إذا لم ينفع كله ، أو لم ينفع منه شيئا كان للورثة .

(والثاني) إن حق الدائنين يتعلق بمالية التركة أى بقيتها لا بأعيانها من غير خلاف بين علماء المذهب الحنفى .

ولذلك يصح للورثة بعد موت مورثهم أن يستخلصوا التركة بسداد ما عليه من ديون .

كما يصح لهم أن يشتروا بعض أعيان التركة بقيمتها في حياة المورث ، وكذلك يصح للمريض مرض الموت أن يبيع بعض ماله لأجنبي بقيمته .

(م ٥ — للوراث والوصايا)

ولو كان حق الدائنين متعلقاً بذات المال لا بقيمته ، ماصاغ للمريض أن
يبيع بقيمته ولا صاغ للورثة أن يشتروا بعض المال في حياة المريض .
أما حق الورثة : فقد اختلف فقهاء المذهب فيه :

فقال أبو يوسف وعمر : إنه كحق الدائنين يتعلق بمالية التركة لا بأعيانها
وذواتها في مدة مرض الموت سواء أكان ذلك بالنسبة للورثة أم بالنسبة للأجنبي .
ولذلك يصح عندهما أن يبيع المريض مرض الموت ماله لبعض الورثة
بمثل قيمته .

وقال أبو حنيفة : إن حق الورثة يتعلق بمالية التركة بالنسبة لتصرفات المريض
للأجنبي غير الورثة أما بالنسبة لتصرفه مع الورثة فإن حقهم يتعلق بالمالية والذات معاً .
وعلى ذلك ليس للورثة حق الاعتراض على تصرفات المريض إذا باع شيئاً من
ماله بقيمته لأجنبي .

وأما إذا أراد أن يؤثر بعض الورثة بأعيان بذاتها ولو بقيمتها — فلورثة
في هذه الحالة حق الاعتراض على ذلك إذ لا يجوز له محاباة بعض الورثة . والمحاباة
كما تكون بالعطاء من غير عوض تكون كذلك بأعيان يختاره له .

ولكن يبدو أن الراجح هو مذهب الصحابين : حيث لا يوجد معنى للفرقة
بين التصرف لأجنبي . والتصرف مع الوارث . ما دام التصرف بمثل القيمة في
الحالين . فحيث جاز الأول تعين أن يجوز الثاني .

كما يلاحظ أيضاً أن قانون الوصية يميز الوصية للوارث في حدود ثلث المال
بمستداد الدين من غير توقف على إجازة الورثة معتمداً في هذا على بعض
مذاهب الشعية خلافاً لمذاهب الأئمة الأربعة وإذا جاز ذلك من صاحب المال .
كان له أن يخص بعض الورثة ببعض مال بقيمته من باب أولى .

كما أباح القانون أيضاً للشخص أن يوصي بتقسيم تركته بين الورثة وتخصيص نصيب معين لكل واحد منهم ولو كان في ذلك محاباة لبعضهم بشرط ألا تتجاوز المحاباة الثلث .

حكم تصرف المريض مرض الموت :

إن كل تصرف يحتاج إليه المريض ولا غنى له عنه . أو كان لأعس حقوق الدائنين أو الورثة يكون تصرفاً نافذاً لا يتوقف على إجازة أحد وذلك مثل الطعام والكسوة والسكنى والزواج في حدود مهر المثل والنفقة وأجرة طبيب وتأمين دواء وغير ذلك مما لا يستغنى عنه .

كما أن له حق التصرفات الواردة على المنافع سواء كانت بعوض أم بغير عوض كالإجازة والإعارة والزراعة ونحوها .

وكذلك يملك التصرفات التي لأعس رأس المال وإنما تتعلق بالربح كمقد الشركة والمضاربة .

أما التصرفات التي فيها مساس بحقوق الدائن أو الورثة كالهبة والوصية والبيع بأقل من ثمن المثل والشراء بأكثر من ثمن المثل .

فإن للمريض إذا أنشأ شيئاً من هذه التصرفات كان تصرفه نافذاً حال حياته لأن المنع من النفاذ هو مرض الموت . ومرض الموت لا يتحقق إلا بالموت فعلاً . فإذا مات فحينئذ يكون لمن لحقه ضرر من هذه التصرفات من الدائنين أو الورثة حق إبطالها بقدر ما يسلم له حقه .

ومما تقدم هو مسك الشريعة الإسلامية في حفظ حقوق الدائنين والورثة .

أما القانون المدني : فقد احتاط لحفظ حق الورثة فقرر ما يأتي :

(أ) إن البيع إذا كانت فيه عناية تجاوزت ثلث التركة لا يسرى في حق الورثة إلا إذا أقروه ، أو رد للشرى للتركة ما بقى بشكله الثلثين ، أما إذا لم تتجاوز الزيادة الثلث فإن البيع يسرى في حقهم من غير حاجة إلى إقرارهم .

(ب) إن كل تبرع يصدر من المريض مرض الموت يعتبر وصية توقف على إجازة الورثة فيما زاد على الثلث .

(ج) إن التصرف الصادر من المريض مرض الموت ، ولو ذكر أنه مبادلة مال بمال ، يشتر بوعا إلا أن يثبت من صدر له التصرف عكس ذلك .

(د) إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأى طريقة كانت بميزة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها في مدى حياته اعتبر التصرف وصية يسرى عليه أحكامها ما لم يتم دليل يخالف ذلك .

أما بالنسبة للدائنين فلم يحصل لهم القانون حق الاعتراض على تبرعات المريض مرض الموت ولو كانت التركة مستترقة بالديون ، فليس للدائنين في القانون منع المدين من أى تصرف إلا عن طريق الدوى البوليصة التي يشترط لقبولها أن يكون قد ترتب على التصرف إعسار الدين ، وأن يكون التصرف منطوقا على غش كاجاء ذلك في المادة ٢٢٧ وما بعدها .

وقت تملك الورثة للتركة :

التركة إما أن تكون خالية من الديون ، وإما أن تكون مدينة بدين مستغرق لها ، وإما أن تكون مدينة بدين غير مستغرق ، تلك حالات ثلاث وفيما يلي تفصيل أحكامها :

١ — إذا كانت التركة خالية من الديون : فإن الورثة تشمل كونها عقب وفاة المورث بالخلافة عنه من غير خلاف يتدد به بين الفقهاء .

٢ - وإذا كانت التركة مدينة بدين مستغرق في هذه الحالة يرى الحنفية والمالكية وأحمد في إحدى الروايات عنه أن التركة لا تنتقل إلى الورثة بمجرد الوفاة بل تبقى على حكم ملك المورث حتى تقضى ديونه .

وحجتهم في ذلك قوله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فقد جعل الله تعالى أو أن الميراث هو ما بعد قضاء الدين . والحكم لا يسبق أو أنه فيكون حال الدين كحال حياة المورث في المعنى . ثم إن الوارث يخلف المورث فيها بفضل من حاجته . فأما المشغول فحاجته فلا يغلبه الوارث فيه . وإذا كان الدين محيطاً بتركته يكون المال مشغولاً بحاجته وقيام الأصل يمنع ظهور الخلف . ولا يقال إن المسأل يبقى حيثئذ من غير مالك . لأنه يكون باقياً على ملك المديون حكماً لبقاء حاجته .

ويرى الحنابلة في المتمد عندهم وكذلك الشافعية أن التركة المدينة بدين مستغرق تنتقل إلى الورثة بمجرد الوفاة لأن ملكيتهم لها إنما تثبت بالخلاف . والخلافة تثبت لهم وقت الوفاة . ووجود الديون وتطلقها بالتركة للاستيثاق من الأداء لا يمنع الورثة كما لا يمنع الرهن ملكية العين المرهونة .

٣ - وإذا كانت التركة مدينة بدين غير مستغرق فقد اختلف فقهاء الأحناف في وقت تملكها . فروى عن أبي حنيفة أنها كالتركة المدينة بدين مستغرق لا تنتقل إلى الورثة إلا بعد سداد الديون لأنها مشغولة بحاجة الميت .

وروى عنه أيضاً وهو قول لـحمد : الملكية تنتقل إلى الورثة في الجزء الذي لا يقابل الدين . لأن التركة إنما تكون فيما لا يحتاج إليه الميت لأبراء ذمته .

ويرى الشافعية والحنابلة وهو قول آجـر لـحمد أنها تلاحق جميعها للورثة عقب الوفاة .

ويستخلص مما تقدم : أن انتقال التركة المدينة إلى الورثة فيه رأيان :

(الأول) لجمهور الحنفية وهو : أن الدين المستغرق يمنع من انتقال التركة إلى الورثة إلا بعد سداد الدين . وأما غير المستغرق فيمنع الملكية في الجزء الذي يقابل الدين حتى يسدد الدين أو يكون الإبراء منه . أما الجزء الذي لا يقابل الدين فينتقل إلى ملك الورثة عقب الوفاة مباشرة .

(والرأي الثاني) لجمهور الشافعية ومن وافقهم وهو أن الوارث يملك تركة مورثة من وقت وفاته ولو كان الدين مستغرقا لها فيكون على ملكه ولكن الدينون تكون متعلقة بها كتملقها بالعين المرهونة ، ضمان لحق الدائنين . وهذا الرأي أرجح من الأول ، لأن تعلق الدين بالتركة إنما هو مجرد الاستيثاق من الأداء والضمان حقوق الترماء ، وهذا لا يمنع انتقالها إلى الورثة . كالم يمنع الرهن ملكية العين المرهونة للمدين .

أثر هذا الخلاف : وقد انبنى على اختلاف الفقهاء في هذه المسألة اختلافهم في بعض الأحكام المتصلة بالتركة وهي :

١ — نماء التركة في الفترة التي بين الوفاة إلى سداد الدين كزرع ظهر ونضج واستحصد بعد وفاة المورث وكشجر أثمر . وداية ولدت أو سميت فزادت قيمتها . كذلك غلة التركة كأجرة دار للسكنى . أو أرض للزراعة كل ذلك ونحوه يعتبر نماء أو زيادة في التركة وقد اختلف الفقهاء في ملكيته .

فالحنفية ومن وافقهم يقولون إن الدائنين تنطبق حقوقهم بالنماء بالقدر الذي كان متعلقاً بأصل التركة : فيتعلق بكل النماء . إذا كان الدين مستغرقاً للتركة . فتستوفي ديونهم من الأصل والنماء معاً وما يفضل بعد ذلك يكون للورثة ، وإن كان الدين غير مستغرق فإنه يتعلق بالنماء بمقدار ما يشغل الدين من التركة .

وقال الشافعية ومن وافقهم : إن النماء يكون ملكاً للورثة . ولا يتعلق به حق الدائنين .

٢ — مئونة التركة مما يلزم لحفظها وصيانتها أو بقائها سالحة فعلى رأى الحنفية يكون كل ذلك من التركة عسها ، أما على رأى الشافعية فهى على الورثة لأنهم المالكون لها .

٣ — ما يحصل من الملك بعد الوفاة بسبب من المورث كهيد وقع فى شبكة أعددها قبل وفاته . ولكن الصيد لم يقع فيها إلا بعد موته فإنه يكون ضمن التركة على رأى الحنفية فتعلق به حقوق الدائنين . وعلى رأى الشافعية يكون ماسكا للورثة فلا حق فيه للدائنين .

٤ — الشفعة : فإذا كان من التركة عقار مشترك على الشيوع بين المورث وآخر . فباع الآخر نصيبه بعد موت المورث وقبل سداد الدين فعلى رأى الحنفية لم يكن للوارثة أخذه بالشفعة لأن الانسان يشفع بما يملك ولم يملك بعد وعلى رأى الشافعية يكون له حق أخذه بالشفعة لأن مالك لما يشفع به .

٥ — التصرف والتسمة : فيرى الأخاف : أن أى تصرف سوى القسمة إذا صدر من الورثة قبل سداد الدين يقع باطلا لأنه لا ملك لهم قبل سداد الدين ولا ولاية لهم على المال ، فلا تصيح منهم إجارة أو إعارة أو هبة أو بيع أو غير ذلك ، أما التسمة فإنها تكون موقوفة على إجازة الدائنين . أو إسقاط حقهم فى الدين . فإذا أجازوا أو أسقطوا حقهم نفذت التسمة وإلا قضت ، وكان القياس يقضى بتنفيذ التسمة فى الجزء الذى لا يقابل الدين لأنه مملوك لهم ، ولكن توقف التنفيذ على إجازة الدائنين على سبيل الاستحسان . لأن كل جزء من التركة ، وإن لم تكن التركة مستترقة بالدين ، مشغول بالدين حتى لا يتجزأ ضمان التركة .

أما الشافعية : فكان مقتضى رأيهم أن الوارث يملك التركة المدينة من وقت وفاة المورث : جواز التصرف بالتسمة وغيرها . لكنهم منعوا من ذلك . لأن الدين قد تعلق بالتركة . والأصل عندهم أن تعلق حق الغير بالدين يمنع تصرف المالك فيها . كالمدين الرهونة فإنها مملوكة لصاحبها ومع ذلك لا يملك التصرف فيها .

ويرى المالكية والحنابلة أن تصرف الورثة في التركة للدين بالتقسيم وغيرها صحيح نافذ في حق الورثة .

أما بالنسبة للذاتين فلا يلزمهم فيكون لهم الحق في قص القسمة ونسخ التصرفات الأخرى إذا لم يوجد ما يستوفون منهم ديونهم .

ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة

يتعلق بالتركة حقوق أربعة وهي :

١ — تجهيز للتوفي ومن تلزمه نفقة إذا مات قبله ولو بالمحظة بما يلزم لنفسه وتكليفه وحمله إن كان ذلك بأجرة إلى أن يوارى في قبره .

٢ — قضاء ديونه إذا مات مدينا سواء أكانت ديونا عيانية أم ديونا مطلقة .

٣ — تنفيذ وصاياه إن كانت هنالك وصايا من ثلث الباقي بعد قضاء الديون .

٤ — حقوق الورثة :

هذه هي الحقوق التي تتعلق بتركة المتوفي وقد اختلف الفقهاء في ترتيبها وتقديم بعضها على بعض في الأداء وبيان ذلك فيما يأتي :

يرى الإمام أحمد بن حنبل : أنه يبدأ بتجهيز الميت أولا . ثم بعد ذلك تقضى ديونه . ثم تنفذ وصاياه الجائرة من ثلث الباقي بعد قضاء الديون ثم الباقي بعد التجهيز وسداد الديون وتنفيذ الوصايا هو التركة التي يتعلق بها حق الورثة .

وإنما يقدم تجهيز الميت على سداد الديون ولو كانت عينية عند الإمام أحمد ..

لأن كفن الميت بعد وفاته بمنزلة لباسه حال حياته . وبما أن لباسه وهو حي يقدم على قضاء ديونه ، فكذلك يكون كفنه بعد وفاته مقدماً على ديونه .

ويرى الظاهرية تقديم قضاء ديونه جميعها على تجهيزه ولو كانت ديونا مرسلة فإن فضل شيء بعد سداد الديون كفن منه الميت حتى إذا لم يفضل منه شيء كان كفنه على من حضر من الثراء أو غيرهم .

وأما الخنفة : فمع أنهم متفقون على تقديم ديون الميت المالية التي تعلقت بشيء من أعيان التركة على سائر الحقوق الأخرى حتى تجهيزه ودفعه .

إلا أنه قد ورد في بعض كتبهم . أنه يبدأ من تركه الميت بنفقات تجهيزه ودفعه ، وفي بعض آخر أنه يبدأ بسداد ما عليه من ديون ممتازة قد تعلقت بشيء من أعيان التركة كدين الرهن في حالة موت الرهن وكالأجرة للمبجلة في حالة موت المؤجر وكثمن البيع في حالة موت المشتري قبل قبض ذلك المبيع الذي كان محبوساً بالثمن عند البائع فضلاً لو رهن شخص شيئاً عند آخر في نظير دين اقترضه منه . ثم مات الرهن ولم يترك مالا غيره .

فإن دين الرهن يقدم على تجهيز الميت لأن بقي شيء بعد سداد الرهن صرف في التجهيز .

وكذلك لو استأجر شخص داراً لمدة معينة وبأجرة معاومة وعجل الأجرة كلها ، ثم مات المؤجر قبل انتهاء المدة . فإن الإجارة تنفسخ بموته (عند الخنفة) وتكون أجرة اللدة الباقية ديناً عليه . وهو دين ممتاز يتعلق بالعين المستأجرة وللمستأجر أن يحبسها في يده حتى يستوفي دينه قبل غيره من أصحاب الديون الذين لهم ديون مطلقة على التوفي ، حتى إذا تمت العين المستأجرة لقضاء ديون التوفي فإن المستأجر يستوفي دينه من ثمنها قبل غيره ، فإن بقي من ثمنها شيء بعد ذلك كان لبقية المدينين ، وإن لم يف ثمنها بدين المستأجر فإنه يشارك بقية المدينين بما بقي له ليستوفيه بما يكون للتوفي من أموال أخرى ومثل ذلك أيضاً لو اشترى

شخص شيئاً ولم يأسلمه من البائع لعدم دفع الثمن ثم مات المشتري . فإن حق
البائع في هذا البيع مقدم على تجهيز المشتري .

هذا هو ماورد في كتب الحنفية كما أوضحنا .

ولكن الواقع أن الطريقتين اللتين وردتا في بيان ما يبدأ به من التركة
صميمتان بالنسبة للمذاهب . لأن لكل منهما وجهة من النظر .

فالطريقة الأولى لوحظ فيها أن التركة هي ما يتركه الميت من مال خالص
من كل حق عني تعلق به قبل أن يصير تركه . فكل ما يتعلق به هذا الحق
لا يعد من التركة على هذا يكون البدء بالتجهيز من غير شله .

أما الطريقة الثانية فقد روعي فيها أن المراد بالتركة . كل ما يتركه الميت من
مطلقاً أى سواء كان خالصاً من الحقوق العينية أم مشلولاً بها . وعلى هذا يكون
البدء بالتصرفات في هذا المال بسداد الديون العينية .

والطريقة الأولى : هي التي سار عليها أغلب علماء الحنفية : إذا عرفون التركة
بأنها المال الذي يتركه الميت خالصاً من تعلق حق الغير به ذاته والمراد خلوصه
من أن يكون ذلك الحق متعلقاً به قبل أن يصير تركه كما في مسائل البرهن والبيع
والإجارة التي بينهاها .

هذا بالنسبة للديون العينية :

أما الديون المطلقة : فهي غير متعلقة بشيء من أعيان التركة . وانما هي متعلقة
بذمة المدين وحتى على اعتبار أنها تتعلق بمال المدين في آخر حياته نظراً إلى
صنف ذمته أو انتهائها كما يقول العلماء فهي لا تتعلق بعاليته أى بقيته لا بذاته
فقائمة أن يؤديوا حق الترماء من غير عيب التركة .

ومثل ذلك يقال في تعلق حق الورثة بثمن مال المورث حينما يكون مريضاً

مرض الموت . فإن حقهم . وإن تعلق بالمال قبل أن يصير تركه . إلا أنه ليس متعلقاً
بشيء بل هو متعلق بماله كما يبناه من قبل .

على أن هذا الحق لا يثبت ولا يقرر للورثة قبل موت المورث . إذا لو مات
أحدهم أو ما توا جميعاً قبل موت المريض صاحب المال لا يبقى لهذا الحق
أى أثر .

وكذلك الحال فى الوصية العينية : فإذا كان صاحب المال قد أوصى بشئ معين
من ماله لم تجوز له الوصية بهذا حق عني يتعلق بالعين الموصى بها ومع ذلك
لا يقرر للموصى له قبل موت الموصى ، فإن له أن يرجع عن وصيته ما دام حياً .
كما أن الوصية نفسها لا تتم شرعاً إلى قبول الموصى له ولا يعتمد بهذا القبول إلا
إذا كان بعد وفاة الموصى مصرأ على وصيته .

ومن أجل ذلك : كانت هذه الحقوق الثلاثة : الديون المطلقة . وأنصاء الورثة
والوصية العينية : ليست حقوقاً هيئية متعلقة بالأعمال التى قبل أن يصير تركه .
فوجب تأخيرها عن تجهيز الميت . ولا يقدم على التجهيز عندهم إلا الحقوق العينية
التي تقرر لأصحابها فى عين المال قبل موت صاحبه .

والخلاصة : أنه يتضح مما تقدم أن المال الذى يتركه المتوفى سواء تعلق به حق
عيني أم لا يندأ منه بتجهيز الميت عند الجنائزة ثم ما يبقى بعد التجهيز تسدده نه
ديونه سواء كانت عينية أم مرسله . ثم تنفذ وصاياه من ثلث الباقى بعد قضاء
الديون . ثم بعد الوصية للورثة . وعند الظاهرية تقضى سائر الديون أولاً قبل
التجهيز .

وعند الحنفية . ويوافقهم المالكية والشافعية . يقدم قضاء الديون الممتازة
التي تعلقت بشئ من أعيان التركة ثم إلى ذلك تجهيز الميت . ثم قضاء الديون
المطلقة ثم تنفيذ الوصايا الجائزة . ثم حق الورثة .

والذى يد ورجحانه هو ما ذهب إليه الحنابلة من تقديم التجهيز على كل دين

سواء تعلق بين التركة أم كان ديناً مطلقاً لأن حاجات الإنسان الضرورية مقدمة على كل دين منها يكن . ولهذا يبقى للمفلس ملبسه ومأواه الذى يسكن فيه على حين تباع كل أمواله فى سداد ديونه . فمن العدل أن يكون الأمر كذلك للإنسان بعد موته من توفير كفنه وكل ما يلزم لتجهيزه ودفنه قضاء أى دين أو غيره .

موقف القانون من هذا الترتيب : أما قانون اللوارث رقم (٧٧) لسنة ١٩٤٣ : فقد عدل عن ترتيب الخفية الذى كان عليه العمل قبل صدوره إلى ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل ونص على ذلك فى المادة الرابعة التى تقول :
يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى :

أولاً : ما يكتفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن

ثانياً : قضاء ديون الميت .

ثالثاً : ما أوصى به فى الحد الذى تنفذ فيه الوصية .

رابعاً : يوزع مابقى بعد ذلك على الورثة . فإذا لم توجد ورثة فخر من التركة بالترتيب الآتى :

(أ) إستحقاق من أقر له للميت بسبب على غيره .

(ب) ما أوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية .

(ج) فإذا لم يوجب أحد من هؤلاء أيضاً آلت التركة . أو مابقى منها إلى احترام العامة ببيت ما للمسلمين . وفيما يلى بيان ذلك بشئ من التفصيل :

١ — التجهيز : ويراد به فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته إلى أن يوراد فى قبره من نفقات غسله وكفننه . وأجرة حمله ودفنه إن كان ذلك بأجره على وفق ما جادته به الشريعة من غير إسراف ولا تقييد .

وليس مما يجوز صرفه من التركة . ما ينفق فى إقامة المآتم وحفلات التشيع

ولا ما يتفق في بمن ذبيحة تذبح عند التبرحين الدفن أو في البيت قبل التشيع كما يفعله كثير من الجهلاء ولا ما يتفق في أجرة طوائف السكر وحمله المباخر وغيرهم بمن يستأجرون للسير في تشيع الجنازة أو في السراقات التي تنصب يوم التشيع وما بعده لاستقبال للمزين ولا ما يتفق على القراء ولا سيما مع تلك للنساء المقونة التي يسير عليها المدن . ولا ما لا يعرف في أيام الخمس وليالي الجمع والأربعين والذكرى السنوية وغير ذلك من العادات السيئة التي لا بد خير فيها وليست من الدين في شيء . وعلى ذلك لا يجوز أن يتفق من التركة على شيء منها باسم التجهيز وخصوصا إذا كان في الورثة قصر . على أنه إذا ضمت الضرورة بالاتفاق لأعداد مكان للمزين . فيجب أن يكون من ذلك نصيب الورثة السكبار غير القصر ورضاهم بعد أداء ديون الميت وتنفيذ وصاياه .

وكما يقدم تجهيز الميت على غيره من الحقوق الأخرى يقدم كذلك تجهيز من مات قبله ولو بلحظة خفيفة بمن كان يلزمه نفقته من أقاربه كوالده ووالديه وزوجته لأن التجهيز من النفقة وهي واجبة عليه حال حياته فيجب تجهيزهم من ماله بعد وفاته . غير أنه في تجهيز الزوجة خلافا بين الفقهاء . ولكن المتصد في المذهب الحنفى وهو رأى أبي يوسف أن تجهيزها على زوجها ولو كانت غنية وبه قال الشافعية ورواية عن مالك وعليه جرى القانون . وإذا لم يسكن الميت مال يجهز منه تجهيزه واجب على من تجب عليه نفقته حال حياته . فإن لم يوجد فعلى بيت المال .

٢ — قضاء الديون : وبعد تجهيز التوفي تقضى جميع ديونه من أمواله الباقية بعد التجهيز . سواء كانت ديونا عينية تعلقت ببيع التركة . أم كانت ديونا مطلقة متعلقة بذمته فقط لأن قضاء ما يرى ذمته ويرفع الحائل بينه وبين الجئة فيقدم ذلك على حق الموصى له وحق الورثة ولو استترقت الديون كل التركة :

والدين : هو ما وجب في الدية بدلا عن شيء آخر على سبيل المفاوضة .

والديون أنواع :

منها ما يكون حقا لله تعالى كدين الزكاة والكفارات والنذور . ومنها ما يكون حقا للعباد كدين القرض والمهر والثقة ودين الثمن والأجرة ونحو ذلك . ثم هذه الديون التي للعباد : منها ما يكون متعلقا بدين التركة أو بجزء منها . ومنها ما لا يكون كذلك . بل هي ديون مطلقة متعلقة بذمة المدين وحدها . ثم هذه الديون المطلقة بعضها أقوى من بعض . فلهذا ديون المرض هي أضعف من ديون الصحة وفيها يلي بيان الحكم في كل منها .

١ — أما ديون الله تعالى كالزكاة والكفارات ونحوها مما لم يكن بدلا عن شيء آخر فلا يجب على الورثة أدائها عند الحنفية إلا إذا كان المتوفى قد أوصى بأدائها . فتكون حينئذ وصية تأخذ حكم الوصايا فيتأخر ترتيبها في الأداء عن الديون التي لها مطالب من جهة العباد وتنفذ في ثلث التركة ولا يؤدي منها ما زاد على الثلث إلا إذا أجازها الورثة فإن لم يكن قد أوصى المتوفى بأدائها فلا يجب على الورثة ذلك بل يكون ساقطا بالنظر إلى أحكام الدنيا وإن كان يؤخذ به المبدئ في الآخرة . لأنه في معنى القياد والمبادات تسقط بالموت فكذا ما في منهاها . ولأن الركن في المبادات نية المكلف وهي هنا غير مقصورة .

وقال جمهور الفقهاء : إن ديون الله تعالى لا تسقط بموت من وجبت عليه . بل يجب أدائها من جميع تركته سواء أوصى بها أم لا . لكن الشافعية قدموها في الأداء على ديون العباد . وجعلها المالكية بعد ديون العباد في المرتبة . وقال الحنابلة : هي مؤخره عن ديون العباد المتعلقة بأعيان التركة وفي منزلة واحدة مع سائر الديون المطلقة .

وبذهب الحنفية أخذ قانون الموازيت حيث ينث المذكرة الإيضاحية المراد

بكلية (الديون) الواردة بالمادة الرابعة قالت : إنها الديون التي لها مطالب من جهة العباد . وأما الديون الله تعالى فلا تطالب به التركة .

٢ — وأما ديون العباد : فإن كان فيها ديون عينية تملكت بذات نفسها . فصاحب هذا الدين أولى بهذه العين التي تملك بها دينه من باقي الثمرات لاستبقاء حقه منها . بل إن الخفية والمالكية والشافعية يرون تقديم تلك الديون على تجهيز الميت فتقدم على الديون للطلاقة من باب أولى . وإن كان الفائزون قد أخذ برأى أحمد بن حنبل في تقديم التجهيز على قضاء الديون جميعها .

والديون المرسلة : متفاوتة في الدرجة بعضها أرجح من بعض عند الخفية فيقدم دين الصحة على دين المرض الذي ثبت بمجرد إقرار المريض . فإن كان الدين ثابتاً في ذمة المتوفى في حالة صحته يبينه أو إقرار أو كان ثابتاً عليه باليدنة في مرضه أو أقربه في حال مرضه وكان سببه معروفاً للناس كشئ شيء اشتراه من دواء أو غيره . أو بدل شيء استهلكه وعلم ذلك يقينا فإن ذلك كله يقدم في الأداء على الدين الذي أقربه في مرضه ولم يعلم سببه . لأن هذا الدين الذي ثبت بمجرد الإقرار في حالة المرض ضعيف بضعف إقرار المريض مرض الموت . فإنه يحتمل أنه إراد التبرع عن طريق الإقرار بدين والمريض مرض الموت مجبور عليه في التبرع بما زاد على ثلث ماله .

وديون الصحة وما الحوز بها في منزلة واحدة منها اختلفت أسبابها ، فإن كان مال المتوفى يفي بها جميعاً . أدبت لأصحابها ثم إذا بقي شيء أدى منه دين المرض الذي ثبت بمجرد الإقرار ، وأما إذا لم يفي للآل بتلك الديون القومية جميعاً . فإنه يقسم على أصحابها بنسبة ديونهم ولا شيء بالضرورة لأصحاب ديون المريض . وذهب الشافعي إلى أن هذين الدينين سواء في القوة ، وقيد مالك التسوية ألا يكون المريض متهما في إقراره .

ولكن الأرجح هو ما ذهب إليه الخفية لما هو مشاهد من ميل كثير من المرضى مرض الموت إلى التساهل فيما يقرون به من التزامات مالية عليهم .

حلول الدين المؤجل :

إن كان الدين مؤجلاً إلى أجل معين يقتضى الشرط بين الدائن والمدين ، فهل يسقط ذلك الأجل ويحل الدين بموت الدائن . أو للمدين ؟ للجواب عن ذلك نقول :

اتفق الفقهاء ، عدا الظاهرية ، على أن موت الدائن لا أثر له في حلول الدين المؤجل ، فلا يجب على المدين الوفاء به إلا عند حلول الوقت المحدد لأدائه ، لأن الدين متعلق بذمة المدين وحدها وهي باقية سالحة لتعلق الحق بها ما دام حياً ولا أثر لموت الدائن في ذلك .

أما إذا مات المدين : فقد اختلف الفقهاء في حلول الدين المؤجل . فقال الحنفية والشافعية والظاهرية : إن الأجل يسقط ويجب وفاء الدين في كل حال . أما الإمام مالك : فقد وافقهم على سقوط الأجل وحلول الدين بموت المدين لكنه اشترط لذلك شرطين .

الأول : ألا تكون قد حصل بين الدائن والمدين اتفاق على عدم حلول الدين بوفاء المدين . وإلا فإن اتفق الطرفان على ذلك فلا يسقط الأجل بوفاء المدين .

والثاني : ألا تسكرن وفاة الدين بسبب عدوان من الدائن . لأن العدوان لم يهد في الشرع الإسلامي أن يكون سبباً لاكتساب حق من الحقوق أو الحصول على نعمة من التيمم . ولهذا حرم القتال من حقه في الإرث بعد تحقق سبب الإرث فيه .

ونذهب الحنابلة إلى أن الدين للمؤجل لا يحل بموت المدين بل يبقى الأجل حتى يبلغ أمدّه إذا طلب الورثة ذلك لكن اشترطوا بقاء الأجل : أن يقدم الورثة وهنا يبقى بالدين . أو كميلاً يرثه الدائن . فإن لم يكن رهن ولا كفيل سقط الأجل وحل وفاء الدين بموت المدين حفظاً لحق الدائن . ولكل من الدينين حجه فما ذهب إليه :

فاحتج القائلون بسقوط الأجل بموت اللدين بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (نفس المؤمن مرتبة في قبره يدبته إلى أن يقضى عنه) فإن هذا الحديث يقتضى التمتع بأداء الدين تبرئة لذمة اللدين وفكاً لنفسه المرحونة يقتضى سقوط الأجل . كذلك قالوا إن الأساس في الأجل هو ثقة الدائن بشخصي اللدين .

وقد لا تحقق له هذه الثقة في الورثة . فيفوت المعنى الذى من أجله منع الأجل . فيسقط بقواته ويحل الدين .

واحتج الحنابلة : بأن الأجل حق للدين قد اكتسبه بمقتضى الشرط فينتقل إلى ورثته من بعده كما تنتقل إليهم سائر حقوقه وأمواله لقوله عليه والصلام والسلام : (من ترك مالا أو حقاً فلو رثته)

وأيضاً فإن الأصل في الأجل . فيما عدا القروض . أنه منع في مقابلة زيادة في المال . لأن العرف قد جرى قديماً وحديثاً على أن تمن الشيء مؤجلاً أكثر من ثمة ممجلاً . ولوحل ذلك الثمن للأجل بموت اللدين لكان في ذلك غبن وضرب بالورثة . ويبدو أن مذهب الحنابلة هو الأولى بالترجيح لرجحان وجهة نظرهم .

أما حديث (نفس المؤمن مرتبة في قبره يدبته) الذى احتج به الجمهور : فيمكن حمله على الديون الحالية لأنها هي التى يجب أدائها فوراً بخلاف الديون المؤجلة حيث لا يجب أدائها إلا عند حلول الأجل وأما مسألة الثقة التى قد تتوافر في اللدين دون ورثته فلا يحتاج بها لأن الشرط في بقاء الأجل عندهم أن يقدم الورثة رهناً أو كفيلين بالدين فاستيفاء الدين مضمون على وجه أوضح وأكد .

ولم يتعرض قانون اللوارث صراحة لمسألة سقوط الأجل بموت اللدين . ومن المقرر أن ماسكت عنه القانون يقضى فيه بالراجع من مذهب الحنفية تطبيقاً للمادة (٢٨٠) من قانون تنظيم المحاكم الشرعية رقم (٧٨) لسنة ١٩٣١ . والراجع عند الحنفية هو حلول الدين للمؤجل بموت اللدين . ولكن لا يقال هذا هنا . لأن القانون الدنى رقم (٣١) لسنة ١٩٤٨ الذى نص على أن : « تعيين الورثة (م ٦ — اللوارث والوصايا)

وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال أموال التركة إليهم تسري في شأنها أحكام الشريعة الإسلامية . والقوانين الصادرة في شأنها « قد نص هذا القانون أيضاً في المادة (٢٧٢) على مسقطات الأجل على سبيل الحصر . ولم يذكر من بينها موت الدين .

٣ — تنفيذ الوصايا : وإذا بقي شيء من المال بعد تجهيز الميت وسداد جميع ديونه تنفذ من ثلث هذا الباقي الوصايا . ولا خلاف بين الفقهاء في أن تنفيذ الوصايا يجري بعد أداء الديون وقبل أخذ الورثة حقيهم .

ومعنى تقديم الوصية على الإرث : أنه بحسب قدر الوصية من فاضل التركة بعد الديون أولاً لتظهر سهام الورثة . كما بحسب سهام أصحاب الفروض أولاً ليظهر الفاضل للمصبة . وليس مناه أن تخرج الثلث ويوزل من التركة ويبدأ بدفعه للوصى له . ثم يدفع الثلثان إلى الورثة . لأن التركة بعد قضاء الدين تكون بين الورثة والوصى له على الشركة . والوصى له شريك في الاستحقاق كأنه واحد منهم . فلا يستحق الوصى له بالثلث مثلاً شيئاً من المال الباقي بعد الديون قل أو كثر ولا يستحق الورثة مثله ويكون فرضهما معاً لا يقدم أحدهما على الآخر . وإن هلك شيء من التركة قبل القسمة يهلك على الوصى له والورثة جميعاً ولا يعطى الوصى له كل الثلث من الباقي . بل الهالك على الحقين معاً والباقي يبقى على الحق بخلاف الدين : فإنه إذا هلك بعض التركة وبقي البعض يستوفى كل الدين من الباقي .

وتقديم أداء الدين على تنفيذ الوصية كما علمناه من قبل هو المأثور عن الرسول صلى الله عليه وسلم والذي استقر عليه الإجماع . وليس في هذا معارضة لآيات القرآن الكريم التي ذكرت فيها الوصية قبل الدين كما في قوله تعالى : (من بعد وصية يوصون بها أو دين) فإن علماء التفسير قرروا في هذا أن السر في تقديم لفظ الوصية على الدين في القرآن : هو العناية بأمر الوصايا والبحث على تنفيذها والإشارة إلى أنه لا يجوز التهاون فيها . كما لا يجوز التهاون في أداء الديون .

وذلك لأن شأن الناس بعد وفاة المورث أنهم يطعمون في المال فلا يحرمون على إخراج ما وصى به لصاحبه من حيث إنه كان تبرعا من غير مقابل وليس لصاحب الوصية من قوة المطالبة مثل ما للدائن صاحب الحق الثابت في ذمة المورث .
فلما كان أمر الوصية هكذا فطنة التفريط قدمت في الذكر على الدين لإفادة أنها واجبة الأداء مثلا فلا يجوز التهاون فيها . على أن العطف بأن في الآية لا يقتضى الترتيب لنة . وغاية ما تدل عليه الآية : تقديم جملة الدين والوصية على الإرث وقد دل الحديث على تقديم الدين على الوصية . وقد روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية) .

تواهم الوصايا :

وإذا كان ثلث الباقي من التركة بعد أداء الديون جميعها يتسع لجميع الوصايا نفذت كلها . وإن ضاق عنها ولو يكن أجاز الورثة القدر الزائد على الثلث نفذت كذلك . أما إذا ضاق عنها ولم يجر الورثة القدر الزائد عن الثلث فهذا :
إما أن تكون الوصية كلها للعباد . وإما أن تكون كلها لله تعالى . وإما تكون لهما معا .

(١) فإن كانت الوصية كلها للعباد قسم الثلث على أصحابها بنسبة وصاياهم مثلا : لو وصى شخص لآخر بألف جنيه وثلثان بألفي جنيه . وكان الثلث ألفا وخمسة فقط أخذ الأول خمسة وأخذ الثاني ألفا .

(ب) وإن كان الوصية كلها لله تعالى : فإن اتحدت في الدبجة بأن كانت كلها بفرافض كالحج الفرض والصلاة والصوم الفرض . أو كانت كلها بواجبات مثل كفارة الظهار واليمين . أو كانت كلها بنوافل مثل الوصية للفقراء والمساكين كانت متساوية في الاستحقاق في نظر قانون الوصية كما جاء في المادة (٨٧) منه .
وقال بعض الفقهاء : يقدم منها الأقوى ثبوتا . أو قربة . أو عبادة فتقدم الوصية بالزكاة على الوصية بالحج . لأن الحج على كونه من أو كان الدين . لا يتعلق به حق الفقراء كما في الزكاة وتقدم الوصية بالسكفارات على الوصية بصدقة

الفطر . لأن الأولى ثبتت بالكتاب والثانية ثبتت بالسنة .

وإن كانت الوصايا مختلفة . بعضها بقرائن . وبعضها بواجبات . وبعضها بنوازل : قدم ما كان فرضاً على ما كان واجباً . والواجب على التقل . فتقدم الوصية بكفارة الظهار واليمين . وتقدم الوصية بالسككيات على الوصية للفقراء والمساكين وهكذا .

(ج) وإن كان بعض الوصايا لله تعالى . وبعضها لعباد معينين وتزاحمت فيها بينها . فقال الأخناف : يقسم ثلث الباقي بين الوصايا بالخاصة فما كان العباد أخذوه وما كان لله تعالى جمع وصرف على الترتيب المتقدم فيقدم الفرض على الواجب والواجب على المتدوب .

وأما عند جمهور الفقهاء : فتقدم الوصايا الوجبة لله تعالى على وصايا العباد . لأنها ديون الله تعالى . وديون الله مقدمة عندهم على تنفيذ الوصايا كما تقدم .

هذا وبما تجب ملاحظته أن قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ الجاري عليه العمل : يقضى بتنفيذ الوصية الواجبة لفروع الولد المتوفى في حياة أبيه أو أمه قبل غيرها من الوصايا الأخرى . فلا يصرف شيء من التركة إلى الوصايا الأخرى إلا بعد استيفاء الوصية لفروع الولد الذى مات في حياة أصله . سواء أكان المتوفى قد أوصى لهم بمقتهم . أم لم يوصى . وسواء كانت الوصايا الأخرى واجبة في الديانة كالوصية بركاة واجبة . أو كانت مستحبة كالوصية للفقراء والمساكين .

(د) بيان أصناف المستحقين للتركة وترتيبهم

ما يتركه المتوفى تخرج منه نفقات تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته ، ثم بعد ذلك تستوفى منه ديونه وصاياه حسبما يبين من قبل وما يبقى منه بعد سداد الديون وتليذ الوصايا الجائزة ، يقسم على المستحقين من الورثة أو غيرهم على ما سيأتى :

وقد اختلف الفقهاء فى المستحقين وترتيبهم : وقد سلك القانونى بيان للمستحقين وترتيبهم مسلكا يخالف من بعض الوجوه ما كان عليه العمل من قبل وهو مذهب الحنفية ، فبين القانون للمستحقين وترتيبهم على الوجه الآتى :

أولاً — أصحاب الفروض مطلقاً : وهم الذين قدرت لهم الشريعة أنصاء معينة فى التركة وهم قسمان : أصحاب فروض نسبية وهؤلاء طائفة مخصوصة من الأقارب محصورون فى عشرة أشخاص وهم : الأب . والجد الصحيح أبو الأب وإن علا ، الأم ، الجدة الصحيحة من جهة الأب أو الأم ، البنت الصليية ، بنت الابن مهما نزل أبوها . والأخت الشقيقة ، الأخت من الأب ، الأخ من الأم ، الأخت من الأم : نسبة إلى النسب وهو القرابة الحقيقية .

وأصحاب فروض سببية : وهم الزوج والزوجة : نسبة إلى السبب وهو الزواج الصحيح شرعاً . فإذا وجد أحد من هؤلاء الإثنى عشر ولم يوجد من يحجبه أخذ نصيبه القدر له أولاً .

ثانياً — المصبات النسبية : وهم طائفة من الأقرباء لم تقدر لهم الشريعة أنصاء محددة كما فى أصحاب الفروض . وإنما يأخذون الباقي من التركة بعد سهام أصحاب الفروض المستحقين . إن بقى منها شيء . ويأخذون التركة كلها إن لم يوجد منهم صاحب فرض مستحق أصلاً . أو وجد وكان محجوباً . وذلك كالابن وابن الابن مهما نزل . الأب . الجد الصحيح وإن علا . الأخ الشقيق والأخ لأب .

ابن الأخ الشقيق . ابن الأخ لأب . الم الشقيق . والم لأب . ابن الم الشقيق .
ابن الم لأب وهكذا الأقرب من المذكور الذين ينتسبون إلى الميت بواسطة
المذكور .

ثالثاً — الرد على أصحاب الفروض النسبية : وهم من عدا الزوجين من
أصحاب الفروض . ومعنى هذا : أنه إذا كان للمتوفى أصحاب فروض نسبية ولم
يوجد معهم أحد من العصبة النسبية ولم تسترق سهام أصحاب الفروض التركة كلها
بل بقي منها شيء : فإن هذا الباقي يرد على أصحاب الفروض النسبية فقط يتقاسمونه
على نسبة أنصبتهم . أما إذا وجد معهم أحد الزوجين فإنه يأخذ فرضه المقدر له
فقط ولا يدخل معهم في الرد لأن أصحاب الفروض السببية لا يرد عليهم شيء في
هذه المرتبة وإنما يرد عليهما في المرتبة الخامسة بعد ذوى الأرحام .

ويتبين مما تقدم أن الرد لا يكون إلا عند إندام المصبات النسبية .

رابعاً — ذوى الأرحام : وهم أقرب المتوفى الذين ليسوا من أصحاب
الفروض ولا من المصبات . وذلك : كأولاد البنات ذكوراً وإناثاً . أولاد بنات
الابن كذلك . أولاد الأخوات مطلقاً ذكوراً وإناثاً . بنات الإخوة مطلقاً .
العمات والأخوال والحالات وأولادهم . بنات الم مطلقاً . فهؤلاء ونظائرهم لهم
حق للميراث إذا لم يكن للميت أحد من أصحاب الفروض النسبية ولا أحد من
المصبات النسبية . أما أصحاب الفروض السببية وهما الزوجان فإذا وجد واحد
منهما أخذ فرضه للمقدر له والباقي لأقرب ذى رحمة من هؤلاء .

خامساً — الرد على أحد الزوجين : ففي حالة إندام سائر أقرباء المتوفى .
أى لم يوجد له قريب أصلاً من أصحاب الفروض النسبية ولا من المصبات النسبية
ولا من ذوى الأرحام . ووجد أحد الزوجين فقط . كأن لم يترك الرجل غير
زوجته . أو المرأة لم تترك غير زوجها ففي هذه الحالة يأخذ الموجود منهما فرضه
ثم يأخذ الباقي بطريق الرد لتسكون التركة له كلها فرضاً وارداً .

سادساً — المصبة السببية : وهم المقتون للمتوفى ذكوراً وإناثاً . ففي حالة

المتوفى العتيق إذا لم يوجد له وارث من أقاربه مطلقاً لامن أصحاب الفروض ولا من العصباء النسبية ولا من ذوى الأرحام ولا حتى أحد الزوجين ، فإن المتيق في هذه الحالة يرث حقيقة بطريق التصيب ، فيأخذ التركة أو الباقي منها بعد أداء الديون وتنفيذ الوصايا الجائزة لقوله صلى الله عليه وسلم (الولاء لمن اعتق).

والإرث يثبت للمتيق وللمتعة ، إلا أنه إذا كان المتيق ذكراً ومات قبل موت العتيق فإن حقه في الإرث من العتيق ينتقل إلى عصبه النسبية على ترتيبهم في الاستحقاق ، أما إذا كان المتيق أنثى وماتت قبل موت العتيق فلا ينتقل حق إرثها إلى عصبتها كما تقدم بيان ذلك عند الكلام على أسباب الإرث من قبل .

واستحقاق الطوائف الست التي تقدمت للتركة هو استحقاق على وجه الإرث أما من سيأتي من المستحقين الآتي ذكرهم فهو استحقاق بشير طريق الإرث وهم .

سابعاً : من يستحقون التركة بشير طريق الإرث . فإذا لم يكن للمتوفى وارث أصلاً من أصحاب المراتب الست المتقدمة فإن التركة أو الباقي منها تعطى الآتي ذكرهم بهذا الترتيب :

أولاً : المقر له بأسب محمول على غير المقر ولم يثبت نسبه من ذلك النير ، وذلك كأن يقر شخص لآخر بأنه أخوه . أو أنه ابن ابنه . أو أنه ابن أخيه مثلاً . فإن الأول فيه حمل النسب على الأب ، والثاني فيه حمل النسب على الابن . والثالث فيه حمل الدب على الأخ . فهذا الإقرار لا يثبت به نسب المقر له من المقر عليه وهو الأب في الحالة الأولى والابن في الحالة الثانية والأخ في الحالة الثالثة بمجرد إقرار المقر لأنه لا يملك إنسان أن يلحق نسب شخص بآخر بمجرد الدعوى حتى ولو صدقه المقر له في هذا الإقرار فتصديقه لا يفيد شيئاً ولا يثبت به نسبه من المقر عليه لأنه منهم في هذا التصديق من حيث إنه يجربه تبعاً إلى نفسه .

وعلى هذا فمن مات أبوه فأقر لشخص بأنه أخوه شقيقة . أو لأبيه لم يثبت نسب أخيه من أبيه بمجرد إقراره لما فيه من حمل النسب على النير ، ولكن بانتم

المقر ما يكون في دائرة حقه وواجباته فيشاركه في نعيه في الإرث ، أى يشارك المقر له بالأخوة المقر في الإرث من أبيه ونجب عليه نفقته إذا كان المقر له فقيراً عاجزاً عن الكسب ، وهذا قول أبى حنيفة ومالك وأحمد وأكثر أهل العلم ، لأن إقراره يتضمن أمرين :

الأول : حمل النسب على الغير وهذا لولاية له عليه فلا يثبت النسب .

والثانى : الاشتراك فى المال وهذا له عليه ولاية فيثبت الاشتراك فى المال .
وقال الشافعى لا يشاركه فى الإرث لعدم ثبوت النسب .

أما بالنظر إلى المقر نفسه : فإنه إذا مات بسكون للمقر له مستحقاً فى تركته مادام لم يوجد للمقر أحد أصلاً من أهل المراتب الست للتقدمة فيكون فى المرتبة السابقة من مراتب المستحقين للتركة . ف يأخذ حينئذ جميع التركة أو الباقى منها بعد الديون والأوصايا . ولكن يشترط فى استحقاقه على هذا الوجه ماأتى :

١ — ألا يكون المقر له معروف النسب فلو أقر شخص لآخر بأنه أخوه ، وكان المقر له أب معروف بنسبه إليه فإنه لا يستحق شيئاً لأن شرط الأخذ بالإقرار أن يقدم الدليل على كذبه ، ولا شك أنه إذا كان المقر له أب وقد أقر شخص بأنه أخوه الشقيق أو لأب فإن ذلك يكون دليلاً على كذب الإقرار .

٢ — ألا يثبت نسب المقر له من المقر عليه : فلو أقر شخص لآخر بأنه أخوه . وصدقه الأب أو شهد بالنسب مع المقر رجل فإنه عندئذ تثبت بنوه للأب المقر عليه وتثبت أخوته للمقر ، وعلى ذلك يثبت له الميراث من المقر بوصفه أخاً . لا بوصف كونه مقرراً له بنسب محمول على الغير .

٣ — أن يستمر المقر على إقراره فلا يرجع عنه حوال الموت ، أما إذا رجع عنه فإنه يصح الرجوع ، ولا يكون للمقر له شيء من التركة .

٤ — ألا يقوم بالمقر له مانع من مواضع الإرث .

٥ — أن يكون المقر له حياً وقت وفاة المتر أو وقت الحكم باعتباره ميتاً .

صفة الاستحقاق واستحقاق المقر له ينسب على الغير ، والتركة على الوجه المتقدم ليس بطريق الإرث لأن الإرث بسبب النسب لا يكون إلا إذا ثبت هذا النسب ، وإنما هو في معنى الوصية . ولهذا يصح للمقر الرجوع في إقراره ، أما النسب الثابت فلا يمكن الرجوع فيه بعد ثبوته ، ويدل على ذلك أيضاً أنه إذا لم يكن المقر له موجوداً وقت وفاة المقر . ولكن كان له وارث كابنه أو أمه أو أخيه مثلاً فإن وارثه لا يحمل محله ولا يستحق شيئاً في تركة المقر ، فهذا يدل على أن استحقاق المقر له في التركة المقر ليس على وجه الإرث ، فإنه لو كان كذلك لاحتل إخوة أو أخوه محله وورث ما كان يرثه .

ويلاحظ أن الإقرار بالنسب الذي يكون فيه تحميل النسب على غير المقر : يكون في الإقرار بنفي الأبوة المباشرة وغير البتوة المباشرة . أما الإقرار بها فإنه لا يكون فيه تحميل النسب على الغير : بل فيه تحميل النسب على نفس المقر .

فمن أقر لشخص بأنه ابنه وكان المقر عاقلاً بالغاً وصداقه المقر له الذي هو من أهل التصديق ، بأن كان مميزاً وكان مثله يولد لمثل المقر فإنه يثبت بذلك نسب المقر لثبوت لا يقبل الرجوع فيه .

وحينئذ يثبت له الميراث بالصفة التي تثبت له ويكون كالتأبث نسبه من الأصل من غير فرق .

ثانياً : الموصى له بأكثر من الثلث : فإذا أوصى شخص لأخر بشئ ماله . أو بماله كله ولم يكن أحد موجوداً من أهل المراتب السبع المتقدمة فإنها تكون وصية نافذة من غير توقف على إجازة أحد ، فيأخذ الموصى له جميع ما أوصى له به وذلك لأن توقف الوصية فيما زاد على الثلث . في المواطن التي توقف فيها . إنما هو لمراعاة حق الورثة في ذلك الزائد والمفروض هنا هو إنعدام جميع الورثة حتى المقر له بنسب على الغير .

فإنه إذا ترك المتوفى شخصين أحدهما مقرر له بالنسب على الغير والآخر موصى له بأكثر من الثلث : كان الرائد على الثلث موقوفاً فعاده على إجازة المقرر له فإن لم يحزمه المقرر له بالنسب على التفسير ولا شيء للموصى له سوى الثلث فقط . والحكم كذلك بالطريق الأولى إذا كان الموجود مع الموصى له بأكثر من الثلث واحداً من الورثة الحقيقيين . فإذا لم يكن معه أحد أصلاً فلا موجب للتوقف واستحقاق الوصية كاملة . وبذلك يكون استحقاق الوصية في الرائد عن الثلث في المرتبة الثامنة من مراتب الاستحقاق وهذا ومن المعلوم فيما تقدم أن استحقاق المقرر له بنسب على الغير ليس بطريق الإرث وإنما هو في معنى الوصية .

فينبني التفرقة بين ذلك وبين الاستحقاق هنا فإنه استحقاق بوصية حقيقية صريحة لا شبهة فيها وإن كانت الوصية بأكثر من الثلث . أما الإقرار بالنسب على الغير فالاستحقاق فيه بطريق الوصية الحكيمة .

ثالثاً : بيت المال : وهو آخر المراتب . فإن لم يكن أحد من أهل المراتب السابقة : كان حق الاستيلاء على تركة المتوفى لبيت مال المسلمين تكون فيشأ يصرف منه في المصالح العامة وينفق منه على المحتاجين .

هذا هو مسلك القانون في بيان المستحقين لتركه المتوفى وترتيبهم في الاستحقاق لسع مراتب بعضها بعد بعض على الوجه الذي تقدم . وقد كان العمل قبل صدور القانون يجري على وفق مذهب الحنفية في بيان المستحقين وترتيبهم هو على الوجه الآتي :

أولاً : أصحاب الفروض مطلقاً نسبية ومبينة .

ثانياً : المصبة النسبية .

ثالثاً : الحصة السببية .

رابعاً : الرد على أصحاب الفروض النسبية فقط .

خامساً : ذوى الأرحام .

سادساً : مولى الموالاة .

سابعاً : المقر له بنسب محمول على النير .

ثامناً : الوصى له بأكثر من الثلث .

ثامساً : بيت مال المسلمين .

واستحقاق المراتب الست الأولى عن طريق الميراث . وأما استحقاق الثلاثة

الأخيرة : فبغير طريق الإرث .

ولا يرد على الزوجين أصلاً هذه الحنفية بأى حال . وإن كان بعض

التأخرين منهم قد أقر بالرد على الزوجين إذا اختل بيت المال . ويعمل الحنفية

عقد الموالاة من أسباب الارث خلافاً للجهمور .

ومما تقدم يتبين أن قانون الموارث خالف الأحناف في المواطن الآتية :

١ — توريث مولى الموالاة فإن القانون لم يعتبر عقد الموالاة سبباً للإرث
أخذاً بمذهب الإمامة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد . خلافاً لمذهب الحنفية .

٢ — الرد على أحد الزوجين : فإن القانون يرد على أحد الزوجين ما بقى
من التركة إذا مات الشخص عن زوجته فقط أو ماتت المرأة عن زوجها فقط
أى لم يكن للميت وارث من أصحاب الفروض النسبة ولا من العصبة النسبية ولا
من ذوى الأرحام . خلافاً للأحناف الذين يرون عدم الرد على أحد الزوجين
إلا ما أتى به التأخرون منهم .

٣ — العصبة السببية : فإن القانون جعلهم آخر المستحقين في التركة فهم
يأتون في الترتيب بعد الرد على أحد الزوجين . بينما يضمهم الحنفية في المرتبة الثالثة
بعد العصبة النسبية وقبل الرد على أصحاب الفروض النسبية . وبهذا يكون قد تم
الكلام إجمالاً على المستحقين للتركة بطريق الارث وغديره مع بيان كيفية
الاستحقاق وترتيبه في نظر القانون وقهاه الحنفية .

والآن نأخذ في تفصيل القول في المستحقين للتركة بطريق الارث وبيان
أحوالهم في الميراث .

وأما المستحقون للتركة بغير طريق الإرث من المقر له بنسب على النير . أو
الوصية بأكثر من الثالث . أو الأيالة لبيت المال فيكون مأميق القول فيه .

أولاً — أصحاب الفروض وبيان أحوالهم في الميراث

الفروض : جمع فرض وللراد به هنا : المقدار المين شرعا لكل وارث ممن يختلفون البيت في تركته .

ويسمى بالسهم وجمعه أسهم .

كما يسمى بالنصيب وجمعه أنصبة وأنساء .

ولا تخرج الفروض للمقدرة شرعا عن ستة فروض كلها كسور وهي :

$$\left(\frac{1}{2} \frac{1}{4} \frac{1}{8} \frac{1}{16} \frac{1}{32} \frac{1}{64} \right)$$

والمراد بأصحاب الفروض : هم الورثة الذين قدرت لهم الشريعة أنصباة معينة في التركة من المقادير الستة المتقدمة .

وهم إثنا عشر شخصا منهم : أربعة ذكور وهم الأب و الجد الصحيح أبو الأب وإن علا و الزوج و الأخ من الأم .

ومنهم ثمان إناث وهن : الزوجة ، البنت الصليبية . بنت الإبن مهما نزل أبوها . الأم . الجدة الصحيحة من جهة الأب أو من جهة الأم . الأخت الشقيقة . الأخت لأب . الأخت من الأم .

فمجموع هؤلاء وهؤلاء إثنا عشر شخصا هم الذين يمكن أن يرثوا بالعرض لتقدم من الفروض السابعة كما في الجداول التالية :

جداول أصحاب الفروض

الآتي ذكرهم فيما يلي :

١ - الفروض : $\frac{1}{2}$ النصف وهو فرض خمسة من الورثة وهم :

الزوج : عند عدم وجود الفرع الوارث للتوفاة مطلقاً أى لا مذكراً ولا مؤثراً ولا منه ولا من غيره .

البلدت : الصليبة الواحدة أى للتفرقة عن مثلها وعن الابن الواحد والأكثر .

بنت الابن الواحدة فقط أى للتفرقة عن مثلها وعن ابن الابن للساوى لها فى الدرجة وعن الابن الصليبي وعن البنت الصليبية وعن ابن الابن الأعلى منها فى الدرجة وعن بنت الابن الأعلى منها فى الدرجة كذلك .

الأخت الشقيقة الواحدة فقط أى للتفرقة عن مثلها وعن الأخ الشقيق وعن الفرع الوارث المذكر أو للمؤنث مهما نزل وعن الأب فقط دون الجد حسب المعمول به الآن .

الأخت لأب الواحدة فقط أى للتفرقة عن مثلها وعن الأخ لأب وعن الأخ الشقيق والأخت الشقيقة وعن الفرع الوارث المذكر أو للمؤنث مهما نزل وعن الأب فقط دون الجد حسب المعمول به الآن .

(تابع جداول أصحاب الفروض)

٢ — الفروض : $\frac{1}{4}$ الربع وهو فرض اثنين من الورثة هما :

الزوج : عند وجود الفرع الوارث للمتوفاة مطلقا أى سواء كان مذكرا أم مؤنثا
منه أم من غيره .

الزوجة : عند عدم وجود الفرع الوارث للمتوفى مطلقا أى لا مذكر ولا مؤنثا
ولا منها ولا من غيرها .

(تابع جداول أصحاب الفروض)

٣ — الفروض : $\frac{1}{4}$ الثمن وهو فرض واحدة فقط وهي:

الزوجة : عند وجود الفرع الوارث للمتوفى مطلقا أى سواء كان مذكرا أم مؤثما منها أم من غيرها وعند تعدد الزوجات يقسم من الربع أو الثمن بينهم بالتساوى .

تنبيه : المراد بالفرع الوارث من الذكور هو الابن وابن الابن مهما نزل ومن الإناث : هو البنت الصلبية وبنت الابن مهما نزل أبوها .

(تابع جداول أصحاب الفروض)

٤ — الفروض ٢ الثلثان فرض أربعة من الورثة وهم :

الابنتان الصابتان فأكثر المنفردات عن الابن الصلي الواحد أو الأكثر .

الاثنان فأكثر من بنات الابن المنفردات عن ابن الابن المساوي لمن في الدرجة وعن الابن الصلي والبنات الصلية وعن ابن الابن الأعلى ممن في الدرجة وعن بنت الابن الأعلى ممن في الدرجة كذلك .

الأختان الشقيقتان فأكثر المنفردات عن الأخ الشقيق وعن الفرع الوارث المذكور أو المؤنث وعن الأب فقط دون الجد .

الأختان لأب فأكثر المنفردات عن الأخ الشقيق والأخت الشقيقة وعن الفرع الوارث المذكور أو المؤنث وعن الأب فقط دون الجد .

الحلاصة يشترط في الجميع لاستحقاق الثلثين ألا يوجد محصب يصحبه ولا حاجب يحجبهم .

(تابع جداول أصحاب الفروض)

• — الفروض ١/٣ الثلث فرض إثنين من الورثة وهما :

الأم : عند عدم وجود الفرع الوارث للمتوفى مطلقاً أى لا مذكراً ولا مؤثراً
وعند وجود أكثر من إبن أو أخت من أى جهة .

الاثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات لأم عند عدم وجود الفرع الوارث
للمتوفى مطلقاً أى لا مذكراً ولا مؤثراً وعدم وجود الأصل الوارث
المذكر وهو الأب والجد الصحيح أبو الأب وإن علا .

تنبيه : يستوى فى القسمة ولد الأم المذكر والمؤنث فهما فى التصيب
على السواء . لأن تفضيل الذكر على الأنثى إنما هو بسبب
التصيب والتصيب منعم فى ميراث أولاد الأم وأيضاً يقول
الله تعالى فى شأن ميراثهم (وإن كانوا أكثر من ذلك فهم
شركاء فى الثلث) ولفظ الشراكة عند الإطلاق يقتضى
للساواة .

(تابع جداول أصحاب الفروض)

٦ — الفروض ١٦ السدس فرض سبعة من الورثة وهم :

الأب : عند وجود الفرع الوارث المذكر أو المؤنث للمتوفى مهما نزل إلا أنه مع الفرع الوارث المؤنث يأخذ السدس فرضاً ثم يأخذ الباقي بعد الفروض بالتصيب إن بقى شيء .

الجد الصحيح : عند وجود الفرع الوارث المذكر أو المؤنث للمتوفى مهما نزل وعدم وجود الأب إلا أنه مع الفرع الوارث المؤنث يأخذ السدس ثم الباقي بالتصيب كما في الأب .

بنت الابن الواحدة أو الأكثر عند وجود البنت الصليبة الواحدة فقط وعدم وجود ابن الابن المساوي لها في الدرجة وعدم وجود الابن الصليبي وعدم وجود ابن الابن الأعلى منها في الدرجة .

الأخت لأب الواحدة أو الأكثر عند وجود الأخت الشقيقة الواحدة فقط وعدم وجود الأخ لأب وعدم وجود الأخ الشقيق والفرع الوارث المذكر والمؤنث وعدم وجود الأب فقط دون الجد .

الأخ لأم إذا كان واحد فقط أو الأخت لأم إذا كانت واحدة فقط بشرط عدم وجود الفرع الوارث المذكر أو المؤنث وعدم وجود الأصل الوارث المذكر .

الأم : عند وجود الفرع الوارث المذكر أو المؤنث للمتوفى أو عند وجود اثنين فأكثر من الإخوة أو الأخوات من أي جهة كانوا سواء كانوا وارثين بالفعل أو محجوبين .

الجدة الصحيحة من جهة الأب أو الأم واحدة أو متعددة عند عدم الأم وعدم وجود الحجاب لمن وعند التعدد يقسم السدس بينهم بالساوي ما ومن في درجة واحدة .

وبد ما تقدم يأنه في الجداول السابقة يجب ملاحظة الآتى :

(أولا) ستة من الوارثين لا يرثون إلا عن طريق الفرض المقدر في جميع أحوالهم ولا يرثون بطريق التصيب أبداً وهم :

(الزوج . والزوجة . والإخوة من الأم . والأخوات من الأم . والأم .
والجدة الصحيحة) .

(ثانياً) وإثنان من الورثة : يرثان تارة بطريق الفرض فقط وتارة أخرى بطريق التصيب فقط وتارة ثالثة بطريق الفرض والتصيب معاً وهما :
(الأب . والجد الصحيح أبو الأب وإن علا) .

(ثالثاً) وأربعة من الورثة يرثون تارة بطريق الفرض المقدر فقط . وتارة أخرى يرثون بطريق التصيب بالثبوت فقط ولا يجمعون بين الفرض والتصيب معاً وهم :

البنات الصليبية . وبنات الإبن منها نزل أبوها . والأخت الشقيقة . والأخت لأب
فهؤلاء الأربع إما أن يكون إرثهن بالفرض فقط وإما أن يكون بالتصيب فقط .
فإذا وجدت واحدة منهن وانفردت عن المصيب لهن والحاجب أخذت
النصف فرضاً .

وإذا تمددت أخذتا الثلثين .

أما إذا وجد معها ذكر في درجتها ولم يوجد حاجب : فموا كانت واحدة
أم متعددة ترث منه الباقي بعد أصحاب الفروض المستحقين . أو كل التركة إذا
لم يوجد صاحب فرض مستحق .

يقسم بينهم على قاعدة أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

(رابعاً) من المقرر في باب الحجب : أن ستة من الوارثين لا يدخل في ميراثهم حجب الحرمان أصلاً وقد يدخل بحجب التخصان في ميراث بعضهم وهم :

(الأب والأم . الإبن الصليبي والبنت الصليبية ، الزوج والوجة) ومن عدا هؤلاء الستة من باقى الوارثين فقد يدخلهم حجب الحرمان .

(خامسا) من المقرر أيضا : أن كل شخص ينسب إلى الميت بواسطة شخص آخر لا يرث عند وجود هذه الوسطة إلا أولاد الأم . أى الإخوة والأخوات من الأم فقط .

فإنهم ينتسبون إلى الميت بواسطة الأم . ومع ذلك يرثون منها ولا ينجبهم .

(سادسا) المراد بالفرع الوارث الذى له تأثير على بعض الورثة يجب الحرمان أو التقصان هو من الذكور : الإبن الصليبي وابن الإبن وإن نزل .

ومن الإناث هو : البنت الصليبية وبنت الإبن منها نزل .

أما أولاد البنات الصليات ذكورا وإناثا كأبن البنت ، بنت البنات فليسوا فرعوا وارثين . وإنما هم من ذوى الأرحام فلا تأثير لهم لأن من المقرر أن يرث ذوى الأرحام لا يكون إلا عند إندام أصحاب الفروض النسبية والمصبات النسبية كما تقدم .

(سابعا) قبل الأخذ فى بيان أحوال الوارثين من أصحاب الفروض والمصبات .

نذكر أولا فيما يلى معنى مخارج الفروض وأصل المسألة وطريقة قسمة التركة على مستحقيها سواء كانت للسألة عادلة . أم عائلة مسع بيان كيفية تصحيح أصول المسائل والمول حتى يسهل التطبيق بالأمثلة على كل حالة من أحوال أصحاب الفروض بشئ من التفصيل .

معنى مخارج الفروض وأصل المسألة

وكيفية استخراج أصل المسألة وطريقة قسمة التركة

تقدم أن الفروض المقدر شرعا فى كتاب الله وستة رسوله ستة هى :

($\frac{1}{4} \frac{6}{7} \frac{6}{7} \frac{6}{7} \frac{6}{7} \frac{6}{7} \frac{6}{7}$) ولما كانت الفروض كلها كسوراً ، كانت مخارجها
مخارج الكسور .

ولذلك كان يخرج كل فرض : هو مقام الكسر الدال عليه ، أى أن صاحب النصف مثلاً يستحق من التركة جزءاً من واحد صحيح منقسم إلى جزأين . وهكذا باقي الفروض .

ويقصد علماء اليراث من كلمة أصل المسألة: أقل عدد يمكن أن تؤخذ منه سهام كل فريق من الورثة صحيحة من غير كسر.

وعند تلخيص علماء الميراث مسائل التوريث التي فيها أصحاب فروض فوجدوا أن أصولها لا تنخرج عن سبعة أصول هي (٢٤٦١٢٦٨٦٦٤٦٣٦٢) إلا إذا حالت للسألة أو حصل فيها رد ويان ذلك :

إذا كان في المسألة صاحب فرض واحد سواء وجد معه من يرث الباقي بالتصيب أم لم يوجد فإن أصل المسألة يكون مخرج ذلك الفرض أى مقام الكسر الدال على سهمه .

وإذن : فالأثنان للنصف ، والثلاثة للثلث أو للثنتين ، الأربعة للربيع ، الستة
للشهر ، الثمانية للثمان .

وأما إذا تعدد أصحاب الفروض في المسألة : كان أصلها هو أنزل عدد يقبل القسمة على مخارج تلك الفروض ، أو بصارة أخرى يكون أصل المسألة : هو المضاعف للسط لقامات الكسور المالة على سهام أصحاب الفروض المقدرة .

وللمعلماء فى استخراج أصل المألة : طريقة مبسطة على يان النسب الأربع
الآتى تكون بين اللقامات وهى : التماثل ، التداخل ، التوافق ، التباين .

١ — فإذا كان بين المقامات تماثل : بأن كان أحدهما مساوياً للآخر كالوجود في المسألة (٦٦) فأصل المسألة أحد العددين وهو ٣ .

٢ — وإذا كان بين القامات تداخل : بأن كان أحدهما أكبر من الآخر .
والعدد الأكبر ينقسم على الأصغر قسمة صحيحة بدون باق كما لو وجد في المسألة
($\frac{1}{6} \frac{1}{6} \frac{1}{6}$) فإن أصل المسألة يكون أكبر المدين وهو ٤ .

٣ — وإذا كان بين القامات توافق : بأن كان أحد المدين أكبر من
الآخر . وكان العدد الأكبر لا ينقسم على الأصغر قسمة صحيحة بدون باق ، ولكن
يكون عدد ثالث غير الواحد يقبل كل منهما القسمة عليه كما لو وجد في المسألة
 $\frac{1}{6} \frac{1}{6} \frac{1}{6}$ فإن الستة لا تنقسم على الأربعة قسمة صحيحة ، وكل منها يقبل القسمة على
(٢) ففي هذه الحالة يكون أصل المسألة هو حاصل ضرب أحد المدين في خارج
قسمة الآخر على القاسم المشترك بينهما ويقال لهذا الخارج : وفق المدين في المثال
السابق الأصل = $٤ \times ٢ = ٨$ أو $٦ \times ٢ = ١٢$ ومثل ذلك لو وجد
 $\frac{1}{6} \frac{1}{6} \frac{1}{6}$ فالأصل = $٨ \times ٢ = ١٦$ أو $٦ \times ٢ = ١٢$.

٤ — وإذا كان بين القامات تباین : وهو ألا يوجد عدد ثالث غير الواحد
يقسمهما فيكونان أوليين معاً ، كما لو وجد في المسألة $\frac{1}{6} \frac{1}{6} \frac{1}{6}$ فأصل المسألة هو
حاصل ضرب أحد المدين في الآخر أي $٣ \times ٤ = ١٢$.

طريقة قسمة التركة على مستحقيها :

ولما كان كل جزء يأخذه أحد الورثة من أصل المسألة هو فرضه الذي
يستحقه . فمقرته : يضرب أصل المسألة في الكسر الدال على فرضه . وعلى
هذا : إذا كانت هناك تركة معلومة وأريد معرفة نصيب كل فريق من الورثة
منها أمكن ذلك بسهولة بإعادة القواعد الآتية :

١ — نضع للورثة جميعاً في خط أفقي .

٢ — نضع تحت كل صنف فرضه المقدّر له شرعاً إن كان من أصحاب
الفروض ، وإن كان فيهم من يرث بالتصيب نضع تحته حرف (ع) لإشارة إلى
أنه عصبه .

٢ — نستخرج أصل المسألة بما عرفناه من القواعد السابقة أى نجعل أقل عدد يقبل القسمة على مقامات الكسور الدالة على سهام أصحاب الفروض قسمة صحيحة بدون باق أصلا للمسألة .

٣ — نستخرج سهام كل صنف من الورثة بالنسبة لهذا الأصل . وذلك بضرب الكسر الدال على الفرض في أصل المسألة . ثم نضع سهام كل صنف تحت فرضه الذى يستحقه .

٤ — نجتمع سهام أصحاب الفروض فإن بقي بعد سهامهم شيء من أصل المسألة وضمناه تحت العاصب الذى يستحقه وإلا إذا استقرت الفروض سهام التركة كلها فلا شيء للعاصب .

٥ — نقسم التركة الملوحة على أصل المسألة المفترضة ما يخص السهم الواحد ، ثم بد ذلك ضرب ما يخص السهم الواحد في عدد سهام كل صنف من الورثة . وحاصل الضرب هو مقدار نصيبه في التركة .

ولتوضيح ذلك نضرب للثل الآتية :

١ — توفي شخص عن :

(أب ، أم ، بنت ، ابن ، أخ شقيق) وترك ١٢٠٠ جنيه ألف ومائتين جنيه فما نصيب كل وارث ؟

طريقة الحل تكون هكذا :

الورثة : (أب ، أم ، بنت ، بنت ابن ، أخ شقيق) .

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ م بالآب

أصل المسألة = ٦

السهام : ١ ١ ٣ ١ —

حاصل ضرب الأصل في الفرض كما هو مبين أعلا .

وبما أن أصل المسألة = ٦ لأنه المضاعف البسيط لمقامات الكسور الدالة على سهام أصحاب الفروض .

$$\text{فقدار ما يخص السهم الواحد} = \frac{١٢٠٠}{٦} = ٢٠٠ \text{ جنيه .}$$

ونصيب كل وارث هو :

$$\text{الأب} = ١ \times ٢٠٠ = ٢٠٠ \text{ جنيه .}$$

$$\text{الأم} = ١ \times ٢٠٠ = ٢٠٠ \text{ جنيه .}$$

$$\text{البنات} = ٣ \times ٢٠٠ = ٦٠٠ \text{ جنيه .}$$

$$\text{بنت الإبن} = ١ \times ٢٠٠ = ٢٠٠ \text{ جنيه .}$$

٢ - توفي شخص عن :

(زوجة ، أم ، بنت ابن ، أخ شقيق) وترك ٢٤٠٠ جنيه ألفين وربعمائة جنيه فما نصيب كل وارث ؟

الحل أيضا هكذا .

الورثة : (زوجة ، أم ، بنت ابن ، أخ شقيق) .

الفروض : $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ ق : ح

أصل المسألة = ٢٤ .

السهام : ٣ ٤ ١٢ ٥

وبما أن أصل = ٢٤ لأنه المضاعف البسيط للكسور الدالة على السهام
فقدار ما يخص السهم الواحد = $\frac{٢٤}{٥} = ٤٠$ جنيه .

ونصيب كل وارث هو :

$$\text{الزوجة} = ٣ \times ٤٠ = ١٢٠ \text{ جنيه .}$$

$$\text{الأم} = ٤ \times ١٠٠ = ٤٠٠ \text{ جنيه.}$$

$$\text{بنت الابن} = ١٢ \times ١٠٠ = ١٢٠٠ \text{ جنيه.}$$

$$\text{الأخ الشقيق} = ٥ \times ١٠٠ = ٥٠٠ \text{ جنيه.}$$

٣ — توفيت إمرة عن :

(زوج ، أم ، بنت ، ابن ابن ، أخ لأم) وترك ٣٦٠٠ جنيه . ثلاثة آلاف وستة مائة جنيه فما نصيب كل وارث ؟

الحل هكذا :

الورثة : (زوج ، أم ، بنت ، ابن ابن ، أخ لأم)

للفروض : $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع : ع م بالفرع الوارث

$$\text{أصل المسألة} = ١٢$$

$$\text{السهام} : ٣ \quad ٢ \quad ٦ \quad ١ \quad —$$

بما أن أصل المسألة = ١٢ لأنه الضاعف البسيط للكسور الدالة على السهام

$$\text{لفقدان ما يخص السهم الواحد} = \frac{١٢}{٣} = ٤ = ٣٠٠ \text{ جنيه.}$$

ونصيب كل وارث هو :

$$\text{الزوج} = ٣ \times ٣٠٠ = ٩٠٠ \text{ جنيه.}$$

$$\text{الأم} = ٢ \times ٣٠٠ = ٦٠٠ \text{ جنيه.}$$

$$\text{البنت} = ٦ \times ٣٠٠ = ١٨٠٠ \text{ جنيه.}$$

$$\text{ابن الابن} = ١ \times ٣٠٠ = ٣٠٠ \text{ جنيه.}$$

تصحيح أصول المسائل :

قد يكون المقدار الذي يستحقه بعض الورثة من السهام لا يقبل القسمة على عدد

رؤوسه قسمة صحیحة فیراد معرفة سهام کل وارث علی إقرار برقم صحیح وحیثند نکون فی حاجة إلی التعديل السهام بأرقام صحیحة وهذا التعديل هو ما یسمى عند العلماء بالتصحیح .

وقاعدة التصحيح هي : أن تضرب أصل المسألة أو عولها في أقل عدد يقبل القسمة على عدد رؤوس الفريق الذي وقتت عليه المسألة . لكي يستحق كل وارث على انفراد قدرًا من السهام برقم صحيح من الأصول الصحيح .

وحاصل الضرب هو أصل المسألة بعد التصحيح ، وتوضيح ذلك ضرب الأمثلة الآتية :

١ - توفي رجل عن :

(ثلاث بنات ، أم ، ابن ابن) وترك ١٨٠٠ جنيه ألف وعامة جنيه .

فما نصیب کل وارث ؟

الحاصل :

الورثة : (ثلاثة بنات ، أم ، ابن ابن)

الفروض : ٢٢ ٢٣ ٢٤ ق : ع

أصل المسألة = ٦

١ ١ ٢ : السهام

فما يخص للبنات أربعة أسهم ولا تنقسم على عدد رؤوسهن وهو ٣ فتحتاج

السؤال إلى تصحيح ضرب 3×6

7 7 12

کل بنت ۴ + ۴ + ۴

وبما أن نصيب البنات = $\frac{1}{3}$ سهام وهذا القدر لا ينقسم على ٣ رؤوس

البنات فتحتاج المسألة إلى تصحيح وذلك بفرض أصل المسألة وهو $١٨ = ٣ \times ٦$

الأول بعد التصحيح ثم ضرب المدد ٣ في سهام كل صنف ليكون نصيبه

الجديد من الأفضل بعد التصحيح •

وبما أن الأصل الجديد بعد التصحيح = ١٨ فبقدر ما يخص السهم الواحد

$$= \frac{18}{100} = ١٠٠ \text{ جنيه} .$$

فيكون نصيب البنت الواحدة = $٤ \times ١٠٠ = ٤٠٠$ جنيه .

ونصيب الثلاث بنات = ١٢٠٠

فيكون نصيب الأم = $٣ \times ١٠٠ = ٣٠٠$ جنيه .

فيكون نصيب ابن الابن = $٣ \times ١٠٠ = ٣٠٠$ جنيه .

٢ - توفيت امرأة عن :

(زوج ، بنت ، ثلاث بنات ابن ، ثلاثة إخوة أعمام) .

التقروض : $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ ق : ع

أصل المسألة = ١٢

السهام : ٣ ٦ ٢ ١

٩ ١٨ ٦ ٣

وصححت بضرب $٣ \times ١٢ = ٣٦$.

وبما أن نصيب بنات الابن = ٢ سهمين من أصل المسألة وهو لا يقبل القسمة على عدد رؤوسهن وكذلك ما يخص الأعمام سهم واحد من أصل المسألة وهو لا يقبل القسمة على عدد رؤوسهم وبين العددين تماثل ، فالمسألة محتاجة إلى تصحيحها وذلك بضرب أصل المسألة وهو ١٢×٣ أحد العددين المتماثلين فيكون أصلها بعد التصحيح = ٣٦ وبضرب ٣ في نصيب كل صنف من الورثة يتبع الحد الذي يقبل القسمة على رؤوس هذا الصنف فيخصص الزوج ٩ من ٣٦ ، البنت ١٨ من ٣٦ ، بنات الابن ٦ من ٣٦ لكل واحدة سهمان ، للاخوة ٣ أسهم من ٣٦ لكل أخ سهم واحد من ٣٦ .

المول

وإذا اجتمع في التركة أكثر من فرض واحد فقد تكون سهام أصحاب الفروض المجهزة مساوية لأصل المسألة المفترض كما إذا ترك الميت (أبا ، أما ، بنتين) فإن للأب السدس فرضا ، للأم السدس فرضا وللبنتين الثلثين فرضا . وقد تكون سهام أصحاب الفروض أقل من أصل المسألة ويوجد عاصب يستحق الباقي كما إذا ترك الميت (زوجة ، أما ، أخا لأم ، أخا شقيقا) فإن للزوجة الربع فرضا والأم السدس فرضا وللأخ من الأم السدس فرضا وللأخ الشقيق الباقي تمصيا .

وتسمى المسألة في هاتين الحالتين عادلة لأن كل صاحب فرض أخذ حقه كاملا من غير نقص أو زيادة .

وقد تكون سهام الفريضة أقل من أصل المسألة المفترض ولا يوجد بين الورثة عاصب يستحق الباقي كما إذا ترك الميت (بنتا ، بنت ، ابن ، أما) فإن للبنت النصف فرضا ، لبنت الابن السدس فرضا تكملة الثلثين وللأم السدس فرضا وتسمى المسألة في هذه الحالة قاصرة وفيها يرد الباقي على أصحاب الفروض بنسبة فرائضهم كما سيأتي بيانه بعد .

وقد تكون سهام أصحاب الفروض أكثر من أصل المسألة كما لو ترك الميت (زوجة ، أختين شقيقتين وأختين لأم) فإن للزوجة الربع ، للشقيقتين الثلثين ، للأختين من الأم الثلث . وأصل المسألة من ١٢ ومجموع السهام ١٥ وتسمى المسألة حينئذ عائرة .

فالقول : هو زيادة في عدد سهام الورثة وتخصان في أنصبتهم من التركة بنسبة تلك الزيادة .

وذلك أنه قد يخيق أصل المسألة المفترض عن الوفاء بالفروض المستحقة بمجمعة

تفرغ التركة إلى عدم أكثر من ذلك الأصل ثم تقسم التركة بمقتضى الأصل الجديد بعد العول ويصرف النظر عن الأصل الأول ليدخل التقصان في فروض جميع الورثة بنسبة واحدة .

وكيفية ذلك : هي أننا نعطي كل صاحب فرض مستحق نصيبه من الأصل المفترض بالسهم . ثم نجتمع السهام التي أخذوها ونبتر مجموعها هو الأصل الجديد الذي يتم تقسيم التركة بقتضاه ويهمل الأصل الأول ليدخل التقصان على كل وارث بنسبة نصيبه مأخوذ من العول بمعنى الارتفاع .

يقال عال الميزان : إذا ارتفع لأن بهذه الزيادة قد ارتفعت السهام إلى أكثر من أصل المسألة . أو هو من العول بمعنى الميل إلى الجور يقال فلان يعول في حكمه أى يميل جائراً . لأن المسألة عالت على أهلها بالجور حيث قصت من فروضهم ويوضح ذلك المثال الآتي :

توفي شخص عن (أختين شقيقتين ، أختين لأم ، أم ، زوجة) ففي هذه المسألة نجسد أن الشقيقتين تستحقا الثلثين والأختين لأم الثلث ، الأم السدس ، الزوجة الربع وأصل المسألة من (١٢) لكن هذا الأصل إذا قسم على الفروض المذكورة ماوسمها ولذلك نعطي كل صاحب فرض حقه بالسهم من ذلك الأصل وهو (١٢) فيكون للشقيقتين منه (٨) سهام ، للأختين لأم (٤) وللأم (٢) وللزوجة (٣) = وبعد جمع هذه السهام نجسد أن مجموعها يساوى (١٧) فيجعل أصلاً للمسألة بعد العول وتقسيم التركة بناء على هذا الأصل الجديد ويصرف النظر عن ذلك الأصل المفروض من قبل .

وحيث أن العول لا يكون إلا عندما تعدد الفروض ويضيق عنها أصل المسألة فتقسم التركة على مجموع السهام بعد العول حتى يدخل التقصان على فرائض جميع الورثة بنسبة سهامهم . كما يقسم مال المدين بالخصص إذا ضاق ماله عن الوفاء بجميع الدين . وكما يقسم ثلث التركة بالخصص بين الوصايا إذا ضاق عنها جميعها .

وأول من حكم بالمول هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فقد وقع في عهده مسألة ضاق أصلها عن فروضها وهى (زوج وأختان) فقال : إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حق كامل . ثم شاور الصحابة فيها فأشار عليه العباسى بن عبد المطلب بالمول قالوا :

« أعيأوا الفرائض » فقضى عمر فيها بالمول وأقره العباسى على ما قال ووافقه سائر الصحابة على ذلك ولم يخالف في ذلك أحد إلا ابن عباس بعد موت عمر قيل له هل أنكرته في حياته فقال : هيته .

ولكن ما ذهب إليه الجمهور أعدل لأنه ما دام أصحاب الفروض المحتمة في التركة متساويين في سبب الاستحقاق ولم يقيم بهم أو بأحدهم مانع فيتساون في الاستحقاق . وإلا لو خص أحدهم بالقص لكان ذلك ترجيحاً من غير مرجح مع مخالفة للإجماع .

وقد استقرأ علما السيرات صور اجتباع الفروض : فظهر أن الذى يعول من أصول المسائل السبعة المتقدمة ثلاثة أصول فقط هى : (٦ ، ١٢ ، ٢٤) أما الأربعة الباقية وهى (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨) فلا يعول أصلاً .

كما استقرأ العلماء صور المسائل التى يكون أصلها من ستة فوجدوا أنها إذا عالت قد يعول إلى : (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) فقط واستقرأ صور المسائل التى يكون أصلها من إثني عشر فوجدوا أنها إذا عالت قد يعول إلى : (١٣ ، ١٥ ، ١٧) فقط وأما صور المسائل التى يكون أصلها من أربعة وعشرين فإنها إذا عالت لا يعول إلا إلى سبع وعشرين فقط . وتوضيح ذلك بالأثلة الثلاثة الآتية :

١ — توفيت امرأة عن

التركة ٧٢٠٠ جنيه

(زوج ، أم ، أخ لأم ، أخت لأم ، أخت شقيقة)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$
أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ ١ ٢ ٣ = ٩
 وهو أصل المسألة بعد العول جزء السهم = ٢٢٢ = ٨٠٠
 ماخص كل وارث : ٨٠٠ ٢٤٠٠ ١٦٠٠ ٢٤٠٠

٢ - توفيت امرأة عن التركة ١٠٠ فدانا

(زوج ، أم ، أخوين لأم ، أختين لأب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$
 أصل المسألة من ٦ وعالت إلى ١٠ وهو أصل المسألة بعد العول
 السهم : ٣ ١ ٢ ٤ = ١٠
 جزء السهم = $\frac{1}{10}$ = ١٠
 الأنصاء : ٣٠ ١٠ ٢٠ ٤٠

٣ - توفي رجل عن والتركة ٣٤٠٠ جنيه

(زوجة ، أم ، أختين شقيقتين ، أختين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$
 أصل المسألة من ٢٤ وعالت إلى ١٧ وهو أصل المسألة بعد العول
 السهم : ٣ ٢ ٨ ٤ = ١٧
 جزء السهم = $\frac{1}{17}$ = ٢٠٠
 الأنصاء : ٦٠٠ ٤٠٠ ١٦٠٠ ٨٠٠

٤ - توفي رجل عن والتركة ٥٤٠٠ جنيه

(زوجة ، أم ، بنت ، بنت ابن ، أب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$
 أصل المسألة من ٢٤ وعالت إلى ٢٧
 السهم : ٣ ٤ ١٢ ٤ ٤ = ٢٧

٢ - أحوال الزوجة

الزوجة كذلك من الورثة الذين لا يدخل في ميراثهم حجب الحرمان أصلاً .
ولكن يختلف نصيبها بالزيادة أو النقصان تبعاً لوجود الفرع الوارث للمتوفى
وعدم وجوده . وبما لحصول المول في المسألة وعدم حصوله ولذلك كان لها في
التوزيع حالتان وهما :

١ - تستحق الربع فرضاً : وذلك عند عدم وجود الفرع الوارث للمتوفى
مطلقاً أى لا مذكراً ولا مؤثراً ولا منها ولا من غيرها ومثال ذلك :

توفى شخص عن :

(زوجة ، أم ، أخت شقيقة ، أخ لأب) وترك ٣٦٠٠ جنيه .

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع : ع

وأصل المسألة من ١٢

السهام : ٣ ٢ ٦ ١

جزء السهم = $\frac{12}{3+2+6+1} = 300$ جنيه

الأنصبة : ٩٠٠ ٦٠٠ ١٨٠٠ ٣٠٠

٢ - تستحق النصف فرضاً : وذلك عند وجود الفرع الوارث للمتوفى مطلقاً :
مذكراً كان أو مؤثراً منها أو من غيرها مهما نزل ومثال ذلك :

توفى رجل عن :

(زوجة ، بنت ابن ، أم ، أب ، أخوين شقيقين) وترك ٤٨٠٠ جنيه

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع : ع م بالأب

وأصل المسألة من ٢٤

السهام : ٣ ١٢ ٤ (١+٤)

جزء السهم = $\frac{24}{3+12+4} = 200$ جنيه

الأنصبة : ٦٠٠ + ٢٤٠٠ + ٨٠٠ + ١٠٠٠

وقد يتأثر نصيب الزوجة فيقل عن الربع أو الثمن إذا حصل في المسألة حول
كما في المثال الآتي :

توفي رجل عن :

(أب ، أم ، زوجة ، بنت ، بنت ابن)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

وأصل المسألة من ٢٤ وعالت إلى ٢٧

السهام : ٤ ٤ ٤ ٣ ١٢

= ٢٧ مجموع السهام وهو أصل المسألة الجديد بعد العول .

وبذلك صار نصيب الزوجة = $\frac{4}{27}$ بدلا من $\frac{1}{4}$ وهكذا .

والدليل على أحسوال الزوجين قوله تعالى في سورة النساء : ولكم نصف
ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركتم من
بعد وصية توصون بها أو دين . ولهن الربع مما تركتم إن يكن لهن ولد فإن كان
لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين والمراد بالولد
في الآية : هو الفرع الوارث مطلقا ذكر أو أنثى . وهو الابن وابن الابن
مهما نزل ، البنت الصلية وبنت الابن مهما نزل أبوها ويلاحظ ما يأتي :

١ — إن الفرع الوارث إذا قام به مانع من موانع الإرث كالقتل أو اختلاف
الدين . فإن وجوده كمدمه ولا يؤثر وجوده على كلا الزوجين بل يأخذان
فرضهما الأعلى .

٢ — إذا تعددت الزوجات : فإنهن يقسمن الربع أو الثمن بينهما بالتساوي .

٣ — إن المسلم إذا تزوج بكتابية فإنها لا يتوارثان إذا مات أحدهما عن الآخر
لقيام للمانع وهو اختلاف الدين . ومع ذلك يجوز لكتابتهما أن يوصي للآخر في
حدود الثلث وهي وصية نافذة بالاتفاق لأن اختلاف الدين وإن كان مانعا من
اليراث . لا يمنع من جواز الوصية كاتسبأى إن شاء الله .

٣ - أحوال البنات الصليات

المراد بالبت الصلية : كل أنثى يكون للتوفى عليها ولادة مباشرة بغير واسطة وهي من الورثة الذين لا يدخل في ميراثهم حجب الحرمان أصلاً ولكن يختلف نصيبها تبعاً لاعتقادها . أو تمتدّها . وتبعاً لوجود الإبن الصلي معها وعدم وجودها كما أن نصيبها قد يتأثر كذلك بالمول قبل نصيبها في حالة الاعتداد عن النصف وفي حالة التمدد وعدم الإبن معها عن الثلثين . ولذلك كان لها في التورث ثلاث حالات وهي :

١ - تستحق نصف التركة فرضاً : وذلك إذا كانت واحدة فقط أي منفردة عن مثلها . وعن الإبن الصلي الواحد والأكثر . ومثال ذلك :

توفى شخص عن :

(بنت ، أم ، أب ، زوجة ، ابن ابن) وترك ٧٢ فدانا .

التروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق : ع

أصل للسألة من ٧٤ .

السهام : ١٢ ٤ ٤ ٣ ١

جزء السهم $= \frac{72}{12} = 6$ أفدنة

الأنصبة : ٣٦ ١٢ ١٢ ٩ ٣

٢ - تستحق البنات الصيتان فأكثر الثلثين فرضاً عند عدم وجود الإبن الصلي معها أو معهن ومثال ذلك :

توفى شخص عن :

(بنتين ، زوجة ، أم ، ابن أخ) والفرقة ١٢٠٠ جنيه

التروض : $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{3}$ ق : ع أصل للسألة من ٧٤

السهام : ١٦ ٣ ٤ ١ جزء السهم $= \frac{1200}{16} = 75$ ج

الأنصبة : ٨٠٠ ١٥٠ ٢٠٠ ٥٠

٣ - تستحق أن ترث بطريق التصيب بالثبوت واحدة كانت أو أكثر وذلك عند وجود الإبن الصلي منها أو مهن سواء أكلن واحداً . أم أكثر وفي هذه الحالة ترث معه الباقي بعد أصحاب الفروض المستحقين أو كل التركة إذا لم يوجد معهم صاحب فرض مستحق . وتكون القسمة بينهم على قاعدة أن للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك :

توفيت امرأة عن :

(زوج ، ثلاث بنات ، ابن ، أب ، أم) وتركته ٦٠ فدانا
الفروض : $\frac{1}{2}$ ق . ح . للذكر نصف الأنثى $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$
وأصل للسألة من ١٢

السهام : ٣ : ١+١+١+١ ٢ ٢ ٢

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٥

الأنصبة : ١٥ : ٥+٥+٥+٥ ١٠ ١٠ ١٠

فالأصل في إرث البنات إذا كن إناثاً فقط أن يكون بالفرض فإذا وجد معهن ابن صلب مثلهن فإنه ينقلهن من الإرث بالفرض للقدر إلى الإرث بطريق الفرض للقدر إلى الإرث بطريق الفرض غير للقدر . أي بالتصيب .

ومن أجل ذلك سميت عصبه بالثبوت أي بسبب تصيبه لها كما أنه في حالة إرثها بالفرض قد يتأثر نصيبها عن النصف في حالة إفرادها وعن الثلثين في حالة تعددها كما في المثال الآتي :

توفيت امرأة عن :

(بنت ، أب ، أم ، زوج)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$

وأصل للسألة من ١٢

السهام : ٦ : ٢ ٢ ٣

= ١٣ مجموع السهام وهو أصل بعد القول .

وبذلك صار نصيب البنت = بَهِجَ بدلا من بَهِجَ وهكذا .

والدليل على أحوال البنات الصليات في اليراث قوله تعالى في سورة النساء :
(يوصيكم الله في أودكم لذلك مثل حظ الأثنين فإن كن نساء فوق اثنتين
فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف) .

فقد نصت الآية بمنطوقها على حكم الواحدة والتي معها عاصب لها وعلى حكم
الأكثر من اثنتين وأما حكم الاثنتين فلم تنص عليه كغيره وقد بينت السنة نصيب
الاثنتين بأنه الثلثان كنصيب الأكثر بحكمه صلى الله وسلم في قصة امرأة سعد
بن الربيع وابنتها التي تقدمت وهو تفسير للمراد من الآية . كما أن صدر الآية
نفسها يفيد ذلك لأنها عررت أن الميت إذا ترك إنا وبنتا كان للبنت نصف
نصيب الإبن .

وإذا كانت البنت تستحق مع الإبن ثلث التركة فلا يمكن أن يكون نصيبها
أقل من ذلك لو وجد معها بنت أخرى مكان الإبن هذا من جهة ومن جهة
أخرى فقد نص القرآن الكريم في آية أخرى على نصيب الأخت الواحدة بأنه
النصف وعلى الأختين بأنه الثلثان بقوله تعالى .

(يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت
فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد . فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان
فما ترك وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) .

فإذا كانت الأختان ثلثان الثلثين وهما أبعد قرابة من البنتين . فالبنات أولى
باستحقاق الثلثين . وعلى ذلك يكون المراد من تعيين عدد البنات التي يأخذ الثلثين
بكونهن فوق اثنتين . هو لإفادة أن نصيب البنات مهما تمددن لا يزيد على الثلثين
فإنه قد يتوهم من زيادة . دس على نصيب البنت الواحدة إذا وجد معها أخرى
ليكون نصيبهما الثلثين أنه كلما زاد عدد البنات واحدة يزداد لأجلها . دس . فدفعاً
لهذا اتوهم نص . على تمام فريضة الثلثين ليشمل الاثنتين والأكثر موما زاد عددهن .

(٤) أحوال بنات الابن

المراد بنت الابن : كل أنثى يكون للمتوفى عليها ولادة بواسطة أبائه المذكور سواء أكان أبوها ابن لليت مباشرة . أم ابن ابنه وإن نزل . وهي تقوم مقام البنت الصلبية عند عدمها وعدم وجود ابن صلب للمتوفى وتأخذ حكم البنت في الحالات الثلاث المتقدمة . والبيعة من بنات الأبناء مع القرية ممن كحكم بنت الابن مع البنت الصلبية . لأن بنات الابن مها نزل أبوهن يعتبرن بنات للمتوفى يتسبن إليه مادام لم يوسط في نسبتهن إليه أنثى . ولكنهن بنات بالواسطة بخلاف البنات الصليات فإنهن جزء لليت مباشرة من غير واسطة ولذلك يقدمن على بنات الابن عند اجتماعهن . لقربهن في المدة إلى المتوفى .

ولما كان نصيب البنات لا يزيد على الثلثين مها تعدون ولم يوجدن معهن عاصب وورثن بالفرض المقدر . فعلى ذلك لا ترث بنات الابن شيئاً بطريق الفرض المقدر إلا إذا انضمت البنات الصليات أصلاً . أو عند بقاء شيء من فرض البنات عند التصدد . وهذا الباقي لا يتحقق إلا إذا كان الموجود من الصليات واحدة فقط فإنها تأخذ النصف فرضها والباقي من الثلثين الذي هو فرض البنات عند التمدد وهو السدس تأخذه بنت الابن التالية لها في الدرجة تسكمة الثلثين واحدة كانت أو متعددة . ومن أجل ذلك كان لبنات الابن في التوريث ست حالات وهي :

١ - تستحق نصف التركة فرضاً : إذا كانت واحدة فقط أى منفردة عن مثلها وعن الابن السابى لها في الدرجة وعن ابن الأعلى منها في الدرجة وعن الابن الصابى وعن البنت الصلبية الواحدة والأكثر ومثال ذلك :

توفى رجل عن :

(زوجة ، بنت ابن ، أم ، أخت لأم ، أخ لأب)

الفروض : $\frac{1}{2}$: $\frac{1}{4}$: $\frac{1}{4}$: $\frac{1}{4}$: $\frac{1}{4}$ م بالفروع ع
أصل للسألة من ٢٤ الوارث

وتركة ٢٤٠٠ جنيه

السهم : ٣ ١٢ ٤

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ١٠٠ جنية

الأصبة : ٣٠٠ ١٢٠٠ ٤٠٠

٢ — تستحق الأختان فأكثر من بنات الابن الثلاثين فرسا : وذلك عند عدم وجود ابن الابن المساوى لهن في الدرجة . وعدم وجود ابن الابن الأعلى منهن في الدرجة . وعدم وجود الابن السابى الوحيد والأكثر وعدم وجود البنت الصلبية كذلك ومثال ذلك :

توفي شخص عن :

(أب ، أم ، بنت ابن ، جد ، أخ شقيق)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالأب م بالأب

أصل المسألة من ٦

السهم : ١ ١ ٤ — —

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٣٠٠ جنية

الأصبة : ٣٠٠ ٣٠٠ ١٢٠٠ — —

٣ — تستحق بنت الابن واحدة كانت أو أكثر : السهم فرسا تكملة الثلاثين . وذلك عند وجود البنت الصلبية الواحدة فقط بشرط عدم وجود ابن الابن المساوى لها في الدرجة وعدم وجود الابن السابى وعدم وجود ابن الابن الأعلى منها في الدرجة ومثال ذلك :

توفيت امرأة عن :

(زوج وبنت ، بنت ابن ، ابن عم شقيق)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع ع ع

أصل المسألة من ١٢

$$\begin{array}{ccccccc} \text{الأنصبة} & : & ١ & ٢ & ٣ & ٤ & ٥ \\ ٣ & & ٦ & ١٨ & ٩ & & \end{array}$$

جزء السهم = $\frac{٣}{١٨} = ٣$ أفدنة

٤ — تستحق بنت الابن واحدة كانت أو متعددة أن ترث بطريق التصيب بالنير وذلك عند وجود ابن الابن المساوي لها في الدرجة سواء كان أخاها . أم ابن عمها بشرط عدم وجود الابن الصلي أو ابن الابن الأعلى منها في الدرجة . وفي هذه الحالة ترث معه الباقي بعد أصحاب الفروض للمستحقين . أو كل التركة إذا لم يوجد معها صاحب فرض مستحق يقسم بينها على قاعدة أن للذكر ضعف الأنثى . ومثال ذلك :

توفي رجل عن :

وترك ٣٩٠٠ جنيه

(أم ، بنت ، ابن ، ابن ابن ، أخ شقيق)

الفروض : $\frac{١}{٢} + \frac{١}{٢} + \frac{١}{٤} + \frac{١}{٤} + \frac{١}{٤} = ١$ صرح للذكر ضعف الأنثى مابين الابن .

أصل المسألة من ٦

السهام : ١ ٣ ١ ٢ ١ ٢

وصححت بضرب $٦ \times ٣ = ١٨$ أصل المسألة بعد التصحيح

السهام : ٣ ٩ ٢ ٤ ٢ ٦

وجزاء السهم = $\frac{٣٩٠٠}{١٨} = ٢١٥$ جنيه .

الأنصبة : ٦٠٠ ١٨٠٠ ٤٠٠ ٨٠٠ ٤٠٠ ٨٠٠

٥ — تحجب بنت الابن واحدة كانت أو متعددة فلا تستحق شيئاً عند

وجود أحد هذين الأمرين :

(١) عند وجود البنتين الصليتين فأكثر إلا إذا وجد معها ابن ابن في

درجتها أو أنزل منها فإنه يصيبها وراثته بالتصيب لا بالفرض على قاعدة
لذكر ضعف الأنثى ومثال ذلك :

توفى رجل عن :

وترك ١٢٠٠ جنيه

(بنتين ، أم ، أب ، بنت ابن)

الفروض : $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$ م بالبنتين

أصل المسألة من ٦

السهم : ٤ ١ ١ ١ -

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٣٠٠ جنيه

الأنصبة : ٨٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠

لو توفى شخص عن :

وترك ٧٢٠٠ جنيه

(زوجة ، بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ ويضع للذكر ضعف الأنثى :

وأصل المسألة من ٢٤

السهم : ٣ ١٦ ٥

وتصح بضرب ٣ × ٢٤ = ٧٢

١٥

السهم : ٩ ٤٨ ١٠ + ٥

جزء السهم $\frac{1}{9}$ = ٩٠٠ جنيه

الأنصبة : ٩٠٠ ٤٨٠٠ ٥٠٠ + ١٠٠٠

(ب) عند وجود البنت الصلبية التي معها بنت ابن أقرب منها فإنها تحوزان
الثلاثين ولا شيء لمن دون ذلك من بنات الابن لأنهن يسقطن بالبنت وبنت الابن
الأعلى مما لا تترافعا الثلاثين إلا إذا وجد معهن ابن ابن في درجتهن أو أنزل
منهن فإنه ينصبن ويرثن منه بالتصيب لا بالفرض ومثال ذلك :

توفي رجل عن : وترك ٨ فداناً

(بنت ، بنت ابن ، بنت ابن ابن ، أخت حقيقة)

الفروض : $\frac{1}{4}$. $\frac{1}{4}$ م بالبنت وبنت الابن معا مع الزوج مع النير

أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ — ١ — ٢

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٨ أفدنة

الأنصبة : ٢٤ ٨ ١٦

ولو توفي رجل عن وترك ٤ فداناً

(بنت ، بنت ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن ، أخت حقيقة)

الفروض : $\frac{1}{4}$. $\frac{1}{4}$ مع للذكر نصف الأنثى م بالفرع الوارث المذكور

أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ — ١ — ٢ —

وصححت إلى $3 \times 6 = 18$

السهم : ٩ ٣ ٢ + ٤

جزء السهم = $\frac{1}{9}$ = ٣ أفدنة

الأنصبة : ٢٧ ٩ ١٢

٦ — تحجب بنت الابن سواء أكانت واحدة . أم متعددة . وسواء وجد

معا ابن ابن في درجتها أم لم يوجد فلا تستحق شيئاً من الميراث . وذلك عند

وجود الابن الصلي . أو عند وجود ابن الابن الأعلى في الدرجة مثال ذلك :

توفيت امرأة عن :

(ابن ، بنت ابن ، أم ، زوجة ، أب)

الفروض : مع م بالابن $\frac{1}{4}$. $\frac{1}{4}$. $\frac{1}{4}$.

أصل المسألة من ٢٤

السهام : ١٣ — ٤ ٣ ٤

توفي رجل عن :

(زوجة ، ابن ابن ، أم ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن)

الفروض : $\frac{1}{2}$ زوج $\frac{1}{4}$ م ابن الابن

أصل للسألة من ٢٤

السهام : ٣ ١٧ ٤ —

تلييات :

الأول : الأصل في ابن الابن : أنه تصيب بنت الابن التي هي في درجته سواء أكان أخاها أم ابن عمها كما يصيب بنت الابن التي هي أعلى منه في الدرجة بشرط أن تكون محتاجة إليه . أي لولا وجوده لم ترث .

وهو ما يسمى بالتقريب المبارك لأن وجوده بركة عليها إذ لولاه لم ترث . ولكنه يجب بنت الابن التي هي أنزل منه في الدرجة .

الثاني : الأصل في بنات الابن أن أقربهن إلى المتوفي تقوم مقام البنت الصلبية عند عدمها فتأخذ النصف عليها والتي تليها في الدرجة تكون بمثابة بنت ابن فتأخذ السدس تكملة الثلثين وهذا يفعل وإن نزلن ولا شيء لمن دونها من بنات الابن إلا أن يكون معهن ابن ابن في درجتهم أو أنزل منهم فإنه يصيرن كما تقدم .

والدليل على أحوال بنات الابن هو قسم النصوص الدالة على أحوال البنات الصليات . لأن المراد بكلمة . أولادكم . في قوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم الميع) الفروع المولودون مباشرة . أو بواسطة الأبناء . فيشمل ذلك أبناء المتوفى وبناته المباشرين وأبناء الأبناء وبنات الأبناء منها نزلوا .

وقد اتفق الإجماع على قيام ابن الابن مقام الابن ، بنت الابن مقام البنت

عند عدمها . وأيضاً ماروي عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم
قضى في (بنت ، بنت ابن ، أخت دقيقة) بأن للبنت النصف فرضاً . ولبنت الابن
السيدس فرضاً تسكماً للبنتين . وما بقي للأخت تصيباً .

وهذا يدل على دخول بنات الابن في البنات . لأن النبي قد جعل لبنت الابن
ما بقي من نصيب البنات وهو الثلثان .

ومن أجل ذلك لم يصح لبنات الابن شيء بالفرض عند وجود البنين
الصليتين فأكثر .

الثالث تبين مما تقدم أن بنت الابن لا ترث شيئاً مع وجود الابن الصلي
للمتوفى . أو وجود من هو أعلى منها في الدرجة من أبناء الأبناء وكذلك مع
وجود البنين الصليتين فأكثر .

كما أنه لا يرث أبناء الابن مع وجود ابن صلي للمتوفى . لأن الأصل في
التوريث بالصورة : أن الأقرب يحجب الأبعد ماداماً من جهة واحدة . وكذلك
ميراث الأولاد البنات مع وجود أحد من أصحاب الفروض النسبية أو العصبية
النسبية .

لأن أولاد البنات ذكراً وإناثاً من ذوي الأحكام وهم مؤخرون في ترتيب
الميراث عن أصحاب الفروض والعصبية وهذا هو حكم الفقه والقانون بالنظر
للميراث .

أما من حيث الاستحقاق فبغير طريق الإرث : فنظراً لاعتبارات اجتماعية قد
أوجب قانون الوصية رقم (٧١) لسنة ١٩٤٦ على كل شخص صاحب مال .
سواء أكان ذكراً أم أماً .

أن يوصي لفرع ولده الذي مات في حياته ولو حكماً بثل ما كان يستحقه
هذا الولد ميراثاً لو كان حياً عند موته بشرط ألا يتجاوز هذا النصيب الثلث

التركة وألا يكون فرع الولد وارثاً من صاحب المال .
 مهنازل هذا الفرع مادام من أولاد الظهور والطبقة الأولى فقط من فروع
 أولاد البطون . وهو ما يعرف في القانون باسم الوصية الواجبة وسيأتي لذلك
 تفصيل في موضعه إن شاء الله بعد الانتهاء من شرح أحكام الموارث .
 فيجب ملاحظة ذلك عند توزيع التركة على المستحقين لها .

٥ - أحوال الأب

المراد بالأب : هو أبو المتوفى الذي يكون له عليه ولادة مباشرة وهو من
 الورثة الذين لا يدخل في ميراثهم حجب الحرمان أصلاً . ولكن يختلف نصيبه
 بالزيادة أو النقصان تبعاً لوجود الفرع الوارث المذكر أو المؤنث للمتوفى وعدم
 وجوده ولذلك كان له في التوريث ثلاث حالات وهي :

١ - يستحق أن يرث بطريق الفرض المقدّر فقط وهو السدس : وذلك
 عند وجود الفرع الوارث المذكر للمتوفى مهنازل سواء وجد مع الفرع الوارث
 للمذكر فرع وارث مؤنث أيضاً أم لم يوجد . ومثال ذلك :

وتترك ٢٤٠٠

توفي رجل عن :

(أب ، بنت ، ابن ابن ، أم)

الفرض : $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ ع : ع

واصل المسألة من ٦

السهم : ١ ١ ٣ ١ ١

جزء السهم = $\frac{1}{6}$ = ٤٠٠ جنيه

الأنصبة : ٤٠٠ ٤٠٠ ١٢٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠

٢ - يستحق أن يرث بطريق التصيب فقط وذلك عند عدم وجود الفرع
 الوارث للمتوفى مطلقاً أي لا مذكراً ولا مؤنثاً وفي هذه الحالة يأخذ الباقي بعد

أصحاب الفروض للمتقين إن وجدوا . أو يأخذ كل التركة إذا لم يوجد منه صاحب فرض مستحق تمصيا ومثال ذلك :

توفي رجل عن : وترك ٩٦٠ جنيه

(أم ، زوجة ، أخ لأب ، أختين لأم ، أب) .

الفروض : $\frac{1}{4}$ م بلب م بالآب م : ع

وأصل المسألة من ١٢

السلام : ٢ ، ٣ ، - - - - - ٧

وجزاء السهم = $\frac{17}{17} = 1$

الأنسية : ١٦٠ ٢٤٠ — — ٥٦٠

٣ - يستحق أن يرث بطريق الفرض القدر والتصيب معا : وذلك عند وجود الفرع الوارث المؤنث فقط للمتوفى مائة نزل وعدم وجود فرع وارث مذكر إطلاقاً :

وفي هذه الحسالة يأخذ السدس قرصة أولا كسائر أصحاب الفروض المستحقين .

وإذا بقي بعد الفروض شيء من التركة أخذه بطريق التميميب مضافاً إلى
 خمسة ومثال ذلك :

توفيت امرأة عن : . وترك ٨٤٠ جنيه

(اب ، بنت ، بنت ابن ، اعلام ، اخ شقیق)

الفروض : $\frac{1}{2} + \frac{1}{2} = 1$. $\frac{1}{2}$ م بالآب . $\frac{1}{2}$ م بالآب

أو القرم الوارث

وأصل المسألة من ٦

١٠٣ (١+١) : السهام

جزء السهم = $\frac{4}{10} = 40$

الأنسبة : ٢٨٠ ٤٢٠ ١٤٠ — —

هو المالك على أحوال الأب الثلاثة للتقدمة قوله تعالى من سورة النساء :

(ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبوه فلائمه الثلث . فإن كان له إخوة فلائمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين) .

وللرأى بالولد في الآية هو والد يشمل الفرع الوارث للذكر والمؤنث معها نزل .

وقد فسرت الآية على أنه إذا كان للمتوفى ولد . ذكر أكان أو أنثى من الفروع الوارثين :

أخذ كل من الأب والأم السدس فرضة المقدر . وقد ينت السنة النبوية أنه مع الفرع الوارث المذكور يقتصر نصيبه على السدس فقط . لأن الفرع الوارث المذكور عاصب بنفسه من جهة البنوة فيكون مقدما في التصيب على الأب . لقوله صلى الله عليه وسلم : (الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر) أى لأولى عاصب ذكر . والابن هو أولى عاصب ذكر من الأب . أما إذا وجد مع الأب فرع وارث مؤنث فقط فإن الأب يكون أولى عاصب ذكر ولذلك يأخذ السدس فرضه ثم يأخذ ما يبقى بعد أصعاب الفروض إن بقى شيء بطريق التصيب لعدم وجود عاصب من جهة البنوة .

وقد نص الشارع على أن الأب عصب في حالة انحصار الإرث في الأويين فقط كما يفهم من نص الآية على نصيب الأم وسكوتهما عن ذكر نصيب الأب عند عدم وجود فرع وارث للمتوفى أصلا .

وفي هذه الحالة يكون للأب الباقي بطريق التصيب . لأن الأصل في المال : أنه إذا أضيف إلى اثنين وبين نصيب أحدهما منه . كان ذلك يائنا إن للأخر الباقي .

ومنه يؤخذ أن الأب عصب في حال عدم الولد . ويأخذ الباقي من التركة أو كلها بطريق التصيب حسب الأحوال .

٦ - أحوال الجدة الصحيح

المراد بالجدة الصحيح : هو الأصل المذكور الذي يمكن نسبته إلى الميت بدون توسط أى بينهما مثل ، أبى الأب أبى أبى الأب وإن علا .

والمراد بالجدة الفاسد : هو الذى لا يمكن اتسابه إلى الميت إلا بتوسط أى بينهما مثل أبى الأم ، أبى أم الأب . وهو من ذوى الأرحام .

وإنما سمى الأول جدًا صحيحًا لأن النسب للتعريف . وهو يكون بالرجال دون النساء . فلهذا صح التعريف به وسمى الثانى جدًا غير صحيح أو فاسدًا لفساد التعريف به .

والجد الصحيح : لا يرث له مع وجود أى المتوفى لأنه ينتسب إلى المتوفى بواسطة الأب والقاعدة أن كل من ينتسب إلى الميت بواسطة شخص آخر لا يرث عند وجود الواسطة ، فإذا انقطع الأب قام الجد بمكانه فى الإرث وأخذة أحوال الأب الثلاث التى تقدمت :

فإذا تحقق الإرث بالعرض فقط وهو السدس عند وجود الفرع الوارث الذكر .
ويستحق الإرث بالتعصيب فقط عند عدم وجود الفرع الوارث للمتوفى مطلقا لا مذكرا ولا مؤنثا .

ويستحق أن يرث بالعرض والتعصيب معا عند وجود الوارث المؤنث للمتوفى فقط دون المذكور .

وهذا هو ما كان يجرى عليه العمل قبل صدور القانون الجالى أخذ رأى الإمام أبى حنيفة الذى يرى أن الجد كالأب تماما فى تحجب جميع الإخوة والأخوات الأعمام . أولاد أو لأم .

(٩ م - الوارث والوصايا)

فلما صدر القانون عدل عن رأى أبى حنيفة وأخذ برأى الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد بن حنبل والصاحيين من الحنفية الذين يرون أن الجدة يتفق مع الأب فى حبس الإخوة والأخوات لأم فقط .

ولكنه يخالفه فى الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب .

فالجد عندم ليس كالأب بالنسبة للإخوة والأخوات الأشقاء . أو لأب لأنهم يزنون معه ولا يحجبهم كالأب ولا كل من الترفعين أدلة على ما ذهب إليه ستغير إليها بعد .

وعلى ذلك يكون للجد فى التوريث حسب القانون الجارى عليه السبل أربع حالات وهى :

١ — يأخذ الجد حكم الأب فى أحواله الثلاثة المقدمة من إرثه بالفرض فقط وهو السدس عند وجود الفرع الوارث المذكور للتوفى معها نزل .

ومن إرثه بطريق التعصيب فقط عند عدم وجود الفرع الوارث للتوفى مطلقاً أى لا مذكراً ولا مؤنثاً .

ويرث الباقي بعد الفروض المستحقة . أو كل التركة إذا لم يوجد منهم أحد منهم .

ومن إرثه بطريق الفرض والتعصيب معا عند وجود الفرع الوارث للمؤنث فقط للتوفى وعدم وجود الفرع الوارث المذكور أصلاً .

وذلك عند جسد وجود عصبه من الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب وارثين بالفعل . أو صاحبات فرض من الأخوات الإناث .

أما إذا لم يوجد أحد منهم أصلاً . أو وجدوا وكانو محجوبين فلا يؤثر ذلك على الجد فى أخذه حكم الأب فى حالاته الثلاث كما فى الأمثلة الآتية .

(أ) توفي رجل عن وترك ٦٠ لدا

(جد ، بقى ابن ، ابن ابن ، أم ، أخ حقيق)
 الفروض : $\frac{1}{4}$ ق. ع. للذكر ضعف الأنثى $\frac{1}{4}$ م. بابن الإبن
 وأصل المسألة من ٦

السهم : ١ ١ + ١ + ٢ ١
 جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ١٥
 الأنصبة : ١٥ ١٥ + ١٥ + ٢٠ ١٥

(ب) توفيت امرأة عن (أم ، زوج ، جد ، أخوين لأم) وترك ٣٦٠٠ جنيه

الفروض : $\frac{1}{4}$ ق. ع. م بالجد
 وأصل المسألة من ٦

السهم : ١ ٣ ٢ —
 جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٩٠٠ جنيه
 الأنصبة : ٩٠٠ ١٨٠٠ ١٢٠٠ —

(ج) توفي رجل عن

(زوجة ، بنت ، بنت ابن ، جد) وترك ٤٨٠٠ جنيه

الفروض : $\frac{1}{2}$ ق. ع. $\frac{1}{4}$ ق. ع. $\frac{1}{4}$ ق. ع. $\frac{1}{4}$ ق. ع.
 أصل المسألة من ٢٤

السهم : ٣ ١٢ ٤ (١+٤)
 جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٢٠٠ جنيه
 الأنصبة : ٦٠٠ ٢٤٠٠ ٨٠٠ ١٠٠٠

٢ - يرث الجدة مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب بطريق القاسمة إذا كانوا عصبية .

ولأنما يكونون عصبية : إذا كانوا ذكور فقط ويسمون عصبية بالنفس .

أو كانوا إناثاً وذكوراً في درجة قرابة واحدة ويسمون بالغير .

أو كانوا إناثاً فقط مع بنات أو بنات ابن ويسمون عصبية مع الغير كما سيأتي بيان ذلك في العصبية .

ومعنى مقاسمة الجدة للأخوة والأخوات العصبية في هذه الحالة . أنه يفرض أخاً حقيقياً مثلهم إن كانوا أشقاء . ويفرض أخاً لأب مثلهم إن كانوا لأب مثلهم إن كانوا لأب .

وإن كانوا خليطاً من الصنفين يفرض أخاً حقيقياً لأن الشقيق يجب الإخوة والأخوات لأب ثم بعد فرضه أخاً مثلهم حسب الأحوال .
يقسم معهم الباقي بعد أصحاب القروض المستحقين .

أو يقسم معهم كل التركة إذا لم يوجد معهم صاحب فرض مستحق على قاعدة أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

إلا إذا كان توريثه بهذه المقاسمة ينقص سهامه عن السدس أو يحرمه من الإرث .

فإنه يتبرر صاحب فرض ويرث السدس ولو ترتب على ذلك أن تمول للسألة .

فيراعى دائماً أن الجد في حالة القاسمة مع الإخوة يجب ألا تقل سهامه عن السدس بحال مها عالت السألة ولم يبق للأخوة أو الأخوات شيء . ويوضح ذلك الأمثلة الآتية :

(١) توفي رجل عن

وزك ٣٠٠٠ جنيه

(زوجة ، أم ، أخت شقيقة ، أخ شقيق ، جد)

الفروض : $\frac{1}{2}$ ع بالنير $\frac{1}{4}$ ع بالنير $\frac{1}{4}$ ع بالنير

هنا أختاً شقيقاً وقاسم

الأشققاء للذكر نصف الأنثى

أصل المسألة من ١٢

السهم : ٣ ٢ ٧

فتحتاج المسألة إلى تصحيح وذلك بضرب $١٢ \times ٥ = ٦٠$ الأهل : جد

التصحيح

٣٥

السهم : ١٥ ١٠ ٧ ١٤ + ١٤ + ٧

جزء السهم = $\frac{١٥}{١٠٠} = ٥٠$ جنيه

الأفضية : ٧٥٠ ٥٠٠ ٣٥٠ ٧٠٠ ٧٠٠

(ب) توفيت امرأة عن

وتركت ١٨٠٠ جنيه

(بنت ، بنت ابن ، أخت لأب ، جد)

الفروض : $\frac{1}{2}$ ع مع النير $\frac{1}{4}$ ع مع النير $\frac{1}{4}$ ع مع النير

الأخت لأب في الباقي للذكر

نصف الأنثى

أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ ١ ٢

فتحتاج للمسألة إلى تصحيح ذلك بضرب $٦ \times ٣ = ١٨$ الأصل الجديد

٦

السهم : ٩ ٣ ٤ + ٢

جزء السهم = $\frac{٩}{١٠٠} = ٩٠$ جنيه

الأفضية : ٩٠٠ ٣٥٠ ٢٠٠ ٤٠٠ + ٢٠٠

(ج) توئی رجل عن

(زوجة ، بنت ، أخت شقيقة ، جد ، أخ لأب)

المروض : $\frac{1}{x}$ $\frac{1}{y}$ ع مع العير يفرض أخ شقيقا م بالشقيقة التي مارت

ويُقاسم في الباقي ع مع الغير

الذکر ضعف الأثر

أصل المسألة من ٨

السهم : ١ ٢ ٣ ٤ ٥

∴ جزء النجم = $\frac{1}{2}$ = 0.5

الأصبة : ٥ ٢٠ ٥ ١٠

(د) تولیت امرأة عن

(زوج، بنت، پلت ابن، اخ شقيق، جد، أم)

الفروض: $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ عولمبق: يعتبر صاحب

شہد ۛ فرض

أصل المسألة من ١٣

السهم : ٣ ٤ ٢ ٢ = ١٥

أصل المسألة بعد العول جزء السهم = $\frac{1}{10}$ = 10 جنية

الأنشطة : ١٢٠٠ ٢٤٠٠ ٨٠٠ ٨٠٠ ٨٠٠

(۵) توفي رجل عن وترك ٦٥ فدانا

(زوجة ، أخت شقيقة ، أم ، أخ لأب ، جد)

القروض: $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع يعتبر صاحب

فرض $\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ١٢

السهم : ٣ : ٦ ٢ وليقضى ٢ = ١٣

وهو أصل المسألة بعد العمل جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٥

الأصبة : ١٥ ٣٠ ١٠

(و) توفي رجل عن وتركه ٤ فدانا

(زوجة ، أخت لأم ، أخ لأب ، جد)

الفروض : $\frac{1}{4}$ أم الجدة ع يفرض الجدة لأب
ويقسم الباقي بينهما نصفين

أصل المسألة من ٤

السهم : ١ — ٣

وتصح المسألة بضرب ٢ × ٤ = ٨

السهم : ٢ ٣+٣

جزء السهم = $\frac{1}{8}$ = ٥

الأصبة : ١٠ ١٥+١٥

٣ — أن يرث الجد بطريق التصيب : وذلك إذا كان معه من الأخوات الشقيقات أو لأب من يرث بالفرض للقدرة بأن حكن إناثا فقط ولم يصرن عصبة مع الفرع الوارث من الإناث ولم يوجد كذلك ذكر في درجتهم .

وفي هذه الحالة ترث الأخوات فرضهن المقدّر كسائر أصحاب الفروض المستحقين ويرث الجد ما يتبقى بعد سهام أصحاب الفروض بالتصيب إلا إذا كان تورثه بالتصيب في هذه الحالة ينقص سهامه عن السدس أو يحرمه من الميراث ، فإنه يعتبر صاحب فرض ويرث السدس .

فيلاحظ كذلك في حالة إرث الجد بالتصيب كما في هذه الحالة يجب ألا تقل سهامه عن السدس ولو عالت المسألة كما في حالة للقاسمة السابقة .

وفيا على أمثلة لتوضيح ذلك :

(أ) توفي رجل عن والتركه ٢٤٠٠ جنيه

(أخت شقيقة ، أخت لأب ، أخوين لأم ، جد ، ابن أخ شقيق)

التفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ م بالجد ق ربع م بالجد

أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ ١ ٢

جزء السهم = $\frac{2}{3}$ = ٤٠٠ جنيه

الأنصبة : ١٢٠٠ ٤٠٠ — ٨٠٠

(ب) توفيت امرأة عن وتركه ٩٠٠ جنيه

(زوج ، أم ، أختين شقيقتين ، جد)

يُعتبر صاحب فرض

التفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ٩ وعالت إلى ٩

السهم : ٣ ١ ٤ ١

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ١٠٠ جنيه

الأنصبة : ٣٠٠ ١٠٠ ٤٠٠ ١٠٠

(ج) توفي رجل عن والتركه ٧٢٠ جنيه

(زوجة ، أخت لأب ، جد ، أختين لأم)

التفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ ق ربع م بالجد

أصل المسألة من ٤

السهم : ١ ٢ ١ —

جزء السهم = $\frac{2}{3}$ = ١٨٠

الأنصبة : ١٨٠ ٣٦٠ — ١٨٠

٢	٣	١	—	السهم :
				وصحت إلى ١٨
٦	٢	٩	٣	—
٤	+			السهم :
				جزء السهم = $\frac{3}{4} = ٢$ فدان
٨	٤	١٨	٦	—
				الأنصبة :

الفرق بين أحوال الأب وأحوال الجد

يخالف الأب الجد في التوريث من وجوه ثلاثة :

الأول — إن الأب يحجب جميع الجدات الأبويات سواء أكانت الجدة أمه ، أو أم أمه ، أو أم أبيه مهما علت . لأنهن جميعاً ينتسبن إلى البيت بواسطة .

أما الجد فإنه لا يحجب من الجدات الأبويات إلا إذا كانت الجدة تنسب بواسطة إلى البيت مثل : أمه أو أم أمه أو أم أبيه .

ولكنه لا يحجب أم الأب ولا من تدلى بها . لأنها إن كانت في درجته كأب الأب مثلاً فهي زوجته وإن كانت أعلى منه في الدرجة كأب أم الأب فهي أم زوجته ولا صلة لها به فلا يحجبها .

وبالاحظ : أن كلا من الأب والجد لا يحجب الجدة الأمية أى التى هي أم البيت ومن تدلى بها إليه لأنها لا تنسب بأحدهما إلى البيت . وإنما تنسب إليه بواسطة الأم ولا صلة لها بأبيهما .

وفى على أمثلة بذلك ؟

(أ) توفي رجل عن

والتركة (٩٩) جنيه

(أب ، أم ، أب ، أم ، بنت ، بنت ابن)

الفروض : $\frac{1}{4}$ م بالآب $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ٦

السهم : ١ — ١ ٣ ١

جزء السهم $\frac{1}{6} = ١٦٠$ جنيه

الأصبة : ١٦٠ — ١٦٠ ٤٨٠ ١٣٢

(ب) توفي رجل عن

والتركة ٤٨٠٠ جنيه

(أب ، أم ، أم ، أم ، بنت ، بنت ابن)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ بينهما مناصفة $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ٦

السهم : ١ ١ ١ ٣ ١

وصححت إلى $١٢ = ٦ \times ٢$

السهم : ٢ ٢ ١+١ ٦ ٢

جزء السهم $\frac{1}{6} = ٤٠٠$ جنيه

الأصبة : ٨٠٠ ٤٠٠+٤٠٠ ٢٤٠٠ ٨٠٠

(ج) توفي شخص عن

والتركة ٧٧ قداناً

(أب ، أم ، أم ، أم ، أم ، أم ، زوجة ، بنت)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالآب $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ٢٤

السهم : (١+٤) ٤ ٣ ١٢

جزء السهم $\frac{1}{4} = ٣$ قدان

الأصبة : ١٥ ١٢ ٩ ٣٦

.. (د) توفى شخص عن والتركه ٢٤٠٠ جنيه

(أبى أب ، أم أبى أب ، أم أم أب ، أم أم أم ، زوجة ، بنت)

القروض : $\frac{1}{4} + \frac{1}{4} = \frac{1}{2}$ م بأبى أب $\frac{1}{4}$ بينهما مناصفة $\frac{1}{4}$

أصل للسألة من ٢٤

السهم : (١+٤) $\frac{4}{5}$ $\frac{4}{5} + \frac{1}{5} = 1$ $\frac{4}{5}$ $\frac{1}{5}$ $\frac{4}{5}$ $\frac{1}{5}$

جزء السهم $\frac{4}{5} = \frac{80}{100}$

الانصبة : ٥٠٠ ٢٠٠+٢٠٠ ٣٠٠ ١٢٠٠

الثانى — إن الأب يحجب جميع أصناف الأخوة والاختوات من أى جهة كانوا . أى سواء أكانوا أشقاء . أم لأب . أم لأم . وذلك بإجماع الفقهاء .

أما الجد : فقد اتفق الفقهاء كذلك على أنه يحجب الأخوة والاختوات من الأم كالأب تماماً .

ولكنهم بعد ذلك اختلفوا فى حجب الجد للأخوة والاختوات الأشقاء أو لأب .

فذهب فريق من الصحابة والتابعين منهم أبو بكر وابن عباس وابن عمر وشريح والحسن إلى أن الجد يحجبهم كالأب . وبهذا رأى أخذ الإمام أبو حنيفة وهو ما كان يجرى عليه العمل قبل صدور القانون .

وذهب فريق آخر ومنهم على وزيد بن ثابت وابن مسمود وواقعهم عمر أخيراً إلى أن الجد لا يحجبهم بل يشاركونه فى الإرث وبهذا رأى أخذ مالك والشافعى وأحمدو أبو يوسف ومحمد صاحباً أبى حنيفة وعلى هذا رأى جرى القانون الآن ولكل الفريقين وجهته فيما ذهب إليه ،

أما الفريق الأول — فوجهته أن لفظ الأب يطلق فى اللغة على الجد كما

نجد ذلك في القرآن مثل قوله تعالى : (وأبنت لله آيالي إبراهيم وإسماعيل
ويسحق) وحيث كان الجد أباً فإنه يقوم مقام الأب عند تقدمه فيجب أولاد
الأب كما يجبهم الأب .

وأيضاً إن قرابة الجد من البنت بمنزلة قرابة ابن الابن منه فكما أن ابن
الابن يقوم مقام الابن في حجب جميع الأخوة والأخوات للتوفى . فكذلك
يقوم أبو الأب مقام الأب في حجبهم . لأنه بالأحقى يجب ب ابن الابن جميع
الأخوة .

وأما الفريق الثاني — فرجهته إن الأخوة والأخوات قد ثبت إرثهم بالكتاب
فلا يجبون إلا بنس أو إجماع ولم يوجد شيء من ذلك .

وأيضاً إن كلا من الجد والأخوة يدلى إلى البنت بواسطة الأب لأن الجد
أبو البنت والأخ إنما فهم مبنا متساويان في سبب الاستحقاق فينسأويان في
الاستحقاق .

أما تسمية الجد أباً في القرآن فهي من باب المجاز وذلك لا يقتضى أن يكون
مثل الأب من كل الوجوه .

فالجدة تسمى أماً ومع ذلك لا تعامل معاملة الأم عند عهدها بالانفاق .

ومع اتفاق أصحاب الرأي الثاني على توريث الأخوة والأخوات لأبوين
أولاً مع الجد . اختلفوا فيما بينهم في كيفية توريثهم وأشهر للذهاب فيها مذهب
على ومذهب زيد بن ثابت وهما اللذان يجرى عليهما القانون كما سبق بيانه في
أحوال الجد .

الثالث — إن الأب إذا وجد معه أم للتوفى وأحد الزوجين ولم يوجد معهم
فرع وارث أصلاً ولم يوجد كذلك أكثر من أخ أو أخت . فإن الأم في هذه
الحالة تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين والباقي للأب تصديقاً .

وهي ما يسمى بالسئلة العبرية لفضاء ميدنا عمر فيها بذلك وواجه عليه جائز الصحابة .

وكما تسمى بالفراوة لشهرتها بين العلماء شهرة الكوكب الاخر وهو رأى
الأمثلة الأربعة — خلافاً لأبي يوسف — وقد أخذ به القانون . لأن الأب
والأم وراثاً بجهة واحدة فيكون له نصف نصيبها .

ولكن لو وجد في هذه المسألة جد مكان الأب فإن الأم تأخذ ثلث جميع
التركة لا ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين لأنها أقرب إلى الميت من الجد فلا
يألى تفضيلها عليه ويضع ذلك من الأمثلة الآتية :

(١) توفي رجل عن والتركة ٤٠ قدان

(زوجة ، أم ، أب ، أخت حقيق)

الفروض : $\frac{1}{2}$ الباقي بعد قسمة $\frac{1}{2}$ بالأم نصيب الزوجة

أصل المسألة من ٤

السهام : ١ ١ ٢ —

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ١٠

الأنصبة : ١٠ ١٠ ٢٠

(ب) توفيت امرأة عن والتركة ٢٤ قدانا

(زوج ، أب ، أم ، أخت لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ الباقي بعد قسمة $\frac{1}{2}$ بالأم نصيب الزوج

أصل المسألة من ٢ وتصحح إلى $2 \times 3 = 6$

السهام : ٣ ٢ ١

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٤

الأنصبة : ١٢ ٨ ٤

ما تقدم هما السائلان الراويان الثانى تأخذ فيها الأم ثلث الباقي بعد نصيب الزوجين والأب الباقي .

أما لو كان مكان الأب جد فيها فإن الأم تأخذ ثلث جميع المال ويضع ذلك من الثلثين الآتين :

(ج) توفي رجل عن

والتركة ٣٩ جنبه

(جد ، أم ، زوجة ، أخت لأم)

الفروض : ق:ع $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ أم بالجد

أصل للسألة من ١٢

السهام : ٥ ٤ ٣ —

جزء السهم = $\frac{12}{5} = 2.4$

الأصبة : ١٥ ١٢ ٩ —

(د) توفيت امرأة عن

والتركة ٤٢ فدانا

(زوج ، أخت لأم ، أم ، جد)

الفروض : $\frac{1}{2}$ أم بالجد $\frac{1}{2}$ ق:ع

وأصل للسألة من ٦

السهام : ٣ — ٢ ١

جزء السهم = $\frac{6}{3} = 2$

الأصبة : ٢١ — ١٤ ٧

ومما تقدم في الأمثلة الأربعة يضح الفرق بين الأب والجد في السائلين الراويين أو العريتين .

٧ - أحوال الأم

المراد بالأم : كل أم يكون لها على التوفى ولادة مباشرة من غير واسطة .
وهي من الورثة الذين لا يدخل في ميراثهم حجب الحرمان أصلاً .
ولكن يختلف نصيبها بالزيادة والنقصان تبعاً لوجود الفرع الوارث للمتوفى
وعدم وجوده . وتبعاً لوجود أكثر من أخ أو أخت وعدم وجوده .
ولذلك كان لها في التوريث ثلاث حالات وهي :

١ - تستحق السدس فرضاً قط في موضعين :

(١) عند وجود الفرع الوارث للمتوفى مطلقاً مذكراً كان أو مؤثماً مهما
نزل ذلك الفرع .

(ب) وعند وجود اثنين فأكثر من الإخوة أو الأخوات أو منهما سواء
أكانوا أشقاء . أم لأب . أم لأم . سواء أكانوا وارثين بالفعل أم عجبوين
ومثال ذلك :

(١) توفى رجل عن

والتركة ١٨٠٠ جنيه

(بنت ، بنت ابن ، ابن ابن ، أم ، ابن أخ شقيق)

الفروض : ١/٢ ق:ع للذكر نصف الأثر ١/٢ م:باين الابن

أصل للسألة من ٦

السهم : ٣

وصبحت إلى ١٨

٦

السهم : ٩ ٤+٢ ٣ -

جزء النهم = ١٨/٩ = ٢ = ١٠٠ جنيه

الأصبة : ٩٠٠ ٤٠٠+٢٠٠ ٣٠٠ -

توفي رجل عن والتركه ١٢٠٠ جنيه

(أم ، زوجة ، أخت شقيقة ، أخ لأب)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق : ع

أصل للسألة من ١٢

السهام : ٢ ٣ ٦ ١

جزء السهم = $\frac{1}{100}$ = ١٠٠

الأصبة : ٢٠٠ ٣٠٠ ٦٠٠ ١٠٠

٢ — تستحق أن ترث ثلث جميع التركه فرضاً : وذلك إذا لم يوجد معها فرع وارث أصلاً أى لا مذكراً ولا مؤثراً ولم يوجد معها أيضاً أكثر من أخ أو أخت ومثال ذلك :

توفيت امرأة عن والتركه ٤٨ فدانا

(زوجة ، أم ، أم الأم ، ابن أخ لأب ، عم شقيق)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق : ع

أصل للسألة من ١٢

السهام : ٣ ٤ ٤ ٤ ٤

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٤

الأصبة : ١٢ ١٦ ٣٠

٣ — تستحق أن ترث ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين وذلك فيما إذا وجدت هى والأب وأحد الزوجين ولم يوجد معهم فرع وارث أصلاً ولا عدد من الإخوة ولا يتحقق هذا إلا فى النسائتين النزائيتين اللتين سبق بيانها ومثالهما .

(م ١٠ — الوارث والوصايا)

(١) توفيت امرأة عن

والتركة ٦٠ لداها

(أب ، أم أم ، أم ، زوج ، أخ لأب)

الفروض : ق : ع م بالأم $\frac{1}{2}$ الباقي بعد $\frac{1}{2}$ م بالأب
نصيب الزوج

أصل المسألة من ٢ وصححت إلى ٦

السهم : ٢ — ١ — ٣ —

جزء السهم = $\frac{1}{2}$ = ١٠

الأنصبة : ٢٠ — ١٠ — ٣٠ —

(ب) توفي رجل عن

والتركة ٨٠٠ جنيه

(أب ، أم ، أم ، زوجة ، ابن أخ شقيق)

الفروض : ق : ع م بالأب $\frac{1}{2}$ الباقي بعد $\frac{1}{2}$ م بالأب
نصيب الزوجة

أصل المسألة من ٤

السهم : ٢ — ١ — ١ —

جزء السهم = $\frac{1}{2}$ = ٢٠٠ جنيه

والدليل على أحوال الأم الثلاثة المتقدمة قوله تعالى : (ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس) .

فقد نصت الآية على حكم الأم عند وجود الولد بأن لها السدس وعند عدمه بأن لها الثلث ما دام لم يوجد كذلك عدد من الإخوة .

وللرأى بالولد كما تقدم : الفرع الوارث المذكر أو للمؤنث . كما نصت على حكم الأم عند وجود الجميع من الإخوة بأن لها السدس . ولكنها لم تنص على حكم الأم مع الآخرين ولا على حكمها مع الأب وأحد الزوجين في المسألتين العمريتين ومن أجل ذلك حصل فيها خلاف العلماء .

فذهب ابن عباس إلى أنه لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدين إلا ثلاثين
الإخوة أو الأخوات فأكثر لأن أقل الجميع ثلاثة فلا يتناول المتى .
وذهب الجمهور الأعظم من فقهاء الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين إلى أن
الاثنين من الإخوة أو الأخوات يقومان مقام الثلاثة فأكثر ويحجبان الأم عن
الثلث إلى السدين . وهذا الرأي هو الراجح ويؤيده ما صح عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : (الاثنان لما فوقهما جماعة) وعلى هذا جرى القانون .

أما ميراث الأم في السائلين التراوتين كافي (أبوين ، زوج) أو (أبوين ،
زوجة) فقال ابن عباس يستحق ثلث جميع التركة فيها عملاً بظاهر النص .
وذهب الجمهور الأعظم من الفقهاء إلى أنها تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد
الزوجين فيها وذلك لأمرين :

(أ) إن المراد بالثلث في قوله تعالى : (فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مه
الثلث) هو ثلث ما يستحقه هي والأب لاثنتي جميع المال . وإلا لو كان المراد
ثلث جميع المال لكان في البيان أن يقال فإن لم يكن له ولد فلا مه الثلث ، وخلا
قوله تعالى : « وورثه أبواه » هي القاعدة .

وعلى ذلك يكون ثلث ما يستحقه هو هنا ثلث الباقي بعد فرض الزوجين .

(ب) إن الأم لو أخذت هنا ثلث جميع التركة لكان لها ضعف نصيب الأب
إن كان معها زوج أو قريب من نصيب الأب إذا كان معها زوجة . وهذا لا يتفق
مع النص الذي يقتضي تفضيله عليها بالضعف إذا لم يوجد للمتوفى ولد ولا عدد
من الإخوة .

كما لا يتفق مع قاعدة الميراث العامة التي تقتضي بأن للامثلي نصف نصيب الذكر
الذي في درجتها إذا كان عاصياً .

وما مثل الأب والأم في أصول البيت إلا كمثل الابن والبنات في فروعه لأن
السبب في وراثته الذكر والأنثى واحداً وكل واحد منهما متصل بالبيت بلا واسطة
ومعلوم أن حق الابن والبنات مع أحد الزوجين هو الباقي بعد فرضه بقسمته للمذكر

مثل خط الأشيين فيكون حق الأبوين مع أحد الزوجين هو الباقي من التركة
بمد فرضه يقسم بينهما على الوجه الذي قسم بين الابن والبت للأُم ثلثه وللأب
ثلثاه .

وهذا الرأي هو الراجح وعليه جرى القانون .

٨ - أحوال الجدة الصحيحة

للرأد بالجدة الصحيحة : هى التى لم يتوسط فى نسبتها إلى الميت جد غير صحيح
سواء أكانت من جهة الأم . أم من جهة الأب مثل : أم الأم ، أم أم الأم ،
أم الأب ، أم أم أب ، أم أب الأب وهكذا :

أما الجدة غير الصحيحة : هى التى يتوسط فى نسبتها إلى الميت جد غير
صحيح مثل : أم أب الأم ، أم أب أم الأب وهى من ذوى الأرحام .

والجدة الصحيحة فرضها السدس فقط سواء كانت من جهة الأب أم من جهة
الابن مآ مثل أم الأم التى هى فى الوقت نفسه أم أب الأب . والسدس فرض
الجدة الواحدة أو الجدات للتمددات الثلاثى فى درجة واحدة يقسم بينهما بالتساوى
لا فرق بين التى من جهة الأم والتى من جهة الأب بشرط عدم وجود الأم .
أو الجدة الأقرب فى الدرجة إلى المتوفى .

وقد ثبت ميراث الجدات بالسنة النبوية الشريفة مثل ما روى عنه صلى الله
عليه وسلم أنه : أعطاهما . وأما التشريك بينهما فى السدس فلما روى أن أم الأم
جاءت إلى الصديق رضى الله عنه وقالت له : أعطنى ميراث ولد ابنتى فقال :
أصبرى حتى أأشاور أصحابى فإنى لم أجعل لك فى كتاب الله تعالى نصيباً ولم أسمع
فيك من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم سألهم فقيموا بإعطاء السدس
فقال : أرى ذلك السدس بينكما وهو لمن أعزبت منكما .

ومثال ذلك :

توفي رجل عن

(أم أم أم ، أم أبي أب ، أم أم أب ، ابن ، زوجة)

التروض : $\frac{1}{2}$ ينتهن بتساوى $\frac{1}{2}$ مع $\frac{1}{2}$

أصل المسألة من ٢٤

السهام : ٤ ١٧ ٣

١٢

السهام : ٤+٤+٤ ٥١ ٩

وصححت إلى ٧٢

وتسقط الجدات فلا يرثن شيئاً في الحالات الأربع الآتية :

١ — إذا وجدت الأم المباشرة : فلا شيء للجدات أصلاً سواء أكانت الجدة الموجودة من جهة الأم أم من جهة الأب . أم من جهةها معا . لأنهن يرثن باعتبار أنهن أمهات يقعن مقام الأم عند عدمها ومثال ذلك :

توفي شخص : والتركه ١٢٠٠ جنيه

(أم ، أم أم ، أم أب ، زوجة ، أخت حقيقة ، أخ لأب)

التروض : $\frac{1}{2}$ م بالأم $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ مع $\frac{1}{2}$

أصل المسألة من ١٢

السهام : ٢ : — ٣ ٦ ١

جزء السهم = $\frac{1}{12}$ = ١٠٠ جنيه

الأنصبة : ٢٠٠ ٣٠٠ ٦٠٠ ١٠٠

٢ — إذا وجد الأب المباشر : فإنه يجيب جميع الجدات الأبولات . أي اللاتي ينتمين إلى البيت بواسطة . سواء كانت أمة أو أم أمه أو أم أيمه . ولكنه

لا يحجب الجدة الأمية أى التى تتنسب إلى الميت بواسطة الأم لأنها لم تتنسب به ومثال ذلك :

توفيت امرأة عن :

والتركة ٢٤٠٠ جنيه

(أب ، أم أب ، أم أم ، زوج ، أخوين شقيقين)

الفروض : زوج م بالآب $\frac{1}{2}$: $\frac{1}{2}$ م بالآب

وأصل المسألة من ٦

السهم : ٢ ١ ٣

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٤٠٠

الأصبة : ٨٠٠ = ٤٠٠ × ٢ = ١٦٠٠ —

٣ — إذا انتسبت الجدة الأبوية إلى الميت بواسطة الجد : فإنها لا ترث عند وجوده . ولكنه لا يحجب أم الآب ولا من تتنسب بها إلى الميت لأنها إن كانت فى درجته فهى زوجته وإن كانت أعلى منه فى الدرجة فهى أم زوجته . فلا تتنسب به إلى الميت . بل تتنسب بواسطة الآب وكذلك لا يحجب الجدة أم الأم لأنها لا تتنسب به إلى الميت . وإنما تتنسب بالأم ومثال ذلك :

توفى رجل عن :

والتركة ١٨٠٠ جنيه

(أب ، أم أب ، أم أب ، أم أم ، زوجة)

الفروض : زوج م بآب الآب $\frac{1}{2}$: $\frac{1}{2}$ لأنها مناصفة $\frac{1}{2}$

وأصل المسألة من ١٢

السهم : ٧ — ٢ ٣

جزء السهم = $\frac{1}{7}$ = ٢٥٠

الأصبة : ١٥٠٠ = ٢٥٠ × ٦ = ٣٠٠ كل منها ١٥٠ ٤٥٠ —

٤ — إن الجدة القريبة إلى الليت في الدرجة من أى جهة كانت : تحجب الجدة البعيدة عنها في الدرجة من أى جهة كانت سواء أكانت قريبة واردة بالفعل . أم كانت محجوبة فثلاثا : أم الأب تحجب أم أم الأم ، أم أبي الأب ، أم أم الأب . لأن أم الأب أقرب منهن في الدرجة وهذا مذهب الحنفية وهو الصحيح وعليه جرى القانون . لأن ميراث الجدات بسبب الأمومة والقربى أظهر في هذا المعنى فتسأثر بالميراث دون البعدى . مثال ذلك :

توفى رجل عن :

والتركة ٤٨٠٠ جنيه

(أب ، أم أب ، أم أم أم ، بنت ، زوجة)

الاروس : $\frac{1}{2} + \frac{1}{4} + \frac{1}{8} = \frac{5}{8}$ م بأب الأب $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{8}$

وأصل المسألة من ٢٤

السهام : (٥ + ٤) — — ١٢ ٣

جزء اليهم $= \frac{1}{4} = \frac{1}{4} = ٢٠٠$ جنيه

الأنصبة : ١٨٠٠ — — ٢٤٠٠ ٦٠٠

ويلاحظ : أنه لا يأتى تعدد الجدات الصحيحات من جهة الأم لأنه إذا توسطن أب كان جدا فاسدا فالجدات الثلاث فوقه فاسدات كذلك . وهذا بخلاف الجدات الأبويات : فإنه يمكن فيها التمدد . وإنما حجت الجدات مطلقا بالأم . ولم تحجب بالأب إلا الجدات الأبويات فقط . لأن كلا من اتحاد السبب والأولاد له تأثير في الحجب .

فأم الأب تحجب بالأب للأولاد فقط . وتحجب بالأم لاتحاد السبب . وهو الأمومة . وأم الأم إنما ورثت مع الأب : لانعدام المنين (ونها الأولاد والسبب) وتحجب بالأم لوجود المنين .

٩ — أحول الأخوات الشقيقات

للراد بالأخت الشقيقة : كل أخت شاركت المتوفى في أصله مماً . أى أخته وأمه مماً . وهى لا ترث مع وجود الفرع الوارث المذكر للمتوفى مهما نزل ولا مع أبيها بالاتفاق بين العلماء . أما ميراثها مع الجد الصحيح :

فيه خلاف العلماء . وقد علمنا أن رأى الجمهور الذى يجرى عليه القانون هو أنه لا يعجبها بل ترث معه وللأخوات الشقيقات في التوريث خمس حالات وهى :

١ — تستحق الأخت الشقيقة نصف التركة فرضاً : إذا كانت واحدة فقط : أى منفردة عن مثلها . وعن الأخت الشقيق الواحد والأكثر . وعن الفرع الوارث المذكر والمؤنث للمتوفى مهما نزل . وعن الأب فقط دون الجد حسب المعمول به الآن ومثال ذلك :

وتترك ٣٠٠٠

توفى رجل عن

(أخت شقيقة ، أم ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$

وأصل للسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ٢

جزء السهم = ٣ = ٥٠٠ جنية

الأنصبة : ١٥٠٠ ٥٠٠ ١٠٠٠ كل منها ٥٠٠ جنية

٢ — تستحق الأختان الشقيقتان فأكثر : الثلثين فرضاً . وذلك عند عدم وجود الأخت الشقيق معهن وعدم وجود الفرع الوارث مطلقاً . أى لا مذكر ولا مؤنثاً . وعدم وجود الأب فقط دون الجد ومثال ذلك :

٤ — تستحق الأخت الشقيقة واحدة كانت أو متعددة : أن ترث بطريق التصيب مع الغير وذلك عند وجود البنت الصلبية الواحدة أو الأكثر أو عند وجود بنت الابن كذلك أو عند وجودهما معا بشرط ألا يوجد فرع وارث مذكر للمتوفى أصلا ولم يوجد الأب ولا الأخ الشقيق .

وفي هذه الحالة ترث البنات أو بنات الابن فرضهن المقدر كسائر أصحاب الفروض المقدرة . وما بقى بمد سهام أصحاب الفروض تأخذه الأخت الشقيقة واحدة كانت أو أكثر بطريق التصيب مع الغير (أى مع البنات) ومثال ذلك :

توفي رجل عن :

(زوجة ، بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقة)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ م منع مع الغير

وأصل المسألة من ٢٤

السهام : ٣ ١٢ ٤ ٥

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٤٠ جنيه

الأنصبة : ١٢٠ ٤٨٠ ١٦٠ ٢٠٠

تلييه :

إذا صارت الأخت الشقيقة عصبية كافي هذه الحالة . فإنها تكون بمنزلة الأخ الشقيق من حيث الحجب فتحجب الإخوة . والإخوات لأب . وأبناء الإخوة الأشقاء . أو لأب والأعمام وأبنائهم كذلك لأن الأخ الشقيق لو كان موجودا يحجب كل هؤلاء وقد صارت بمنزلة ومثال ذلك .

توفيت امرأة عن .

(أم ، بنت ابن ، أخت شقيقة ، أخ لأب ، أخت لأب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ م منع مع الغير م بالشقيقة التي صار مع الغير

أصل المسألة من ٦

—	٢	٤	٣	١	: السهام
					جزء السهم $\frac{7}{10} = ١٠$ ليدان
—	٣٠		٣٠	١٠	: الأنصبة

تلييه آخر :

إذا صارت الأخت الشقيقة عصبية مع النير ووجد معها الجدد الصحيح فإنه يقاسمها في الباقي كأنه شقيق للذكر ضعف الأنثى متى كانت المقامة أفضل له من السدس وإلا اعتبر صاحب فرض وأخذ السدس إذا لم تكن أفضل حتى ولو عالت المسألة . ومثال ذلك .

توفيت امرأة عن
والتركة ٤٥٠٠ جنيه
(بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقة ، جد ، أخ لأب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ مع النير يفرض أخ شقيق م بالشقيقة
ويقاسم الشقيقة التي صارت ع
في الباقي للذكر مع النير
ضعف الأنثى —

أصل المسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ٢

وصيحت بضرب $٦ \times ٣ = ١٨$

السهام : ٩ ٣ ٢ ٤

جزء السهم $\frac{18}{100} = ٣٠٠$ جنيه

الأنصبة : ٢٧٠٠ ٩٠٠ ٦٠٠ ١٢٠٠

٥ — تحجب الأخت الشقيقة الواحدة أو الأكثر سواء . وجد معها أخ شقيق مثلها أم لم يوجد بواحد من هذين الأمرين .

(١) بالفرع الوارث المذكر للمتوفى مطلقاً وهو الابن، ابن الابن منها نزل .
(ب) بالأب للباشر للمتوفى . أما الجدة فلا يحجبها حسب الرأى المعمول به الآن خلافاً لأبى حنيفة .

والدليل على أحوال الأخوات الشقيقات قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فلذكر مثل حظ الأنثيين بين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم) فالمراد بالإخوة والأخوات في الآية هم الأشقاء أو لأب وقد أجمع على ذلك أهل العلم والمؤاد بالولد في الآية أيضاً هو الفرع الوارث المذكر دون المؤنث .

أى الابن وابن الابن منها نزل فقط لأن السنة النبوية قد بينت أن الأخوات ترث مع البنات وبنات الابن بطريق التصيب وهو ما عليه أكثر المفسرين .

ثم إن الآية قد نصت على حكم الأخت الواحدة بأن لها النصف وعلى حكم الأختين بأن لها الثلثين عند عدم الولد وعلى حكم الأخوات إذا كان ممن معصب بأن للذكر نصف الأنثى .

وسكت عن حكم ما فوق الأختين وهو ثابت بالقياس على البنات لأنه إذا كان الأكثر من بنتين يأخذ الثلثين فمن باب أولى يأخذ الأكثر من أختين الثلثين لأنهن أجد قرابة للمتوفى من البنات .

وأما حكم الأخوات مع البنات . فقد بينه السنة بما رواه ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقة .

بأن للبنات النصف ولابنة الإبن الدس تسكيلة الثلثين وما بقى للأخت نصيباً وقوله صلى الله عليه وسلم (اجلوا الأخوات مع البنات عصبية)

١٠ - أحوال الأخوات لأب

للرأد بالأخت لأب : كل أنى شاركت للتوفى فى آيه فقط دون أمه .

وقد أجمع العلماء على قيامها مقام الأخت الشقيقة عند عديمها ولذلك تأخذ حكمها فى كل ما تقدم وتنفرد عنها بحاليتين كما سياتى بيان ذلك .

ولكنها لا ترث شيئاً مع وجود الفرع الوارث المذكر للمتوفى ولا مع الأب ولا مع الأخ الشقيق ولا مع الأخت الشقيقة التى صارت عصبه مع الفرع الوارث للوث .

فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ورثت .

ومن المقرر أن فرض الأخوات الشقيقات مهما تعددن لا يزيد على الثلثين .

لكن لما كانت الأخت الشقيقة تنسب إلى الليت برأيتين ها قرابة الأب والأم معاً .

لهذا كانت أقوى قرابة من الأخوات لأب ولذلك قدمت الشقيقات عليهن فى الميراث لقوة قرابتهن .

وحينئذ لا ترث الأخوات لأب شيئاً بطريق الفرض للقدر إلا إذا انعدمت الشقيقات مطلقاً . أو بقى من فرض الأخوات شيء عند التمدد .

ولا يتحقق بقاء شيء من فرضهن عند التمدد إلا إذا كان الموجود من الشقيقات واحدة فقط فإنها تأخذ النصف فرضاً والباقى من الثلثين وهو السدس تأخذه الأخت لأب واحدة كانت أو أكثر تسكك للثلثين .

ومن أجل ذلك كان لها فى التوريث ست حالات وهى :

١ — تستحق الأخت لأب النصف فرضاً إذا كانت واحدة فقط . أى منفردة
عن مثلها وعن الأخ لأب وعن الأخ الشقيق وعن الأخت الشقيقة وعن الفرع
الوارث المذكور . أو الموث بهما نزل وعن الأب فقط دون الجدد حسب المعمول
به الآن .

ومثال ذلك :

توفى رجل عن :

والتركة ٣٠٠٠ جنيه

(أخت ، لأب ، أم ، أخت لأم ، ابن أخ شقيق)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع

وأصل المسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ١ ١ ١

جزء السهم = $\frac{1}{6}$ = ٥٠٠ جنيه .

الأنصبة : ١٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠

٢ — تستحق الأختان لأب لأكثر الثلثين فرضاً وذلك عند عدم وجود
الأخ لأب وعدم وجود الأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة .

وعند وجود الفرع الوارث للذكر وللوث مها نزل .

وعند وجود الأب دون الجدد حسب المعمول به . ومثال ذلك :

توفيت امرأة عن :

والتركة ٤٢ فدنا

(أختين لأب ، زوج ، ابن عم شقيق ، ابن عم لأب)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع م . بابن العم الشقيق

أصل المسألة من ٦

السهام : ٤ ٣ لم يبق شيء — = ٧

أصل المسألة بعد العول جزء السهم $\frac{1}{4}$ = ٦

الأنصبة : ٢٤ ١٨ — —

٣ — تستحق الأخت لأب واحدة كانت أو أكثر أن ترث السدس لرضا
تسكة للثلاثين وذلك عند وجود الأخت الشقيقة الوحيدة فقط .

وعدم وجود الأخت لأب .

وعدم وجود الأخت الشقيقة .

وعدم وجود الفرع الوارث للذكر والمؤنث مهما .

وعدم وجود الأب فقط دون الجد . ومثال ذلك :

توفي رجل عن :

(زوجة ، أخت شقيقة ، أختين لأب ، عم شقيق)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع . ق . ع .

أصل المسألة من ١٢

السهم ٣ ٦ ٢ ١

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٢٠٠ جنيه .

الأنصبة . ٦٠٠ ١٢٠٠ ٤٠٠ ٢٠٠

٤ — تستحق الأخت لأب واحدة كانت أو أكثر . أن ترث بطريق التصيب

بالتبر . وذلك عند وجود الأخت لأب مثلها واحدا كان أو أكثر بشرط
عدم وجود الحالب لهم وهو الأخت الشقيقة .

والأخت الشقيقة التي صارت عصبة مع الفرع الوارث للذكر مهما نزل .
والأب فقط دون الجد .

وفي هذه الحالة ترث مع أخيها الباقي بعد أصحاب الفروض المستحقين . أو كل
التركة إذا لم يوجد صاحب فرض مستحق ويقسم بينهما على قاعدة أن للذكر مثل
حظ الأنثيين . ومثال ذلك :

توفي رجل عن :

والتركة ٤٨٠٠ جنيه

(زوجة ، أخت شقيقة ، أخت لأب ، أخ لأب ، عم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ ق : للذكر ضعف الأنثى م بالأخ لأب
أصل المسألة من ٤

السهام : ١ ٢ ١ —

وصممت إلى $٣ \times ٤ = ١٢$

السهام : ٣ ٦ ١ + ٢ —

جزء السهم = $\frac{١}{١٢}$ = ٤٠٠ جنيه

الأنصبة : ١٢٠٠ ٢٤٠٠ ٨٠٠ + ٤٠٠ —

٥ — تستحق الأخت لأب واحدة كانت أو أكثر . أن ترث بطريق التصيب مع الغير (أى مع البنات) وذلك عند وجود البنت الصليبة الواحدة أو لأكثر .

أو عند وجود بنت الإبن كذلك مهما نزل أبوها :

أو عند وجود البنات وبنات الإبن معا بشرط عدم وجود الأخ لأب مثلها .

وعند وجود الأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة . وعدم وجود الفرع أو الورث المذكور مهما نزل . وعدم وجود الأخ الشقيق أو الأخت الشقيقة . وعد وجود الأب فقط دون الجد .

وفي هذه الحالة ترث البنات فرضهن المقدر كسائر أصحاب الفروض المقدرة وما بقى بعد مهام أصحاب الفروض المستحقين إن بقى شيء تأخذه الأخت لأب الواحدة والأكثر بطريق التصيب مع الغير

ومثال ذلك :

(الثاني إذا صارت الأخت لأب عضبة مع الغير (أى مع الباث) ووجد معها الجدة في هذه الحالة فإنه يقاسمها كأخ لأب في الباقي بعد الفروض المستحقة على قاعده أن للذكر مثل حظ الأنثيين إلا إذا كان توريثه معها بالمقامسة يقص سهامه عن السدس أو يحرمه الإرث فإنه يعتبر صاحب فرض ويأخذ السدس كما تقدم .
ومثال ذلك :

توفى شخص عن
(بنت ، بنت ابن ، أخت لأب ، جد)
الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ ع مع الغير يفرض أخ لأب
ويقاسم الأخت لأب
في الباقي للذكر ضعف
ضعف الأنثى

النهام : ٣ : ١ : ٢
وصبحت إلى $3 \times 9 = 27$ وهو أصل المسألة بعد التصحيح

السهام : ٩ : ٣ : ٢ : ٤

جزء السهم = $\frac{27}{8} = 3.375$ = ٢٠٠ جنيه

الأنصبة : ٨٠٠ : ٤٠٠ : ٦٠٠ : ١٨٠٠

٦ — تحجب الأخت لأب واحدة كانت أم متعددة عند وجود واحد من الأمور الخمسة الآتية وهى .

(أ) عند وجود الفرع الوارث للذكر للمتوفى مهما نزل .

(ب) وعند وجود الأب قطع دون الجدة حسب الرأى المعمول به .

(ج) وعند وجود الأخ الشقيق الواحد والأكثر .

(د) وعند وجود الأخت الشقيقة التى صارت عضبة مع الوارث المؤنث .

(هـ) وعند وجود الأخين الشقيقتين فأكثر . إلا إذا وجد معها أخ لأب مثلها فإنه يصعب ورث منه في هذه الحالة بطريق التصيب كما إذا ترك الميت (أختين شقيقتين ، أما ، أختاً لأب ، أختاً لأب) فالشقيقتين الثلثان فرضاً ، للأُم السدس فرضاً ، للأخ والأخت لأب الباقي تصيباً يضم بينهما للذكر ضعف الأنثى .

وأصل المسألة من ستة وصححت إلى ثمانية عشر .

للشقيقتين اثنا عشر سهماً . وللأُم ثلاثة أسهم ، للأخت لأب سهم ، للأخ لأب سهمان .

والدليل على أحوال الأخوات : لأب هو نفس الدليل على أحوال الأخوات الشقيقات في الحالات المشتركة بينهما لأن من التفق عليه بين العلماء أن الإراد بالأخت في قوله تعالى : (يستوفونك قل الله في الكفالة إن أمروا هكذا ليس له وله أخت) هو الأخت الشقيقة والأخت لأم .

أما الأخوة والأخوات لأم . محكمهم يؤخذ من آية أخرى ستأتي عن بيان أحوالهم .

وأما سقوط الإخوة والأخوات لأب بالأخ الشقيق فيدل عليه ما روى عن علي كرم الله وجهه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية . وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات . الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه) ولا يوجد في هذا خلاف .

وبنوا العتيان هم الإخوة والأخوات الأسقاء مموا بذلك لأن عين الشيء خياره والأسقاء خيار الإخوة لإرتباطهم بالشخص من جهتين . وبنو العلات هم الإخوة والأخوات لأب فإنهم من أمهات مختلفة مموا بذلك لأن الملة هي الفرة وأمهم ضرأئ

١١ و ١٢ - أحوال أولاد الأم

المراد بأولاد الأم : هم إخوة اللب وأخوانه الذين شاركوه في أمه فقط دون أبيه .

ويسمون بنو الأخياف تشبها لهم بالفرس الأخيف وهو الذي له عين زرقاء وأخرى كحلاء لأنهم مختلفون في نسب الآباء كذلك .

وإثر أولاد الأم لا يكون إلا بطريق الفرض المقدر دائما . وأبدأ ولا يرثون مع الفرع الوارث للمتوفى مطلقا . ولا مع الأصل الوارث المذكر .

ولما كان فرض الذكر من أولاد الأم . هو فرض الأنثى منهم في حالتي الانفراد والتعدد . كان الكلام على أحوال أحدهما هو نفس الكلام على أحوال الآخر .

ولذلك كان لهم في التوريث ثلاث حالات :

١ — لا يستحقون شيئا من الميراث أصلا في موضعين :

(أ) عند وجود الفرع الوارث للمذكر والمؤنث للمتوفى مهما نزل .
أي الابن وابن الابن مهما نزل والبنت الصلية وبنت الابن مهما نزل أبوها .

(ب) وعند وجود الأصل الوارث للذكر للمتوفى فقط مهما علا .

أي الأب والجدة الصغرى أبو الأب وأعلا .

أما الأصل الوارث للمؤنث وهو الأم والجدة الصغرى فلا يحجبهم .

وأمثله ذلك :

توفي شخص عن والتركه ٤٨٠٠ جنيه

(زوجة، أم، بنت، بنتان، اخوين، أم، ابن أخ شقيق)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالفرع ق : ع
الوارث للوفاة
أول الذكر

أصل السألة من ٢٤

السهام : ٣ ٤ ١٢ ٤ — ١

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٢٠٠ جنيه

الأنصبة : ٦٠٠ ٨٠٠ ١٢٠٠ ٨٠٠ — ٢٠٠

توفيت امرأة عن والتركه ٣٦٠٠ جنيه

(زوج، أم أب، أبي أب، أخ لأم، أخت لأم)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق : ع م بالأصل الوارث المذكور
أصل السألة من ٦

السهام : ٣ ١ ٢ —

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٦٠٠ جنيه

الأنصبة : ١٨٠٠ ٦٠٠ ١٢٠٠ —

٢ — يستحق ولد الأم المفرد (أى الأخ لأم إذا كان واحدا فقط .

أو الأخت لأم إذا كانت واحدة فقط) السدس فرضا .

وذلك عند عدم وجود الحاجب له عن ذكر أو فى الحالة الأولى وهو الفرع

للتوفى مطلقا مذكر أو كان أم مؤنثا منهما ترك .

والأصل الوارث للذكر للتوفى فقط .

ومثال ذلك :

توفي شخص عن والتركه ١٨٠٠ جنيه

(أخت شقيقة ، أخت لأب ، أم ، أخت لأم)

القروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ تكلة الثلثين $\frac{1}{2}$

وأصل المسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ١ ١

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٣٠٠ جنيه

الأنصبة : ٩٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠

٣ — يستحق الإثنان فأكثر من الإخوة أو الإخوات لأم الثلث فرضاً وذلك عند وجود من يحجبهم من الفرع الوارث مطلقاً . أو الأصل الوارث المذكورين في الحالة الأولى . ويقسم الثلث بين المذكور منهم والإناث بالتساوي لا فرق بين الذكر والأنثى في النصيب لأن تفضيل الذكر على الأنثى في النصيب إنما هو بسبب التصيب والنسوبة منتبهة بين أولاد الأم ولأن كلا من الأم والأخت لأم ينسب إلى الليت بواسطة الأم . فلما تساويا في جهة الاستحقاق تساويا كذلك في الاستحقاق .

ومثال ذلك :

توفي رجل عن والتركه ٩٦ فدانا

(زوجة ، أم ، أخوين لأم ، أختين م ، أخ شقيق)

القروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ بينهم بالتساوي : ق : ج

وأصل للمسألة من ١٢

السهام : ٣ ٢ ١+١+١+١ ٣

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٨ أفدنة

الأنصبة : ٢٤ ١٦ ٨+٨+٨+٨ ٢٤

والدليل على أحوال أولاد الأم للتقدمة قوله تعالى في سورة النساء : (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة « وله أخ » أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) فقد أجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت في هذه الآية الكريمة هو الأخ والأخت من الأم فقط .

وقد جعلت الآية توريثهم مشروطاً بكون اليت كلالة وهو من لا ولد له ولا والد . فإذا لم يكن اليت كلالة فلا ميراث لهم . أما إذا كان اليت كلالة وله أخ أو أخت . فإن للوجود منها يستحق السدس فرضاً . وإن وجد منهم أكثر من واحد ذكوراً أو إناثاً أو ذكوراً وإناثاً معاً فلهم يستحقون الثلث ينقسم بين ذكورهم وإناثهم بالتساوي . لأن الآية قد نصت على أنهم فيه شركاء . والشركة عند الإطلاق تقتضي المساواة وإنما استحقوا الثلث معاً كان عددهم لأنهم يتمون إلى اليت بقراءة الأم وحدها .

ولما تساوا في هذه القرابة سوى الشارع بينهم في الميراث ولذلك جعل الثلث حداً أعلى لميراثهم كيلا يزيد حقهم عما تستحقه الأم وهو الثلث فرضها الأعلى .

المسألة المشتركة أو الحصرية

من القواعد للقررة في التوريث : إن العاصب ذكراً كان أم أنثى لا يرث إلا بعد إسقاط أصحاب الفروض المستحقين فروضهم حتى إذا استقرت سهامهم التركة كلها ولم يبق شيء منها فلا يأخذ شيئاً عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقته الفروض فهو لأولى غلبة) .

ولا كن قد توجد مسألة يجتمع فيها عاصب هو أخ شقيق سواء وجد معه أخت شقيقة أم لم توجد ويوجد مع هذا العاصب زوج يستحق النصف فرضاً وأم أو جدة تستحق السدس فرضاً وإثنان أو أكثر من الإخوة أو الأخوات لأم . يستحقون الثلث فرضاً .

ففي هذه المسألة نجد أن الفروض قد استقرت التركة كلها . ولم يبق للعاصب شيء لأن أصل المسألة ستة : للزوج منها ثلاثة أسهم . وللأم . أو الجدة سهم واحد . وللأخوة أو الأخوات لأم سهمان فيكون مجموع سهام أصحاب الفروض ستة .

ولم يبق للعاصب شيء يأخذه بعد ذلك .

فهل يحرم العاصب من الميراث في هذه الحالة تطبيقاً للقاعدة المقررة في توريث العصبية بناء على أن سهام أصحاب الفروض قد استقرت التركة كلها . ولم يبق شيء يأخذه بطريق التصيب ؟ أو إنه يشارك الإخوة أو الأخوات لأم في الثلث الذي استحقوه باعتباره وله أم مثلهم ؟

وفي هذه المسألة قد إقسم العلماء فرقتين :

(أ) ذهب بعض الصحابة منهم علي وابن عباس وابن مسعود وغيرهم إلى إسقاط العصبية الأشقاء في هذه الحالة ما دام لم يبق لهم شيء من التركة . بعد أصحاب الفروض تطبيقاً للقاعدة للأخوة من الحديث المتقدم وقد أخذ بهذا الرأي أبو حنيفة وأحمد وكثير من الفقهاء فلم يورثوا الأشقاء العصبية مع أولاد الأم في الثلث .

(ب) وذهب عمر في قضائه الأول : عندما عرضت عليه هذه المسألة أو مثيلتها إلى إسقاط العصبية الأشقاء ولم يشاركهم مع أولاد الأم في الثلث ولكن لما عرضت عليه مسألة أخرى مثلها مرة ثانية وأراد أن يقضى فيها بما قضى أولاً .

قال بعض الأشقاء : يا أمير المؤمنين ألسنا من أم واحدة ؟ هب أبانا كان حجراً ملق في ألم فلان لم ينفع الأب ينبغي ألا يضر .

يريد بقوله هذا . أن السبب الذي ورث به أولاد الأم وهو قرابة الأمومة متعلق فيهم بل وزيادة قرابة الأب التي سببت لهم التطيب

فإذا كانت قرابة الأب مدعاة لحرمانهم من اليراث لعدم وجود شيء يأخذونه بالنصيب فاصرف النظر عنها واعتبرها لم تكن موجودة وورثنا بسبب قرابة الأم وحدها التي ورث بها أولاد الأم .

فاتسع عمر بذلك وقضى بأن يشترك النصبية الأشقاء مع أولاد الأم في الثلث ويقسم بينهم جميعاً بالتساوى لافرق بين الذكر والأنثى فيالنصيب باعتبارهم جميعاً أولاد أم .

ثم لما انت نظرته بغض الأصحاب إلى القضاء الأول . قال : ذلك على ما قضينا يومئذ وهذا على ما قضى اليوم .

ولهذا سميت هذه المسألة بالمشركة أو المشتركة لتشريك سيدنا عمر بين الأشقاء وأولاد الأم في الثلث أو الحجرية نسبة لقول أحدكم هب أباهم كان حجراً وقد وافق عمر على ذلك زيد بن ثابت وجمع من الصحابة وبه أخذ مالك والشافعي وعليه جرى قانون اليراث الحالي لأنه أعدل :

ونبا على توضيح ذلك بالأمثلة :

١ — توفيت امرأة عن — والتركه ٣٧٠٠ جنيه

(زوج ، أم ، أخ لأم ، أخت لأم ، أخ شقيق)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$
ع ولم يبق شيء
فيشترك مع أولاد الأم في الثلث
يقسم بينهم جميعاً بالتساوى
باعتبارهم أولاد أم

أصل المسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ٢

وتصحح للمسألة بضرب $3 \times 6 = 18$

٦

السهام : ٩ ٣ ٢+٢+٢

جزء السهم = $\frac{٣٦}{٨} = ٢٠٠$ جنيه
 الأنصبة : ١٨٠٠ : ٦٠٠ : ٤٠٠ : ٤٠٠ : ٤٠٠

٢ - توفيت امرأة عن

والتركة ١٢٠٠ جنيه

(زوج ، أم أم ، أم أب ، أختين لأم ، أخت شقيقة ، أخ شقيق)

للزوجة : $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ ع بالغير

بينهما مناصفة ولم يبق شيء فيشتركون مع
 أولاد الأم في الثلث يقسم بينهم
 بالتساوي

أصل للسألة من ٦

السهم : ٣ : ١ : ٢

وتصح إلى $٢ \times ٦ = ١٢$

٢ : ٤

السهم : ٦ : ١ + ١ : ١ + ١ : ١ + ١

جزء السهم = $\frac{١٢}{٦} = ٢٠٠$ جنيه

الأنصبة : ١٢٠٠ : ٢٠٠ + ٢٠٠ : ٢٠٠ + ٢٠٠ : ٢٠٠ + ٢٠٠ : ٢٠٠ + ٢٠٠

ولكي تكون للسألة مشركة لا بد فيها من تحقق أمرين ::

١ - أن تكون المتوفاة زوجة .

٢ - أن تكون قد تركت في ورثتها زوجا يستحق النصف فرضا ، أما

أو جدة تستحق السدس فرضا ، إثنين فأكثر من الإخوة أو الأخوات لأم

يستحقون الثلث فرضا ومع هؤلاء عصبية من الإخوة الأشقاء أو الإخوة والأخوات

الأشقاء معا لم يبق لهم شيء يأخذونه بطريق التصيب فحيثما يشتركون مع

أولاد الأم في الثلث الذي أخذوه يقسمونه بينهم جميعا بالتساوي باعتبارهم جميعا

أولاد أم .

وعلى ذلك لو كان الموجود ولد الأم واحداً فقط لم تكن مشتركة لأنّه يستحق السدس فيبقى من التركة سدس للمصبة يأخذونه بالتصيب .

ولو كان مكان المصبة الأشفاء عصبه من الإخوة لأب لم تكن للسألة مشتركة لأنّ التثريك مبنى على القرابة من جهة الأم وهى معدومة فى أولاد الأب .

وكذلك لو كان الموجود بدل المصبة الأشفاء أخوات عقيقات أو أخوات لأب يزئ بالفرض المقدّر لم تكن للسألة مشتركة لأنّ الأخوات يأخذن فرضهن المقدّر وتعمل للسألة .

ثانياً - المعصبات النسبية

وبيان أحوالهم فى الميراث

المعصبات جمع عصبه وعصبه الرجل فى اللغة أبو وبنوه وقرانه لأبيه . ومما عصبه لأنهم عصبوا بنسبه أى أحاطوا به حماية له ودفعاً عنه .

والمصبة جمع لا واحد له من لفظه ، وقياسه عاصب مثل طالب وطلبة وتطلق المصبة على الواحد والجمع لأن الواحد يحوز جميع المال أحياناً ، كما تطلق على للذكر وعلى للأنث من باب التثنية ويقال فى مصدرها المصوبة .

وتطلق المصبة فى اصطلاح الفقهاء على الذكور الأقارب من جهة الأب والإبن ومن فى حكمهم من الإناث اللاتي يصبن بالغير أو مع الغير وتسمى هذه الطائفة عصبّة نسبية .

كما تطلق فى الإصلاح أيضاً على صاحب القرابة الحكيمة التى جاءت بسبب الإعتاق من جهة لائق أو المتعة وتسمى عصبه نسبية .

ومرتبة المصبة النسبية حسب الممول به الآن هى السادسة من مراتب الإستحقاق

بطريق الإرث خلافا لمذهب الحنفية الذين يحملونها الثالثة من مراتب الإرث بعد المصبة النسبية كما قدمنا من قبل .

أما المصبة النسبية فتأتي في تقسيم التركة بعد أصحاب الفروض وليس معنى ذلك أن جميع أصحاب الفروض أولى من المصبة في الإستحقاق فإن كثيراً من المصبة يحبون كثيراً من أصحاب الفروض إما حجب حرمان أو حجب نقصان كالإبن مثلاً فإنه يحجب الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم وبنات الإبن حجب حرمان ومحجب الزوج والزوجة والأم - حجب نقصان وهكذا .

فالمراد بالترتيب بين أصحاب الفروض والمصبات أن يأخذ أصحاب الفروض غير المحجوبين فرضهم أولاً لأنها معلومة ثم ما بقي بعد الفروض يكون للمصبة .
وليس المراد أن جميع أصحاب الفروض أحق بالميراث من جميع المصبات .

تقسيم المصبة النسبية

تقسم المصبة النسبية إلى ثلاثة أقسام :

١ — عصة بالنفس .

٢ — عصة بالغير .

٣ — عصة مع الغير . كما في الصفحات التالية (أقسام المصبات النسبية)

أما المصبة السببية فيكفي فيها ما تقدمناه عند الكلام على أسباب الإرث أو عند الكلام على ترتيب أصناف المستحقين فلا رجع إليه في هذين الموضعين .

أقسام العصابات النسبية

١ — عصابة بالنفس

العاصب بالنفس : هو كل ذكر يمكن نسبته إلى الميت بدون توسط أنثى بينهما . أو بمباراة أخرى كل ذكر لا يقتصر إلتسابه إلى الميت على أنثى فقط . أما الذكر الذى يقتصر إلتسابه على أنثى فقط فهو إما صاحب فرض كالأخ لأُم وإما من ذوى الأرحام كابن البنت وابن الأخت .

وتنحصر العصابة بالنفس فى أصناف أربعة مرتبة بحسب الجهة فى مذهب أبى حنيفة على الترتيب الآتى :

١ — جهة البنوة : وهذه تشمل (الابن فابن الابن مهما نزل) وتسمى بجزء الميت .

٢ — جهة الأبوة : وهذه تشمل (الأب فالجد الصحيح أبوالأب وإن علا) وتسمى بأصل الميت .

٣ — جهة الأخوة : وهذه تشمل (الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب ثم ابن كل منهما وإن نزل) وتسمى بجزء الأب .

٤ — جهة العمومة : وهذه تشمل (العم الشقيق ثم العم لأب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لأب ثم ابن كل منهما وإن نزل ثم عمومة أبيه ثم عمومة جده على الترتيب المتقدم) وتسمى بجزء الجد .

وعلى هذا كان يجرى العمل قبل صدور القانون فلما صدر القانون عدل عنه وأخذ برأى الجمهور من أن الجد لا يحجب الإخوة الأشقاء أو لأب وعلى ذلك تكون الجهات فى نظر القانون خمس مرتبة كالآتى : (١) البنوة (٢) الأب (٣) الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب (٤) بنو الإخوة الأشقاء أو لأب (٥) العمومة على حسب ما فصلناه .

٧ — غصبة بالنير

العاصب بالنير هو كل أبى ضاحبة فرض متدر ونحتاج في كونها عاصبة إلى ذكر هو عاصب بنفسه مع مشاركتها له في تلك العصبة كالبت مع الإبن .

أما الأثى التى لا فرض لها فلا يعصبها الذكر الذى فى درجتها ولو كان عاصباً بنفسه . بل هى من ذوى الأرحام كبت البنت مع ابن البنت وكبت الأخت مع ابن الأخت وكبت الأخ مع ابن الأخ والعمة مع العم وبنت العم مع ابن العم وإن كان كل من ابن الأخ والعم وابن العم عاصباً بنفسه إلا أنه لا يعصب الأثى التى فى درجته لأنها من ذوى الأرحام ولذلك ينفرد بالميراث دونها .

وعلى كل حال تنحصر العصبه بالنير فى الإناث اللاتي يأخذن عند الإفراد نصفاً وعند التمدد ثلثين وهن أربعة فقط :

١ — البنت الصلية وهذه لا يعصبها إلا ابن صلبى مثلها واحداً أو متعدداً .

٢ — بنت الإبن وإن نزل أبوها وهذه يعصبها ابن الإبن المساوى لها فى الدرجة . كما يعصبها ابن الإبن الذى هو أنزل منها فى الدرجة بشرط أن تكون محتاجة إليه أى لولا وجوده لم ترث ويسمى بالقرب المبارك .

٣ — الأخت الشقيقة وهذه لا يعصبها إلا الأخ الشقيق مثلها واحداً أو متعدداً .

٤ — الأخت لأب وهذه لا يعصبها إلى الأخ لأب مثلها واحداً أو متعدداً .

٣ — عصبية مع النير

العاصب مع النير: هو كل أثنى صاحبة فرض مقدر ويحتاج في كونها عاصبة إلى أثنى أخرى. ولا تشترك معها الأخرى في تلك العصبية. وذلك كالأخت الشقيقة أو لأب إذا وجد معها بنت أو بنت ابن أو هما معاً فإن وجود البنات يجعل الأخوات الشقيقات أو لأب عصبية. لكن البنات لا يشاركن الأخوات في العصبية بل يظل إرثهن بالفرض للمقدر يأخذنه وما بقي بعد الفروض يكون للأخوات تعصيباً.

وعلى كل حال تعصر العصبية مع النير في اثنتين من الإناث فقط وهما:

١ — الأخت الشقيقة الواحدة أو الأكثر: عند وجود البنت الصلبية الواحدة أو الأكثر أو عند وجود بنت الابن مهما نزل أبوها واحدة أو متعددة، أو عند وجود البنات وبنت الابن معاً.

٢ — الأخت لأب الواحدة أو الأكثر: عند وجود البنت الصلبية واحدة أو أكثر أو عند وجود بنت الابن مهما نزل أبوها كذلك أو عند وجود البنات وبنت الابن معاً.

وعند ما تعصر الأخت الشقيقة عصبية مع النير: تأخذ البنات فرضهن للمقدر كسائر أصحاب المقدرة والباقي بعد الفروض تأخذنه الأخت الشقيقة واحدة أو أكثر بطريق التعصيب وتكون بمنزلة الأخ الشقيق من حيث الحجب.

ومثل ذلك عند ما تعصر الأخت لأب عصبية مع النير فإن البنات يأخذن فرضهن للمقدر والباقي بعد الفروض تأخذنه الأخت لأب بطريق التعصيب وتكون بمنزلة الأخ لأب من حيث الحجب.

١ — كيفية توريث العصبية بالنفس

عرفنا فيما تقدم أن القانون قد عدل عن رأى أبى حنيفة الذى يجعل الجدد كالأب يحجب الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب وأخذ رأى الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد والصاحبين أبى يوسف وعبد من الحنفية الذين يجعلون الجدد مع الإخوة والأخوات الأشقاء . أو لأب فى مرتبة واحدة يرثون معه ولا يحجبهم كالأب . أما بالنظر لأبناء الإخوة مطلقا فالجد يحجبهم كالأب . كما عرفنا أن الجدد يرث مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب تارة بطريق المقاسمة معهم إن كانوا عصبية وكانت المقاسمة خيرا له من السدس وتارة أخرى يرث معهم بطريق التعصيب .

إن كان الموجود منهم معه من يرث بالفرض المقدر . بأن كنى إناثا فقط . فيأخذ الباقي بعد الفروض بالتعصيب متى كان خيرا له من السدس . وإلا إذا كانت للمقاسمة أو التعصيب ينقص سهامه عن السدس أو يحرمه من الإرث . فإنه يعتبر صاحب فرض ويأخذ السدس كما أو ضحاه من قبل .

ومن أجل ذلك كانت العصبية بالنفس مرتبة بحسب الجهة فى نظر القانون خمس مراتب يقدم بعضها على بعض فى استحقاق الإرث عند اجتاعها على هذا الترتيب :

- ١ — البنة كما هى .
- ٢ — ثم الأب .
- ٣ — ثم الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب .
- ٤ — ثم من الإخوة الأشقاء أو لأب وأبنائهم .
- ٥ — ثم العمومة وأبنائهم وعلى هذا يجب عند توريث العصبية بالنفس مراعاة ما يأتى :

أولا : إذا كان الموجود من العصبية بالنفس صنفا واحدا فقط . فإنه ينفرد

توفي رجل عن والتركه ٣٨٠٠٠ جنيه

(أم ، بنت ، زوجة ، ابن أخ لأب ، عم شقيق)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م باين الأخ لأب

أصل للسألة من ٢٤

السهام : ٤ ١٢ ٣ ٥

جزء السهم = $\frac{24}{3} = ٨$ ١٥٠

الأصلية : ٦٠٠ ١٨٠٠ ٤٥٠ ٧٥٠

ثالثا : إذا تعددت المصبات وكانوا من جهة واحدة (كائين ، ابن ابن)
أو (أب ، جد) أو (أخ لأب ، ابن لخ شقيق) أو (عم ، ابن عم) ففي هذه
الحالة يقدم في الاستحقاق من كان أقرب درجة إلى الميت . فالأب يقدم على ابن
الأب عند الاجتماع لأنه أقرب من ابن الابن في الدرجة . ويقدم الأب على الجد
كذلك . يقدم الأخ ولو كان لأب على ابن الأخ ولو كان شقيقا لقربه في الدرجة
من ابن الأخ الشقيق وكذلك يقدم العم ولو كان لأب على ابن العم ولو كان
شقيقا وهكذا ويسمى هذا تديما بقرب الدرجة ومثال ذلك :

توفي شخص عن والتركه ١٨٠٠٠ جنيه

(بنت ، ابن ، ابن ابن ، أم ، أب)

الفروض : م باين للذكر $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

ضعف الأمتى

أصل للسألة من ٦

السهام : ٤ — ١ ١

وصصحت إلى ١٨

١٢

السهام : ٨ + ٤ ٣ ٣

جزء السهم = $\frac{14}{18} = 100$

الأنصبة : ٤٠٠ ٨٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠

توفيت امرأة عن

(أم ، أخت شقيقة ، أخ لأب ، ابن عم شقيق)

الزوجه : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ مع م بالأخ لأب

أصل المسألة من ٦

السهم : ١ ٣ ٢ —

توفى رجل عن

(زوجة ، أخت شقيقة ، أخت لأب ، عم لأب ، ابن عم شقيق)

الزوجه : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع م بالعم لأب

أصل المسألة من ١٢

السهم : ٣ ٦ ٢ ١ —

رابعا — إذا تعددت العصباء وكانوا من جهة واحدة ودرجة واحدة
كأخ شقيق أخ لأب مثلا فإن كليهما من جهة قرابة واحدة وهى الإخوة وفى
درجة واحدة لأن كلا منهما ينتسب إلى الميت بواسطة الأب الذى هو سبب
التعصيب .

ولكن لما كان الشقيق ينتسب إلى الميت بقرابة الأب والأم معا أما الأخ لأب
فينتسب إليه بقرابة الأب وحدها .

لذلك كان الأخ الشقيق أقوى قرابة من الأخ لأب عند الاجتماع يقدم
الأقوى قرابة وهو الأخ الشقيق على الأخ لأب لقوة قرابته . ويقدم ابن

ففي هذه الحالة تقسم التركة أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض على عدد رؤوسهم بالتساوي .

وهذا معنى قول علماء الميراث في كتبهم : إن التقديم في المصبات بالنفس يكون أولاً بالجهة . فإن اتحدت الجهة يكون بقرب الدرجة . فإن اتحدت الجهة وتساوت الدرجة يسكون بقوة القرابة . فإن اتحدت الجهة والدرجة والقوة استحقوا على السواء .

ووزعت التركة أو الباقي منها بعد الفروض على عدد رؤوسهم بالتساوي وإذا وجد مع الذكور أناث يصبن منهم كان للذكر ضعف الأنثى .

والدليل على ما تقدم : هو النصوص الدالة على نظام التوريث الإسلامي في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فإن الله تعالى قد جعل فيها الأب مع الولد للذكر صاحب فرض :

وبين نصيب البنت وسكت عن نصيب الابن فدل ذلك على أن إرثه يكون بالتصيب .

وأنه مقدم في الإرث بالتصيب على الأب وقدم الأصول على الإخوة لأنه سبحانه وتعالى شرط في إرث الإخوة كون البنت . كلاله . أى لا ولد له ولا والد .

نلم من ذلك أنهم لا يرثون مع الأصول وقدم الإخوة على الأعمام . لأن الاخوة جزء الأب والأعمام جزء الجد ولا شك أن جزء الأب أقرب من جزء الجد .

ومن هذا يتبين أن التقديم باعتبار الجهة . ثم بالدرجة . ثم بالتوة على النظام الذي قدمناه هو أساس التوريث في هذا النوع وهو الذي يدل عليه ما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (الحقوا الفرائض بأهلها فما بق فهو لأولى رجل ذكر) لأن المراد بالأولوية : الأولوية في القرابة . أى فهو لأقرب رجل ذكر .

وهذا يدل أيضاً على أنه إذا تعددت المصبات لوحظ الترجيح بينهم بالقرب من الميت في الدرجة . أو بقوة القرابة . ومضى هذا النوع عصبة بالنفس لأن الصوبة جامتهم بدون واسطة غيرهم .

٢ - كيفية توريث العصبية بالغير

عرفنا من تعريف العصبية بالغير : أن الأنثى لا تمتد عصبية بالغير إلا إذا كانت في الأصل صاحبة فرض ووجد معها ذكر في درجتها هو عاصب بنفسه يعصبها .

وحيث أن تنتقل من الإرث بالفرض المقدر إلى الإرث بالتمصيب بسبه فتأخذ معه الباقي بعد أصحاب الفروض المستحقين أو كل التركة إذا لم يوجد من يستحق الإرث بالفرض ويقسم بينهما على قاعدة أن للذكر مثل حظ الأنثيين كما لو تولى شخص عن .

(زوجة ، أخت شقيقة ، أخ شقيق)

ففي هذا المثال للزوجة الربع فروضاً والباقي للأخت والأخ الشقيق تصيباً يقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى .

واصل المسألة من أربعة للزوجة سهم وللأخت الشقيقة سهم وللأخ الشقيق سهمان .

وشروط وجود ذكر في درجة الأنثى لكي يعصبها : إنغا هو قاصر على البنت الصليبة . والأخت الشقيقة . والأخت لأب .

أما بنت الإبن : فيعصبها الذكر الذي في درجتها سواء كان أخاها أم ابن عمها كما يعصبها الذكر الذي هو أب من الدرجة متى كانت في حاجة إليه .

وهو ما يدمى بالقراب السعيد أو المبارك . وذلك كأن يموت شخص عن :

(بتين ، بنت ابن ، ابن ابن) .

فإنه في يعصبها لأنه لو لا وجودة ماورثت شيئاً لاستغرق البتين اثنتين الذي هو فرض البنات عند التمدد فوجوده كان بركة عليها لأنه بوجوده ورثت معه الباقي بطريق التمصيب للذكر ضعف الأنثى .

أما إذا لم تكن محتاجة إليه فإنه لا يصحبها كما لو توفي شخص عن :

(بنت ، بنت أبين ، ابن ابن ابن) .

ففي هذا المثال تأخذ بنت الإبن السادس فرضاً تكمله الثلثين والباقي بعد فرض البنت وبنت الإبن يستأثر به ابن الإبن تصصياً .

وقد عرفنا كذلك أن الأثني التي لم يكن لها فرض مقدر . وأخوها الذي في درجتها عاصب بند ٤ : لا يصير عصبه به كبنت الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق وكبنت الأخ لأب مع ابن الأخ لأب وكالامة مع المم . وكبنت المم مع ابن المم .

فإن الأثني في كل هذا لا تستحق شيئاً لأنها ليست صاحبة فرض بل من ذوى الأرحام . فيمثل الذكر الذي في درجتها بالباقي بعد الفروض المستحقة أو بكل التركة عند عدم الفروض المستحقة ولا شيء لها .

والدليل على إرث العصبه بالنذر قوله تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) .

فقد دل ذلك على أن البنت يصحبها الأبين وعلى أن ابن الابن يصحب بنت الإبن وقد انعقد الإجماع على ذلك . وقوله تعالى (وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) قد دل على أن الأخت الشقيقة يصحبها شقيقها وعلى أن الأخت لأب يصحبها الأخ لأب مثلها وقد انعقد على ذلك الإجماع .

٣ - كيفية توريث العصبه مع النير

قلنا فيما تقدم : إن العصبه مع النير منهجرة في اثنتين من الإناث فقط وهما :

١ — الأخت الشقيقة الواحدة أو الأكثر عند وجود البنات . أو بنات الإبن أو عند وجودها معاً .

٢ — الأخت لأب الواحدة أو لأكثر عند وجود البنت أو بنات الإبن .
أو عند وجودها مما بشرط ألا يوجد أخ في درجتها .

ومعنى ذلك : ١ . لو توفى شخص وترك (أختا شقيقة وبنات) أخذت البنت فرضها المقدر وهو النصف والباقي تأخذه الأخت الشقيقة بطريق التصيب مع الغير .

وكذلك لو ترك (بنتاً وزوجة وأختاً لأب) أخذت البنت النصف فرضها وأخذت الزوجة الثلث فرضها والباقي للأخت لأب بطريق التصيب مع الغير .
وهكذا تأخذ المصبة مع الغير الباقي بعد أصحاب الفروض فوجود البنات شرط لتصيب الأخوات .

ولكن البنات لا تترك مع الأخوات في المصوبة بل يأخذون فرضهن للقدر كما تقدم .

والدليل على هذا ما روى من أمية الرسول صلى الله عليه وسلم انى قضى فيها للأخت مع البنت وبنت الإبن بما بقى بعد فرض البنات .

وما يرويه الفقهاء أنه صلى الله عليه وسلم قال :

(اجعلوا الأخوات مع البنات عسبة) والمراد بالأخوات في الحديث : هن الشقيقات أو لأب دون الأخوات لأم لسقوطهن بالأولاد مطلقاً ذكراً وإناثاً .

وكذلك الأخت لأم لا تصير عسبة بأخها إطلاقاً كما علمناه من أن المصوبة منتفية في أولاد الأم فلا تكون عسبة مع البنات من باب أولى .

ويلاحظ هنا أمران :

أحدهما : إذا صارت الأخت الشقيقة الواحدة أو الأكثر عسبة مع الغير أى مع البنات فإنها تكون بمنزلة الشقيق وتقوم مقامه في حجب الإخوة والأخوات لأب وأبناء

الأخوة الأشقاء . أو لأب . والأعمام وأبنائهم كذلك لأن الأخ الشقيق يحجب كل هؤلاء وقد صارت بمنزلته .

وثانيهما : إذا ضارت الأخت الشقيقة عصبية مع التير ووجد معها الجد الصحيح فإنه يقاسمها كأخ شقيق في الباقي بعد الفروض باعتبارها عصبية على قاعدة أن للذكر مثل حظ الأنثيين متى كانت هذه للمقاسمة خيراً له من السدس .

فلو توفي شخص عن :

والتركة ٥٤٠٠ جنيه

(بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقة ، جد ، أخ لأب ، أخت لأب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ ع مع التير يفرض م بالشقيقة التي
ويقاسم الشقيقة أخ صارت ع
في الباقي للذكر شقيق مع التير
ضف الإثني

أصل المسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ٢ —

وصححت إلى ١٨

السهام : ٩ ٣ ٢ + ٤ —

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٣٠٠

الأنصبة : ٢٧٠٠ ٩٠٠ ٦٠٠ ٨٠٠ —

وكذلك الحال : إذا ضارت الأخت لأب الواحدة أو الأكثر مع بنات الإبن أو معهما تكون بمنزلة الأخ لأب وتقوم مقامه في حجب أبناء الأخوة الأشقاء أو لأب والأعمام وأبنائهم كذلك لأن الأخ لأب يحجبهم وقد صارت بمنزلته .

وإذا وجد معها الجد في — هذه الحالة فإنه يقاسمها كأخ لأب في الباقي بعد

الثاني .

إذا ترك الميت أخاً شقيقاً ومعه أخت شقيقة وبناتاً ، أو ترك أخاً لأب ولأب ومعه أخت لأب وبناتاً .

فمن الذي يعصب الأخت الشقيقة أو لأب ؟ أهو البنت أم الأخ الذي في درجتها ؟ والجواب :

إن الأخت في هذه الحالة تصبح عصبة بأخها فيقسم بينهما الباقي بعد الفروض للذكر ضعف الأنثى ولا تكون عصبة مع النير لأن تعصيبها مع النير للضرورة ومع وجود أخها لا ضرورة لأنه الأصل والسبب في تعصيبها بنس الكتاب (وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فلذكر مثل حظ الأنثيين) أما تعصيبها مع البنات فقد ثبت بالسنة كما تقدم .

الثالث :

تقدم في توريث العصبية بالنفس أنه عند اتحاد العصبية في جهة القرابة يقدم في الاستحقاق أقربها إلى الميت في الدرجة .

ولذلك إذا اجتمع الابن وابن الإبن قدم الإبن ، كذا أنه قد عرفنا في أحوال أصحاب الفروض أن بنت الابن تحجب بالبنين ما لم يوجد معها ابن ابن في درجتها أو أنزل منها كما أنها تحجب بالابن وابن الإبن الأقرب في الدرجة .

وعرفنا أن ذلك هو حكم الميراث .

لكن عند التوريث يجب ألا تغفل ما أوجبه قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في المواد (٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨) لفرع الولد الذي مات في حياة أبيه أو أمه وكان غير وارث لوجود سبب يمنعه من الميراث وصية إجبارية بمثل نصيب الولد التوفي في حدود الثلث ما لم يكن للورث قد عوض ذلك الفرع بما يساوي الوصية الواجبة كما سيأتي لذلك تفصيل في موضعه .

التوريث بمقتى قرابة

قد يتصل الوارث بالمورث بمقتى قرابة : كأن أخ لأم هو ابن عم . وكزوج هو ابن عم وكأم أم الأم ألق هي في الوقت نفسه أم أبي الأب . وفي هذه الحالة إذا ترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث إذا انتسب إلى الميت كأن أخ لأم هو ابن عم ، كإبن عم هو زوج .

فإنه يرث بالجهتين مما مالم يكن هناك مانع : يمنع من الإرث بها أو بإحداهما . وإنما ورث بها لأنها سببان مختلفان يثبت الإرث بكل منهما عند الانفراد . فكذا يثبت الإرث بها عند الاجتماع لاختلاف سببي الإرث إذ أن أحدهما بالفرض والآخر بالتصيب .

فمثلا لو توفيت امرأة عن :

(بنت ، بنت ابن ، زوج هو ابن عم شقيق)

$\frac{1}{2} + \frac{1}{2} + \frac{1}{2}$ مع

يكون للبنت النصف فرضا . وهو ستة أسهم من ١٢ . ولبنت لابن السدس فرضا وهو سهران من ١٢ وللزوج الربع فرضا وهو ثلاثة أسهم من ١٢ باعتباره زوجا وله الباقي تصيبا وهو سهم باعتباره ابن عم .

ولو توفيت امرأة عن :

(زوج هو ابن عم شقيق ، ابن عم شقيق آخر ، بنت ابن)

يكون لبنت الابن النصف فرضا . وللزوج الربع فرضا والباقي يقسم بينه وبين الآخر بالنسبة تصيبا .

ولو توفي رجل عن :

(زوجة ، أم ، أخ لأم هو ابن عم)

يشكون للزوجة الربع فرضا . وللأم الثلث فرضا . وله الباقى تمصيا باعتباراه ابن عم .

ولو توفى شخص عن :

(زوجة ، أخت شقيقة ، أخ لأب ، أخ لأم هو ابن عم شقيق)

كان للزوجة الربع فرضا وهو ثلاثة أسهم من ١٢ . وللأخت الشقيقة النصف فرضا وهو ستة أسهم من ١٢ . وللأخ السدس فرضا وهو سهمان من ١٢ وللأخ لأب الباقى وهو سهم تمصيا ولا شيء للأخ لأم بعد فرضه لحجبه بالأخ لأب باعتباراه ابن عم .

ولو توفيت امرأة عن :

(زوج هو ابن عم ، بنت ، أخت شقيقة)

كان للزوج الربع فقط فرضا باعتباراه زوجا ولا شيء له باعتباراه ابن عم لحجبه بالأخت الشقيقة التى صارت عصة مع النسيب . وللبنت النصف فرضا . وللأخت الشقيقة الباقى تمصيا .

ولو توفى شخص عن :

(زوجة ، أم ، بنت ابن ، ابن عم شقيق ، أخ لأم هو ابن عم لأب)

كان للزوجة الثمن فرضا . وللأم السدس فرضا . وللبنت الابن النصف فرضا ولابن العم الشقيق الباقى تمصيا . ولا شيء للأخ لأم لا فرضا لحجبه بالربع الوارث للمؤنث ولا تمصيا لحجبه بابن العم الشقيق وهكذا .

أما إذا لم يترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث . أى سبب الإرث كائنا فى الحسب كجهة واحدة . وذلك كآ فى الجدة ذات القرابتين التى هى أم أم الأم وهى فى الوقت نفسه أم أبى الأب فإنها إذا اجتمعت مع جدة ذات قرابة واحدة كأم أم الأب كان السدس بينهما بالسوية ولا تفضل ذات القرابتين على

ذات القرابة الواحدة بشيء لأنها لم تخرج عن كونها جدة متساوية مع الأخرى
الدرجة وهذا مذهب أبو يوسف الذي أخذ به القانون .

توفي شخص عن
(أم أم أم هي أم أبي الأب ، أم أم أب ، بنت ، زوج هو ابن عم)
الفرع : $\frac{1}{2}$ بينهما مناصرة $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ + $\frac{1}{4}$: ع
أصل المسألة من ١٢

السهم : $\frac{1}{2}$ + $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ (١+٣)
جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = $\frac{3}{4}$ = ٣٠ جنيه
الأنصبة : ٣٠٠ ٣٠٠ ١٨٠٠ ١٢٠٠

الحجب والحرمان

يتفق الحجب مع الحرمان في المقتضى : فكلاهما مناه في اللغة للنسب
ومن ذلك الحجب اسم لما يستر به الشيء ويمنع من النظر إليه ولكنهما يختلفان
في إصطلاح علماء الميراث .

١ — فالحجب في الإصطلاح هو منع شخص قام به سبب الإرث عن ميراثه
كله أو بعضه بسبب وجود شخص آخر لا يشاركه في سهمه . وذلك كحجب
ابن الابن عن الميراث بالابن وكحجب الجد بالأب وهكذا .

٢ — أما الحرمان فهو منع شخص قام به سبب الإرث عن ميراثه كله بسبب
تحقق مانع قام به من موانع الإرث للتقدمة كقتل أو اختلاف دين أو غيرها من
الأوصاف التي تنتفي معها أهلية الإرث .

ومن ذلك يبين أن النكاح في الحجب ليس إثناء المحجوب بل سبب آخر

وهو وجود الحاجب فإن المحجوب قد تحقق فيه سبب الإرث غير أن وجود الحاجب هو الذى منع هذا السبب أن يعمل عمله وثبت له حكمه فعدم إرثه لا يرجع إلى معنى فيه يحرمه من اليراث . وإنما هو لتقديم الحاجب عليه لأنه أقرب منه إلى التوفى .

وأما للنع فى الحرمان فهو لذات الحرمان بسبب قيام المانع به ذاته جعله غير أهل لليراث أصلاً .

ولذلك يعتبر المحروم معدوماً فى حق الإرث والحجب معاً فلا يرث ولا يحجب غيره من اليراث وهذا يخالف المحجوب فإنه قد يحجب غيره من اليراث مع كونه محجوباً .

أنواع الحجب

الحجب نوعان : حجب حرمان وحجب نقصان :

١ — أما حجب الحرمان فهو منع جميع اليراث عن شخص لوجود غيره أقرب منه إلى التوفى وذلك كمنع اليراث عن الإخوة والأخوات مطلقاً لوجود الأب أو الإبن أو ابن الإبن ، ومنع اليراث عن الجد لوجود الأب ومنع اليراث عن ابن الإبن لوجود الإبن ومنع اليراث عن ابن الأخ الشقيق أولاً لوجود الأخ الشقيق أو لأب ومنع اليراث عن الأم والأخت لوجود الأب أو لأب ومنع اليراث عن الجد أو الأخ الشقيق أو لأب وابن الأخ الشقيق أو لأب ومنع اليراث عن الجدات مطلقاً لوجود الأم . وهكذا .

وعلى كل حال فهذا النوع من الحجب لا يدخل فى ميراث ستة من الوارثين وهم (الأبوان) أى الأب للباشر والأم المباشرة للمتوفى (والولدان) أى الابن الصلب والبنت الصلية (والزوجان) أى الزوج والزوجة . ويدخل فيمن عداهم (م ١٣ — الموارث والصايا)

من باق الوارثين . وذلك لأن هؤلاء الستة ينسبون إلى الميت بدون واسطة أحد فإن وجد منهم أحد فلا بد أن يرث حق ولو وجد معه جميع أصناف الورثة سواء منهم من يرث بالفرض أو بالتصيب أو بكليةما .

وأما من عا هؤلاء الستة فيدلون إلى التوفى بالواسطة ولذلك لا يرثون عند وجوها .

٢ — وأما حجب النقصان فهو خمس ميراث أحد الورثة بسبب وجود شخص آخر أثر فيه فقله من فرضه الأعلى إلى فرضه الأدنى ، كنقص ميراث الزوج من النصف إلى الربع بسبب وجود الفرع الوارث للمتوفاة مثلاً وكنقص ميراث الزوجة من الربع إلى الثمن لوجود الفرع الوارث للمتوفى وكنقص الأم من الثلث إلى السدس لوجود الفرع الوارث للمتوفى أو لوجود اثنين فأكثر من الإخوة والأخوات من أي جهة وكنقص بنت الإبن من النصف إلى السدس لوجود البنت الصليبة الواحدة وكنقص الأخت لأب من النصف إلى السدس لوجود الأخت الشقيقة الواحدة .

هذان هما نوعا الحجب .

ولسنا في حاجة إلى تمذاد من يحببون من التوعين فإن ذلك يعلم بما سبق بيانه في أحوال أصحاب الفروض والمصبات وإنما الذي يهم في هذا الباب أمران هما :

الأول :

إن المحروم من الميراث لا يؤثر في غيره فلا يحجبه بل يحصل كالمعدم في حق الإرث والحجب مآ .

مثلاً لو توفى شخص مسلم عن (ابن غير مسلم ، وزوجة مسلمة ، أم مسلمة ، أمع مسلم) فإن الابن في هذا الحال محروم من الإرث في مال أبيه لقيام المانع به وهو اختلاف الدين فيعتبر ممدوماً بالنظر إلى الإرث ويعتبر ممدوماً كذلك في حق

المحجب فلا يجب الزوجة والأم حجب قصان ولا يجب الأخ حجب حرمان بل تأخذ الزوجة فرضها الأعلى وهو الربع وتأخذ الأم فرضها الأعلى وهو الثلث والباقي للأخ تصصياً ولا شيء للابن أصلاً .

ومثل ذلك :

لو قتل شخص أباه وترك القنول (إبنة القاتل ، أمه ، أخته الشقيقة ، أخته لأبيه ، أخاه لأمه) فإن الابن في هذا المثل محروم من الإرث في مال أبيه لقيام المانع به وهو القتل فيعتبر معدوماً في حق الإرث والمحجب معاً ولا يؤثر وجوده على الإخوة بمحجب الحرمان بل تأخذ الأم السدس فرضها وتأخذ الأخت الشقيقة النصف فرضاً والأخت لأب السدس فرضاً تسكيلة للثلاثين والأخ لأم السدس ولا شيء للابن أصلاً .

وهذا مخالف المحجوب فإن المحجوب يؤثر في غيره فيحجب حجب قصان أو حرمان ولو كان هو محجوباً حجب حرمان أو قصان .

ومثال ذلك :

لو توفي شخص عن (أب ، أم ، أم أم ، زوجة) فإن الأب محجوبة بالأب حجب حرمان ومع ذلك حجبت أم أم الأم حجب حرمان لقربها عنها إلى التوفي وللزوجة الربع فرضاً والباقي للأب تصصياً .

ومثال ذلك :

لو توفي شخص عن (أب ، أم ، أخوين شقيقين) فإن الأخوين محجوبان بالأب حجب حرمان ومع ذلك أثر في الأم فحجبها حجب قصان من الثلث إلى السدس والباقي للأب تصصياً ولا شيء للأخوين .

ومثال ذلك :

لو توفي شخص عن (أم ، أم أم ، أخت شقيقة ، أخ لأب) فإن الامم

محبوبة بالأخت والأخ حجب قصان من الثالث إلى السادس ومع ذلك حجب
أم الأب حجب حرمان ولا شيء لها ويكون للام السادس ، للاخت الشقيقة النصف
وللاخ لأب الباقي تمييزاً .

والسبب في ذلك كما قدمنا : أن المهرور ليس أهلاً للميراث من جميع الوجوه
لأن أهليته للميراث قد انتفت عنه بسبب قيام المانع به وكأنه غير موجود .

أما المحجوب فهو أهل للميراث من وجه دون وجه آخر لأن سبب الإرث
قام به ولولا وجود الأولى منه لورث فيجعل كالكيت في حق الإرث فقط حتى
لا يرث شيئاً ويجعل حياً في حق الحجب فهو وارث في حق محجوبه .

الثاني :

إن كل من ينسب إلى الميت بواسطة شخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص
كأبن الابن فإنه لا يرث مع وجود الابن وكالجدة فإنه لا يرث مع وجود الأب
وهكذا إلا إخوة الميت وأخواته من أمه فقط فإنهم ينسبون إلى الميت بواسطة الأم
ومع ذلك يرثون معها ولا يحجبهم .

٣ - الرد على أصحاب الفروض النسبية

قد يحدث أن يكون للمستحقون للتركه كلهم أصحاب فروض ولم تستوعب
فروضهم التركة كلها بل بقي شيء منها ولم يوجد معهم عاصب يأخذه فيرد هذا
الباقي على أصحاب الفروض النسبية وهم من عدا الزوجين من أصحاب الفروض
بنسبة فروضهم ولذى السألة في هذه الحالة قاصرة .

فالرد في اصطلاح علماء الميراث : هو صرف الباقي من الفروض مطلقاً
نسبية وسببية إلى ذوى الفروض النسبية غير الزوجين بقدر فروضهم ومعنى هذا
كما تقدم أنه إذا لم تستغرق الفروض التركة كلها بل بقي منها شيء .

ولا يوجد بين الورثة عاصب يأخذ هذا الباقي فإنه يقسم على أصحاب الفروض النسبية بنسبة أنصبتهم فهو عكس العول .

إذ بالمول يزداد أصل المسألة فيدخل النقص على سهام أصحاب الفروض .

أما بالرد فتقص السهام عن أصل المسألة فيترتب على ذلك زيادة في أنصبتهم .
والرد على أصحاب الفروض النسبة فقط دون الزوجين فلا يرد عليهما أصلاً .
هو قول جمهور الصحابة والتابعين وإليه ذهب الحنفية والحنابلة مستبدلين على ذلك بقوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فإن هذا النقص يفيد أن ذوى قرابة البيت أولى بتركته ممن عداهم ولا تمارض بين هذه الآية وآية الموارث التي حددت أنصباء ذوى الفروض لا يمكن للعمل بهما معاً فتلحق الفرائض بأنصباها عملاً بآية الفرائض ثم يعطى الباقي لأمس القرابة رحماً باليت عملاً بقوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) ومن غير شك أن أصحاب الفروض هم أمس القرابة رحماً باليت فيرد عليهم ما بقي بعد فروضهم .

وإنما لم يرد على الزوجين لأن سبب الإرث في حقهما هو الزوجية وهي تنقطع بالموت أما غيرها من القرابة الرحمة فهي باقية بعد الموت .

وقال جماعة على رأسهم عثمان بن عفان إن الرد يكون على أصحاب الفروض جميعاً بما فيهم الزوجين لأنه لو حصل عول في التركة دخل النقص على الجميع .
فكذلك لو حصلت زيادة يكون الرد على الجميع حتى يكون الترم بالنقص .

وقال زيد بن ثابت : لا يرد على أحد أصلاً لأن الله تعالى حدد الفرائض والرد فيه مجاورة لحدود الله ومن يمد حدود الله فقد ظلم نفسه وإنما يوضع الزائد في بيت المال وبهذا الرأي أخذ مالك والشافعي لكن المتعمد عند المالكية والمحققين من الشافعية أن دفع الباقي إلى بيت المال وعدم الرد إنما يكون عند انتظام بيت المال حتى إذا لم يكن منتظماً فإن الباقي يرد على أصحاب الفروض النسبية بنسبة أنصبتهم .

موقف القانون : أما قانون لليراث فقد رأى من المصلحة تقرير الرد على أحد الزوجين مع تأخيرها في المرتبة عن ذوى الأرحام .

فلذا لم يوجد أحد من أصحاب الفروض التسمية ولا من المصنات التسمية ولا من ذوى الأرحام مع أحد الزوجين بأن مات الزوج عن زوجته فقط . أو ماتت الزوجة عن زوجها فقط أخذ الحى منهما التركة كلها فرضاً ورداً لأن صلة الزوجين في الحياة تقضى بأن يكون لأحدهما في هذه الحالة الحق في مال الآخر بدلاً من الداسب السبى والتمر له بنسب على الغير والوصى له بأكثر من الثلث وبيت المال .

وعلى ذلك يكون القانون قد تمشى مع مذهب الحنفية في عدم الرد على أحد الزوجين طالما يوجد لليت وارث من أقربائه مطلقاً أى سواء كان من أصحاب الفروض أم من المصنات . أم من ذوى الأرحام عملاً بقوله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) .

واستثنى حالة واحدة أخذ فيها بمذهب عثمان بن عفان وهى ما إذا مات أحد الزوجين عن الآخر ولم يوجد معه أحد من ذوى الفروض والمصنات وذوى الأرحام فحينئذ يكون الحى منهما أو بماله الآخر فرضاً ورداً .

وجعل مرتبة الرد على أحد الزوجين المرتبة الخامسة من مراتب الإستحقاق بالإرث .

طريقة قسمة التركة التي فيها رد بين من يرد عليهم

إن من يرد عليهم من أصحاب الفروض النسبية ثمانية أصناف وهم :

- ١ - الأم .
- ٢ - الجدة الصحيحة .
- ٣ - البنت الصليبة .
- ٤ - بنت الإبن .
- ٥ - الأخت الشقيقة .
- ٦ - الأخت لأب .
- ٧ - الأخ لأم .
- ٨ - الأخت لأم .

وهؤلاء إما ألا يوجد معهم أحد الزوجين وإما أن يوجد معهم أحد الزوجين ومن المقرر أنه لا يرد على أحد الزوجين إذا وجد منهما مع أى صنف من هؤلاء الثمانية بل يأخذ فرضه الذي يستحقه فقط ولا يدخل أحد منهما في قسمة الباقي على من يرد عليهم وعلى ذلك لا تخلو مسائل الرد من أحد هذين الأمرين :

الأول : إذا لم يوجد مع الذين يرد عليهم أحد الزوجين فتحت هذا صورتان :

(١) أن يكون الموجود منهم صنفاً واحداً كما لو توفي شخص عن (ثلاث بنات فقط) أو عن (خمس اخوات) .

وفي هذه الحالة يكون أصل المسألة من عدد رؤوس هذا الصنف لتكون لهم التركة فرضاً ورداً متناً للتطويل أى تقسم التركة على (٣) أو على (٥) بالتساوى .

(ب) أن يكون الموجود منهم أكثر من صنف واحد وهو بالإستقراء لا يزيد على ثلاثة أصناف وفي هذه الحالة يكون أصل المسألة هو مجموع السهام التي خصتهم فتقسم التركة بمقتضى هذا المجموع ليأخذ كل صنف منهم نصيبه من التركة فرضاً ورداً فمثلاً لو توفي شخص عن (أم ، بنت ، بنت ابن) وترك ستين فداناً . ففي هذا المثال للام السدس، فرضاً ، وللبنت النصف فرضاً وللبنت الابن السدس فرضاً .

وأصل للمسألة من ستة للام سهم منها وللبنت ثلاثة أسهم وللبنت الابن سهم ، ومجموع السهام التي خصتهم خمسة أسهم فيجعل أصلاً للمسألة فيخص السهم الواحد من الستين فداناً اثني عشر فداناً فيكون للام اثنا عشر فداناً فرضاً ورداً وللبنت ٣٦ فرضاً ورداً وللبنت الابن اثني عشر فداناً فرضاً ورداً . وهكذا لأن السهم الباقي بعد فروضهم يقسم بينهم بنسبة سهامهم فتقسم التركة من أول الأمر على المجموع وهو خمسة .

ولسالم يوجد أحد الزوجين في الورثة كان مأخذ السهام دائماً من ستة إذ لا وجود للربع والثلث اللذين هما نصيبا الزوجين (فيلاحظ هذا .

ومن أمثلة ذلك :

توفي رجل عن

(أخت شقيقة ، أخت لأب ، أخ لأم)

الفروض : $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$

أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ ١ ١ = ٥ مجموع السهام

وهو أصل للمسألة الجديد بعد الرد

جزء السهم = $\frac{3}{5}$ = ٦

الأخية : ١٨ فرضاً ورداً ٦ فرضاً ورداً ٦ فرضاً ورداً

والتركة ٢٤ فدانا

توفيت عن

(أم ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أصل للسألة من ٦

السهام : ١ ٢ = ٣ أصل للسألة بعد الرد

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ١٤

٢٨٠

الأفضية : ١٤ ١٤+١٤

الثاني : إذا كان مع الدين رد عليهم أحد الزوجين فتحت هذا أيضا صورتان :

(أ) أن يكون للوجود منهم صنف واحد .

كما لو توفيت امرأة عن (زوج ، ثلاث بنات) أو عن (زوجة ، ثلاث أخوات شقيقات) وفي هذه الحالة يعطى أحد الزوجين فرضه من أقل مأخذ فرضه الذي يجعل أصل للسألة والباقي بعد فرض أحد الزوجين يقسم على عدد رؤوس هذا الصنف ليكون له فرضا وردا منما للتطويل ففي المثال الأول للزوج الربع فرضا وهو سهم من أربعة . والباقي وهو ثلاثة أسهم يقسم بين البنات لكل بنت سهم فرضا وردا . وفي المثال الثاني للزوجة الربع فرضا وهو سهم من أربعة والباقي وهو ثلاثة أسهم يقسم بين الأخوات لكل أخت سهم فرضا وردا .

(ب) أن يكون للوجود منهم أكثر من صنف واحد . وفي هذه الحالة يعطى أجد الزوجين فرضه الذي يستحقه من أقل مأخذ فرضه (أى أقل عدد يخرج منه نصيبه ثم يقسم الباقي على سهام بقية أصحاب الفروض النسبية الذين رد عليهم بنسبة سهامهم ليكون لهم فرضا وردا . ويوضح ذلك للمثال الآتي :

وترك ١٦٠٠ جنيه

توفي رجل عن

(زوجة ، بنت ، بنت ابن ، أم)

الزوجة : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$
وأصل المسألة من ٢٤

السهم : ٣ ٣ ٣ ١
٧ ١
٣٥ ٥

وفيهارد لأن مجموع السهام هنا ٢٣ فيكون الباقي سها قرد إلى ٨ مخرج نصيب الزوجة فيكون لها سهم منه والباقي وهو (٧) يقسم بين الورثة بنسبة سهامهم أى بنسبة (٣ : ١ : ١) فتحتاج المسألة إلى تصحيح وذلك بضرب ٨ × ٥ = ٤٠ أصل المسألة بعد التصحيح للزوجة خمسة أسهم منه والباقي وهو ٣٥ يقسم بين الورثة بنسبة سهامهم فيخص السهم $\frac{35}{7} = ٥$

الأنصبة : ٢٠٠ ٨٤٠ ٢٨٠ ٢٨٠

وجزاء السهم في التركة = $\frac{1}{7} = ٤٠$ جنيه

ويلاحظ عند تصحيح المسائل التي فيها رد أن يضرب أصل المسألة الجديد بعد الرد في العدد الذي وقفت عليه المسألة كما في المثال السابق فقد صار الأصل فيه بعد الرد (٨) الذي هو أقل عدد يخرج منه الثمن نصيب الزوجة أخذت الزوجة سها من ثمانية والباقي وهو ٧ لا يتقسم على مجموع الأجزاء المتناسبة التي استحقها باقي الورثة وهو (٥) فيضرب هذا المجموع وهو ٨ × ٥ وحاصل الضرب وهو ٤٠ أصل المسألة بعد التصحيح فيكون للزوجة ثمنه وهو خمسة أسهم والباقي وهو خمسة وثلاثون سها يقسم بين الباقيين بنسبة سهامهم كما تقدم

وقد تحتاج مسائل الرد في إخراج نصيب الورثة بعد الرد إلى تصحيحين أو أكثر
نلاحظ ذلك كما في الأمثلة الآتية :

توفيت امرأة عن

والتركة ٤٨ قدانا

(زوج ، بنت ، أم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

٣ ٦ ٢

أصل المسألة من ١٢ ويرد إلى ٤

السهام : ١ ٣ ١٢

١ ٣

٤ ٩ ٣

وترد إلى ٤ مخرج نصيب الزوج وتصحح إلى $4 \times 4 = ١٦$

الأنصبة : ١٢ ٢٧ ٩

جزء السهم $= \frac{1}{4} = ٣$ أفدنة

والتركة ٣٦٠٠ جنيه

توفي رجل عن

(زوجة ، أم ، بنت ، ثلاث بنات ابن ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالفرع الوارث

أصل المسألة من ٢٤ وترد إلى ٨ مخرج نصيب الزوجة

السهام : ٣ ١٢ ٣٦ ١٢ ٢٣ = —

السهام : ١ ٧

٣٥

السهام : ٥ ٧ ٢١ ٧ —

٢١

السهم : ١٥ ٢١ ٦٣ ٧+٧+٧

في المسألة رد وترد إلى ٨ وتصحح إلى $٨ \times ٥ = ٤٠$ ولما كان نصيب بنات الابن وهو ٥ أسهم لا ينقسم على عدد رؤوسه فتحتاج إلى تصحيح آخر وذلك بضرب $٤٠ \times ٣ = ١٢٠$

الأنصبة : ٤٥٠ ٦٣٠ ١٨٩٠ ٢١٠+٢١٠+٢١٠

جزء السهم = $\frac{١}{٣}$ = ٣٠ جنيه

توفيت امرأة عن والتركه ٤٨٠٠ جنيه

(زوج ، بنت ، أم ، اخن لأم)

الفروض : $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ م بالفرع الوارث

أصل المسألة من ١٢

السهم : ٣ ٣٦ ١٨ ١١ = -

٣ ١

١٢

السهم : ٤ ٩ ٣ -

في المسألة رد وترد إلى ٤ فخرج نصيب الزوج وتصحح إلى $٤ \times ٤ = ١٦$

الأنصبة = ١٢٠٠ ٢٧٠٠ ٩٠٠ -

جزء السهم = $\frac{١}{٣}$ = ٣٠٠ جنيه

توفي رجل عن والتركه ٦٤ أنا

(زوجة ، بنت ، بق ابن ، أم لأم)

الفروض : $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ م بالفرع الوارث

أصل المسألة من ٢٤

$$\begin{array}{rcl} \text{السهم} : & ٣ & ٣ \times ٣ \quad ١ \times \\ & ٧ & ١ \\ & ٢٨ & \end{array}$$

السهم : ٤ ٢١ ٧

في المسألة رد وترد إلى ٨ فخرج نصيب الزوجة وتصحيح بضرب $٨ \times ٣٢ = ٣٢$

الأنصبة : ٨ ٤٢ ١٤

جزء السهم $= \frac{٣٢}{٣} = ١٠ \frac{٢}{٣}$ جنيه

والتركة ٨٠٠ جنيه

توفي عن

(زوجة ، أخت شقيقة ، أخت لأم)

الزوج : $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$

أصل المسألة من ١٢

$$\begin{array}{rcl} \text{السهم} : & ٣ & ٣ \times ١ \quad ١ \times \\ & ٣ & ١ \\ & ١٢ & \end{array}$$

السهم : ٤ ٩ ٣

في المسألة رد وترد إلى ٤ فخرج نصيب الزوجة وتصحيح بضرب $٤ \times ١٦ = ٦٤$

الأنصبة : ٢٠٠ ٤٥٠ ١٥٠

جزء السهم $= \frac{٦٤}{٤} = ١٦$ جنيه

٤ — ميراث ذوى الأرحام

لقد اهتمنا في هذه المذكرة أن ننهي بالناحية العملية وأن نعرض عن التفصيلات النظرية دون التعرض لآراء العلماء واختلافاتهم لأنها أجدى وأنعى في الوصول إلى الغاية المرجوة والوقوف على ما يجري عليه العمل الآن ولذلك سأكتفي بما أستر عليه العمل الآن :

فالرحم معناه في اللغة : القرابة مطلقا قال تعالى : (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) وقال صلى الله عليه وسلم :

(من سره أن ييسر له في رزقه وأن ييسر له في أجله فليصل رحمة) فذوى الأرحام في اللغة : ذوو الترابطات فالتقريب سواء أكان من أصعاب الفروض أم من غيرهم يقال له لغة من ذوى الأرحام .

غير أن علماء الميراث يقصدون بذوى الأرحام معنى أضيق من ذلك المعنى العام وهو : كل قريب ليس بصاحب ولا ذى فرض .

وقد اختلف العلماء في توريثهم : فطائفة من الصحابة لا يقولون بتوريثهم ومنهم زيد بن ثابت ورواية شاذة عن ابن عباس وبهذا الرأي أخذ مالك والشافعي .

وطائفة أخرى كعمر وعلي وابن مسعود وكثير من الصحابة والتابعين كملقمة وشريح وعطاء ومجاهد يرون توريثهم وبهذا الرأي أخذ أبو حنيفة وأحمد وجهود الفقهاء .

ولا شك أن هذا الرأي أعدل من سابقه وأوفق للصالح العام لما فيه من ربط أوامر القرابة وجمع قلوب الأسر للتباعدة . ووضع الأموال في أيديهم تستطيع تنميتها واستثمارها كما أن فيه جبرا لما يلحق بعض الأقارب من حرمان كبت الأخ مثلا وبنت المم مع ابن المم .

ثم أن الذين قالوا بتوريثهم قد اختلفوا في كيفية التوريث فطائفة ترى أنهم يورثون كما تورث المصبات الأقرب منهم فيجب الأبعد وهذا مذهب أبي حنيفة ويسمى بمذهب أهل القرابة .

وطائفة أخرى : ترى أن ينزل كل واحد من ذوى الأرحام في اليراث منزلة أصله الذي يدل على أنه الميت فيرث ما يرثه أى يحمل ولد بنت مثلاً كالبنات وولد الأخ كالأخ وبنت الأخ كالأخ

وهكذا يكون أولاهم بالميراث أسبقهم إلى الوراثة لا إلى الميت فمثلاً لو مات شخص عن (بنت بنت ابن وبنت بنت بنت ظالميراث بنت بنت الابن لسبقها إلى الوراثة الذي هو بنت الابن وإذا استروا في ذلك جعلوا كأن الميت ترك من يدلون به فيجعل نصيب كل واحد منهم لمن أدلى به على حسب إرثه منه فمثلاً لو ترك الميت (ابن بنت وبنت بنت أخرى وثلاث بنات وبنت ثالثة) نزل كل واحد من هؤلاء منزلة من يدل به .

فيقسم للمال أمثلاً :

١ — لابن البنت الثلث .

٢ — وبنت البنت الثلث .

٣ — وبنات البنت الثلث تنزيلاً لكل واحد منهم منزلة من أدلى به .

وإذا انفرد كل واحد من ذوى الأرحام جاز جميع التركة كما في النصب وهذا المذهب يسمى بمذهب أهل التنزيل .

والحنفية حين ورثوا ذوى الأرحام اختلفوا فيما بينهم فلا ييوسف طريقة في توريثهم تختلف عن طريقة محمد وهي أيسر وأسهل مأخذاً وأقرب إلى العقول وأبعد عن التعقيد وبها أخذ القانون :

مرتبة ذوى الأرحام

لا يرث ذوى الأرحام إلا فى -التين :

١ - إذا لم يوجد صاحب فرض ولا عاصب مطلقاً فإنه إذا وجد صاحب فرض غير أحد الزوجين . ولم يستغرق نصيبه التركة كلها فإنه يأخذ الباقي بطريق الرد لتسكون التركة له فرضاً ورداً ولأن الرد على أصحاب الفروض النسبية مقدم على توريث ذوى الأرحام وإذا وجد عاصب نسبى أخذ التركة جميعها أو الباقي بعد الفروض .

٢ - إذا وجد أحد الزوجين فقط فإنه بعد أن يأخذ فرضه يعطى الباقي من التركة لمن يوجد من ذوى الأرحام لأن الزوجين لا يرد عليهما أصلاً عند الحنفية ولا يرد عليهما فى نظر القانون الحالى إلا بعد انقضاء جميع القرابات حتى ذوى الأرحام كما نص على ذلك فى المادة الثلاثين .

أصناف ذوى الأرحام ، وكيفية توريثهم .

حصر العلماء ذوى الأرحام فى أماناف أربعة، مرتبة فى الاستحقاق بحيث لا يستحق الصنف الثانى مع وجود أى واحد من الصنف الأول ولا يستحق الصنف الثالث مع وجود أى واحد من الصنف الثانى ولا يستحق الصنف الرابع مع وجود أى واحد من الصنف الثالث ويشبهون المصبات فى ترتيبهم فكل صنف يحجب من بعده ويأخذ الميراث كله سواء كان ذكراً أم أنثى ويقسم المال بين الوارث منهم للذكر نصف الأنثى على الوجه الذى سيأتى وهم مرتبون فى الاستحقاق على الترتيب الآتى :

الصنف الأول .

وهو الذى يتسمى إلى فروع البيت بمن لم يكن صاحب فرض ولا عاصب ويشمل

ذلك أولاد البنات ذكورا وإناثا كُتبت البنت وأولاد بنات الابن وإن نزلوا ذكورا وإناثا .

الصف الثاني :

هو أصول الليت ممن لم يكن منهم صاحب فرض ولا عاصب وهم نوعان :

(أ) الجد غير الصحيح وهو من توسط في نسبه إلى الليت أنثى مثل أبي أم الأب وإن علا .

(ب) الجدة غير الصحيحة وهي من توسط في نسبها إلى الليت جد غير صحيح مثل أم أبي الأم وأم أبي أم الأب .

الصف الثالث :

هو من ينتمي إلى أبوي الليت ممن لم يكن صاحب فرض ولا عاصب وذلك يعمل الأنواع الثلاثة الآتية

(أ) أولاد الأخوات الشقيقات أو لأب ، أو لأم وإن نزلوا ذكورا كان الأولاد أو إناثا .

(ب) وبنات الإخوة الأشقاء . أو لأب وفروعهم منها نزلوا وبنات أبناء وبنات أبناء هؤلاء الإخوة وفروعهم منها نزلوا .

(ج) فروع الإخوة لأم ذكورا وإناثا وإن نزلوا مثل ابن الأخ لأم ابن ابن الأخ لأم وبنت ابن الأخ لأم بنت الأخ لأم وهكذا .

الصف الرابع :

وهو ست طوائف مرتبة في الارتفاع فاق بحيث تحجب كل طائفة به الطائفة التي بعدها على هذا الترتيب :

(م ١٤ - الوارث والوصايا)

١ — فروع أجداد الليت ممن ليس صاحب فرض ولا عاصب مثل أعمام الليت
لأم وعماته مطلقا . وأخواله وخالاته مطلقا .

(ب) فروع الصنف السابق ويشمل أولاد أعمام الليت لأم . وأولاد العمات .
وأولاد الأخوال والحالات ذكورا وإناثا وبنات أعمام الليت الاغفاء أو لآب :

(ج) أعمام أبي الليت لأمه وعمات أبي الليت وخالاته مطلقا وأعمام أم للتوفى
وأخوالها وعماتها وخالاتها مطلقا .

(د) أولاد الصنف السابق وإن نزلوا وبنات أعمام أبي الليت الاغفاء أو
لآب وبنات إبناتهم وإن نزلوا .

(هـ) أعمام أبي الليت لأم وعماته وأخواله وخالاته وأعمام أبي الليت
وعماته وخالاتها وأخوالها (وقرابة هؤلاء من جهة الأب) وأعمام أبي أم الليت
وعماته وأخواله وخالاته وأعمام أم أم الليت وعماتها وأخوالها وخالاتها (وقرابة
هؤلاء من جهة الأم) .

أولاد الصنف السابق وإن نزلوا وبنات أعمام أبي الليت الاغفاء أو لآب وبنات
إبناتهم وإن نزلوا وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

ولما كان توريث الصنف الرابع من اصناف ذوى الأرحام يحتاج إلى شيء من
الدقة المبيحة لذلك سنتقصر هنا على كيفية توريث الاصناف الثلاثة الأولى
فيما يأتي :

أولا : ذوو الأرحام كما تقدم اصناف أربعة :- وهم مرتبون في الاستحقاق
بحسب ترتيب الجهات الأربع يشبهون العصباء في توريثهم بمعنى انه إذا وجد
واحد من الصنف الأول مهما بعدت درجته . ذكر كان أم أنثى : فإنه يحجب
من بعده من الاصناف الأخرى وإن وجد واحد من الصنف الثاني مهما بعدت
درجته ذكر كان أم أنثى استحق لليراث كله وحجب الصنف الرابع .

والصنف الرابع نفسه مرتب الطوائف حسب ترتيبه المتقدم فكل طائفة منه تحجب التي بعدها وهكذا ...

فلا يرث واحد من طائفة مع وجود واحد من طائفة أخرى مقدمة على طائفته .

ومعنى ذلك : أنه لا يجتمع في الإرث من ذوى الأرحام إلا أفراد صنف واحد فقط فمثلا :

لو توفي شخص عن (بنت ابن بنت ، أبي أم ، ابن أخ لأم ، عم للتوفى من أمه) كان لليراث جميعه لبنت ابن البنت لأنها من الصنف الأول وهو مقدم على بقية الأصناف الثلاثة الأخرى وإن بعدت درجة الوارث فيه وقربت درجة غيره من تلك الأصناف .

وهكذا يقال في كل صنف بالنسبة إلى من بعده من الأصناف الأخرى .

ثانيا : يورث الصنف الأول على الوجه الآتى :

(١) إذا تعدد للتقسيمون إلى البيت من هذا الصنف وتفاوتت درجات قرابتهم للتوفى .

كان أولاهم باليراث أقربهم درجة إلى البيت فمثلا لو توفي شخص عن (بنت بنت ، ابن بنت ابن) كان لليراث جميعه لبنت البنت لأنها أقرب درجة من ابن بنت الابن .

(ب) وإن تساوا في الدرجة وكان بعضهم يدلى إلى البيت بوارث حجب ذلك البعض غيره الذي لا يدلى بوارث :

فمثلا : لو توفي شخص عن (بنت بنت ، بنت بنت ابن) كان لليراث جميعه لبنت بنت الابن لأنها تدلى إلى البيت بوارث والتي معها تدلى إليه بنير وارث فكانت أحق باليراث منها لا دلالتها بوارث .

(ج) إذا تعدد المنتسبون إلى الميت وتساووا في الدرجة وقوة القرابة بأن كانوا كلهم وله صاحب فرض .

أو كانوا كلهم ليس كذلك فإن الميراث يقسم عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين :
لأنه مع الاستواء في الدرجة وقوة القرابة لا يكون أحدهم أولى من الآخر بالميراث .

فمثلا : لو توفي شخص عن (ابن بنت ابن ، بنت بنت ابن) كان الميراث بينهما للذكر ضعف الأنثى لأنهما في درجة واحدة وقوة قرابة واحدة وكلها ينتسب إلى الميت بصاحبة فرض .

ولو توفي شخص عن (بنت بنت بنت ، ابن بنت بنت) فالحكم كذلك يستحق الابن والبنت الميراث ويقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى لأنهما في درجة واحدة وقوة قرابة واحدة وكلها ينتسب إلى الميت بنير صاحبة فرض .

ثالثا : يورث أفراد الصنف الثاني : وهم أجداد المتوفى الساقطون وجداته الساقطات على الوجه الآتي :

(أ) إن تماوتوا في الدرجة : كان أقربهم درجة إلى المتوفى هو الأول بالميراث ولا اعتبار لكونه من جهة الأب أو من جهة الأم .

فمثلا : لو توفي شخص عن أبي أم أبي أم أبي أم (أبي أم أم) كان الميراث جميعه لأبي أم الأم لأنه الأقرب .

ولو توفي شخص عن (أبي أم ، أبن أم الأب) كان الميراث لأبي الأم لأنه أقرب .

(ب) وإن تساووا في الدرجة كان المدلى إلى المتوفى بصاحب فرض أولى بالميراث عن مدلى إليه بنى رحم لأن قرابته أقوى .

فمثلا : لو توفى شخص عن (أبى أم أم ، أم أبى أم) كان الميراث جميعه لأبى أم الأم لأنه يدلى إلى الميت بمجدة صحيحة صاحبة فرض دون أم أبى الأم لأنها تدلى إليه بمجد غير صحيح .

ولو توفى شخص عن (أبى أم أب ، أم أبى أم) كان الميراث لأبى أم الأب وحده لإدلاله إلى الميت بمجدة صحيحة دون أم أبى الأم لدلائها بمجد غير صحيح .
(جـ) وإن تساوا فى الدرجة وقوة القرابة : بأن كان كل منهم يدلى إلى المتوفى بصاحب فرض أو كان كل منهم بنى رحم .

فإن لم تختلف جهة قرابتهم بأن كانوا جميعا من جهة الأب أو كانوا جميعا من جهة الأم . . :

قسم الميراث عليهم للذكر ضعف الأنثى .

فمثلا : لو توفى شخص عن (أبى أم أبى أب ، أبى أم أم أب) كان الميراث بينهما بالتساوى لامتساوى لامتساوى فى قوة القرابة من الميت وكلاهما من قبل الأب . . :

ولو توفى شخص عن (أم أم أبى أم ، أبى أبى أم أم) كان الميراث بينهما للذكر ضعف الأنثى لكونهما متباوين فى قوة قرابتهم للميت وكلاهما من جهة الأم .

وإن اختلفت جهة قرابتهم : بأن كان بعضهم من جهة أبى المتوفى وبعضهم من أمه فإنه يكون لقرابة الأم الثلث ولقرابة الأب الثلثان وما ضمن كل فريق منهما يقسم على أفرادها للذكر ضعف الأنثى .

فمثلا : لو توفى شخص عن (أبى أم أبى أب ، أبى أم أم ، أبى أم أم) جعل لقرابة الأب الثلثان ولقرابة الأم الثلث فيستحق الجسدان الأولان الثلثين والأخيران المتبقيان إلى الميت من جهة الأم الثلث .

راجعاً : يورث الصنف الثالث وهو الذى ينسب إلى أبوى الميت وليس بمأصب
ولا صاحب فرض كأولاد الاخوات وبنات الاخوة وأولاد الإخوة لام على التالى :

(ا) إن تعددوا وتفاوتوا فى الدرجة : كان الاقرب درجة للمتوفى أولى
بالميراث ولو كان اثني .

فمثلاً لو توفى شخص عن (بنت اخ لام ؛ بنت اخ شقيق) كان الميراث كله
لبنت الاخ لام لأنها اقرب درجة .

(ب) وإن تعددوا وتساووا فى الدرجة كان المولى بمأصب أولى بالميراث
ممن يدل بهدى رحم .

فمثلاً لو توفى شخص عن (بنت اخ شقيق ، ابن أخت شقيقة) كان الميراث
كله لبنت الاخ الشقيق لأنها تدل بمأصب .

(ج) وإن تعددوا وتساووا فى الدرجة وكانوا جميعاً يدلون بمأصب أو
يدلون بهدى رحم .

فأبى يوسف يعتبرهم كالعصبات فيما بينهم فأقربهم قرابة أولاهم بالميراث فمن كان
أصله لأبوين فهو أولى بالميراث من كان أصله لأب فهو أولى بالميراث من كان أصله
لأم .

وبهذا رأى أخذ القانون على هذا لو توفى شخص عن بنت أخ شقيق ،
بنت اخ لأب ، بنت اخ لام كان الميراث كله لبنت ابن الاخ الشقيق لأن الأصل
الذى تدل به أقوى قرابة ممن معها .

ولو توفى شخص عن بنت أخ شقيق ، ابن أخت لأب كان الميراث كله لبنت
الأخ الشقيق للسبب نفسه .

(د) وإن تعددوا وتساووا فى الدرجة والإدلاء بقوة القرابة اشتركوا فى

الإرث جميعا للذكر ضعف الأنثى ولو كانوا من جهة الأم حيث لا مرجع لأحدهم على الآخر .

مثلا : لو توفى شخص عن (ابن بنت أخت شقيقة ، بنت بنت أخ شقيق كان لليراث بينهما أثلاثا للذكر ضعف الأنثى لاستوائهما في الدرجة وقوة القرابة . والإدلاء .

وهذا القدر يكفي في توريث الأصناف الثلاثة من ذوى الأرحام .

أما الصنف الرابع فهو كما علمنا يشمل ست طوائف مرتبة في الاستحقاق حسب تقدم والكلام في كيفية توريثه يحتاج إلى شرح مستفيض يخرج هذه الذكرة عما التزمناه فيها من إيجاز .

ولنضرب بعض الأمثلة في ميراث ذوى الأرحام .

١ — توفى شخص عن

(زوجة ، ابن بنت ، بنت بنت ابن)

١ الباقي بالرحم م ابن البنت

٣

أصل للسألة من ٤

٢ — توفيت عن

(زوج ، بنت بنت ابن ، ابن بنت بنت)

١ الباقي لأدلائها يوارث م بنت بنت الابن

١

أصل للسألة من ٢

٣ — توفى عن

(زوجة ، بنت بنت بنت ، أب أم أب ، أب أم أم)

١ الباقي بالرحم م بنت أئبنت لأئبها من الصنف الأول

ميراث الحمل

إذا ترك الميت من بين ورثته حملاً في بطن أمه فهذا الحمل يستحق أن يرث كثيره من الورثة الأحياء الذين تركهم للميت بإجماع الفقهاء وتوقف له الشركة أو نصيبه منها حتى يتبين أمره بالولادة - لكنه لا يستحق ما وقف له إلا بشرطين:

أولاً - أن يولد حياً كله حياة مستمرة فلو ولد ميتاً سواء كان بجنازة على أمه أم غير جنابة فلا يرث وكذلك إذا ظهر به حياً ثم مات فإنه لا يرث لعدم تحقيق حياته - سواء كان الذي ظهر أكثره أم أقله وهذا هو مذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والذي أخذ به القانون خلافاً لمذهب الحنابلة الذي كان معمولاً به قبل ذلك من أن الحمل إذا ولد أكثره حياً يرث إقامة للأكثر مقام الكل ولكن الرأي الأول هو الجاري عليه العمل.

ويعرف ذلك بظهور أمارات الحياة كالضحك والبكاء والمطاس والشهيق وتحريك بعض الأعضاء ونحو ذلك فإذا لم يثبت شيء من ذلك أو حصل اختلاف في شيء منها كان للتقاضى الرجوع إلى رأى أهل الخبرة من الأطباء الشرعيين للتحقق من أن المولود ولد حياً حياة يقيية حتى تثبت أهليته لتلك الوقوف له.

الثاني - أن يتحقق من حياة الحمل ووجوده في بطن أمه وقت موت المورث وذلك ليتحقق شرط استحقاق الوارث الإرث

وهو التحقيق من حياة الوارث عند موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً وذلك لا يعلم إلا بعد معرفة أقل مدة يتكون فيها الحمل حتى يولد حياً وأكثر مدة يستلزم المولود في بطن أمه حتى يثبت نسبه الذي يبنى عليه قبول الإرث.

أما أقل مدة الحمل : فكان للمعول به سابقاً بمذهب أبي حنيفة . وهو مذهب

جمهور الفقهاء : أنه سنة أشهر هلالية أخذاً من قوله تعالى (وحمله وفضاله ثلاثون شهراً) مع قوله تعالى : (وفضاله في عامين) فإذا ذهب للقبضال عامان لم يبق للحمل إلا ستة أشهر ولكن القانون قد خالف ما ذهب إليه الجمهور فاعتبر أقل مدة الحمل تسعة أشهر مقدارها مائتان وسبعون يوماً أخذاً برأى ابن تيمية وقول في مذهب الحنابلة وذلك وفقاً بالحمل ورعاية لحقه واتباعاً لما هو الأعم الأغلب .

وأما أكثر مدة الحمل : فقد اختلف فيه الفقهاء وكان للعمول به قبل صدور القانون : أن أكثره ستان عملاً بقول عائشة رضي الله عنها (لا يبقى الولد في بطن أمه أكثر من ستين ولو بغلسه مفلز) وهذا رأى الحنفية ولكنه حين صدر القانون الحالي عدل عن هذا الرأى فاعتبر أكثر مدة الحمل سنة شمسية عدد أيامها ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وقد أخذ في هذا برأى محمد بن الحسك من علماء المالكية الذي نقل عنه ابن رشيد في كتابه بداية المجتهد وهو أن أكثر مدة الحمل سنة هلالية عدد أيامها (٣٥٤ يوماً)

وقد جعلها القانون سنة شمسية عدد أيامها (٣٦٥) نظراً لعدم وجود نص صريح يفيد ذلك وقد رجع إلى رأى الأطباء في المدة التي يمكنها الحمل فأفاد الطبيب الشرعى أنه عند التشريع يشتر أقصى مدة الحمل (٣٦٥) يوماً حتى يكمل جميع الأحوال النادرة المادة (٤٣) من القانون إذ تقرر هذا : فاعلم أن الحمل إما أن يكون من المورث وإما أن يكون من غير المورث .

فإن كان من المورث فصحت ذلك صريحان :

(١) أن يتوفى الزوجية قائمة بينهما وحينئذ يرث الحمل : إذا كانت الدة بين وفاة المورث والولادة لا تزيد على سنة شمسية عدد أيامها ٣٦٥ يوماً وهي أكثر مدة الحمل لأن ولادتها لسنة فأقل من تاريخ الوفاة يعتبر دليلاً على أن الحمل كان موجوداً وقت الوفاة والزوجية قائمة إما إذ زادت المدة على سنة فإنه لا يرث لأن ذلك يعتبر دليلاً على أن حملها لم يكن موجوداً عند وفاة المورث فليصحق شرط استحقاق الإرث .

(٢) أن يتوفى جد أن طلق زوجته ولم تنزل في عدة الطلاق البائن وحينئذ يستحق الحمل الميراث إذا كانت المدة بين الولادة والطلاق لا تزيد على سنة شمسية لأن ذلك دليل على أن حملها كان موجوداً قبل الطلاق أى حين قيام الزوجة وعلى أنه كان موجوداً وقت موت المورث بالأولى فيتحقق شرط الاستحقاق

أما إذا كانت المدة من تاريخ الطلاق إلى تاريخ الولادة أكثر من سنة فإنه لا يرث لأن ذلك دليل على أن الحمل حصل بعد انقطاع الزوجة فلا يثبت نسبه فلا يرث

(ب) وإن كان الحمل من غير المورث :

كما إذا توفى عن زوجة أبيه الحامل أو أمه الحامل أو زوجة ابنه الحامل أو زوجة أخيه الحامل مثلاً فتحت ذلك أيضاً صورتان

(١) إذا كانت الحامل من الغير وقت وفاة المورث معتدة من طلاق بائن أو وفاة فإن حملها يستحق الإرث إذا جاءت به في مدة لا تزيد على سنة شمسية عدد أيامها (٣٦٥) يوماً من تاريخ موت زوجها أو إقصاء الفرقة لأن ذلك يدل على أنها حملت به وهي زوجة زوجها قائمة فإذا مات المورث مات والحمل موجود وقت وفاته لأنه محكوم بثبوت نسبه من زوجها أما إذا جاءت به لمدة تزيد على سنة فإن ذلك يدل على أنها حملت به بعد انقطاع الزوجة ولذلك لا يثبت نسبه فلا يرث .

(٢) أن تكون الحامل من الغير وقت وفاة المورث زوجة زوجها بهذا الغير قائمة وليست معتدة من طلاق بائن أو وفاة وحينئذ يرث الحمل إذا جاءت به لمدة تسعة أشهر عدد أيامها (٢٧٠) يوماً فأقل من حين وفاة المورث لأن ذلك يعتبر دليلاً على أنه كان موجوداً وقت موت المورث لأن هذا هو أقل مدة يتكون فيها الحمل حتى يولد حياً أما إذا جاءت به لأكثر من تسعة أشهر فإنه لا يرث لاحتمال حدوث الحمل بعد الموت فيلا يرث بالشك إلا أن يقر الورثة بحملها يوم الموت .

والفرق بين الحمل من التوفى وبين الحمل من غيره أن ضرورة إثبات النسب من التوفى بعد انقطاع الزوجية نحتاجنا نسند إلى أكثر أوقات الحمل وأما إذا كان الحمل من غيره فنسبه ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة تدعو إلى اعتبار أكثر أوقات الحمل بل يجب الاختصار على أقل مدة الحمل أو ما دونه حتى يتبين من وجود وقت موت اللورث .

ويلاحظ : أن الحامل نفسها لا ترث من التوفى إلا إذا كانت زوجة أو أمه (أي توفر فيها ذلتها بسبب الإرث) من زوجة أو قرابة أما إذا كانت أجنبية من التوفى فإنها لا ترث وإنما الذي يرث حملها فقط كزوجة الابن الحامل . أو زوجة الأخ الحامل وهكذا .

كيفية توريث الحمل

الحمل وإن كان غير موجود بالفعل وقت موت اللورث إلا أنه يعتبر في حكم وجود فرعية لمصلحته واحتياطاً لمستقبله يقف له أو فر النسيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى ومعنى ذلك : أنا نفرض للمأله فرضين أو بعبارة أخرى قسم التركة مرتين فتقسمها مرة على اعتبار أن الحمل ذكر واحد ومرة ثانية على اعتبار أنه أنثى واحدة وبعد للوازنة بين الفرضين نقف له أرحح النسيبين بعد التقسيم ونعطى أقل النسيبين لمن معه من الورثة ويحفظ الفرق بين أنصاء الورثة مع نصيب الحمل تحت يد أمين إلى أن يظهر حال الحمل فإن تبين أن الأمر كما فرض : أمضت القسمة كما وقعت وإن تبين غير ما فرض : نقضت القسمة وأخذ كل وارث نصيبه الذي يستحقه غير أن أحوال الحمل في الإرث تختلف فتارة يكون وارثاً وتارة يكون غير وارث وأحياناً يكون أنثى ومرة يولد - ياً وأخرى يولد ميتاً لذلك كان نصيبه الذي يوقف له على هذا التفصيل الآتي :

أولاً - إذا كان الحمل محجوباً بخبره من الإرث على تقدير ذكرته أو

أنوته فإن التركة تقسم ولا تقف منها شيئاً للحمل وذلك كمن مات عن (أمه الحامل ، أب ، زوجة ، بنت) فإن الحمل في هذا للمثل محجوب بالأب على كل حال فلا يوقف له شيء وللأم السدس وللزوجة الثمن وللبنت النصف وللأب الباقي فرضاً وتخصيماً .

ثانياً — وإذا كان الحمل حاجباً لمن معه من الورثة حجب حرمان فإنه توقف التركة كلها ولا تقسم حتى يظهر أمره وذلك كمن مات عن (زوجة ابنة الحامل أخوين لأم) فإن أولاد الأم محجوبون بالزرع الوارث للذكر أو المؤنث وعلى ذلك توقف التركة للحمل فإن ولد حياً أخذها وإذا ولد ميتاً أعطيت لغيره من المستحقين .

ثالثاً — وإذا كان الحمل وارثاً وليس حاجباً لغيره إلا أن نصيبه لا يختلف باختلاف الذكورة والأنوثة : بأن تقسم التركة على أحد الفرضين ويوقف للحمل نصيبه على هذا الفرض وذلك كمن مات عن (زوجة ، أخ شقيق ، أم حامل من غير أبيه) فإن الحمل في هذا للمثل إما أن يكون أخاً لأم أو اختاً لأم ونصيب كل منهما واحد وأيهما فرض صح فرضه وعلى ذلك : يكون للزوجة الربع وللأم السدس وللحمل السدس والباقي للأخ الشقيق تخصيماً .

رابعاً — وإذا كان الحمل وارثاً على تقدير دون تقدير فإنه يعتبر الفرض الذي يرث عليه لأنه يعتبر في حقه دائماً ما هو أتمع له وذلك كمن مات عن (أختين شقيقتين ، أم ، زوجة أب حامل) فالحمل في هذا للمثل لا يرث على تقدير أنه أتم لأنه يكون اختاً لأب وهي لا ترث مع الأختين الشقيقتين إن لم تمسب وعلى تقدير أنه أخ لأب يرث الباقي بالتصيب فيفرض ذكراً ويوقف له نصيبه على هذا الفرض ومثل ذلك من مات عن (بنتين ، أم ، زوجة ابن - حمل) فالحمل في هذا للمثل لا يرث على تقدير أنه أتم لأنه يكون بنت ابن وهي لا ترث مع البنيتين إن لم تمسب وعلى تقدير أنه ابن يرث الباقي بالتصيب فيفرض ذكراً ويوقف له نصيبه على هذا الفرض .

خامسا — وإذا كان الحمل وارثا على كلا التقديرين ولكن يختلف نصيبه باختلاف الذكورة والأنوثة فهنا نترض للمسألة فرضين : فرض على تقدير أنه ذكر وتعرف سهامه وسهام من معه من الورثة وفرض على تقدير أنه أنثى . وتعرف سهامه كذلك وبعد الموازنة بين الفرضين يعتبر في حقه ما هو أتم له ويعامل من معه بأ. وأ الفرضين كما تقدم فمثلا لو توفي شخص عن (زوجة حامل ، أم ، أب) فالحمل في هذا المثال على تقديره ذكر أ يرث أكثر من ميراثه على تقدير أنه أنثى فيقدر ذكره ويحفظ له نصيبه على هذا التقدير فيكون للزوجة الثمن ٣ من أربعة وعشرين ولأم السدس وللأب السدس وللحمل الباقي تعصيا وهو ثلاثة عشر سهما .

تمدد الحمل

من المحتمل أن يكون الحمل متمدا أى أكثر من ذكر واحد . أو أنثى واحدة .

ولكن لما كان الكثير الغالب عدم تمدده كان الذى عليه العول مذهب إليه أبو يوسف . وهو أنه يوقف للحمل نصيب ذكر واحد أو أنثى واحدة أيهما أكبر .

ثم إن كل وارث يتغير نصيبه بتمدد الحمل لو نزل متمدا . يأخذ التفاضل منه كقبلا بأن يرد الزائد عن حقه في حالة زول الحمل متمدا رغبة لمصلحة من هو عاجز عن النظر لنفسه وهو الحمل وعلى رأى أبى يوسف يجرى القانون .

وفيما يلى بعض الأمثلة للتوضيح والتطبيق :

١ — توفيت امرأة عن : والترك ٣٦٠٠ جنيه

(زوج ، أم حامل من أبى للتوفاة ، أخت لأم ، أخ لأم) .

أصل :

(١) على فرض الحمل ذكرًا يكون الورثة هم :

الورثة : (زوج ، أم ، أخ شقيق ، أخت لأم ، أخ لأم) .

المروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$

يقيق شيء

أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ ١ ٢ فيشترك مع ٢ يقسم بينهم
أولاد الأم بالتساوي
في الثلث

٦

السهم : ٩ ٣ ٢ ٢+٢+٢

وتصحح المسألة إلى ١٨

الأنصبة : ١٨٠٠ ١٦٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠+٤٠٠

جزء السهم = $\frac{1800}{37} = ٣٠٠$ جنيه

(ب) وعلى فرض الحمل مؤنثًا يكون الورثة هم :

الورثة : (زوج ، أم ، أخت شقيقة ، أخت لأم ، أخ لأم) .

المروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ بينهما بالتساوي

أصل المسألة من ٦

٢

السهم : ٣ ١ ٣ ١+١ = ٩

وعالت إلى ٩

الأنصبة : ١٢٠٠ ٤٠٠ ١٢٠٠ ٤٠٠+٤٠٠

جزء السهم = $\frac{1200}{3} = ٤٠٠$ جنيه

ومن الموازنة بين الأنصاء في الفرضين يتبين أن نصيب الحمل على فرض الأئمة خير له من نصيبه على هذا الفرض وهو ١٢٠٠ جنيه .

وأما باقى الورثة فيعاملون بأسوء الحالين في الفرضين فيأخذ الزوج ١٢٠٠ ج تأخذ الأم ٤٠٠ وتأخذ الأخت لأم ٤٠٠ جنيه والأخ لأم ٤٠٠ جنيه .

٢ — توفي رجل عن :

(زوجة حامل ، بنت ابن ، أم ، أخت شقيقة)

(١) على فرض الحمل ذكرًا يكون الورثة هم :

(زوجة ، ابن ، بنت ابن ، أم ، أخت شقيقة)

الفروض : $\frac{1}{2}$ ق : ع $\frac{1}{4}$ م $\frac{1}{4}$ م $\frac{1}{4}$ م بالإبن

أصل المسألة من ٢٤

السهام : ٤ ١٧ — ٤ —

جزء السهم = $\frac{24}{17} = 1.41$ = ١٠٠ جنيه

الأنصبة : ٣٠٠ ١٧٠٠ — ٤٠٠ —

(ب) وعلى فرض الحمل مؤنثًا يكون الورثة هم :

(زوجة ، بنت ، بنت ابن ، أم ، أخت شقيقة)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق : ع مع النير

وأصل المسألة من ٢٤

السهام : ٣ ١٢ ٤ ٤ ١

جزء السهم = $\frac{24}{12} = 2$ = ١٠٠ جنيه

الأنصبة : ٣٠٠ ١٢٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠ ١٠٠

ومن الموازنة بين الأنصاء في الفرضين يتبين أن نصيب الحمل على فرض

الذكورة خيراً له فيوقف له نصيبه على هذا الفرض وهو ١٧٠٠ جنيه .

وباقى الورثة يماثلون بأسوأ الحالين فتأخذ الزوجة ٣٠٠ جنيه وتأخذ الأم ٤٠٠ جنيه ولا شيء لبنت الإبن ولا للأخت الشقيقة إلى أن يظهر أمر الحمل فإن ولد حياً كما فرضنا أمضيت القسمة .

وإن نزل أثنى أخذ نصيبه الذى يستحقه ورد ما زاد عنه إلى يستحقه من يستحقه من بنت الإبن والأخت ، وإن نزل ميتاً تبين أنه غير مستحق لما وقف له فننصف القسمة ونقسم التركة بين الورثة المستحقين :

٢ — توفى شخص عن :

وترك ٤٠٠٠ جنيه

(زوجة ، أب ، أم حامل من أبى المتوفى)

الحل فى هذا المثال إما أن يكون أخاً شقيقاً أو أختاً شقيقة وهو محجوب بالأب على كل حال فتقسم التركة بين الورثة ولا يوقف له شئ ويكون الورثة هم :

الورثة : (زوجة ، أم ، أب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ الباقى ق : ع

بعد نصيب

الزوجة

أصل المسألة من ٤

السهام : ١ ١ ٢

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ١٠٠٠ جنيه

الأنصبة : ١٠٠ ١٠٠ ٢٠٠

ويؤخذ من الأم كفالة بأن ترد الزائدة عن حقها فيما نزل الحل متمدداً لأن نصيبها يتأثر بعمده إذ تأخذ السدس .

توفى شخص عن : وترك ٦٠٠٠ جنيه

(زوجة ، أم حامل أبي التوفى ، أخت شقيقة ، جد)

(١) على فرض الحمل مذكراً يكون الورثة :

(زوجة ، أم ، أخ شقيق ، أخت شقيقة ، جد)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ ع $\frac{1}{4}$ يفرض أخاً شقيقاً
لأنه خير له

أصل المسألة من ١٢

السهم : ٣ ٢ ٧

وتصحح بضرب $٦٠ = ١٢ \times ٥$

٣٥

السهم : ١٥ ١٠ ١٤ + ٧ + ١٤

جزء السهم = $\frac{١٠}{٣٥} = ١٠٠$ جنيه

الأنصبة : ١٥٠٠ ١٠٠٠ ١٤٠٠ ٧٠٠ ١٤٠٠

(ب) على فرض الحمل مؤنثاً يكون الورثة :

(زوجة ، أم ، أختين شقيقتين ، جد)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ يعتبر صاحب فرض

أصل المسألة من ١٢

٨

السهم : ٣ ٤ ٤ + ٤ ٢ = ١٥

وعالت المسألة إلى ١٥

جزء السهم = $\frac{٤}{١٥} = ٤٠٠$ جنيه

الأنصبة : ١٢٠٠ ٨٠٠ ١٦٠٠ + ١٦٠٠ ٨٠٠

من الموازنة بين الأنصباء في الفرضين يبين أن نصيب الحمل على فرض

(م ١٥ — الوارث والوصايا)

الأئمة خبره فيوقف له نصيبه على هذا الفرض وهو ١٦٠٠ جنيه .

وباقى الورثة يعامل بأسوأ الحالين في الفرضين فتأخذ الأم ٨٠٠ جنيه وتأخذ الزوجة ١٢٠٠ جنيه وتأخذ الأخت الشقيقة ٧٠٠ جنيه ويأخذ الجد ٨٠٠ جنيه والفروق بين أنساب الورثة يحفظ مع الوقوف للحمل تحت يد أمين إلى أن يظهر حال الحمل .

توفى شخص عن :
 زوجة ، أم ، بنت ، زوجة ابن حامل ، أخوين لأم)
 والتركه ٤٨٠٠ جنيه

(١) على فرض الحمل مذكرا يكون الورثة :

(زوجة ، أم ، بنت ، ابن ابن ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ع م بالفرع الوارث
 أصل السألة من ٢٤
 السهام : ٣ ٤ ١٢ ٥ —
 جزء السهم = $\frac{24}{3+4+12+5} = 200$ جنيه
 الأنصبة : ٦٠٠ ٨٠٠ ٤٢٠٠ ١٠٠٠ —
 (ب) على فرض الحمل مؤثرا يكون الورثة

(زوجة ، بنت ، بنت ابن ، أم ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالفرع الوارث
 وأصل السألة من ٢٤
 السهام : ٣ ٣ ١٢ ١٢ —
 فيكون : ١٠ ٧
 ٣٥

السهم : ٥ ٢١ ٧ ٧ —
 وترد إلى ٨ فخرج نصيب الزوجة وتصحح إلى $8 \times 5 = 40$
 الأنصبة : ٦٠٠ ٢٥٢٠ ٤٨٠ ٨٤٠ —
 جزء السهم = $\frac{24}{3+3+12+12} = 120$ جنيه

ومن الموازنة بين الأنصاء في الفرضين يتبين أن نصيب الحمل على فرض
الذكرورة خير له فيوقف نصيبه على هذا الفرض وهو ١٠٠٠ جنيه وباقي الورثة
يماثلون بأسوأ الحالين فيما فتأخذ الزوجة ٦٠٠ جنيه وتأخذ الأم ٨٠٠ جنيه ،
وتأخذ البنت ٢٤٠٠ جنيه .

٦ — توفيت امرأة عن :

(زوج ، أم حامل من أبي المتوفاة ، أخت شقيقة ، أختين لأم)

(١) على فرض الحمل مذكرا يكون الورثة

(زوج ، أم ، أخ شقيق ، أخت شقيقة ، أختين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$
مع أولاد الأم في الثلث
يقسم بينهم بالتساوي

وأصل المسألة من ٦

السهام : ١ ٣ ٢

٤

السهام : ٦ ٢ ١+١ ١+١ ١+١

وتصح بضرب $٦ \times ٢ = ١٢$

الأنصبة : ١٨٠٠ ٦٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠ ٣٠٠

جزء السهم = $\frac{١٨٠٠}{٦} = ٣٠٠$ جنيه

(ب) على فرض الحمل مؤنثا يكون الورثة

(زوج ، أم ، أختين شقيقتين ، أختين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

وأصل المسألة من ٦

٤

. السهام : ٣ ١ ٢+٢ ٢ ١٠ =

وعالت إلى ١٠

الأنصبة : ١٠٨٠ ٣٦٠ ٧٢٠+٧٢٠ ٣٦٠+٣٦٠

وجزه السهم = $\frac{360}{3} = ١٢٠$ جنيه

ومن الموازنة بين الأنصباء في الفرضين يتبين أن نصيب الحمل على فرض الأنوثة خير له فيوقف له نصيبه على هذا الفرض وهو ٧٢٠ جنيه وباقي الورثة ينامون بأسوأ المالين فيها فيأخذ الزوج ١٠٨٠ جنيه وتأخذ الأم ٣٦٠ وتأخذ الأخت الشقيقة ٣٠٠ جنيه وتأخذ كل أخت من الاختين لأم ٣٠٠ جنيه والفرق بين أنصباء الورثة يحفظ مع الموقوف للحمل حتى يستين أمره .

• ميراث المفقود

المفقود . هو النائب الذي انقطع خبره ولا يدري مكانه ولا يعلم أهو حي أم ميت .

وهذا المفقود قد يظهر حيا بعد فترة من الزمن قد تطول . أو تقصر وقد ثبت موته بطريق من طرق الإثبات الشرعية وقد يحكم القاضي بموته بناء على ما ترجح لديه من التراثمن التي ترجح موته وحكم القاضي بموته كما تنفذه المادة الحادية والاشرون من قانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على التفصيل الآتي :

(١) إذا غاب المفقود غيبه يظل فيه هلاكه كما إذا غاب عقب حدوث غاره . أو في ميدان القتال أو خرج لقضاء حاجة قرية فلم يعد . أو أسر في بلد يظل

عليه قتل أسراه فهذا وأمثاله إذا مضى عليه من تاريخ فقده أربع سنوات فأكثر يحكم القاضى بموته بناء على طلب ذوى الشأن فى ذلك .

(ب) وإذا غاب للمفقود غيبة يظن بقاءه فيها حيا كما إذا خرج للسياحة أو للتجارة أو لطلب العلم فهذا وأمثاله يحكم القاضى بموته إذا مضت عليه مدة لا يعيش مثل للمفقود إلا لثلمها وينبى على الظن أنه مات . وقد وكل القانون تقدير المدة التى ينسب فيها الظن أنه مات إلى رأى القاضى وتقديره .

ويجب ملاحظة أن القاضى لا يحكم بقيد المفقود فى الحالتين السابقتين إلا بعد التحرى عنه فى الأماكن التى يظن وجوده فيها بكافة الطرق الممكنة حتى إذا لم يحصل على شيء وغاب على ظنه أنه قد مات حكم بموته بناء على غلب الظن . وقد أخذ القانون فى الحالة الأولى بمذهب أحمد بن حنبل وفى الحالة الثانية بقول صحيح فى مذهب الحنفية والشافعية وهذا هو ما نص عليه القانون فى موضوع الحكم بموت المفقود .

أما فيما يتعلق بتصرفاته : فإن للمفقود أحكام تتعلق بتصرفاته والمهم منها فى باب الميراث أمران :

أحدهما : ميراث غيره منه .

وثانيهما : ميراثه هو من غيره ولذلك سنتقصر فى الكلام هنا عليهما .

١ — أما بالنسبة للأمر الأول وهو ميراث النير من المفقود فإن الأصل فى المفقود أنه يعتبر حيا فى حق نفسه (أى بالنسبة لئله) استصحابا بالحال الحياة التى كان عليها من قبل لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على خلافه وعلى ذلك أن لم يكن قد ترك وكىلا يحافظ على ماله أقام القاضى له وكىلا ولا يقسم ماله بين ورثته بل يظل باقيا على ملكه إلى أن يحكم بموته فإن حكم بموته فذرة يكون الحكم بناء على اليقنة وثارة أخرى يكون بناء على غلبه الظن على التخصيل الآتى :

(١) فإن حكم بموته بناء على البينة أى على شهادة الشهود اعتبر ميتا حقيقة من التاريخ الذى أثبتت البينة موته فيه وعلى ذلك يرثه من ورثته من كان حيا منهم فى ذلك الوقت أما من مات منهم قبل هذا التاريخ فلا حق له فى اليراث منه لعدم تحقق شرط استحقاق الإرث .

(ب) وإن حكم بموته بناء على غلبة الظن أى بناء على اجتihad القاضى وبحثه فإنه يعتبر ميتا من وقت صدور الحكم فقط وعلى ذلك لا يرثه من ورثته إلا من كان حيا منهم وقت صدور الحكم أما من مات منهم أثناء غيبته وقبل الحكم بموته فلا حق له فى اليراث منه لعدم تحقق شرط اليراث وهو التحقق من موث الوريث حقيقة أو حكما والمفقود قبل انكشاف حاله لا يمكن الحكم عليه بأنه ميت لا حقيقته لعدم قيام الدليل على موته ولا حكما لعدم صدور الحكم من القاضى .

والمال الموروث من المفقود مملوك للورثة ملكا تاما بحكم قضائى فلم أن يصرفوا فيه بكافة التصرفات الشرعية وحينئذ لو ظهر المفقود حيا بعد ذلك لا يرجع عليهم بشئ قد تصرفوا فيه لأنهم قد تصرفوا فيه بناء على حكم القاضى وتسليطه فلا يجب عليهم ضمان شئ منه وإنما له أن يأخذ ما يكون قائما بأهدهم فقط حيث ظهر استحقاقه ولا ضرر عليهم فى ذلك .

٢ — وأما بالنسبة للأثر الثانى وهو ميراث المفقود من غيره فإن الأصل فى المفقود أنه يعتبر ميتا فى حق غيره فلا يرث من غيره بالأصل لعدم تحقق شرط استحقاق الإرث وهو التحقق من حياة الوارث وقت موت المورث والمفقود وهو غائب حياته مشكوك فيها فلم يتحقق الشرط لأن الإرث لا يبنى على الشك وإنما على اليقين ولكن لما كان من المحتمل ظهوره حيا فإننا نقف له ما يستحقه من تركه وورثه على فرض حياته من قبيل الاحتياط حتى إذا كان من معبه من الورثة يجدون به حجب نحرمان فلا تقسم التركة وإنما تقفها حتى نستبين أمر المفقود .

وإن كان يشارك من معه من الورثة ولا يجبرهم وقف له نصيبه الذى يستحقه وأعطى كل واحد من الورثة المستحقين ما هو أقل من نصيبه على تقدير حياة المفقود وموته والفرق بين أنصاء الورثة يحفظ مع الموقوف للمفقود فإن ظهر حيا أخذ ما وقف له وكذلك يرد إلى من نقص من الورثة شيئا على تقدير حياته من قصه .

وإن حكم بموته فتارة يكون الحكم بناء على غلبة الظن وتارة أخرى يكون الحكم بناء على البينة وذلك على التفصيل الآتى .

(١) فإن كان الحكم بموت المفقود بناء على اقرائن وظل غلبه الظن تطبيقا للمادة (٢١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فإنه يعتبر ميتا من تاريخ فقدته ولا يرث أبجد ممن مات أثناء غيبته لعدم تحقق شرط استحقاق الإرث وهو التحقق من حياة الوارث وقت موت المورث وحياة المفقود وهو غالب مشكوك فيها فلم يتحقق الشرط وعلى ذلك يرد الموقوف له إلى ورثة المورث الموجودين حال وفاة المورث فقط عدا المفقود حيث لم يتحقق من حياته بينهم فكأنه غير موجود .

(ب) فإن كان الحكم بموته بناء على البينة : فإنه يعتبر ميتا حقيقة من التاريخ الذى عيّنه البينة لا من وقت الحكم وحينئذ إذا كان تاريخ وفاته وهو التاريخ الذى عيّنته البينة متأخرا عن تاريخ وفاة المورث تبين أنه مستحق لما وقف له فيقتل لورثته لأنهم خلفاءه فى ماله وإن كان تاريخ وفاته متقدما على تاريخ وفاة المورث ظهر أنه غير مستحق لما وقف له لعدم توفر شرط استحقاق الإرث وحينئذ يرد الموقوف له إلى ورثة المورث الموجودين حال وفاته كما نص على ذلك فى المادة (٤٥) من قانون الوارث .

طريقة توريث التركة التي فيها المفقود

إذا كان من بين الورثة المستحقين لتركة المتوفى مفقود فإنه يراعى ما يأتي .

أولاً : إذا كان المفقود وهو الوارث الوحيد . أو كان معه ورثة ولكنه يحجبهم حجب حرمان على تقدير حياته فإن التركة توقف لها كلها حتى يستبين أمره فمثلاً لو توفي شخص عن (ابن مفقود ، أخ شقيق ، أخ لأب) فإن الأخوين بالابن على فرض حياته حجب حرمان فتوقف التركة كلها حتى يتكشف حال المفقود فإن ظهر حياً أخذها وإلا أخذها الأخ الشقيق .

ثانياً : وإذا كان المفقود محجوباً بمن معه من الورثة حجب حرمان على تقدير حياته فإننا نقسم التركة بين الورثة المستحقين ولا تنف منها شيئاً للمفقود فمثلاً لو توفي شخص عن (زوجة ، بنت ، أم ، ابن ابن ، أخ شقيق مفقود) فإن الأخ المفقود محجوب بابن الابن حجب حرمان فلا يوقف له شيء من التركة فنقسم بين الورثة ما عداه فيكون للزوجة الثمن ، للبنت النصف ، للأم السدس ولابن الابن الباقي تنصيباً .

ثالثاً : وإذا كان المفقود يشارك بقية من معه ومن الورثة وليس حاجباً ولا محجوباً ففي هذه الحالة يفرض للمسألة فرضان أى تقسم التركة مرتين .

التقسيم الأول على فرض حياة المفقود وتعترف سهامه وسهام من معه من الورثة .

والتقسيم الثاني على فرض موت المفقود وتعترف سهام الورثة على هذا الفرض وبعد توحيد المقامات في الممرضين نوازن بين أنصاء الورثة فيها ثم للمفقود ما هو خير له أما من معه من الورثة فيعاملون بأدوا الحالين في الفرضين والفرق الذي قد يوجد بين أمه بقاء الورثة يمحط مع الوقوف للمفقود إلى أن يتكشف حاله

ومن الموازنة بين الأنصاء يتبين أن يوقف للمفقود ١٨٣٠ جنيه وباقي الورثة يمالون بأسوأ الحالين فيما تأخذ الزوجة ١٠٨٠ جنيه وتأخذ الأم ٧٨٠ وتأخذ الأخت الشقيقة ٩١٠ جنيه والفرق بين أنصاء الورثة يحفظ مع الوقوف للمفقود إلى أن يظهر أمره فإن ظهر حيا أخذه ورد إلى كل مستحق ما قصه على فرض حيانه وإن ثبت موته انتقلت التركة كلها إلى مستحقها على ما سبق بيانه .

رابعا : وإذا اجتمع في المسألة حمل ومفقود مما وكان كل منهما وارثا وليس محجوبا بالآخر ولا يبرها فإنه يتبع في توريثهما ما يتبع في توريث كل منهما على إفراد بمعنى أنه يفرض للمسألة أربعة فروض : فرض على أن المفقود على قيد الحياة والحمل مذكر وفرض على أن المفقود على قيد الحياة والحمل مؤنث وفرض على أن المفقود ميت والحمل مذكر وفرض على أن المفقود ميت والحمل مؤنث وبعد الموازنة بين الأنصاء في الفروض الأربعة يوقف لكل من الحمل والمفقود نصيبه الأكبر وباقي الورثة يطلى أقل الأنصبة .

خامسا : وإذا اجتمع في المسألة حمل ومفقود مما أحدهما محجوب بالآخر أى بأن كانت الحمل محجوبا بالآخر بالمفقود على فرض وجود الحاجب منها ويعرف نصيبه منها ونصيب كل وارث ومن الباقيين ثم تقسم ثانيا على فرض عدم وجود الحاجب ليعرف نصيب المحجوب ثم بعد ذلك يوقف من التركة أكبر التصيبين (من نصيب الحمل أو للمفقود) ويعامل باقي الورثة بأسوأ حاله وما يوجد من الفروق بين أنصاء الورثة يحفظ مع الوقوف من التركة إلى أن يستين الأمر - وفيما يلي أمثلة للتوضيح :

توفى عن (ابن مفقود ، زوجة ، أم حامل من أبى لتتوفى ، أخ لأب)

الحمل في هذا المثال إما أن يكون أخا شقيقا أو أخا شقيقا وكلاهما محجوب بالابن على فرض حيانه فيقسم التركة أولا على فرض وجود المفقود فيكون

وللزوجة الثمن وهو ٣ أسهم من ٢٤ وللأم السدس وهو ٤ أسهم من ٢٤ وللأب
الباقى تصيباً وهو ١٧ سهماً .

ثم تقسم التركة ثانياً على فرض موت المفقود والجل مذكر فيكون للزوجة
الربع وهو ٦ أسهم من ٢٤ وللأم السدس وهو ٤ أسهم من ٢٤ وللحمل وهو
أخ شقيق الباقى تصيباً ١٤ سهماً ولا شيء للاخ لأب لحجبه بالشقيق ثم تقسم
التركة ثالثاً على فرض موت المفقود والجل مؤثراً فيكون للزوجة الربع وهو ٦
أسهم من ٢٤ للأم السدس وهو ٤ أسهم من ٢٤ وللحمل وهو أخت شقيقة التصف
وهو ١٢ سهماً من ٢٤ وللأخ لأب تصيباً وهو سهران .

وبالمقارنة نجد أن نصيب المفقود على فرض حياته ١٧ سهماً ونصيب الحمل على
فرضه ذكر أو عديم وجد الإبن هو ١٤ من أربعة وعشرين ونصيبه على فرضه
أنثى ١٢ سهماً .

وحينئذ يوقف أفضل الأنصاء وهو نصيب المفقود ويعامل بقية الورثة بأسوأ
حالهم فتأخذ الزوجة ٣ أسهم من ٢٤ وتأخذ الأم ٤ أسهم من ٢٤ ويوقف الباقى
وهو ١٧ سهماً .

فلذا ظهر أن المفقود مستحق للميراث أخذ للوقوف جميعه وإن ظهر أنه غير
مستحق أخذت الزوجة الربع والأم السدس ووقف للحمل الباقى إن ولد حياً
وكان ذكر أخذ جميعه وإن ولد أنثى أخذت ١٢ سهماً وأعطى سهران للاخ
لأب وهكذا .

مثال آخر :

توفيت امرأة عن (أخ شقيق مفقود ، أخت شقيقة ، زوج ، أم ، أخوين
لأم) وتركته ١٨٠٠ ألف وثمانمائة جنيه .

الحل . لهذه الممسألة يقرض لها فرزنان ؟؟

(أ) فلى فرض حياة المفقود يكون الورثة هم :

(زوج ، أم ، أخ شقيق ، أخت شقيقة ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ ع ولم يبق شيء فاشتركان
مع أولاد الأم في الثلث
يقسم بينهم جميعا بالتساوى

أصل المسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ٢

I

السهام : ٦ ٢ ١+١ ١+١

وتصحح المسألة إلى ١٢

الأنصبة : ٩٠٠ ٣٠٠ ١٥٠+١٥٠ ١٥٠+١٥٠

جزء السهم = $\frac{1}{12}$ = ١٥٠ جنيه

(ب) على فرض موت المفقود يكون الورثة هم :

(زوج ، أم ، أخت شقيقة ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$

وأصل للمسألة من ٦

السهام : ٣ ١ ٣ ٢ = ٩

وعالت إلى ٩

الأنصبة : ٦٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠

وجزاء السهم = $\frac{1}{9}$ = ٢٠٠

ومن لئلا يوزن بين الأنصبة في الفرضين يتبين أن نصيب المفقود على فرض

حياته طوله فيوقف له ١٥٠ جنيه وباقي الورثة يهابون بأسوا حالهم فيأخذ

الزوج ٦٠٠ جنيه ، الأم ٢٠٠ جنيه والاخت الشقيقة ١٥٠ جنيه والأخوان لأم
٣٠٠ جنيه كل منها ١٥٠ جنيه والفرق بين الأنصبة يحفظ مع اللوقوف للمفقود
إلى أن يظهر أمره .

ميراث الأسير

يأخذ الأسير حكم المفقود إن جهل حاله . بأن لم تعلم حياته ولا موته ولا رده
وعلى ذلك لا يقسم ماله بين ورثته حتى يثبت موته أو يحكم به . ويوقف له
ما يستحقه من نصيب في تركة من يموت ويستحق الإرث فيه .

أما إذا كانت حياته معلومة فإنه يسامل بمقتضاها . فيسكون حكمه حكم سائر
المسلمين يرث ويورث مالم يفارق دينه . لأن المسلم من أهل دار الاسلام أينما كان
والأسير لا يؤثر عليه مطلقا .

فإن علم أنه فارق دينه . فحكمه حكم المرتد الذي تقدم بيانه في مواضع الإرث
إذ لا فرق بين من يرتد في دار الاسلام . ومن يرتد في دار الحرب فكلاهما
لا يقر على رده .

ميراث الخنثى

الخنثى : هو إنسان عاذا خلق الله له عضوى الذكر والتأنيث . أى اجتمع
فيه المصنوعان التناسليان وهما عضو الرجل وعضو المرأة وقد لا يوجد به شيء منها
وتورثه على الوجه الآتى :

١ — إن أمكن إلحاقه بالذكور . أو بالإناث : أعطى حكم كل منهما في
الميراث على حسب ما يظهر فيه من العلاقات . فإن ظهرت فيه علامات الذكور
فهو ذكر . وإن ظهرت فيه علامات الإناث فهو أنثى . وهى قبل البلوغ تعرف

بالبول . فإن بال من العضو المخصوص بالذكور فهو ذكر وإن بال من العضو الخاص بالأنثى : فهو أنثى . وبعد البلوغ إن ثبت له حية . أو أنى النساء . أو احتلم كما يحتمل الرجال فمذكر . وإن ظهر له ثدى . أو لبن أو حاص . أو جبل فأنثى .

٢ — وإن لم يمكن إلحاقه بأحد الصنفين . بأن لم تظهر فيه علامة من العلامات أصلاً . أو ظهرت العلامات وتعارضت .

فذلك هو (الحنفى المشكل) وحكمه من حيث الإرث . أن يفرض ذكراً وتقسيم التركة على هذا الفرض . ثم يفرض أنثى وتقسيم التركة على هذا الفرض . وبعد ذلك يوازن بين الأنصبة في الفرضين . وهنا يعامل الحنفى بأسوأ الحالين فيها . لأن ملكة للأقل محقق . أما ملكة لما زاد عنه فسيبه محتمل . والملك لا يثبت بالاحتمال . ولو كان يرث على أحد الفرضين دون الآخر : يامل بالأيسر منها فلا يعطى أقل شيئاً . وورث من ممة على هذا الاعتبار . وإن ورث على كلا الفرضين واختلف نصيبه فيها أعطى أقل النصيبين وورث من ممة على هذا الاعتبار أيضاً .

غير أنه إذا كان ظهور حالة مرجوا فإنه يؤخذ بكفيل عن محتمل أن يقل نصيبه من الورثة . فمثلاً لو مات شخص عن (بنت ، ولد مشكل) أعطيت البنت الثلث والحنفى الثلث ووقف الثلث الباقي فإن ظهر الحنفى رجلاً أخذ الثلث الباقي ليكمل له الثلثان . وإن ظهر حنفى أقدمه هو وأخته ليكون لكل منهما النصف فرضاً ورداً .

ميراث ولد الزنا . وولد اللعان

ولد الزنا : هو الولد الذى من معاشره غير شرعية . وهذا الولد لا يثبت نسبه من أبيه ولو ادعاه وقال : إنه أبى من الزنا . وإذا كان غير ثابت النسب . فلا يرث من أبيه ولا من أقارب أبيه . كما أنهم لا يرثون منه لانقطاع الصلة بينه

وبينهم ولكن ترثه أمه كما يرثه أقاربها ويرث هو من أمه ومن أقاربها . لأن التوارث بينه وبينهم لا يعتمد على النسب كما في الأب وإنما يعتمد على الجزئية ولا شك أنه جزء أمه .

ويلاحظ أنه لو أقر الأب بنسب ولد الزنا ولم يقل أنه من الزنا وتوافرت شروط الإقرار بالنسب فإنه يثبت نسبه منه ويرث كل منهما الآخر .

وكذلك الحكم في ولد اللعان إذا أكذب الأب نفسه ورجع عن إتهامه لأمه بالزنا على ما هو موضح في موضعه في باب ثبوت النسب .

وأما ولد اللعان : فهو الولد الذي ولد على فراش زوجية صحيحة ولكن أباه قد نفى نسبه منه عقب ولادته وقال إنه ليس إبنى وبعد أن جرت الملائعة بينه وبين زوجته بالصفة المبينة في كتاب الله تعالى واستيفاء الشروط المقررة في اللعان : حكم القاضي بنى نسب الولد من أبيه بحيث يصير الولد مقطوع النسب من الأب ويسمى ولد اللعان .

وحكم ميراث ولد اللعان هو حكم ميراث ولد الزنا فلا يرث من الأب ولا من أقارب الأب ولكن يرث من الأم وأقاربها كما يرثونه إذا مات لكن يشترط تحقق حياة الولد عند وفاة المورث وذلك بأن تجيء به تسعة شهور كاملة على الأكثر من تاريخ الوفاة أما إذا ولدته لأكثر من تسعة شهور فلا ميراث له لعدم تحقق وجوده وقت وفاة المورث .

ميراث الهدم والفرق ومن في حكمهم

إذا مات جماعة بينهم سبب من أسباب الإرث كقرابة أو زوجية دفعة واحدة في وقت واحد بسبب واحد أو بأسباب متعددة كالفرق أو الحرق أو الهدم أو الوفاء أو الحرب . ولم يعلم من مات منهم قبل الآخر .

فالحكم في هذه الحالة أنه لا يستحق أحدهم في تركة الآخر شيئاً ولا يرث

الأموال بعضهم من بعض وتقسم تركة كل واحد منهم على ورثته الأحياء
الموجودين عند موته

وذلك لما تقدم من أن شرط استحقاق الميراث تحقق حياة الوارث وقت
الموت . وهذا الشرط غير متحقق هنا لأنه يمكن الجزم بتحقيق حياة أحدهما وقت
موت الآخر وهذا هو رأى جمهور الفقهاء وعليه جرى القانون .

فتلأ — إذا مات أخوان شقيقان في حادث سيارة وترك كل منهما (أما ،
بنتاً ، ابن عم) كان للام السدس ولابنت النصف والباقي لابن العم في تركة كل
منهما ولا شيء لأحد الأخوين في تركة أخيه .

ولومات الأب والإبن مثلاً ممّا في غرق وترك الأب (زوجته أم إبنه الذى
مات معه ، بنته ، أباه) كان للزوجة الثمن فرضاً ، للبنت النصف فرضاً وللاب
السدس فرضاً والباقي تصيباً ولا شيء لإبنه الذى مات معه وتكون تركة الإبن
لورثته وهم أمه ولها الثلث فرضاً وأخته الشقيقة ولها النصف فرضاً وجده أبو أیه
وله الباقي تصيباً ولا شيء لأیه الذى مات معه وتوزيع ذلك فنضرب الثل
الآتى :

توفى رجل ، ابنه في حادث واحد ولم يعلم أيهما مات أولاً ، كان للرجل
(بنت ، بنت الإبن التوفى معه ، ابن ابن آخر ، زوجة هى أم أولاده) وكانت
تركة الرجل ١٨٠٠ جنيه ، تركة الإبن ٢٤٠٠ جنيه فكيف تقسم الترتكتين ؟

الحل :

بما أن أن كلا من الرجل وإبنه لا يرث أحدهما الآخر لجهالة من سبق موته
منهما فعلى ذلك يكون :

(١) ورثة الأب هم :

(بنت ، بنت ابن ، ابن ابن ، زوجة)

الفروض : $\frac{1}{2}$ ق:ع للذكر نصف الأنثى $\frac{1}{2}$

أصل للسألة من ٨

٣

السهام : ٤ ١ + ٢ ١

جزء السهم = $\frac{1}{4}$ = ٢٢٥ جنيه

الأنصبة : ٩٠٠ ٢٢٥ ٤٥٠ ٢٢٥

(ب) وورثة الإبن هم :

(أخت شقيقة ، بنت ، ابن أخ شقيق ، أم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ ق:ع $\frac{1}{2}$ م بالشقيقة التي

مع النير صارت مع النير

أصل للسألة من ٦

السهام : ٢ ٣ ١

جزء السهم = $\frac{1}{3}$ = ٤٠٠ جنيه

الأنصبة : ٨٠٠ ١٢٠٠ ٤٠٠

التفصير

وهو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث في نظير شيء معلوم يأخذه الخارج من التركة أو من غيرها .

فهو عبارة عن عقد معاوضة أحد بدليه نصيب الوارث الخارج في التركة - وللبديل الآخر هو الشيء المعلوم الذي يدفع للوارث المخرج .
(م ١٦ - للوارث والوصايا)

وهذا المقدر جائز عند الترامنى لأنه صلح عما يستحقه الشخص من مال مورثه
والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا .

وعلى ذلك إذا تم مستكملا شروط صحته ترتب عليه تلك الوارث المخرج
لشئء المعلوم الذى يأخذ وزوال ملكيته عن نصيبه فى التركة إلى من اصطلاح
معهم الوارث وهم بضع الورثة أو كلهم .

كيفية تقسيم التركة عند التفارج

التفارج يقتضى للادة ٤٨ من القانون أربع صور وهى :

١ — أن يخرج أحد الورثة عن نصيبه لوارث آخر فى مقابل شئء معلوم
يأخذ من ماله الخاص والحكم فى هذه الصورة أن الثانى يحل محل الأول فى
نصيبه من التركة وتضم سهامه إلى سهامه .

كما إذا توفيت امرأة عن (زوج ، بنت ، أم ، أخ شقيق) وتركته ٦٩ فدانا
واصطلاح الزوج مع الأخ الشقيق على أن يخرج من التركة فى نظير مال معلوم
دفعه له الأخ من ماله الخاص .

٢ — فهنا تقسم التركة على فرض وجود جميع الورثة بما فيهم الخارج ثم يؤخذ
نصيب الخارج وهو الزوج لتعطى للأخ الذى حل محله وبما أن الزوج يستحق
الربع وهو ثلاثة أسهم من ١٢ ، البنت النصف وهو ستة أسهم ، الأم السدس
وهو سهمان وللأخ الباقى وهو سهم يضاف له نصيب الزوج وهو ثلاثة أسهم
فيكون للأخ أربعة أسهم من ١٢ فى التركة .

٣ — أن يخرج أحد الورثة عن نصيبه لبقية الورثة فى مقابل مال يدفعونه له
من مالهم الخاص غير التركة بنسبة أنصبتهم . والحكم فى هذه الصورة أن التركة
كلها تكون لبقية الورثة تقسم بينهم بنسبة أنصبتهم ويحمل المخرج غير وارث

وكانه غير موجود بينهم فمثلا لو توفيت امرأة عن (زوج، بنت، بنت ابن، أم) ثم أخرج الورثة وهم (البنت والأم، بنت الابن) الزوج في مقابل ١٥٠٠ جنيه من مالهن الخاص، بنسبة أنصباهن فإن التركة تقسم بينهما بنسبة أنصباهن هكذا فيكون للبنت ثلاثة أخماس التركة ولبنت الابن خمسها وللأم خمسها.

٣ — أن يخرج أحد الورثة عن نصيبه لبقية الورثة في مقابل مال يدفعونه إليه من مالهم الخاص بالتساوي.

والحكم في هذه الصورة أن نصيب الخارج الصالح يقسم بين بقية الورثة بالتساوي فمثلا لو مات شخص عن (زوجة، أخت شقيقة، أخ شقيق) ونحاربت الزوجة مع الأخ والأخت في نظير الف جنيه دفاه لها بالسوية فإن نصيب الزوجة وهو الربع يقسم بين الأخ والأخت مناصفة هكذا

(زوجة ، أخت شقيقة ، أخ شقيق)

$\frac{1}{4}$ قيع لذ كرهف الأثى

٢

٢ + ١ ١

$(1+2)$ $(1+2)$ ٢

أصل للسألة من ٤ ولما كان سهم الزوجة لا ينقسم على الأخ والأخت بالسوية فصحب للسألة إلى ٨ فيكون للزوجة سهمان منها وتأخذ الأخت منه سهما فيكون لها $\frac{3}{8}$ وتأخذ الأخ سهما فيكون له $\frac{2}{8}$

٤ — أن يتفق أحد الورثة مع باقيهم على خروجه من التركة في نظير مال معلوم يدفعونه له من نفس التركة.

والحكم في هذه الصورة أن التركة تقسم بالسهم على جميع الورثة بما فيهم الخارج وبعد معرفة سهام كل وارث على وجه التحديد، تطرح سهام من صالح من أصل للسألة (إن كانت عادلة) أو من عولها (إذا كانت عادلة) أو من أصلها

المصحح (إن احتاجت إلى تصحيح) ثم بعد ذلك تقسم التركة أو الباقي منها على مجموع السهام الباقية بعد إخراج سهام المصالح لأنها متعطل أصل المسألة الجديد الذي تقسم التركة بحقه على بقية الورثة وإعنا فلنا ذلك ليكون التوزيع على الورثة بعد التبعارج مناسباً للتوزيع عليهم قبل المصالح ويوضح ذلك الأمثلة الآتية :

١ - توفيت امرأة عن

وتركت ٤ فداناً ، ثلاثة آلاف جنيه

وصالح الزوج على النقود

(زوج ، أم ، أختين شقيقتين ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ٦ : ١٠

السهام : (٣) ١ ٤ ٢ = ١٠

وبما أن الزوج قد صالح على النقود فيكون أصل المسألة بعد طرح

سهام المصالح ١٠ - ٣ = ٧ وجزء السهم = $\frac{1}{7}$ = ٦ أقدنة

للأم = $1 \times 6 = 6$ فدان

للشقيقتين = $4 \times 6 = 24$ مناصفة بينهما

للأخوين لأم = $2 \times 6 = 12$ » »

٢ - توفي رجل عن

وتركة ٤٢٠٠ ، حصة في مصنع ومنزل

وصالحته الأم على المنزل وإحدى بناته

الابن على الحصة

(بنت ، أم ، ثلاث بنات ابن ، أخت شقيقة ، أخ لأب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

التي صارت مع التبر

أصل المسألة من ٦ وتصحح إلى ١٨

السهم : ٣ ١ ١ ١

٣

السهم : ٩ (٣) ١+١+١ (١) ٣

وبما أن الأم خرجت على للنزل وإحدى بنات الابن على الحصة فيكون

أصل المسألة بد طرح سهم الصالحين هو ١٨ - ٤ = ١٤

جزء السهم = $\frac{14}{7} = ٢$ جنيه

للبنات $٢ \times ٣٠٠ = ٦٠٠$ جنيه

ولبنى الابن $٢ \times ٣٠٠ = ٦٠٠$ كل منها ٣٠٠ جنيه

وللاخت الشقيقة $٣ \times ٣٠٠ = ٩٠٠$ جنيه

٣ - وفيت امرأة عن

وتركت ٢٠ فدانا، ومنزلا ومصالحات

الشقيقة على للنزل فما نصيب كل من الباقيين

(زوج ، أخت حقيقه ، أخت لأب ، أخت لأم)

للزوجة : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أصل المسألة من ٦

السهم : ٣ (٣) ١ ١ = ٨

وعالت إلى ٨

وبما أن الأخت الشقيقة خرجت على للنزل فيكون أصل المسألة بد طرح

سهم المصاحة هو ٨ - ٣ = ٥

وجزه السهم = $\frac{١}{٢}$ = ٤ أفدنة للزوج ١٢ فدانا وللأخت لأب ٤ أفدنة
وللاخت لأم ٤ أفدنة .

٤ — توفيت امرأة عن

وتركت مولا ، ٦٠ فدانا وتخرجت
إحدى بنات الإبن على النزل فما نصيب
كل من الباقيين ؟

(زوج ، بنت ، ثلاث بنات ابن ، الخ لأم)

الفروض : $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ $\frac{١}{٢}$ م بالفرع الوارث

أصل المسألة من ١٢ وترد إلى ٤ فنخرج نصيب الزوج

السهام : ٣ ٣ ٣ ١ ٨ —

وتصحح بقرب $٤ \times ٤ = ١٦$

السهام : ١ ٣ —

١٢

٣

السهام : ٤ ٩ ١+١+١ (١) —

وبما أن إحدى بنات الإبن خرجت على النزل فيكون أصل المسألة بعد
طرح سهام المصالحة هو ١٦ - ١ = ١٥ وجزه السهم = $\frac{١}{٣}$ = ٤ أفدنة .

للزوج = $٤ \times ٤ = ١٦$ فدانا

للبنات = $٤ \times ٩ = ٣٦$ فدانا

لبنات الإبن = $٢ \times ٤ = ٨$ فدانا كل منهما ٤ أفدنة

٥ - توفي عن

وترك ٢٤ فدانا ، ألف جنيه وصالح الجدد
على التقود فما نصيب كل من الباقيين ؟

(زوجة ، بنت ابن ، أخت شقيقة ، جد ، أخ لأب)

الفروض : $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{4}$ ع مع التبر يرض أخ شقيق م بالشقيقة
ويقسم الشقيقة في
الباقي للذكر نصف
الأثني

أصل المسألة من ٨

٣

السهام : ١ ٤ ١ (٢)

وبما أن الجدد قد خرج على التقود فيكون أصل المسألة بعد طرح
سهام المصالح هو $٨ - ٢ = ٦$

جزء السهم $= \frac{٦}{٤} = ١.٥$ أفدنة

للزوجة $= ١ \times ٤ = ٤$ أفدنة

ولبنت الابن $= ٤ \times ٤ = ١٦$ فدانا

وللاخت الشقيقة $= ١ \times ٤ = ٤$ أفدنة

٦ - توفي رجل عن

وترك ٧٠ فدانا وسيارة وتمارجت الزوجة
على السيارة فما نصيب كل من الباقيين

(زوجة ، بنت ، بنت ابن ، أم ، أختين لأم)

الفروض : $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالفرع الوارث

طرق حل مسائل التوريث المشتلة على وصايا

الوصايا بمقتضى قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الجارى عليه العمل الآن
قد تكون اختيارية وهى الأصل .

وقد تكون إجبارية وهى المروفة الواجة التى أنشأها هذا القانون
وسياقى بيانها .

وعلى ذلك قد تشمل مسائل الميراث على وصايا اختيارية . أو على وصايا
واجبة ولكل منهما طريقة استخراجها .

ونذكر فيما بلى طرق حل المسائل التى تشتمل على وصايا اختيارية وموارث :

وليبيان ذلك نقول : إن الوصية الاختيارية لها ثلاث حالات :

(الأولى) أن تكون الوصية بمقدار معين من التركة كأن يوصى لشخص
لآخر بألف جنيه مثلا أو بدار معينة أو بسهم شائع فى التركة منسوب إلى كلها
كأن يوصى بنصف ماله أو بثلثه أو برجه مثلا .

(الثانية) أن تكون الوصية مقدرة بمثل نصيب وارث معين أو غير معين
كأن يوصى لشخص بمثل ابنته ويكون له عند وفاته بنت أو يوصى لشخص مثل
نصيب أحد الورثة من غير تعيينه .

(الثالثة) أن تكون الوصية مشتلة على الصنفين معا كأن يوصى وارث معين
أو غير معين واشخص آخر بسهم شائع فى التركة أو بمقدار معين فيها .

وسنبين طريقة استخراج الوصية فى كل حالة من هذه الحالات الثلاث
على أفراد .

الحالة الأولى

وهي ما إذا كانت الوصية بمقدار معين كآلف جنيه أو بسهم شائع غير مقدر
بمثل نصيب وارث كالثلث والرابع .

ولاستخراج الوصية في هذه الحالة نطرح أولاً فيما إذا كانت الوصية نافذة من
غير توقف على إجازة أحد أو تحتاج في نفاذها كلها إلى إجازة الورثة .

(١) فإن كانت الوصية نافذة من غير توقف على إجازة أحد . بأن كانت
في حدود الثلث فلنفاذها نخرج أولاً من التركة ثم يقسم الباقي بعد الوصية على الورثة
المستحقين حسب الفريضة الشرعية .

مثلاً : لو أوصى شخص لأخيه ثلث ماله ومات عن :

(زوجته ، أمه ، أبيه ، ابنه) وترك ٣٦٠٠ جنيه

فإنه يؤخذ من التركة الثلث أولاً وقدره ١٢٠٠ جنيه يكون للأخ وصية
والباقي بعد الوصية وقدره ٢٤٠٠ جنيه يقسم على الورثة :

للازوجة الثمن وهو ٣٠٠ جنيه . وللأم السدس وهو ٤٠٠ جنيه . وللأب
السدس وهو ٤٠٠ جنيه . وللأبن الباقي وهو ١٣٠٠ جنيه .

(ب) وإذا كانت الوصية غير نافذة كلها إلا بإجازة الورثة . بأن كانت بأكثر
من الثلث فإن الجزء الزائد على الثلث لا ينفذ إلا بإجازة الورثة .

أما الثلث فإنه ينفذ من غير توقف على إجازاتهم وهنا توجد ثلاثة احتمالات :

الاحتمال الأول : أن يميز الورثة جميعاً القدر الزائد على الثلث وفي هذه الحالة
تخرج الوصية بأكملها من التركة ويقسم الباقي على الورثة .

مثلاً لو أوصى شخص بنصف ماله لأخيه ومات عن :

(زوجة، بنت، أم، ابن ابن) وترك ٣٦٠٠ جنيه

كان للأخت النصف وصية وقدره ١٨٠٠ جنيه باعتبار أن الورثة قد أجازوا التقدر الزائد على الثلث والباقى بعد الوصية وقدره ١٨٠٠ جنيه يقسم على الورثة حسب الفريضة الشرعية للزوجة الثمن وقدره ٢٢٥ جنيه وللبنات النصف وقدره ٩٠٠ وللأم للسدس وقدره ٣٠٠ جنيه ولابن الابن الباقي وقدره ٣٧٥ جنيه .

الاحتمال الثانى : ألا يميز الورثة جميعاً التقدر الزائد على الثلث . وفى هذه يستخرج الثلث فقط للوصية ويقسم الباقي بعد الوصية على الورثة المستحقين حسب الفريضة الشرعية فى المثال السابق يكون للأخت الثلث فقط وصية وقدره ١٢٠٠ جنيه ويقسم الباقي وقدره ٢٤٠٠ جنيه على الورثة للزوجة الثمن وقدره ٣٠٠ جنيه وللبنات النصف وقدره ١٢٠٠ جنيه وللأم السدس وقدره ٤٠٠ جنيه ولابن الابن الباقي وقدره ٥٠٠ جنيه .

الاحتمال الثالث : أن يميز بنصف الورثة التقدر الزائد على الثلث ولا يميزه البعض الآخر . وفى هذه الحالة تقسم التركة تسميتين :

التقسيم الأول على فرض إجازة جميع الورثة التقدر الزائد فتستبعد الوصية كلها من التركة ويقسم الباقي على الورثة .

والتقسيم الثانى على فرض عدم الإجازة من الجميع فيستبعد للوصية مقدار الثلث فقط والباقى يقسم على الورثة ثم بعد ذلك من أجاز من الورثة يأخذ نصيبه على فرض الإجازة .

ومن لم يميز يأخذ نصيبه على فرض عدم الإجازة والباقى بعد أنشاء الورثة من التركة يكون مقدار الوصية التهاى الذى يستحقه للوصى له .

فمثلا : لو أوصى شخص لأخيه بنصف تركته .

وبنات من : (زوجة ، أم أب ، ابن) وترك ٣٦٠٠ جنيه

وأجاز الأب والأم القدر الرائد على الثلث ولم يحز كل من الابن والزوجة ولمعرفة مقدار الوصية في هذه الحالة تقسم التركة مرتين على الوجه الآتي :

(أ) على فرض الإجازة من جميع الورثة يستبعد من التركة نصفها وقدره ١٨٠٠ جنيه ويقسم الباقي وهو ١٨٠٠ جنيه على الورثة :

(زوجة ، أم ، أب ، ابن)

الغروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق : ع

وأصل المسألة من ٤٢

النسب : ٣ ٤ ٤ ١٣

الأصبة : ٢٢٥ ٣٠٠ ٣٠٠ ٩٧٥

جزء السهم = $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = 75$ جنيه

(ب) على فرض عدم الإجازة من جميع الورثة يستبعد من التركة ثلثها فقط وقدره ١٢٠٠ جنيه ويقسم الباقي وقدره ٢٤٠٠ جنيه على الورثة :

(زوجة ، أم ، أب ، ابن)

الغروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق : ع

أصل المسألة من ٢٤

النسب : ٣ ٤ ٤ ١٣

الأصبة : ٣٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠ ١٣٠٠

جزء السهم = $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = 100$ جنيه

ولما كان الأب والأم قد أجازا الوصية فإخذان نصيبها على الفرض الأول وهو الإجازة ويكون للأب ٣٠٠ جنيه وللأم ٣٠٠ جنيه ولما لم يحز كل من

الابن والزوجة التقدر الزائد فيأخذان نصيبها على الفرض الأول وهو عدم
الاجازة فيكون للزوجة ٣٠٠ جنيه وللابن ١٣٠٠ جنيه ويكون مقدار ما خص
جميع الورثة يساوى ٢٢٠٠ جنيه يطرح هذا المقدار من كل التركة أى
٣٦٠٠ جنيه — ٢٢٠٠ جنيه = ١٤٠٠ جنيه فيكون هذا الباقي هو قدر
الوصية النهائية الذى يعطى للموصى له .

الحالة الثانية

وهي ما إذا كانت الوصية بثل نصيب وارث معين أو غير معين ويندرج تحت
هذه الحالة ثلاث صور كما يلي :

الصورة الأولى : أن تكون الوصية بثل نصيب وارث معين موجود عند
وفاة الموصى . كما لو أوصى شخص لآخر بثل نصيب أمه أو بته مثلاً ويكون له
عند الوفاة أم . أو بنت . وفى هذه الصورة يستحق الموصى له مثل سهام الأم .
أو البنت . وإبان مقدار الوصية فى هذه الصورة تقسم التركة بالسهام على الورثة
الموجودين المستحقين من غير نظر إلى الوصية كأنها غير موجودة . وبعد معرفة
سهام كل وارث على وجه التحديد سواء احتاجت المسألة إلى تصحيحها أم لم
تحتاج إلى تصحيح : يضاف إلى مجموع سهام الورثة مثل سهام الوارث الموصى
بثل نصيبه لتعطى للموصى له .

ثم بعد ذلك تقسم التركة على مجموع السهام بما فيها سهام الوصية . وحينئذ فما
عادل سهام الموصى له من التركة أخذه إن كان يخرج من ثل التركة . وإن
كان يزيد على الثلث توقف فى القدر الزائد عن الثلث على إجازة الورثة . فإن أجازته
الورثة غنّت الوصية كلها وإن لم يجزوه غنّت فى الثلث فقط وإن أجازته البعض
دون البعض غنّت فى حق من أجاز وبطلت فى حق من لم يجز .

فمثلا لو أوصى شخص لأخته بمثل نصيب أمه ومات عن (زوجة ، أم ، بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقة) وترك ٢٨٠٠ جنيه فللمرقة مقدار الوصية في هذا المثال يتبع ما يأتي :

الورثة :

(زوجة ، أم ، بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقة ، وصى لها بمثل نصيب الأم)

القروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق: مع الغير .

أصل المسألة من ٢٤

السهام : ٣ ٤ ١٢ ٤ (٤+١)

وصية = ٢٨ مجموع السهام بما فيها الوصية

جزء المهر $\frac{28}{100} = 100$ جنيه

الأوصية : ٣٠٠ ٤٠٠ ١٢٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠

وفي هذا المثال نجد أن مقدار الوصية $\frac{1}{4} = \frac{1}{4}$ وهو أقل من الثلث فتلغز الوصية بدون توقف على أجازة أحد ولو أوصى شخص لأخر بمثل نصيب ابنه ومات عن (بنت ، ابن ، أب ، أم) وترك ٢٦٠٠ جنيه .
لمرقة مقدار الوصية في هذا المثال يتبع الآتي :

الورثة :

(أب ، أم ، بنت ، ابن ، موسى له)

القروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ ق: مع للذكر —
نصف المؤنث

أصل للمسألة من ٦

السهم : ١ ١ ٤

١٢

السهم : ٣ ٣ ٨ + ٤ = ٢٦

تصحح المسألة بضرب $٦ \times ٣ = ١٨$

مجموع السهم بما فيها الوصية = $\frac{١٨}{٣}$

جزء السهم = $\frac{١٨}{٣} = ٦$ جنيه

الأوصية : ٣٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٨٠٠ ٨٠٠

وفي هذا المثال نجد أن مقدار الوصية = $\frac{١}{٣}$ وهو أقل من الثلث فتنفذ الوصية بدون توقف على أجازة أحد .

الصورة الثانية : أن تكون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة للوجودين من غير تعيين لواحد منهم وفي هذه الصورة تقسم التركة بالسهم على الورثة الموجودين المستحقين من غير نظر إلى الوصية أيضاً . وبعد معرفة سهم كل وارث على وجه التحديد يزداد على مجموع سهام الورثة بمثل سهام أحد الورثة إذا كانت أوصياؤهم متساوية .

أو يزداد مثل سهام أقلهم نصيباً عند عدم تساوى الأوصياء ثم بعد ذلك تقسم التركة على ذلك المجموع الجديد بالطريقة السابقة في الصورة الأولى ولتوضيح ذلك :

مثال : إذا كانت الأوصياء متساوية أن يوصى شخص لأخيه لأمه مثلاً بمثل نصيب وارث ثم يموت عن (أب ، أم ، أرج بنات) ويترك ٢١٠٠ ولمعرفة مقدار الوصية يتبع ما يأتي :

الورثة :

(أب ، أم ، أرج بنات ، أخ لأم موصى له بمثل نصيب وارث)

التروض : $\frac{١}{٣}$ $\frac{١}{٣}$ $\frac{١}{٣}$ م ميراثاً بالآب أو الفرع الوارث وله نصيب

وهنا مقدار الوصية = $\frac{1}{3}$ وهو أقل من الثلث فتتخذ الوصية بدون توقف على إجازة أحد وقد جاء حكم الصورة الأولى في المادة ٤٠ من قانون الوصية وحكم الصورة الثانية في المادة ٤١ منه .

الصورة الثالثة : أن تكون الوصية بنصيب وارث غير موجود بل فرض وجوده وذلك كأن يوصى شخص لآخر بنصيب ابن لو كان ولم يعرض القانون لحكم هذه الصورة ولكن قد عرضت لها المذكرة التفسيرية وبينت حكمها وصرحت بأنه مأخوذ من مذهب المالكية وهذا يدل على أنها كانت في مشروع القانون الأول ثم رأى حذلقها عند مناقشته .

ومن المروء أن مهمة الذكرات التفسيرية ليست مهمة تشريعية إلا إذا صدر القانون على وفق ما فيها .

ومن المقرر أن ما سكت عنه القانون يؤخذ فيه بأرجح الأقوال في مذهب الحنفية . وللمقرر عند الحنفية في هذه الصورة أن تقسم المسألة على الورثة الموجودين بالفعل إذا لم يكن فيهم محجوب . لكن تعرف سهام كل وارث وعلى ضوءها تعرف سهام الوارث المفروض الموصى بنصيبه ثم تضاف مثل سهام ذلك الوارث على أصل القرضة ثم تعطى للموصى له .

إن خرجت من الثلث من غير توقف على إجازة أحد فإن زادت على الثلث توقفت الزيادة على إجازة الورثة كما تقدم .

وإذا كان الوارث المفروض وجوده محجب بعض الورثة الموجودين حجب حراماً أو حجب نقصان لو كان موجوداً فإنه يفرض وجوده ليم الحجب فضلاً تصحيح الفريضة بالنسبة لجميع الورثة فقط بل تصحيح على أساس وجود ذلك للأندوم.

مثلاً لو أوصى شخص لآخر بنصيب ابن لو كان ثم مات عن (بنتين) قسمت الفريضة على أساس الورثة الموجودين فيكون أصل المسألة سهمين لكل بنت سهم وحيلثذ يكون نصيب الابن على هذا سهمان يزداد على أصل الفريضة فتصير السهام أربعة فيكون للموصى له النصف إن أجاز الورثة الزيادة وإلا فيكون له الثلث والباقي يكون للبنتين بالسوية .

ولو أوصى شخص لآخر بنصيب ابن لو كان ثم مات عن (زوجة ، أم ، أخ شقيق) تقسم للمسألة على أساس وجود الابن ليم الحجب لأنه لو كان موجوداً حجب الأخ حجب حراماً وحجب الأم والزوجة حجب نقصان يفرض وجوده وحيلثذ تكون للمسألة من (٢٤) للزوجة الثمن وهو ثلاثة أسهم وللأم السدس وهو أربعة أسهم وللإبن الباقي وهو سبعة عشر سهماً .

ونصيب الابن هنا وهو مقدار الوصية زائد على الثلث إذ هو $\frac{1}{3}$ فإذا أجاز الورثة القدر الزائد على الثلث أخذ الوصى له للموصى به جميعه وإذا لم يجزوا أخذ الثلث فقط ويكون الباقي في الحالين للورثة يقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية فتأخذ الأم الثلث والزوجة الربع والأخ الباقي .

لتدريسه :

يفرق علماء الحنفية بين الوصية بنصيب ابن لو كان والوصية بمثل نصيب ابن لو كان .

ففي الأول تقسم المسألة على الورثة الموجودين بالفعل إذا لم يكن فيهم محجوب ثم يزداد على أصل الفريضة مثل سهام الابن بعد معرفتها ليسكون للموصى له

أما في صورة الوصية بمثل نصيب ابن لو كان فإن التركة تقسم على الورثة الموجودين معهم ذلك الابن للفروض ثم تضاف مثل سهامه على أصل الفريضة وتكون لنوصى له .

وسبب هذه التفرقة اختلاف العبارتين في الدلالة فعبارة مثل نصيب ابنة تقتضي وجود نصيب لابن ومثل ذلك النصيب لأن مثل الشيء غيره فلا بد من فرض نصيب لابن مع الورثة في أصل التركة وزيادة مثل هذا للنصيب عاينها بخلاف عبارة نصيب ابن لو كان فإنها لا تقتضي إلا وجود نصيب واحد لابن .

الحالة الثالثة

أن تكون هناك وصيتان إحداهما بمثل نصيب وارث معين أو غير معين .
والثانية بسهم معلوم شائع في التركة أو بين بذاتها أو بمقدار معين من الثغود .
وطريقة استخراج الوصيتين في هذه الحالة : أن تقدر الوصية بمثل النصيب بما تساويه من سهام التركة كلها كأنه لا توجد وصية غيرها وذلك بأن تسم التركة بالنسب على الورثة أولا ثم مد معرفة سهام كل وارث بالتحديد يزداد على مجموع سهامهم مثل سهام الوارث للمين أو مثل سهام أقل الورثة نصيبا في حالة عدم تعيينه وبعد ذلك تنسب سهام للنوصى له بمثل نصيب وارث بالنظر إلى هذا المجموع الجسدي .

ثم ينظر إلى الوصيتين معا بعد أن عرف مقدار كل منهما فإن خرجتا من الثلث فقدتا من غير توقف على إجازة الورثة وإلا توقف المقدر الزائد عن الثلث على الإجازة من الورثة فإن لم يميزوا الزيادة قسم الثلث فقط بين الوصيتين بنسبة سهامهما (أي بالمعاصرة) .

فمثلا لو أوصى شخص لابن أخيه بثلث ماله ولبنت أخيه بمثل نصيب ابنته ومات عن (أم ، بنتين ، وأخت شقيقة) فإننا نبدأ أولا بمعرفة مقدار الوصية

يمثل النصيب بالنسبة للتركة وذلك بأن تقسم المأنة بين الورثة على الوجه الآتي :
للأم السدس وهو سهم من ستة وللبنتين الثلثان وهو أربعة أسهم من ستة لكل
بنت سهمان والأخت الشقيقة الباقى تمصيا وهو سهم ثم يزداد على أصل الفريضة
مثل نصيب البنت وهو سهمان وصية بنت الأخ فيصير مجموع السهام بما فيها الوصية
(٨) فكان بنت الأخ موصى لها بالربيع فاجتمع في التركة وصيتان إحداهما
بأقل لابن الأخ والثانية بالربع لبنت الأخ فتحتاج إلى عدد يقسم الثلث والربع .

وأقل ذلك هو (١٢) فيكون لابن الأخ أربعة أسهم ولبنت الأخ ثلاثة
أسهم ومجموعهما يساوى ٧ والباقي وهو ٥ يقسم بين الورثة حسب الفريضة
الشرعية .

ولما كان مجموع الوصيتين أكثر من الثلث كان نفاذ القدر الزائد على الثلث
موقوفاً على إجازة الورثة فإذا لم يميزوا الزيادة يقسم الثلث فقط بين الوصيتين
بنسبة سهامهما فيقسم بينهما بنسبة (٣ إلى ٤) فإذا كانت التركة مقدارها ١٢٦٠
جنيتها قسم ثلثها وهو ٤٢٠ جنيتها بين الوصيتين فيكون لابن الأخ
 $٤٢٠ \times \frac{1}{3} = ١٤٠$ جنيتها ويكون لبنت الأخ $٤٢٠ \times \frac{2}{3} = ٢٨٠$ جنيتها
والباقي بمد الوصية وهو ٨٤٠ جنيتها يقسم بين الورثة حسب الفريضة الشرعية .

وإذا كان بدل الوصية بالسهم الشائع وصية بعين بذاتها أو بمقدار معين من
النقد مع الوصية يمثل نصيب وارث معين أو غير معين فإنه تقدر الوصية بمثل
نصيب الوارث بالطريقة السابقة .

وتقدر كذلك العين أو النقد بما تساويه من سهام التركة ليعرف نسبتها
أهي ربتها أم خمسها أم غير ذلك ؟

فاذا عرفنا سهام كل من الوصيتين بالنسبة للتركة ووجدنا قيمتهما يزيد على
الثلث ولم يجز الورثة الزيادة قسم الثلث بين الوصيتين بالمعاصرة .

فمثلا لو أوصى شخص لآخر باثني عشر فدانا ولثان بثل نصيب ابنه ومات عن (ابنين) وتركه قدرها ٧٢ فدانا ففي هذا المثال تكون الوصية بالسدس لا من ذلك هو نسبة $\frac{٢}{٣}$ من مجموع التركة والثاني له وصية بالثلث لأن أصل أصل التركة من سهمين يزداد عليها الوصى له بثل نصيب ان وحيتئذ يكون قد اجتمع وصيتان الأولى بالسدس والثانية بالثلث فإذا لم يميز الورثة تلك الزيادة قسم الثلث فقط وهو أربعة وعشرون فدانا بين الوصيتين بالخاصة أى بنسبة (٢ : ١) فيكون الوصى له الأول ثمانية أفدنة والثاني ستة عشر فدانا والباقي بعد الوصية وهو ثمانية وأربعون فدانا يقسم بين الابنين مناصفة .

وهذه هي طريقة الخلطة في الوصول إلى معرفة القدر الوصى به إذا اجتمعت [في التركة وصيتان إحداهما بثل نصيب وارث معين أو غير معين والأخرى بسهم شائع أو أعيان أو تقود وهي تتفق مع إحدى طريقتين في مذهب الحنابلة وقد سار قانون الوصية على هذه الطريقة

طريقة حل مسائل التوريث التي فيها وصية واجبة

تمهيد : الأصل في الوصايا عند الجمهور الأعظم من الفقهاء ومنهم أصحاب الأربعة أنها بعد تشريع الموارث صارت اختيارية ندب إليها الشارع برأب الأقر بين وصدة على المحتابين ولا تجب على الشخص إلا إذا كان عليه حق مستحق لله تعالى كالوصية بأداء الكفارات والزكوات التي قد فاتته في ماضى حياته أو كان عليه حق مستحق للعباد كالوصية برد دين أو وديعه عنده لأحد من العباد ولم يكن شيء منها ثابتا عن طريق وثيقة أو شهادة مثلا ووجوبها في تلك الحالة أمر ديني بينه وبين ربه فإنما وصى بها خرج عن العهد وبرئت ذمته وإن تركها كان آثما ولكن لا تنفذ من ماله بعد وفاته وليس للقانون سلطان عليه .

غير أن قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ المرقم ٤٦١

الوصية لصنف معين من الأقربين الذين حرّموا من الميراث في مال جدهم أو جدهم لوجود من يحجبهم عنه بشروط خاصة ومقدار معين فأوجب لفرع الولد الذي يموت في حياة أحد أبويه أعق جده أو جدته في حالة مديونة وصية تستمد قوتها من القانون حتى إذا ضلها الشخص طائفاً مختاراً فقد أدى ما وجب عليه ونفذت وإن لم يفعلها كانت واجبة بحكم القانون في تركته بمن غير حاجة إلى عبارة منشئة لا من قبله

وإن صدرت على وجه يخالف المرسوم لا في القانون تدخل القانون لتعديلها على الوجه المرسوم فيه .

والباعث على ذلك التشريع : هو أن الشخص الذي يموت في حياة أبيه أو أمه قد تحرم ذريته من الميراث الذي كان يستحقه لو عاش إلى وفاة والديه بسبب وجود من يحجبهم عن الميراث وبذلك يعتبر هؤلاء الأولاد في فقر مدقع مع أن أعمامهم يكونوا في سمة من الميسر فيضطرب ميزان توزيع الثروة بين الأسرة الواحدة .

وكذلك قد يكون المال الذي خلفه الجد من صنع الولد التوفى أو يكون ذلك الولد التوفى قد أسهم في تنمية بصيب وافر ولا ذنب لأولاده في الحرمان من هذا المال إلا ميت أيهم للبكر فيجتمع عليهم ذل الحاجة وقد والدهم .

وأيضاً قد يكون فروع هذا الولد في كنف جدهم ورعايته ينفق عليهم ويولمهم وأجب شيء إلى نفسه أن يوصى لهم بشيء من ماله .

ولكن المنة قد عاجلته هو الآخر فلم يفعل شيئاً أو حالت بينه وبين ذلك مؤثرات وقتية فمن أجل ذلك كله قد عالج قانون الوصية هذا الأمر فأوجب هؤلاء الفروع الوصية بمثل نصيب أيهم .

أو أهمهم على فرض حياتها بشرط ألا يتجاوز هذا النصيب ثلث التركة وبشرط ألا يكون الفروع الوارثين من الجد أو الجدة .

واستند في ذلك من حيث المبدأ على رأى بعض فقهاء التابعين وابن حزم

الأندلسى التى تقوم فهم خاص لبعض نصوص القرآن الكريم ونص على ذلك فى اللواد (٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨) من القانون .

ويجب أن يراعى أن تفصيل الكلام على الوصية التى أوجبها القانون يحتاج إلى بيان أمور كثيرة تقتصر منها هنا على ما تمس الحاجة إليه وهو بيان :

١ — من يجب له هذه الوصية .

٢ — وشروط إلجائها .

٣ — ومقدارها .

٤ — وطريقة إلجائها .

أولاً : من يجب له الوصية فى القانون : ولقد أوجب القانون الوصية فى أربعة المتوفى لمن يأتى :

(أ) فرع الولد الذى مات فى حياة أبيه أو أمه موتاً حقيقياً سواء أكان الولد للتوفى ذكراً أم أنثى .

(ب) فرع الولد الذى حكم بموته فى حياة أبيه . أو أمه . ولو كان حياً حقيقة وذلك كالنفود الذى غاب أربع سنين فأكثر فى فطنة هلاك كالحرب ونحوها فحكم القاضى بموته فإن فروع هذا الولد المحكوم بموته يجب لهم الوصية باعتبار أن أباهم . أو أمهم قد مات فى حياة أصله بحكم القضاء ولعله لم يمت باله لى .

وإذا ظهر بعد ذلك أن النفود حى فإنه يرث نصيبه من التركة ويبطل الوصية لأولاده لأنها قد وجبت لهم خلفاً عن ميراث أصلهم فإذا وجد الأصل بطل الخلف ولكن لا يسترد منهم شيئاً بما أخذوه إلا ما يكون باقياً بأيديهم من التركة .

أما ما اتفقوه . أو تصرفوا فيه فلا ضمان عليهم لأنهم تصرفوا بناءً على أنهم

قسمة الميراث بين الأصول المباشرين للميت وما خص كل أصل وهو ابن الميت أو بنته على من يوجد من فروعه قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين .

فمثلا : لو كان لصاحب التركة (ابن ، أولاد ابن توفي في حياته ، أولاد بنت توفيت في حياته أيضا) .

ففي هذا المثال نجد أن أولاد الابن المتوفى وأولاد البنت المتوفاة يستحقون وصية واجبه في التركة نظرا لحببهم بالابن .

فتقسم الوصية أولا على الابن والبنت المتوفيين لابن ثلثاها وللبنت ثلثها فإذا كان من نصيب الابن يقسم على أولاده قسمة الميراث .

وما كان من نصيب البنت قسم على أولادها قسمة الميراث كذلك .

الأمر الثالث : إذا تعددت الفروع المستحقون للوصية بتمدد أصولهم واختلفت درجة قربتهم من صاحب التركة فإن الأقرب يحجب الأبعد إذا كان فروعه فقط ولكنه لا يحجب فرع غيره فمثلا لو أن صاحب التركة له إبنان (محمد ، علي) ومات محمد في حياته وترك سالما وإبراهيم ومات إبراهيم أيضا في حياة جده وترك أولادا . فإن سالما لا يحجب أولاد إبراهيم وإن كان أقرب منهم درجة إلى الميت لأنهم ليسوا من فروعه فتسكون الوصية مناصفة بين سالم وإبراهيم وما خص سالما يأخذه وما خص إبراهيم يكون لأولاده يقسم بينهم قسمة الميراث .

الأمر الرابع : إن الوصية لا تجب إلا للسرعة الولد الذي مات في حياة أصله وكان مستحقا للميراث بالفعل لو كان حيا عند موت أصله .

وعلى ذلك لو قتل شخص أباه أو أمه فإنه يحرم من ميراثه في تركتهما ويعتبر معدوما في حق الإرث والحجب مما .

فلو كان لهذا القتال أولاد فإلهم يرثون من جدهم أو جدتهم إذا لم يوجد هناك من يحجبهم من أعمامهم .

فإذا وجد من يحجبهم من الميراث فليس لهم وصية واجبة في مال المقتول .

لأن الوصية إنما تجب بص القانون لفروع الولد الذي مات في حياة أبيه أو أمه ، وتا حقيقيا أو حكيا وهذا القاتل المحروم من الميراث حتى فلا يستحق فرعه وصية واجبة .

وكذلك لا يستحقها فرع الولد المحروم من الميراث في مال أصله بسبب اختلاف الدين أو غيره سواء أكان الولد المحروم حيا عند وفاة أصله أم ميتا لأنه إن كان حيا فلا أمر ظاهر كما تقدم في الولد القاتل .

وإن كان ميتا فإن فروعه لا يستحقون وصية كذلك لأن الوصية إنما وجبت لهم تمويضا عن الميراث الذي كانوا يتلقونه عن أصلهم لولا موته للبكر الذي فوته عليهم .

وهنا لو كان أصلهم موجودا حيا عند وفاة أبيه أو أمه ما كان يستحق شيئا من الميراث فهما حرمانه منه بسبب اختلاف الدين .

وحيث أن موته قبل أصله لم ينفذ على فرعه ميراثا كان سيتلقاه عنه حتى يعرض عنه بالوصية .

ولكن يبقى لفرعه حقه في الميراث من الحسد أو الجدة إذا لم يوجد ما يمنعه منه .

بقيت صورة أخيرة : وهي ما إذا مات شخص في حياة أبيه مثلا وكان أهلا للميراث ولكنه ترك فرعا محروما من الميراث فيه وفي جده بسبب اختلافه منهما في الدين .

فهل تجب لهذا الفرع وصية في مال الجد باعتبار أن أباه مات في حياة أصله لو كان مستحقا للميراث لو عاش إلى موت أصله ؟ والجواب عن هذا : أن ظاهر المادة يوجبها له لأن المادة مطلقة لم تقيد الفرع الذي تجب له الوصية بكونه متحجبا

في الدين ولا بكونه أهلا للميراث وقد يؤيد هذا الظاهر أن اختلاف الدين لا يمنع صحة الوصية الاختيارية .

كما لا يمنع من وجوبها عند الفقهاء المتأخرين بوجوب الوصية للقریب الذي لا يرث وقد استند القانون إلى رأيهم في مبدأ وجوبها .

ولكن قد يقول قائل : إن القانون إنما أوجب الوصية لفروع الولد الذي مات في حياة أصله لتكون تعويضا لهم عما فاتهم من ميراث كان يصل إليهم بالتلقي عنه لو لم يموت قبل صاحب التركة .

فالباعث على التشريع هو التعويض وهنا أو فرضنا بقاء الولد المتوفى الذي هو أصل للفروع جيا حق ورث من صاحب التركة ثم بعد ذلك مات . فإن فرعة الحالف له في الدين ما كان يرث منه شيئا وحيث قد انتهى الباعث على التشريع ولهذا لو قيل : إن الوصية لا تجب للفرع في هذه الصورة لانتفاء الباعث لكان هذا القول وجيها ومعقولا .

ثانيا : شروط إيجاب الوصية : يستلزم لوجوب هذه الوصية ما يأتي :

(١) ألا يكون الفرع الذي مات أصله في حياة أحد أبويه وارثا من صاحب التركة .

فإن كان يرث منه ولو يرثا قليلا فلا تجب له الوصية لأن الوصية إنما وجبت له تعويضا عما فاتته من الميراث .

فإذا كان وارثا فإنه لا يستحق هذه الوصية .

(٢) ألا يكون للمتوفى قد أعطى ذلك الفرع بغير عوض ما يساوي مقدار الوصية الواجبة كأن يهب له من غير عوض أو يقف عليه أو يبيعه بما سوريا بلا ثمن متدابر ما يستحقه بالوصية .

فإن أعطاه ما يساوى الوصية لم تجب له الوصية بعد ذلك وإن أعطاه أقل منها وجب له في التركة ما يكمل له المقدار الواجب في الوصية .

وإذا أعطى بعض المستحقين دون البعض الآخر وجبت الوصية لمن لم يعط بتقدير ينص عليه .

٣ — يجب أن يراعى أن قتل الموصى أو المورث مانع من صحة الوصية مطلقاً فإذا قتل الموصى له الموصى أو المورث بطلت الوصية إن كان أنشأها الموصى قبل موته وجمع من استحقاقها في تركه الميت إن لم يكن أنشأها بنفسه .
كما يمنع القتل من استحقاق الوصية الاختيارية والميراث بالشروط التي تقدمت من قبل في فروع الإرث .

وسأبقى الكلام عنها في الوصية الاختيارية كذلك .

ثالثاً مقدار الوصية الواجبة : لقد حدد القانون مقدار الوصية الواجبة بما كان يستحقه الولد المتوفى ميراثاً لو أنه عاش حتى مات أصله في حياته بشرط ألا يزيد ذلك النصيب على ثلث التركة حتى إذا كان نصيب الولد المتوفى على فرض حياته أكثر من الثلث فإن ما زاد على الثلث يكون موقوفاً على إجازة الورثة .

وإذا كان صاحب التركة قد أوصى لمن تجب له الوصية من ذرية ولده المتوفى في حياته بأكثر مما يوجب القانون كان ما يساوى نصيبه وصية واجبة .

وكان القدر الرائد عنه وصية اختيارية تجري عليه أحكامها فما كان في حدود الثلث نفذ مير غير توقف على إجازة الورثة وما زاد على الثلث توقف على إجازتهم .

أما إذا أوصى له بأقل من النصيب الواجب فإنه يكمل له حقه من باقي الثلث إن اتسع لذلك .

ولتوضيح ذلك فنضرب الأمثلة الآتية :

إذا توفي شخص عن (ثلاثة أبناء ، ابن ابن توفي في حياته) وترك ١٨٠٠ جنيه وكان الأب قد أوصى لابن الابن بستائة جنيه فإنها تكون له بعضها باعتبارها وصية واجبة وهو ٤٥٠ جنيه والباقي باعتباره وصية اختيارية وهو ١٣٥٠ جنيه ولا حاجة هنا إلى إجازة الورثة لأن مجموع الوصيتين ينفذ من ثلث التركة .

وإذا توفي شخص عن (بنتين ، ابن ، أولاد ابن توفي في حياته) وترك ١٥٠٠ جنيه وكان قد أوصى لأولاد الابن بثلاثائة جنيه فإنهم يأخذون من تركته جدهم هذا البالغ وهو ٣٠٠ جنيه ويأخذون ٢٠٠ جنيه أخرى ليكمل لهم نصيب أبيهم الذي كان يستحقه ميراثا لو كان حيا عند موت جدهم وهو ٥٠٠ جنيه ثلث التركة .

وإذا أوصى الشخص لبعض المستحقين دون البعض الآخر أخذ هذا البعض الآخر الذي لم يوصى له حقه كاملا من باقي الثلث إن اتسع لذلك فإن ضايق عن نصيبه فإنه يكمل له نصيبه مما يكون من زيادة في نصيب من خصه بالوصية وترك لغيره وتوضح ذلك .

فمثلا : لو كان لشخص ثلاثة أبناء مات أحدهم في حياته عن بنتين فأوصى الجدة لواحدة منهما بثانية أفدنة وكانت تركته ستة وثلاثين فدانا فلهذا مقدار الوصية الواجبة يساوي ثلث التركة وهو ١٢ فدانا .

ولما كان صاحب التركة قد أوصى لإحدى البنتين بأكثر مما تستحقه فإن الثانية تأخذ ما بقي من الثلث وهو أربعة أفدنة ولما كان هذا أقل مما تستحقه فإنه يكمل لها مما زاد في نصيب أختها فتأخذ من نصيب أختها فدائين حتى يكون لكل منهما ستة أفدنة أما من أوصى لها بثانية أفدنة فتتخذ وضيتها في ستة أفدنة نصيبها في الوصية الواجبة وتوقف في الدائنين الباقيين على إجازة الورثة لأنها تعتبر وصية اختيارية فيأ زاد على الثلث :

أما لو أوصى لكل مستحق بأقل من نصيبه فإنه تكمل الأنصاء من
باقى الثلث ففي المثال السابق لو أوصى لكل بنت بأربعة أفدنة وجب لكل
منهما فدانا آخران ليكمل لهما النصيب .

وقد نص القانون على أن الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا
الأخرى ولو كانت هذه الأخرى واجبة في الديانة كالوصية بفدية الصوم والركاة
أو الكفارة لأنها أكد منها حيث إن لها مطالبا من جهة العباد فمثلا : لو ترك
الشخص من وجبت له الوصية من غير إضاء وأوصى لغيره وجبت له الوصية فإن
بقي من الثلث ما يتسع لتنفيذ الوصية الواجبة نفذت الوصيتان وإلا إذا لم يتسع
فإنه يؤخذ من الوصية الاختيارية ما يكمل حق من وجبت له الوصية فإن
استغرقت الوصية الواجبة كل الثلث فليس لأصحاب الاختيارية شيء .

رابعا - طريقة استخراج الوصية الواجبة من التركة

إن القانون وإن لم ينص على طريقة استخراج الوصية الواجبة من التركة
صرحة إلا أنه قد أرشد إلى ما يجب مراعاته عند استخراجها حيث نص في
صدر المادة (٧٦) على أنه (إذا لم يوصى للميت لفرع ولده الذي مات في حياته
أو مات معه ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا لو كان حيا عند
موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث) .

فهذا الجزء من المادة يبين أن مقدار الوصية هو ما كان يستحقه الولد التوفي
في حياة أصله من ميراث لو كان حيا عند موت أصله ما دام نصيبه في حدود
الثلث وهو صريح في أن الفرع لا يأخذ أكثر مما كان تستحقه أصله بحال من
الأحوال وعلى ذلك يجب عند استخراج الوصية الواجبة من التركة ملاحظة
الأمر الثلاثة الآتية :

١ - أن يكون المقدار المستخرج بمثل نصيب الولد للتوفي في حياة أبيه
أو أمه فلا يتجاوزه بحال .

$$\text{السهم : } 3 \quad 2 \quad 2 \quad 1+1+1+1$$

ومن ذلك يتبين أن نصيب الابن والبنت المتوفين على فرض حياتهما يساوى $\frac{2}{3}$ من التركة ولما كان هذا النصيب أقل من الثلث فتنفذ الوصية أى تخرج من التركة أولا .

ويكون مقدارها هو $60 \times \frac{2}{3} = 40$ فدانا يقسم بين الابن والبنت للذكر نصف الأنثى .

فيكون نصيب الابن $= 10 \times \frac{2}{3} = 6\frac{2}{3}$ أفدنة تعطى لبنت وصية واجبة

ويكون نصيب البنت $= 10 \times \frac{1}{3} = 6\frac{2}{3}$ أفدنة تعطى لابنها وصية واجبة

والباقي بعد الوصية وهو $60 - 10 = 50$ فدانا يعتبر التركة التى تقسم الورثة الحقيقيين وهم :

(زوج ، أم ، أب ، بنتين)

الفروض : $\frac{1}{2} \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{4}$

أصل المسألة من ١٢

$$\text{السهم : } 3 \quad 2 \quad 2 \quad 8 = 10$$

مجموع السهام وهو أصل للمسألة بعد العول

جزء السهم $= \frac{10}{3} = 3\frac{1}{3}$ أفدنة

الأنصبة : ٩ ٦ ٦ ٢٤ لكل منها ١٢ فدانا

مثال آخر :

توفى شخص عن وترك ٣٦٠٠ جنيه

(أب ، أم ، بنتين ، ابن ابن ، بنت بنت)

وأصل للسألة من ٦

السهم : ١ . ١ . ٤

جزء السهم = $\frac{٢}{٣}$ = ٤٠٠ جنيه

الأصبة و ٤٠٠ ٤٠٠ ١٦٠٠ لكل بنت ٤٠٠

تقليبه :

إذا كان الفرع المستحق للوصية قد مات أبوه وجده في حياة صاحب التركة فإنه يأخذ ما كان يستحقه جده لو كان حيا عند وفاة صاحب التركة وليس ما كان يأخذه أبوه لو كان حيا .

فمثلا لو مات شخص عن (أب ، ابن ، بنت ابن ابن مات أبوها وجدها في حياة المورث) والتركة ١٨٠٠ جنيه فها نقرض وجود ابن المورث (جد صاحب الوصية) فيكون التقسيم بين الأب والابن . للأب السدس والباقي بين الابن من (٦) للأب سهم والخمسة أسهم للابن وهي لا تقسم عليها من غير كسر فتصحح السألة بضرب أصلها وهو ٦ في ٢ فيصير الأصل بعد التصحيح ١٢ للأب سهمان ولكل ابن خمسة أسهم .

وحيث أن نصيب الابن للتوفى = $\frac{٣}{٤}$ من التركة فهو أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث وحيث أن تأخذ بنت الابن ثلث التركة وصية وقدره ٦٠٠ جنيه والباقي بعد الوصية وقدره ١٢٠٠ جنيه يقسم بين الأب والابن الموجود للأب سدسه وهو ٢٠٠ جنيه والباقي للابن وقدره ١٠٠٠ جنيه .

ولو توفي رجل عن (أب ، أم ، بنت ، بنت ابن ، بنت ابن ابن توفي أبوها وجدها في حياة المورث) والتركة ٥٠٠ جنيه ففي هذا المثال لبنت ابن الابن وصية واجبة لأنها لا ترث لحجبها بالبنت وبنت الابن معا حيث استغرقنا الثلثين وعلى ذلك يفرض جدها وهو ابن للتوفى وتقسم التركة على هذا الفرض أولا بين الأب

والأم . والبنت . والابن بعد فرضه حيا . فيكون للأب السدس وهو سهم من ستة وللأم السدس وهو سهم من ستة والأزمية سهام الباقية تقسم بين الأب والبنت للذكر ضعف الأنثى وتحتاج المسألة إلى تصحيحها وذلك بفرض أصلها وهو ٦ في ٣ فيكون الأصل بعد التصحيح = ١٨ للأب ثلاثة أسهم وللأم ثلاثة أسهم والباقي وهو ١٢ تقسم بين البنت والابن للذكر ضعف الأنثى فيكون للبنت أربعة أسهم وللابن ثمانية أسهم وعلى ذلك يكون نصيب الابن على فرض حياته $\frac{1}{3}$ من التركة وهو أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث وتكون الوصية الواجبة لبنت ابن الابن هي $\frac{1}{3} \times ٤٥٠٠ = ١٥٠٠$ جنيه .

والتركة بعد الوصية هي ٤٥٠٠ — ١٥٠٠ = ٣٠٠٠ جنيه تقسم بين الأب والأم والبنت وبنت الابن . للأب السدس وللأم السدس وللبنت النصف ولبنت الابن السدس تسعة للاثين وأصل المسألة من ٦ للأب سهم وللأم سهم وللبنت ثلاثة أسهم ولبنت الابن سهم يخص الأب ٥٠٠ جنيه . والأم ٥٠٠ جنيه والبنت ١٥٠٠ جنيه وبنت الابن ٥٠٠ جنيه .

أمثلة متنوعة مشروحة للتمرين

١ — توفيت امرأة عن

وتركت ٣٣٠٠ جنيه

(زوج ، بنتين ، بنت بنت ، أخوين لأم)

الحل :

في هذه المسألة وصية واجبة تستحقها بنت البنت لأنها فرع لطبقة أولى من أولاد البطون وغير وراثية لأنها من ذوى الأرحام ولمعرفة مقدار الوصية تفرض أمها على قيد الحياة .

وتكون الورثة على هذا القرض هم :

(زوج ، ثلاث بنات ، أخوين لأم)

الفروض : $\frac{1}{2}$ الباقي فرضا وردا م بالفرع الوارث المؤنث
أصل للسألة من ٤ مأخذ نصيب الزوج

٣

— السهام : ١ ١+١+١ —

وهنا نجد نصيب البنت التوفاة على فرض حياتها = $\frac{1}{2}$ وهو أقل من الثلث
فتنفذ الوصية لبنتها ويكون مقدار هو $٣٢٠٠ \times \frac{1}{2} = ٨٠٠$ جنيه .

الباقي بعد الوصية وقدره ٢٤٠٠ جنيه يقسم بين الزوج والبنتين للزوج أربعة
وقدره ٦٠٠ جنيه والباقي للبنتين مناصفة بينهما فرضا وردا لكل بنت ٩٠٠ جنيه
ولا شيء لأولاد الأم لحجبهما بالبنتين .

٢ — توفي رجل عن :

(زوجة ، بنت ، أخت شقيقة ، أبي أب ، أخ لأب موسى له يمثل نصيب وارث)
وترك ٤٠ فدانا ومنزلا وقد تصالحت الزوجة على المنزل فما نصيب كل
من الباقيين ؟

الحل :

الورثة :

(زوجة ، بنت ، أخت شقيقة ، أبي أب ، أخت لأب)

الفروض : $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ ع $\frac{1}{2}$ يفرض أخ موسى لها يمثل
شقيق ويقاسم نصيب وارث
الشقيقة في ميراثا
الباقي للذكر بالشقيقة ولها
نصيب الوصية

أصل للسؤال من ٨

السهم : ١ ٤ ١ ٢ ١ = ١

مجموع السهام بما فيها الوصية

وبما أن الزوجة قد خرجت على المنزل فيكون أصل المسألة بعد إخراج نصيب للصالحة هو ٩ - ١ = ٨ وجزء المهر = $\frac{1}{8}$ = ٥ أفدنة = البنت ٢٠ فدانا وللأخت الشقية ٥ أفدنة ولأبي الأب ١٠ أفدنة وللأخت لأب وصية ٥ أفدنة .

٣ - توفي رجل عن (زوجة ، أم ، بنت ، ثلاث بنات ، ابن ، أخ
للأم موسى لها بئيل نصيب الزوجة ، أخت لأم موسى لها بئيل نصيب وارث)
وترك ٣٩٠٠ جنيه ومنزلا وسيارة وتصلحت الزوجة على المنزل والأخت لأم على
السيارة فما نصيب كل من الباقيين ؟

اخیر :

الورقة :

(زوجة ، أم ، بنت ، ثلاث بنات ابن ، أخ لام موسى يمثل نصيب الزوجة ، أخ لام يمثل وارث)

أصل للسألة من ٢٤ وترد إلى ٨ عخرج نصيب الزوجة

— — 12 XXX 12 4
Y
20
Y 21 Y 0
21

١٥ ٧+٧+٧ ٦٣ ٢١ ١٥

وترد إلى ٨ مخرج الزوجة وتصحح بضرب $٥ \times ٨ = ٤٠$

وتصح ثانيا بضرب $۳ \times ۴۰ = ۱۲۰$

(ب) وعلى فرض موت المفقودة يكون الورثة هم :

(زوجة ، أم ، أخت شقيقة ، أخت لأب ، أبي أب ، أخ لأم)
 التبرؤ : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ أفضل : موسى يمثل
 للجد نصيب وارث
 ميراثا بالجد
 وله وصية

وأصل النسالة من ١٢ وعالت إلى ١٥ + ٢ وصية

السهم : ٣ ٢ ٦ ٢ ٢
 = ١٧ مجموع السهام بما فيها الوصية
 جزء السهم $\frac{17}{100} = ٢٥٠$ جنيه

الأنصبة : ٧٥٠ — ٥٠٠ — ١٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠

ومن اللوازمة بين الأنصبة في الفرضين يتبين أنه يوقف للمفقودة على فرض حياتها ٢٠٤٠ جنيه وباقي المستحقين ياملون بأسوأ الحالين فهما فتأخذ الزوجة ٥١٠ جنيه وتأخذ الأم ٥٠٠ جنيه وتأخذ الأخت الشقيقة ١٧٠ جنيه ويأخذ الجد ٥٠٠ جنيه ويأخذ الأخ لأم وصية ١٧٠ جنيه ولا شيء للأخت لأب إلى أن يظهر أمر المفقودة ويحفظ الفرق بين الأنصبة مع الوقوف للمفقودة حتى ينكشف أمرها .

• — توفيت امرأة عن :

والتركة ٢٠٨٠ جنيه

(زوج ، أم ، بنت ، بنت بنت ، أخ لأم ، أم أب)

الحل :

في المسألة وصية واجبة تستحقها بنت البنت ولعرقة مقدارها تفرض منها على قيد الحياة ويكون الورثة على هذا التفرض هم :

(زوج ، أم ، بنت ، أخ لأم ، أم أب)

القروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالبنتين م بالأم

أصل المسألة من ١٢ وعالت إلى ١٣

٨

السهم : ٣ ٢ ٤ + ٤ — — = ١٣

ونجد هنا أن نصيب البنت المتوفاة على فرض حياتها = $\frac{1}{4}$ من التركة .

وهو أقل من الثلث فنفذ الوصية .

ويكون مقدار الوصية لبنت البنت هو $٢٠٨٠ \times \frac{1}{4} = ٥٢٠$ جنيه

ولتركة بعد الوصية تبقى $٢٠٨٠ - ٥٢٠ = ١٥٦٠$ جنيه .

يوزع على الورثة الأحياء الحقيقيين وهم :

الورثة : (زوج ، أم ، بنت ، أخ لأم ، أم أب) .

القروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ م بالبنت م بالأم

وأصل المسألة من ١٢ وترد إلى ٤ مخرج نصيب الزوج

السهم : ٣ ٢ ٤ — —

٣ ١

وتصح بضرب $٤ \times ٤ = ١٦$

السهم : ٤ ٣ ٩

جزء السهم = $\frac{1}{16} = ٩٠$ جنيه

الأنصبة : ٣٦٠ ٢٧٠ ٨١٠ —

٦- توفيت امرأة عن :

زوج ، أم حامل من أبي التوفاة ، أخت شقيقة ، أخ لأم ، أخت لأم ، أخ لأب
موصى له بثل نصيب الحمل) وترك ١٥٦٠ جنيه فما مقدار ما يوقف الحمل
وما نصيب كل مستحق ؟

الحل :

(١) على فرض الحمل مذكرا يكون الورثة هم :

الورثة : (زوج ، أم ، أخ شقيق ، أخت شقيقة ، أخ لأم ، أخت لأم ، أخ لأب)

المروض :	١	١	ع ولم يبق شيء	١	موصى له
			فيشتركان مع		نصيب وارث
			أولاد الأم في		م ميراثا بالشقيق
			الثلاث يسم بينهم		وله وصية
			جميعاً بالتساوي		

وأصل السألة من ٦

ويصمح بضرب $٦ \times ٢ = ١٢$

السهام : ٦ . ٢ ١ + ١ ١ + ١ + ١ وصية

= ١٣ مجموع السهام بما فيها الوصية

جزء المهر = $\frac{١٢٠}{١٣}$ = ٩٢٠ جنيه

الأضحية : ٧٢٠ ٢٤٠ ١٢٠ + ١٢٠ + ١٢٠ + ١٢٠ + ١٢٠ وصية

(ب) على فرض الحمل مؤثرا يكون الورثة هم :

(زوج ، أم ، أختين شقيقتين ، أخ لأم ، أخت لأم ، أخ لأب)

الفروض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ موصى له بمثل

نصيب وارث

ع ولم يبق شيء

أصل المسألة من ٦ وعالت إلى ١٠

٤

السهام : ٣ ١ ٢+٢ ٢ + ٢ وصية

= ١٢ مجموع السهام بما فيها الوصية

جزء السهم = $\frac{1}{12}$ = ١٣٠ جنيه

الأنصبة : ٣٩٠ ١٣٠ + ٢٦٠ + ١٣٠ + ١٣٠ + ٣٦٠ وصية

من الموازنة بين الأنصبة في الفرعين يتبين أن نصيب الحل على فرض الأنوثة خير له فيوقف له ٢٦٠ جنيه ويماثل باقي المستحقين بأسوأ الحالين فيأخذ الزوج ٣٩٠ جنيه وتأخذ الأم ١٣٠ جنيه وتأخذ الأخت الشقيقة ١٢٠ جنيه ويأخذ الأخ لأم ١٢٠ جنيه وتأخذت الأخت لأم ١٢٠ جنيه ويأخذ الأخ لأب وصية ١٢٠ جنيه والفرق بين الأنصبة يحفظ مع اللوقوف للمعمل حتى يظهر أمره.

٧ — فقد رجل في يناير سنة ١٩٥٨ وبوم فقده كان له :

(أب ، أم ، ابن ، بنت ذلك الابن ، بنت ، زوجة هي أم أولاده)

وفي ديسمبر سنة ١٩٦٠ مات الابن عن تركه ثلثها ٣٦٠٠ جنيه وفي يناير سنة ١٩٦٣ حكم بموت المفقود بناء على غلبة الظن وكانت تركته ٥٤٠٠ جنيه فكيف تقسم التركتين ؟

الحصل :

(١) بما أن المفقود إذا حكم بموته بناء على غلبة الظن يعتبر ميتاً من وقت الحكم بالنسبة لماله فعلى ذلك لا يرث الابن في مال أبيه شيئاً ويكون وريثة الأب للمفقود هم :

(أب ، أم ، بنت ، بنت ابن ، زوجة)

الارض : $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

وأصل المسألة من ٢٤ وعالت إلى ٢٧

السهم : ٣ ٤ ١٢ ٤ ٤

$= ٢٧$ مجموع السهام وهو أصل المسألة بعد العول .

جزء السهم $= \frac{٢٧}{٢٤} = ١.١٢٥$ جنيه

الأفضىة : ٦٠٠ ٨٠٠ ٢٤٠٠ ٨٠٠ ٨٠٠

(ب) بما أن المفقود إذا حكم بموته بناء على غلبة الظن يعتبر ميتا بالنسبة لمال غيره من تاريخ فقده فعلى ذلك لا يرث الأب المفقود في مال ابنه شيئا ويكون ورثة الابن هم :

(أبى أب ، أم أب ، أخت شقيقة ، بنت ، أم)

الفروض : الأفضل يرضى م بالأم ع مع الغير $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$

أع شقيق

ويقاسم الشقيقة

في الباقي للذكر

نصف الأنثى

أصل المسألة من ٦

السهم : ٢ ٣ ١

نضصح بضرب $٣ \times ٦ = ١٨$ أصل المسألة بعد التصحيح .

جزء السهم $= \frac{١٨}{٦} = ٣$ جنيه

السهم : ٤ ٢ ٩ ٣

الأفضىة : ٤٠٠ ٨٠٠ ١٨٠٠ ٦٠٠

٨ — توفيت امرأة عن :

(زوج ، أم ، بنت ، أخت شقيقة ، بنت بنت ، أبي أب)
 فبين من يستحق وصية واجبة ومقدارها ونصيب كل وارث من الباقيين ؟
 الحل :

في المسألة وصية واجبة تستحقها بنت البنت وللمرأة مقدارها تفرض أمها على
 قيد الحياة ويكون للورثة على هذا الفرض هم :

(زوج ، أم ، بنتين ، أخت شقيقة ، أبي أب)
 الأفضل له

الفروض : $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{4}$ ، ع ولم يبق شيء $\frac{1}{4}$
 أصل المسألة من ١٢ وعالت إلى ١٥ .

السهام : ٣ ٢ ٤+٤ ٢ = ١٥

ونجد هنا نصيب البنت التوفية على فرض حياتها يساوي $\frac{1}{4}$ من التركة وهو
 أقل من الثالث فننفذ الوصية ويكون مقدار الوصية الواجبة لبنت البنت هو
 $١٩٥٠ \times \frac{1}{4} = ١٣٠$ جنيه .

والتركة بعد الرصية هي $١٩٥٠ - ١٣٠ = ١٨٢٠$

يوزع على الورثة الأحياء الحقيقيين وهم :

(زوج ، أم ، بنت ، أخت شقيقة ، أبي أب)
 الأفضل له

الفروض : $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{4}$ ، ع مع الغير $\frac{1}{4}$
 ولم يبق شيء .
 أصل المسألة ١٢ وعالت إلى ١٣

السهام : ٣ ٢ ٦ ٢

جزء السهم = $\frac{١٨٢٠}{٦} = ٣٠٣$ جنيه

الأنصبة : ٤٢٠ ٢٨٠ ٨٤٠ ٢٨٠

٩ — توفي رجل عن :

والتركة ٧٢٠٠ جنيه

(زوجة حامل ، أخ شقيق ، أخت شقيقة ، أخ لأب ، أبي أب)

تقسم التركة أولاً على فرض أن الحمل مذكر فيكون إنا وبموجب جميع الإخوة وعلى ذلك يكون للزوجة الثمن فرضاً . ولأبي الأب السدس فرضاً والباقي للابن تمصياً .

وأصل المسألة من ٢٤

وجزه السهم = $\frac{٧٢٠٠}{٣٠٠}$ = ٣٠٠ جنيه

وحيث تأخذ الزوجة ٩٠٠ — وأبو الأب ١٢٠٠ جنيه والباقي للابن

وقدره = ٥٧٠٠ جنيه .

ثم تقسم ثانياً على فرض أن الحمل مؤنث فيكون بنتاً وبموجب الأخ لأب بالشقيقة . ويكون للزوجة الثمن فرضاً وللبنت النصف فرضاً ولأبي الأب السدس فرضاً (لأنه أفضل له من القاسمة . وللأخ والأخت الشقيقة الباقي تمصياً ولا شيء للأخ لأب لحجبه بالشقيقة

أصل المسألة من ٢٤ وصححت إلى ٧٢

للزوجة الثمن وهو $٩ \times ١٠٠ = ٩٠٠$ جنيه .

ولبنت النصف وهو $٣٦ \times ١٠٠ = ٣٦٠٠$ ولأبي الأب السدس وهو

$١٢ \times ١٠٠ = ١٢٠٠$ جنيه والباقي للأخت الشقيقة تمصياً .

ومن للموازنة بين الفرضين يتبين أن نصيب الحمل على فرض الذكورة خير له فيحفظ له ٥٧٠٠ جنيه وباقي الورثة يماثل بأسوأ الفرضين فتأخذ الزوجة ٩٠٠ جنيه وتأخذ أبو الأب ١٢٠٠ جنيه ولا شيء للأخوة حتى يظهر حال الحمل فإن ولد مذكراً أخذ ما وقف له وإن ولد مؤنثاً أخذ ٣٦٠٠ جنيه وأعطى للشقيقة ١٥٠٠ جنيه .

وإن ولد ميتا كان للزوجة الربع وشارك الجدة الأشقاء في الباقي للذكر نصف الأنثى .

١٠ - توفيت إمرأة عن :

(زوج، بنت ابن، أم أم، أخ لأم، بنت أخ شقيق، ابن أخت شقيقة)
و تزكت ٢٦٠٠ ومزلا وتخرجت أم أم، على المنزل لها نصيب كل من
الآتين.

لاميراث للأخ لأم لحجبه بالفرع الوارث ولا ثبت الأخ وابن الأخت
لأنهما من ذوى الأرحام الذين لا يرثون مع أصعاب الفروض وتقسم التركة على
الباقين فيكون للزوج الربع فرضا ولبنات الابن النصف فرضا ولأم الأم السدس
فرضا ثم رد الباقي على بنت الابن ، أم الأم ثمانية ١ : ٣

وأصل المسألة بعد الرد ء وأخذ نصيب الزوج وضحت إلى ١٦

فيكون للزوج أربعة أسهم ولبنت الإبن تسعة أسهم ولأم الأم ثلاثة أسهم
وحيث إن أم الأم تمخرجت على المنزل فيكون أصل المسألة يد طرح سهم
المخالطة هو $16 - 3 = 13$ فيكون ما خص السهم $2600 \div 13 = 200$ ج
فتأخذ بنت الإبن 1800 جنيه — وللزوج 800 جنيه

۱۱ - توفی شخص عن

(زوجة ، ، بنت ، بنت بنت ، أخت شقيقة)

والتركة ٨٨ فنادانا ومنزل وقد تصالحت الزوجة المنزل في المأثلة وصية واجبة
لتسحقها بنت البنت والمعرفة مقدار الوصية يفرض أصلها حيا ويكون الورثة هم :

(زوجة ، بتان ، أخت شقيقة)

ق:ع مع الغير

أصل المسألة من ٢٤

فيكون مقدار الوصية على هذا (٨) من ٢٤ وهو في حدود الثلث فتستند ولكن نظرا لوجود التخارج لانزل سهام الوصية الآن بل تقسم السهام الباقية وهي ١٦ على الورثة الحقيقيين ثم بسد ذلك نسقط سهام الزوجة في مقابل النزل وتقسم الأهلين على ما تبقى من السهام بما فيها سهام الوصية كالآتي :

(زوجة ، بنت ، أخت شقيقة ، موصى لها وصية واجبة) .

$$\begin{array}{l} \text{المروض : } \frac{1}{8} \quad \frac{1}{4} \quad \text{ق : ع} \\ \text{السهم : } (٢) \quad ٨ \quad ٦ \\ ١٦ \end{array}$$

فيصير مجموع السهام ٢٤

وبما أن الزوجة قد خرجت على المنزل فيكون أصل للمسألة بمد طرح سهامها $٢٤ - ٢ = ٢٢$ وجزء السهم $٢٢ = ٤ \times ٥$ فتأخذ البنت $٨ \times ٤ = ٣٢$ فدانا وتأخذ الأخت ٦×٤ فدانا ومقدار الوصية لبنت البنت $٨ \times ٤ = ٣٢$ فدانا .

الباب الثاني

الوصية

أولاً : في معنى الوصية وحكمة مشروعيتها وركنها - وما تتحقق به

س ١ : ما الذي تحقق فيه الوصية مع الميراث وما تفرق فيه عنه :

ج : الوصية من الأسباب الناقلة للملكية في الشريعة الإسلامية كالميراث :

فهي تصرف بنقل المال من ملك الموصى إلى ملك الموصى له بعد موت الأول وهي
تشبه الميراث من حيث أن التملك فيهما يكون بعد الوفاة .

ومن حيث أن أحكامهما تقع على تركة المتوفى بعد تجهيزه وسداد ديونه ولكلها
تفرق عن الميراث من وجوه أربعة :

١ - أن الملك في الميراث يثبت بحكم الشارع دون أن يكون للإنسان فيه إرادة
ما أصلاً أي أن الخلافة فيه جبرية ثابتة بحكم الشارع لا بإرادة المورث ولا بإرادة
الوارث حتى لو رده الوارث لم يرتد .

ولذلك قال العلماء : أنه لا يدخل شيء في ملك الإنسان جبراً عنه سوى الميراث
أما الوصية فالملك فيها يثبت للموصى له بمقتضى خلافة عن الموصى خلافة اختيارية
من جانبيهما .

وذلك أن الموصى أراد أن يكون للموصى له خليفة عنه في التقدير للموصى به .
والموصى له قبل هذه الخلافة محتار حتى إذا ردها بطلت الوصية .

٢ - إن الله بين أشخاص المستحقين للميراث وحدد أنصابهم بنفسه ولادخل
للإنسان في شيء من هذا كله بينما ترك للإنسان اختيار الأشخاص الذين يوصي لهم

ويريد بهم ، كما ترك له أيضا حرية توزيع الإنشاء مادامت وصيته في حدود المقدار الذى تفذ فيه الوصية وهو الثلث .

٣ — إن اختلاف الدين مانع من الميراث كما علمنا ولكنه غير مانع من صحة الوصية . .

٤ — إن التركة فى الميراث تكون ملكا للورثة على الشيوع فى كل حال أما فى الوصية فقد تكون الوصية بين بذاتها فىكون الملك للموصى له فى هذه العين وحدها وقد تكون الوصية بهم معلوم شائع فى التركة منسوب إلى كلها فىكون الملك فى الوصية على الشيوع مع الورثة فى التركة .

كذلك تختلف عن سائر التصرفات الأخرى النافذة للملكية كالبيع والهبة والإجارة وغيرها من أسباب الملك من وجهين :

أحدهما . أن الملك فى الوصية لا يثبت للموصى له إلا بعد وفاة الموصى مصرا على وصيته .

بينما يثبت للملك بالأسباب الأخرى فى حياة الشخص الذى صدر منه التملك . إما متجزا ، أو مضافا أو معلقا على حدوث شيء آخر .

وثانيهما : أن الأصل فى العقود والتصرفات أنها تصح وتوجد بصيغة التنجيز وهى الصيغة التى تكون منشطة للعقد فى الحال وتترتب عليه أحكامه وآثاره فى الحال لأن الأصل فى من يريد التماثل أن يقصد إلى وجود العقد فى الحال كذلك ولم يشذ عن هذا الأصل سوى الوصية والإنشاء إذ الوصية تملك مضاف لما بعد الموت .

والإنشاء تلغى التصرف فى ماله ومصالح أطفاله إلى غيره بعد وفاته . فمعنى هذين التصرفين لا يتفق مع التنجيز لأن أحكامهما لا يمكن أن تكون إلا بعد الوفاة ولذا لا يقبلان التنجيز أصلا إلا من حيث الظاهر كما لو قال :

أوصيت لفلان بثلث مالى أو جعلت فلانا وصيا على أولادى فإن المصيبة فيهما منجزة في الظاهر ولكنها في الحقيقة مضافة .

س ٤ : كيف كانت الوصية قبل الاسلام ؟

ج : الوصية نظام قديم عرفه الإنسان منذ عصور بعيدة فقد كانت معروفة ومعدولا بها عند قدماء المصريين والرومان والعرب وغيرهم من أمم الأرض .
ولكنها كانت تقوم في الغالب على أسس بيده عن الرحمة والإنصاف .
ولتتخذ من ذلك مثلا الوصية في القانون الروماني باعتباره أوسع القوانين القديمة وأدقها .

والوصية عند العرب في الجاهلية قبل الإسلام لما لها من الارتباط بالوصية في الإسلام .

١ — أما الوصية عند الرومان : فقد كان في أول الأمر لرب الأسرة حق التصرف في جميع ماله بطريق الوصية تصرفا غير مقيد بشيء فكان له أن يوصي بجميع ماله لمن يشاء دون اعتراض عليه ومن كان يريد حرمان أقاربه . أو أولاده أنفسهم : عمد إلى أجنبي فأنخذله في وصيته وارثا وحرّم بذلك أولاده من كل شيء .

وبطبيعة الحال هذا نظام فاسد ومسلّك ظالم يضاعف من ظلمه وفساده . أن الأولاد الذين حرّموا من ميراث أبيهم قد يكونوا في الأغلب الأعم . هم الذين أسهموا بنصيب والفر في تكوين ثروته التي حرّموا منها بسبب انحراف والدهم في ميوله لذلك رأى من الخير والمثل تقيد هذه الإباحة بما يرفع الظلم عنهم .

فتقرر أن يكون للفروع الذين يتظلّمون من حرمانهم من الميراث بدون مبرر : الحق في رفع دعوى . أي دعوى الوصية الظالمة يبنون دعواهم هذه على أن

الموصى لم يكن حين الوصية في سلامة من قواه العقلية ولذا جاءت وصيته مخالفة لما توجيه القوى وصلة الرحم .

ومن غير شك هذه الخطوة أقرب إلى تحقيق العدالة مما كان عليه الحال قبل فقد أعطت الورثة حق الاعتراض على تصرفات الموصى .

وإن كانت في الواقع لم تسد عليه باب حرمانهم فقد كان يستطيع ذلك حق مع ثبوت حق الاعتراض لهم وحيلته في ذلك : أن يتخذ الشخص أولاده وأقاربه ورثة ثم يوصى بجميع أمواله لأجنبي بعد ذلك ويكاملهم تنفيذ ذلك . وبهذا يخرجون من التركة وليس لهم منها . إلا مجرد إسم الورثة .

ولذلك رأى أخيراً أن يحتاط لحق الورثة أكثر من ذي قبل فيقيد تصرف الوصية بما يمنع التلاعب فيها ويحقق المصلحة منها . فجاءت شريعة (فالسيدبا)

التي صدرت سنة ١٨٠٤ قبل الميلاد وفيها يمين على الشخص أن يحتفظ لأولاده ربع تركته ميراثاً بشرط ألا يكونوا قد سلكوا معه مسلكاً يوغر صدره إضراراً شديداً .

وكانت فكرة الوصية عند الرومان تقوم على أساس إحلال الموصى لمحل الوصى في حياته لا بعد وفاته .

وكان طريق الإرث عتدم هو الوصية .

فقطرة القانون الروماني في الوصية تختلف عن نظرة الفقه الإسلامي الذي براها تلمسكا مضافا إلى ما بعد الموت .

وقد اتجهت القوانين الحديثة كلها وجهة الفقه الإسلامي .

(ب) أما الوصية عند العرب قبل الإسلام : فقد كانوا يتوارثون ويوصون بعضهم لبعض . ولكن على نحو يتجافى مع العدل والإنصاف ولا يتفق مع روح البر وصلة الرحم .

فكان لليراث عندم كما عرفنا يسير على نظم مستنكرة وأوضاع خاطئة فقد كانوا لا يورثون إلا من اعتد عوده من الذكور البالغين ويحرمون المستضعفين من النساء والأطفال... ويحملون للولد التبنى نصيباً مفروضاً في تركه من بناء ويحرمون بذلك ذوى قرابهم أو ينقصون حقهم ضراراً وعدواناً.

وكانوا في الوصية يسلكون بها مسلكاً غريباً في وضعا وفي الناية التي تبحث عليها فكانوا يوصون للأجانب تفاخراً ومباهاة ويتركون الأقارب في الفقر والحاجة، مع أنهم أولى يكرم واحترم بما أنعم الله به عليهم.

وقد تجاوزوا الوصية بالمال إلى الوصية بالنيابة والبكاء عليهم وتعداد شمائلهم وذكر مفاخرهم بعد موتهم.

س ٣ - كيف استقر نظام الوصية في الاسلام ؟

ج : جاء الإسلام والناس في وصاياهم كما أشرنا ولم يكن من عدله الذي جاء به أن يتركهم على ما كانوا عليه من تصرفات شاذة لا تتفق مع الفرض النبيل الذي بحث ليحقيقه صاحب هذه الشريعة صلوات الله وسلامه عليه فرسم لهذه التصرفات حدوداً تحفظ نظام الأسرة والمجتمع.

وتوفر المال على أحق الناس وأولاهم بالاستمتاع به .

وكان من حكمة الشارع الحكيم التي لازمته في جميع تشريعاته أن يأخذ الناس بالمواودة والرفق ويسير بهم في خطوات ويدة مائة حتى يزول من أنفسهم شوائب الماضي ورواسبه بالتدرج شيئاً فشيئاً .

فكان من آثار ذلك أن أوجب الله الوصية أول الأمر للوالدين والأقربين من غير تفرقة بين صنيّر وكبير وذكر وأشي بمقتضى قوله تعالى في سورة البقرة : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على التقين » .

ففي هذه الآية أوجب الله الوصية للوالدين والأقربين ثم وكل للشخص نفسه صاحب المال حق توزيع تركته حين تحضره الوفاة في والديه وذوى قرابة من غير تعيين لمزاتب الاستحقاق ولا تحديد للأوصياء إلا أن يكون في المروف الذي لا ظلم فيه ولا جور .

وكانت المصلحة تقتضي أن يفوض إليهم ذلك الأمر ليوصى كل شخص بما يرى فيه منفصلته من تفضيل بعض الأقارب على بعض تبعاً لنصرتهم له ومعاونتهم إياه .

ثم لما خيف من جور الوصى وميله مع الميسرى جعل الله لولى الأمر حق الإشراف على تصرفات الوصيين والعمل على الإصلاح بينهم .

قال تعالى : « فمن خاف من موصى جنناً أو إثمًا فأصلح بينهم فلا إثم عليه أن الله غفور رحيم » .

فلما اعتاد الناس أن يأخذ الأقارب شيئاً من أموالهم أوجب الله لهم بلا فرق بين قريب وآخر وألفوا هذا النظام وأطمأنت له نفوسهم .

شرع الله السرايا وتولى بنفسه تقسيم التركة بين مستحقيها على الوجه الذي اقتضته حكمتهم يحقق مصلحة الفرد والمجتمع وذلك في عدة آيات من سورة النساء بدأها بقوله تعالى :

« للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كسبته نصيباً مفرزاً » .

ثم بين الأوصياء لكل وارث من يخافون الميت في تركته بقوله تعالى :

« يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » .

إلى آخر الآيات التي شرع بها الميراث. وينزل آيات الميراث نسخ حكم وجوب الوصية الذي شرع بآية البقرة في نظر أكثر العلماء .

قد صار لكل من الوالدين والأقربين نصيب مفروض عن طريق اليراث ونحو الحق من الوصية إلى اليراث .

وقد تأيد هذا بيان الرسول صلى الله عليه وسلم فيها رواه أحمد والترمذي وغيرهما أنه قال : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث . »

وبظاهر هذا الحديث تمسك جماعة من العلماء فقالوا : « لا تجوز الوصية للوارث مطلقا سواء أجاز الورثة الوصية أم لم يجزوها » .

وقال أكثر العلماء : إنها تجوز للوارث إن أجازها الورثة مستدلين على ذلك برواية أخرى للحديث أخرجهما الدارقطني عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« لا يجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة » .

وقال فقهاء الزيدية من الشيعة : تجوز الوصية للوارث وغيره وتتخذ من غير توقف على أجازة الورثة ما دامت في حدود الثلث لأن المنسوخ في الآية هو وجوب الوصية ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز وقد أخذ القانون برأيهم ونس على ذلك في المادة ٣٧ .

س ٤ - متى تحدد مقدار الوصية ؟

ج : نسخ وجوب الوصية كما قلنا عند أكثر العلماء نصارت عطية مندوبا إليها ومعنى من معاني البر والخير .

وهذا ظلت الوصية مشروعة بجانب اليراث من غير أن يحدد لها مقدار خاص من المال بل كانت الأمر فيها مفضا إلى الوصى نفسه يوصي بما يشاء ما دام في دائرة المعروف التي تألفه الطباع السليمة .

واعتبر هذا المقدار غير محدود حتى الصدر الأول من شرعية اليراث ، إلى أن

كان ما رواه الجماعة عن سعد بن أبي وقاص إذ قال : جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودني من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله : قد بلغ بي الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي . أتصدق بثلاثي مالى ؟ قال . لا قلت . فالتفت يا رسول الله ؟ .

قال . لا - قلت . فالتفت ؟ قال . لا قلت . فالتفت كثير « أو كبير » إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكفون الناس .

فهذا الحديث يدل على أن ما يوصى به الشخص لم يكن محددًا وأن ذلك قد استمر حتى الصدر الأول من تشريع الميراث بدليل قول سعد . ولا يرثني إلا ابنة لي وأراد أن يوصى بثلاثي ماله أو بنصفه فتمنه الرسول عن ذلك وبين له أن الثلث يكفي في وصيته .

ولو كان التقدير محددًا من قبل ذلك لما كان لسعد إن يتصرف على خلاف هذا التحديد .

ونقال له الرسول عليه السلام من أول الأمر أن الزيادة على الثلث ليست من حقه .

ولم يكن هناك دافع إلى المناظرة بينهما وعلى هذا الوضع استقر أمر الوصية وتحدد التقدير الذي ينفذ فيه تصرف الوصى بثلاث التركة .

أما ما زاد على ذلك فهو حق الورثة لا ينفذ تصرفه فيه إلا بعد إجازة الورثة ورضاهم به ولذلك يذكر العلماء . أن من كان له ورثة في حاجة إلى المال تكون وصيته بالأقل من الثلث أفضل من وصيته بالثلث .

وذلك أخذًا من قوله عليه السلام في حديث سعد المتقدم (الثلث والثلث كثير ومن قوله عليه السلام أيضا . « إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكفون الناس » .

تعريف الوصية

س ٥ - عرف الوصية في نظر الفقهاء والقانون مع بيان وجه القانون في عدوله عن تعريف علماء الحنفية وغيره إلى ما جاء به ؟

ج : الوصية تطلق في اللغة بمعنى العهد إلى الغير بفعل أمر حال حياته أو بعد وفاته .

يقال في اللغة وصيته وأوصيته وأوصيت له وأوصيت إليه أى جعلته وصياً وتطلق كذلك على جعل المال للغير

يقال في اللغة : أوصيت له بأل جعلته له فبطاء اللغة لا يفرقون بين لفظ الوصية والإيصاء كما لا يفرقون بين الفعل المتمدى بالى في جعل الغير وصياً والمتمدى باللام في تملك المال للغير ويحسون كلمة الإيصاء بجعل الغير وصياً وكلمة الوصية في تملك المال .

أما تعريفها في نظر الفقهاء فقد عرفوها بتعريفات كثيرة ومختلفة وأدق تعريف لها ما قاله علماء الحنفية إنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع سواء كان المالك (أى الموصى به) عيناً أو منفعة .

وهذا التعريف يشمل جميع صور الوصية التى يقرها المذهب الحنفى . وقد احرزوا في هذا التعريف (بقيد التملك) لإخراج التصرفات التى ليست تملكاً كالإعارة والإباحة والوديعة فإن ذلك لا يسمى وصية واحترزوا (بقيد مضاف إلى ما بعد الموت) لإخراج التملكات المنجزة كالبيع والهبة والإبراء من الدين والإجازة المنجزة وإخراج التملكات المضافة إلى غير الموت كالإجازة المضافة إلى أول الشهر القبل مثلاً .

فإن كل ذلك لا ينطلق عليه اسم الوصية والمراد بالتبرع الوارد في تعريف

الجنسية ما ليس في متابعه عرض وقد احترزوا به لإخراج التملك الذي يكون في مقابلة عوض . كالأقرار بدين لأجنبي لأن لهذا مقابلا وهو ما ثبت في ذمة المدين من الدين .

وهذا التعريف وإن كان شاملا لجميع صور الوصية التي يقرها المذهب الحنفي إلا أن قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ قد اشتمل على صور من الوصية لا يقول بها علماء الحنفية بل اشتمل على صور لا يقول بها أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة ولما كان يعرف الحنفية لا يشمل أكثر تلك الصور الأعلى ضرب بيد من التأويل والتكاف فضلا عن قصوره في تناول بعضها .

لهذا عدل قانون الوصية عن هذا التعريف وغيره من تعريفات الفقهاء . القديعة وأنى تعريف شامل لكل ما جاء فيه من صور من غير حاجة إلى تكلف أو تأويل فضلا عن أنه أقل عبارة من تعريفات الفقهاء فمرها في المسادة الأولى منه بأنها (تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت) .

وهذا التعريف شامل لكل مسائل الوصية التي جاء بها القانون فيشمل الوصية بالمال أو المنفعة سواء أكان الموصى له من أهل التملك كالوصية للأشخاص المعيّنين بالأسم أو الوصف أم لم يكن من أهل التملك كالوصية للجهات الخيرية .

وكذلك يشمل الوصية بالتمليك المحض وبالإسقاط الذي فيه معنى التملك كالوصية بالإبراء من الدين وبالإسقاط المحض كالوصية بإبراء الكفيل من الكفالة

ويشمل كذلك الوصية بالحقوق المالية كالوصية بتأجيل الدين كما يشمل الوصية ببيع عين معينة من ماله إلى شخص معين بشئ معين أو بتأجيلها له .

والوصية بتقسيم التركة بين الورثة على وجه معين لتخصيص بعض الورثة بأعيان بذاتها .

ويلاحظ أنه لا يدخل في الوصية حسب تعريف القانون لها التبرعات المجزة في

مرض الموت لأنها وإن كانت تأخذ حكم الوصايا في نهايتها من حيث إنها لا تنفذ في أكثر من ثلث التركة فإنها تأخذ حكم الهبات في إنشائها ولذلك يشترط في صحتها ما يشترط في صحة التبرعات فيجب أن يكون محلها معلوما .

ولا يصح تعليقها بالشرط ولا يثبت الملك فيها إلا بالتبض فلو مات المتبرع قبل أن يقبضها المتبرع له كان الخيار للورثة إن شاءوا سلموا إليه الشيء المتبرع به وتعدوا القدر وإن شاءوا منعه عنه وهذا بخلاف الوصية في كل ذلك وعلى هذا تكون التبرعات المنجزة في مرض الموت في معنى الوصية من حيث الحكم ولا تصدق عليها حقيقة الوصية .

كما يلاحظ أيضا ان القانون المدني قد اعتبر تبرعات المريض مرض الموت في حكم الوصية .

فقد نصت المادة (٩١٦) منه على أن كل عمل قانوني يصدر من شخص في مرض الموت ويكون مقصوداً به التبرع يعتبر تصرفاً مضافاً إلى ما به الموت وتسرى عليه أحكام الوصية أي كانت التسمية التي تطبق له . . . ما لم توجد أحكام خاصة بخالفه .

وكذلك اعتبر بعض التصرفات التي تصدر في حال الصعقة من قبيل الوصية حيث نصت المادة (٩١٧) منه على أنه «إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ لنفسه بأي طريقة كانت بجزء من الميراث التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافاً إلى ما به الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقتضه دليل بخلاف ذلك .

هذا ولم يترض قانون الوصية وكذلك قانون الميراث لبيان التركة والأصل المقرر قانوناً ان ما لم توضع له أحكام خاصة في القانون يرجع فيه إلى مذهب الأمام أبي حنيفة .

وبناء على ذلك يكون المراد من التركة كما هو مقرر في مذهب الحنفية

هو كل ما يخلف فيه الوارث مورثه ويشمل ذلك ما يأتى :

١ — الأعيان المالية بجميع أنواعها كالمقار والصور والنقود والحيوانات والأثاث وغيرها من سائر النقولات .

٢ — الديون التى تكون للميت على غيره والأموال التى لم تدخل فى حياته ولكن له حق معلوم مقدر فيها كصبيه فى غلات الوقف التى استحدثها فى حياته ولم يتسلمها .

٣ — دية القتل التى تجب بالقتل الخطأ وكذلك غرة الجنين الذى يمتدى على أمه فتلفه ميتاً فإن ذلك يحاسب تركه له ويورث عنه .

ولم يعتبر القانون الموت التقديرى وهو موت الجنين كما عرفنا فى الميراث .

٤ — الحقوق التابعة للمال مثل حقوق الارتفاق (وهى الشرب والطريق السيل) والتاملى وحق البقاء فى الأرض المحسرة للبناء والفراس والحقوق التى لها شبه « قوى بالمال مثل حق حبس الرهن حتى يستوفى الدين وحق حبس المبيع حتى يستوفى الثمن .

٥ — خيارات الأعيان وهى خيار العيب وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار التمين .

أما الحقوق التى لا تشبه المال أبداً والحقوق الشخصية البحتة فلا تدخل ضمن التركة ولا تورث عن الميت وذلك حتى المطالبة بمعد التذلف وحق الاستمارة والاستيلاء وحق الحضنة ونحوها .

وأما الحقوق ذات الشبهين فلا هى مالية محضة ولا هى شخصية محضة كحق الدين فى الأجل الذى أجل إليه الدين ليؤديه فيه وحق الشفعة .

وخيار الشرط وخيار الرؤية فلا تورث عند الحضنة بل تسقط بالموت ترجيحاً

لجانب الشخصية فيها عندهم .

وقال غير الحنفية من الفقهاء إنها تورث ترجيحاً لجانب المالية فيها عند هؤلاء .
وقد علمنا أن القانون الخاص بالوصية لم يشر مذهب الحنفية في بيان التركة
وعلى ذلك لما كان تركه عندهم هو الذي تنفذ فيه الوصية .

وقد عرفنا في الميراث أن المال في عرف القانون المدني يختلف عنه في اصطلاح
الحنفية .

إذ هو في عرف القانون المدني كل متقوم نافع للإنسان وفي مكتته أن يستفيد
به ويستأثر به وحده وبمنزله إذا أراد .

وقد يكون ذلك المتقوم شيئاً مادياً كالأعيان المالية التي تقع تحت الحواس .

وقد يكون أمراً معنوياً كالحقوق التي يمنحها القانون حماية لحق الاختراع وحق
التأليف وما إلى ذلك فهذا كله ينتقل إلى الورثة كما أن حق الشفعة وإن اختلف
الفقهاء في توريثه .

لقد استقر الأمر على أنه يورث بمقتضى حكم محكمة النقض المصرية في
سنة ١٩٣٩ .

س ٦ - أذكر الأدليل على تشريع الوصية مع بيان الحكمة من تشريعها ؟

ج : قد ثبت تشريع الوصية بالكتاب والسنة والاجماع المقول :

١ - أما الكتاب فقوله تعالى في سورة البقرة « كتب عليكم إذ حضر أحدكم
الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » .

وقوله تعالى في آيات الموارث من سورة النساء « من بعد وصية يوصي بها
أو دين » و « من بعد وصية يوصون بها أو دين » .

- فالآية الأولى قد صرحت بأن الوصية مطلوبة ممن تخضره الوفاة وهذا يفيد
المشروعية سواء أكان الطلب على سبيل الندب أم كان على سبيل العزم والوجوب
ويؤخذ من الآية الثانية أن الله شرع الميراث مرتباً على الوصية مؤخراً عنها عند
وجودها ومعنى هذا أن الميراث إنما يتعلق بالباقي من التركة بعد أداء الدين وتبقيته
الوصية وهذا يدل على مشروعيتها .

٢ — وأما السنة: فمنها ما روى أن الرسول عليه السلام لما عاد سعد بن أبي وقاص وهو مريض: سأله سعد هل أوصى بجميع مالى يا رسول الله؟ فلم يشكر عليه الرسول الوصية وإنما قال له: (التلت والتلت كثير) ومنها ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم فى آخر أعماركم: زيادة فى أعمالكم فضموه حيث شئتم) .

٣ — وقد أجمع فقهاء المسلمين على مشروعيتها. ولم ينقل عن أحد القول بعدم للشرعية .

٤ — وأما لما نقول: فإن الإنسان قد يحتاج إلى أن يختم حياته بالقربة زيادة فى حسناته — كما يحتاج إلى تدارك ما فرط فى حياته من أداء واجبات دينية قد أوجبها الله عليه — وذلك إنما يتحقق بالوصية — والتصرفات إنما شرعت لحاجة الناس إليها .

وأما الحكمة من تشريع الوصية: فإنه مما لا شك فيه أن الإنسان مجبور على حب المال والحرص عليه والشغف فيه يعيش دائما ساعيا فى تحصيله جاهدا نفسه فى تنميته وقد يدفعه ذلك الحرص إلى اغفال كثير مما وجب عليه فيضن به على الفقراء والساكنين ويقتصر فى كثير من حقوق الله القى أوجبها عليه حتى إذا أحس بقرب أجله ندم على ما فاتته من عمل الخير وتغنى أن لو أتيت له فسخة من العمر ليعمل صالحا غير الذى قدم فلم يشأ اللطيف بعباده أن يسد عليهم باب العمل الصالح أو ينهم من تدارك ما فاتهم من عمل الخيرات فأجاز لهم التصرف فى بعض أموالهم فى آخر حياتهم ليكون زيادة فى حسناتهم كذلك قد يكون للإنسان ولد من أعز أبنائه وأكثرهم برا به ويكون هذا الولد قد ساهم فى تكوين ثروته بنصيب وافر ثم تعاجله للنية قبل موت أبيه ويترك وراءه ذرية ضعافا لا مال لهم وقد يوجد من يحجبهم من الميراث فى مال جدهم فليس من البر أن يحرم هؤلاء من مال جدهم الذى ساهم والدهم فى تكوينه كما أنه قد يكون للشخص من الأقرباء من لا يرثون

منه شيئا ولكنه يريد برهم وصلتهم بعد وفاته كما كان يفعل في حياته . حتى لا يتعرضوا لشدة الفقر وذل الحاجة فأباح الشارع له تحقيق هذه الرغبة عن طريق الوصية .

وأما حكمة قصرها على الثلث : فإن بعض الناس لما كان يتقاد لمألفته ويجور في تصرفاته : فيوصي بكل ماله أو أكثر أو يؤثر بعض الورثة على البعض الآخر لذلك حدد الشارع القدر الذي يملك التصرف فيه بثلث المال فقط ولا تنفذ الوصية بأكثر منه إلا بأجازة الورثة حفظا لحقهم ومنعاً للاحاق الضرر بهم .

ركن الوصية

س ٧ — ما المراد بركن الوصية في نظر الفقهاء والمأذون ؟ وهل القبول ركن أم شرط ؟ ولماذا ؟ وما الذي تتحقق به صيغة الوصية في رأى الفقهاء والمأذون .

ج : الركن في اصطلاح الفقهاء هو ما يتوقف الشيء على وجوده وكان جزءا من حقيقة ذلك الشيء والفقهاء حين يتكلمون في أركان العقد يريدون بها أجزائه التي يتركب منها ويتحقق بها وجوده وانقاده وهي : المأذون والمقود عليه . وصيغة العقد ونظرا إلى أن وجود الصيغة يستلزم وجود المأذنين والمقود عليه نجد فقهاء الحنفية يقتضون في بيان ركن العقد على الكلام عن الصيغة للنشئة للعقد وحدها وهي الإيجاب والقبول .

والكلام عن الصيغة للنشئة للوصية في موطنين :

أحدهما هل صيغة الوصية هي الإيجاب وحده أم هي : مجموع الإيجاب والقبول أو عبارة أخرى هل ركن الوصية الذي تتحقق به هو الإيجاب فقط من اللوصية

(م ٢٠ — للوارث والوصايا)

أو ركنها مجموع الايجاب من الوصى والقبول من الوصى له لم يوجد اجمعا
لا يتم الركن ؟

وثانها بأي شيء تتحقق صيغة الوصية ؟

١ - أما بالنسبة للموضوع الاول : فالذكر في أكثر كتب الحنفية ان
ركن الوصية هو الايجاب فقط باتفاق أئمة الحنفية جميعا فاذا وجد الايجاب من
للوصى تعتبر الوصية موجودة شرعا ولا يشترط أن يكون الايجاب بلفظ خاص .
بل يصح أن يكون بكل ما يدل على التملك بعد الموت سواء كان بلفظ الوصية
صریحة كأن يقول : أوصيت فلان بكذا أو هذا وصية فلان بعد موتى أم كان
بلفظ غير صريح يفهم منه الوصية بقرينة من القرائن كأن يقول : هذا هبة
لفلان بعد موتى أو أعطوا فلانا كذا بعد وفاتى أو ادري هذه عطية لفلان بعد
موتى ونحو ذلك من ألفاظ أو ما يقوم مقامها من الكتابة أو الإشارة كما
سيأتى بيانه :

وعلى هذا : تكون الوصية من التصرفات التي تنشأ بإرادة واحدة هي إرادة
للوصى لأنها من عقود التبرعات التي توجد من جانب التبرع وحده ويستقل
بانشائه .

والا لالقبول : فليس ركنا في الوصية وإنما هو شرط في لوزمها أو شرط
لمدخل لئال للوصى به في ملك الوصى له .

وأما ما يرويه صاحب البدائع من الحنفية من وجود خلاف بين أئمة المذهب
في ركن الوصية إذ يرى زفران ركنها الايجاب من الوصى فقط ويرى أبو حنيفة
وصاحبه : ان ركنها هو الايجاب والقبول جميعا فما لم يوجد لا يتم الركن فهو
مخالف لما جرى عليه أكثر مؤلفي الحنفية وهو الرواية الأولى دون ذكر للخلاف
الذي حكاه صاحب البدائع وعلى ذلك يكون ركن الوصية هو الايجاب فقط من
للوصى باتفاق أئمة المذهب وهو الذي يتفق مع قاعدة التبرعات إذ يكفي في

وجودها شرعا ما يصدر من التبrec وحاد لأن القبول انما يكون ركنا في عقود
الماوضات ليكون دليل الرضا بالتبادل الحاصل بالمقد والوصية ليست كذلك
لأنها منفعة محضة بالنسبة للموصى له فإنه يملك للموصى به بدون مقابل ولعل صاحب
البدائع قد أراد بالركن في قوله : ركن الوصية الإيجاب والقبول : مالا يتم الملك
للموصى له إلا به سواء كان ركنا أم شرطا ولم يقصد الركن بالمعنى الاصطلاحي
الشرعي .

وقانون الوصية قد سار على الرواية الأولى من مذهب الحنفية فاعتبر ركن
الوصية هو الإيجاب فقط من الوصى وأما القبول فهو شرط لدخول الوصى به
في ملك الموصى له حيث نص في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه : « تنقذ
الوصية بالمبارة أو بالكتابة فإذا كان للموصى عاجزا عنهما انقضت الوصية بإعارته
للهمزة » وهذا صريح في أن الوصية توجد بما يصدر من الوصى وحده ، وجاء
في المادة العشرين ما يأتي : (تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة
بعد وفاة الموصى فإذا كان للموصى له جنينا أو قاصرا أو محجوزا عليه يكون
قبول الوصية أوردها بمن له الولاية على ماله بعد إذن المحكمة الحسية ويكون
القبول عن الجهات والؤسسات والنشآت بمن يمثلها قانونا فإن لم يكن لها من
يمثلها لزم الوصية بدون توقف على القبول) .

وهذا واضح في أن القبول يأتي بعد وجود الوصية لأن التزم أمر زائد على
وجود الوصية فهي توجد أولا ثم بعد ذلك تلزم أولا تلزم ومن ذلك يتبين أن
القانون يعتبر الوصية مخرغا بلسا بإرادة منفردة هي إرادة الوصى فقط ؟

س : هل الوصية عقد أم تصرف ؟

ج : يطلق المقد في اصطلاح الفقهاء على معنيين (أحدهما) خاص : وهو
الالتزام الصادر من طرفين متقابلين أو ما يتم به هذا الالتزام أو ما يقوم مقام
الكلام من الكتابة والإشارة ونحوهما وعلى هذا المعنى تكون أفراد المقد هي

الالتزامات الشرعية التي تصدر من طرفين كالبيع والاجارة والرهن أما الالتزامات التي تصدر من طرف واحد كالطلاق المجرّد عن العوض والوقف والابراء من الدين فلا تسمى عقدا بل تسمى تصرفا أو التزاما وهذا المعنى هو المشهور الذي يكاد ينفرد بالاصطلاح حتى انه إذا أطلقت كلمة العقد : تبادر إلى الفهم هذا للمعنى (وثانيهما) عام وهو التصرف الذي يلبس عنه حكم شرعى سواء صدر من شخص واحد كاليمين والوقف والتزاد من شخصين كالبيع والاجارة ونحوهما .

والمراد بالتصرف فى الاصطلاح : هو ما يصدر عن الانسان من قول أو عمل ويرتّب عليه الشارع أثرا من الآثار سواء كان ذلك التصرف متضمنا لإرادة انشاء حق من الحقوق أم لا .

وعلى هذا تكون الوصية عند جمهور الفقهاء من قبيل التصرفات ولا يصح أن يطلق عليها اسم العقد إلا إذا أردنا من العقد معناه العام . اذ هو يشمل الالتزام الصادر من طرف واحد والصادر من طرفين أما فى عرف القانون الدنى فالوصية تصرف فحسب ولا يطلق عليها اسم العقد ابدا لأن الالتزام الحاصل بالارادة المنفردة فى نظره يعتبر تصرفا وليس عقدا .

والكلام على الأمر الثانى وهو ما تتحقق به صيغة الوصية :

س - بآى شىء تتحقق صيغة الوصية فى نظر الفقهاء والقانون ؟

ج : من المقرر بين العلماء أن الارادة هى العامل الأول فى انشاء التصرف ووجوده ولكن لما كانت الارادة من الأمور الباطنة التى لا يعلم بها الا صاحبها كانت فى حاجة إلى ما يظهرها ويكشف عنها من قول . أو كتابة أو إشارة وهو ما يسمى بالصيغة فالصيغة على هذا هى ما يظهر الارادة من لفظ أو ما يقوم مقامه وحيلتد تتحقق صيغة الوصية بواحد من أمور ثلاثة هى : العبارة . والكتابة . والاشارة على اختلاف وتفصيلات فى المذاهب المختلفة حسب الآتى :

١ — أما العبارة فلا خلاف بين الفقهاء في أنها منشئة الوصية لأنها الأصل في كشف المقاصد وإظهار الرغبات وهى الطريق الطبعى للتعلم بين الناس في كل الصور ، ولا يشترط فيها أن تكون بلغة معينة أو بلفظ خاص بل تصح بكل لفظ ما دام واضح الدلالة على المقصود .

٢ — وأما الكتابة : فيصح إنشاء الوصية بها من العاجز عن النطق اتفاقاً أما بالنسبة للقادر على النطق فقد اختلفت كلمة الفقهاء في إنشاء الوصية بالكتابة فالمستحسن عند الحنفية ويوافق مذهب المالكية وقول عند أحمد : أن وصيته تصح بها أيضاً من غير تبييد شيء إذا كان خطه مشهوراً الآن الكتابة لا تقل في بيان المراد عن العبارة . بل هى أقوى منها عند الحاجة إلى الإثبات وفى رأى آخر للحنفية أنها لا تصح الوصية منه بالكتابة لأن الأصل في الدلالات كلها أن تكون بالالفاظ فلا ينتقل عنها إلى غيرها إلا عند المعجز . ويرى بعض الفقهاء إنها لا تصح إلا إذا تأيدت بالأشهاد عليها إما بكتابتها أمام الشهود أو قرائتها عليهم أو بكتبتها له غيره ويقرأها عليه ثم يوقها به . ذلك أمامهم .

٣ — وأما الإشارة فيصح : إنشاء الوصية بها عند المالكية حتى ممن يقدر على النطق والكتابة لأن المطلوب في إنشاء العقود هو التعبير عن الإرادة بما يدل عليها والإشارة إذا كانت مفهومة دل عليها كالمبارة والكتابة وذهب غير المالكية إلى أنه لا تصح الوصية بالإشارة من القادر على النطق لأن العبارة أقوى في الدلالة على المراد من الإشارة فلا يعدل عن الأقوى إلى الأضعف إلا عند الضرورة .

أما العاجز عن النطق : فإن كان عاجزه بسبب الخرس بأن ولد كذلك وكان لا يعرف الكتابة كذلك فتصح الوصية بأشارته المفهومة بالاتفاق لأن الإشارة إذا لم تعتبر في هذه الحالة لا أدى ذلك إلى حرمانه من حق إنشاء التصرفات وفى هذا إضرار به لا يجوز أما إذا كانت إشارته غير مفهومة فلا يستدعى لأن الإشارة قد اقيمت في حقه مقام العبارة في تفهم المراد فإذا لم تفهم إشارته فإنه لا يمكن الوقوف على مراده فلا تتحقق منه الوصية .

أما إذا كان الأخرس عالماً بالكتابة : فالحنفية في إحدى الروايتين عنهم لا يقبلون إشارته ولا تنقذ وصيته إلا بالكتابة لأنها في دلالتها على المقصود أدق وأحكم لأنه لا ليس فيها ولا احتمال بخلاف الإشارة وفي رواية أخرى عنهم أنه يجوز بالإشارة لأن كلا من الإشارة والكتابة معر عن الإرادة فيقبل منه أيهما من كان مفهما ومعبراً عن المقصود ولكن الرواية الأولى هي الراجحة .

أما العاجز عن النطق بسبب أمر طارئ من مرض أو غيره وهو ممتثل للامان فند الشافعية أن وصيته تنقذ بالإشارة الفهمة كالأخرس تماماً لأن كلا منهما عاجز عن النطق فصح الوصية منه بالإشارة كما تصح من الأخرس وقال الحنابلة لا تنقذ بإشارته ولو كانت مفهمة ما لم يقع البأس من عودة النطق إليه وهذا لا يكون إلا بالموت فتقلب وصيته صحيحة أما إذا زال المانع وهو على قيد الحياة فلا يمتد بما سبق منه وعليه إنشاء الوصية بالمعارة ، من جديده . . ولكن رأى الشافعية أوجه :

مسلك القانون : صحح القانون إنشاء الوصية بالمعارة .. والإشارة حيث نص في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه « تنقذ الوصية بالمعارة أو بالكتابة فإذا كان الموصى عاجزاً عنهما انتقذت الوصية بإشارته المفهمة » غسير أنه سوى بين المعارة والكتابة وجعلهما في مرتبة واحدة وجعل الإشارة في درجة تالية . وهي درجة المعجز عن النطق والكتابة معا فمن كان يعرف الكتابة يصح منه إنشاء الوصية بها وإن كان قادراً على النطق كما هو مذهب الجمهور ويستوى في الكتابة أن يكتبها بنفسه . أو يكتبها غيره فيقرأها أو تقرأ عليه ثم يوقعها بامضائه دون حاجة إلى إشهاد أخذاً من مذهب الحنابلة .

ويبين من هذا أن الأحكام التي جاءت بها الفقرة الأولى من المادة الثانية خليط من الأحكام في المذاهب المختلفة فإن انتقاد الوصية بالكتابة من القادر على التعاقي هو رأى المالكية والحنابلة والمستحسن في مذهب الحنفية وعدم انتقاد

الوصية بالإشارة من المأجور إذا كان يعرف الكتابة هو مذهب الحنابلة وإحدى الروايتين عن الحنفية والنسوية بين الأخرس وممثل اللسان بسبب المرض أو غيره مأخوذ من مذهب الشافعية .

س : متى تسمع الدعوى إذا أتكرها الورثة أو بعضهم بعد وفاة الوصى ؟ ومتى تسمع الدعوى في الرجوع النذولي عنها بعد وفاة الوصى عند أتكرها لذلك ؟

ج : لم يشترط القانون في صحة الوصية أن يصدر بها إظهار رسمي من الوصى كما شرط ذلك قانون الوقف في إنشائه غير أنه شرط في سماع دعوى الوصية أو الرجوع القولي عنها بعد وفاة الوصى عند الإنكار وجود مسوغ لسماع الدعوى بها مع ملاحظة أن هذا المسوغ ليس من الإثبات وإنما هو مجرد السماع فقط :

أما إذا كانت الدعوى مسموعة : فإن إثباتها يكون بما يمكن الإثبات به من طرق الإثبات الشرعية ، وهي (البينة ، والقرينة القاطعة ، والافرار ، والتكول عن اليقين) غير أن الأقرار ومنه التسكول لا يصلح لإثباتها إلا إذا صدر ممن عليه ولم يكن في إثباتها به تعدى الأقرار إلى غير للقر فلا تثبت مثلا بأقرار الوصى على التركة لأنه لا يجوز له أن يقربدين على الليث ولا بشئ من تركته لأنه إقرار الغير على الغير أو هو شهادة وشهادة للقر وحده ليست بحجة فلا يصح منه الأقرار إلا أن يكون هذا الوصى وارثا فإنه يهمل بأقراره في حقه فقط .

وإذا كانت الدعوى على الوارث وكان واحدا وأقر بها ثبتت الدعوى بأقراره وأخذ للدعي وصيته وكذلك الحكم إذا تمدد الورثة وأقروا بها جميعا أما إذا أقر البعض وأنكر البعض الآخر ، فإنه يؤخذ من القر بما يخصه في الوصية ويسقط منها ما يخص المكرين فلو كان للثلاث إثنان وأقر أحدهما بأن للورث أوصى لزيد بألف جنيه أخذ من نصيبه نصف الألف فقط ولا يلزمه دفع الألف كله .

شرط سماع دعوى الوصية : يشترط القانون لسماع دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة الموصى عند الإنكار وجود مسوغ لسماعها إلا أن القانون قد فرق بين الحوادث الواقعة قبل أول سنة ١٩١١ والحوادث الواقعة بعد ذلك :

ففى القسم الأول : أى فى الحوادث السابقة على أول سنة ١٩١١ لا يسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى سواء كانت هذه الأوراق رسمية أو عرفية مصدقا عليها أو غير مصدق عليها وسواء كانت هذه الأوراق هى نفس ورقة الوصية أو ورقة الرجوع عنها أو ورقة أخرى خالية من شبهة التصنع يفهم منها صحة الدعوى والمراد بخلو الورقة من التصنع ألا يظهر فيها ما يدل على أنها مصنوعة لتكون مسوغا لهذه الدعوى وليس المراد من دلالتها على صحة الدعوى أنها تكفى لإثباتها ولكن المراد أنها ترجح أن الدعوى ليست مزورة ولا ملفقة .

وفى القسم الثانى أى فى الحوادث الواقعة من أول ١٩١١ إلى الآن لا تسمع فيه دعوى الوصية . أو الرجوع القولى عنها عند الإنكار عند وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع القولى عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها ومعنى ذلك أن المسوغ لسماع الدعوى فى هذا القسم واحد من الأمور الثلاثة الآتية :

١ — ورقة رسمية سواء كانت هى الوصية نفسها أو الرجوع عنها أم غيرهما وسواء كانت صادرة من الموصى نفسه أم صادرة من غيره متى كانت هذه الورقة دالة على صحة الدعوى بهما .

٢ — ورقة مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على صحة الدعوى وهذه الورقة لا يشترط فيها أن تكون ورقة الوصية نفسها أو

أو الرجوع عنها أم غيرهما ولا أن يكون مصدقاً عليها بل المولى عليه أن تكون مكتوبة كلها بخط التوفى وعليها إمضاءه وتدل على صحة الدعوى .

٣ — ورقة الوصية أو الرجوع عنها المصدق على توقيع الموصى عليها .

هذا ما شرطه القانون لسماع دعوى الوصية أو الرجوع التوفى عنها عند الإنكار كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الثانية منه .

ويلاحظ أن المادة المذكورة صرحت في المسوغ الثالث بأن الورقة العرفية المصدق عليها هي ورقة الوصية بينما أطلقت في المسوغين الأول والثاني فلم تقيد بأنها ورقة الوصية وهذا الإطلاق يفيد أن أى ورقة رسمية . أو أى ورقة مكتوبة بخط التوفى وعليها توقيعه وتضمن الوصية أو تشير إليها تصلح أن تكون مسوغاً لسماع دعوى ولو لم تكن هي ورقة الوصية وعلى هذا أو وجد عقد بيع يسمى فيه إشارة إلى الوصية كان ذلك مسوغاً لسماع الدعوى بها ولو وجد خطاب بخط التوفى موقع عليه بإمضاءه . وموضوعه شيء آخر غير الوصية أو فيه إشارة إلى الوصية كان ذلك مسوغاً كما يلاحظ أن المراد بالإنكار المذكور في المادة هـ هو إنكار الآثار في مجلس القضاء .

وإنما اشترط القانون وجود المسوغ لسماع الدعوى لإبطال حيل المحتالين وسد الباب على المزورين الذين يدعون وصايا لا وجود لها ويؤيدونها بشهادة زورة وهو احتياط لا بد منه نظراً لفساد الزمان وعدم التوصل على كثير من الشهادات وهذا الاشتراط وإن لم يكن له نظير عند الفقهاء لا تأباه قواعد الشريعة فإنه من القواعد المقررة عند الفقهاء : جواز تخصيص القضاء بالزمان والمكان والاختصاص فلولى الأمر أن يمنع القاضى من سماع بنص الدعاوى أو يخصه بنظر نوع معين منها ؟

الكلام في القبول والرد ونبوت الملكية

س : هل القبول ركن في الوصية أم شرط ؟ ومتى يكون لازما ومتى لا يكون ؟ وبأى شيء يتحقق القبول ؟

ج : ١ : تقدم أن ركن الوصية هو الإيجاب فقط وذلك ما أخذه به القانون وأن القبول ليس ركنا وإنما هو شرط للزوم الوصية أو لدخول الموصى به في ملك الموصى له وقد اتفقت كلمة الفقهاء عدا زفر في إحدى الروايتين عنه على أن القبول شرط لا بد منه للزوم الوصية أو لملك الموصى به فإذا ارد الموصى له الوصية لم يدخل الموصى به في ملكه بل يكون لمسك لورثة الموصى .

وحجة الجمهور : أن الملك في الوصية يثبت باختيار الموصى بالخلافة فيها اختيارية بدليل صحة رجوعه عنها قبل موته فيتوقف الملك فيها على قبول الموصى له كما هو الشأن في عقود التمايكات بخلاف اليراث الذي يثبت الملك فيه بالخلافة الاجبارية من الشارع ولا يملك أحد إلغاء هذه الخلافة أو التخلي عنها : فلا يتوقف على قبول الوارث ولا يرتد برده فلا يصح أن تقاس الوصية على اليراث في عدم التوقف على القبول كما قال زفر لوجود الفارق بينهما وأيضا فإن الموصى له يجب أن يعطى حق الرد دهما لاحتمال الضرر عنه لأن في الوصية منه وتفضلا .

ومن الناس من لا يقبل للثة من أحد كما أنه قد تكون الوصية بشيء لا ينتفع به كما إذا وصى لشخص بدابة لا ينتفع بها لأنها لا تصلح للعمل مثلا حيث تلزمه نفقة الدابة من غير فائدة تعود عليه فلولم يكن حصول الملك مترقا على قبول الموصى له لتضرر به أشد الضرر وذلك لا يجوز ولهذا أخذ القانون برأى الجمهور لوجهاته وقوة دليله وملائمته لمصالح الناس وذلك ما نص عليه في المادة العشرين الى تقول تأزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بمد موت الموصى .. الخ) .

وينبغي أن يعلم أن اشتراط القبول ليس لازما في كل حالات الوصية بل في بعضها فقط وهي الحالات التي يتصور القبول فيها من الموصى له بنفسه أو

ممن يقوم مقامه من ولي أو وصى أو قيم وما عدا ذلك تلزم الوصية بدون قبول؟
وسياتى تفصيل ذلك عند الكلام على من له حق القبول . .

(ج) ما يتحقق به القبول : ائق الفقهاء على أن القبول يتحقق بالقول الصريح
الدال على الرضا مثل : قبلت الوصية أو رضيت بها أو تفذتها وما أشبه ذلك وكذلك
يتحقق بما يقوم مقام القول من الدلالة على الرضا كأن يتصرف الموصى لعفى الموصى
به تصرف الملاك فى أملاكهم كالبيع والهبة والاجارة والسكنى ونحو ذلك .

ولكنهم اختلفوا بمد ذلك : فبما إذا لم يصدر من الموصى له قبول ولا رد لا
صرحة ولا دلالة ثم مات على ذلك وهو عالم بالوصية هل يعتبر عدم الرد منه
قبولا حكما أم لا يعتبر ؟

قال الحنفية : أن عدم الرد فى هذه الحالة يعتبر قبولا استحسانا فتلزم الوصية
بموت الموصى له ويثبت ملكه فى الموصى به وينتقل هذا الملك إلى ورثته لا
يكون اسقاطه أو رده ، وحجتهم فى ذلك أن سبب الملك ثم من جانب الموصى
بموته وبقي حق الرد الموصى له لحاجته لدفع الضرر عنه وبموته انتهت هذه
الحاجة فيلزم هذا الحق ويثبت الملك كما إذا اشترى شيئا وشرط لنفسه الخيار ثم مات
فى أثناء مدة الخيار فيلزم العقد للملك فكذلك هذا وأيضا فإن اشتراط القبول إنما هو
لتحقق الرضا بالوصية والرضا يتحقق بعدم الرد مع القدرة عليه لأن الموصى له لو
لم يكن راضيا بالوصية لبادر إلى ردها فحيث مات ولم يرد كان راضيا بها .

وقال الأئمة الثلاثة : ان عدم الرد لا يعتبر قبولا بل لا بد من القبول بالقول
أو بالفعل فى الحالات التى يلزم فيها القبول فإذا مات الموصى له من غير أن يعلم
له قبول ولا رد لا تلزم الوصية ولا يثبت له الملك لعدم تحقق الشرط وهو القبول
ولا يكفي بعدم الرد لأنه غير القبول المطاوب ولكن لا تبطل الوصية بموته بل
ينتقل حق القبول أو الرد إلى ورثته لأنه خيار والخيار لا يبطل بموت صاحبه
عندهم وإنما يثبت لورثته لانهم خلفاؤه فيما يتركة من مال وحقوق مالية أو متعلقة

بالمال وهذا امنها فيتوقف قبول المالك لم على قبولهم فإن قبلوها تم المالك وإن ردوها بطلت الوصية وإن قبلها البعض دون البعض الآخر تمت في حق من قبل وبطلت في حق من رد .

وقد أخذ القانون في المادة واحد وعشرين بمذهب الجمهور وهو أولى بالاختيار لأنه لا يصح أن يلزم الورثة بما قد يضرهم بل يترك لهم حق الاختيار بما يحقق مصالحهم فمن يرى أن القبول في مصلحته قبلها ومن يرى غير ذلك ردّها .

س : ما وقت القبول والرد ؟ وهل القبول مدة معينة يفوت بهاؤها أم لا ؟ وما موقف القانون من ذلك ؟

ج : لا يثبت للموصى له حق قبول الوصية أو ردّها إلا بعد وفاة الموصى فالورد أو قبل الوصية قبل وفاة الموصى كان قبوله أو رده غير معتبر لأن الوصية تصرف إلى ما بعد الموت فأنارّه لا ترتب عليه إلا بعد ممته . وقته فاذا قبلها في حياة الموصى فلا اعتبار لهذا القبول ولا يثبت المالك له إلا إذا قبلها مرة أخرى بعد وفاة الموصى وإذا ردّها حال حياة الموصى كان له حق قبولها بعد موت الموصى ولم يخالف في ذلك أحد سوى زفر الذي يرى أن الرد في حياة الموصى معتبر فاذا رد الموصى له الوصية في حياة الموصى اعتبر هذا الرد وليس له القبول بعد ذلك لأنه كما يرى برده قد ابطال الصيغة المنشئة للوصية وإذا بطل السبب لم يجد القبول شيئاً يقع عليه ورلى الجمهور هو الرجوع وبه أخذ القانون .

وفيما يتعلق بالضرورة والراخى في القول

فقد اتفق الفقهاء على أن القبول ليست له مدة معينة يجب أن يتحقق فيها بل يجوز بعد الوفاة فوراً كما يجوز بعدها متراخياً ولو إلى مدة طويلة لأن الوصية ليست من العقود النالجة التي يشترط أن يكون القبول فيها فور الإيجاب أو في مجلس التقدر .

ولكن مع هذا يرى الشافعية والحنابلة أن الوصى له إذا سكّت فلم يقبل ولم
يرد كان لورثة الوصى أن يرفضوا الأمر للقاضي ليطلبه باظهار رأيه في القبول أو
الرد فإن امتنع عن إبداء رأيه اعتبر ردا للوصية وحكم عليه بالرد .

ولا شك أنه رأى مقبول لأن فيه دفع الضرر عن الورثة وليس فيه إضرار
بالموصى له لأن الوصى له إذا لم يقبل ولم يرد كان معطلا للموصى به فلا يدري
أهولة بقبوله أم هو للورثة برده وفي ذلك ضرر ظاهر بالورثة لأنهم قد يحتاجون
للقسمة فلا يمكنهم ذلك كما قد يكون فيه ضرر بالموصى به نفسه إذ ربما يكون
في حاجة إلى ثقة لحفظ حياته أو قتاله صالحا للانتماع به وقد يقصر كل من
الورثة والموصى له في الاتفاق عليه اعتقادا على أنه ليس ملصا له .

وعلى هذا الرأي اعتد القانونون : فجعل للوارث . أو لمن له تنفيذ الوصية
الحق في ابلاغ الوصى له باعلان رسمى مشتمل على بيان كاف عن الوصية ويطلب
منه قبولها أو ردها فإذا فعل ذلك .

ومضى على علم الوصى له بذلك ثلاثون يوما كاملة غير المسافة القانونية ولم
يجب بالقبول أو الرد كتابة من غير عذر مقبول اعتبر ذلك رفضا للوصية وتبطل به
وقد جاء في ذلك المادة الثانية والعشرين .

س : ما الحكم فيما لو قبل الوصى له بعض الوصية ورد البعض
الأخر .

ج : يجوز للموصى له أن يقبل أو يرد للموصى به جميعه ويجوز له كذلك أن
يقبل البعض ويرد البعض الآخر ويشتد تنفيذ الوصية فيما قبله وتبطل فيما رده لأن
مطابقة القبول للإيجاب ليست شرطا في لزوم الوصية على الراجح عند الحنفية ولأن
من يملك رد الكل يملك رد البعض من باب أولى ولأن اشتراط القبول إنعانا كان
لمصلحة الوصى له فيقبل ما يطيع له ويرد ما دون ذلك .

وكذلك الحكم فيما لو تمدد الوصى لهم قبل بعضهم ورد البعض الآخر : فإنه تصح الوصية وتلزم في نصيب من قبل وتبطل في نصيب من ردها لأن كل واحد أدرى بمصلحته وبإلالتها في نصيب من رد لا يؤثر في صحته في نصيب من قبل .

غير أنه إذا اشترط الوصى عدم التجزئة . وجب العمل بذلك الشرط وإذا اشترط قبول الوصى لهم جميعاً أو ردهم جميعاً . لم يكن لبعضهم أن يقبل والبعض الآخر أن يرد . لأن شروط الوصى محترمة يجب العمل بها عند الحنفية ما دامت لا تخالف مقاصد الشريعة .

وقد جرى القانون على جواز رد البعض وقبول البعض كما أجاز قبول بعض الوصى لهم ورد الباقيين كما جاء ذلك في المادة الثالثة والعشرين .

س : ما حكم الرد بعد القبول ؟

ج : إذا قبل الوصى له الوصية بعد موت الوصى ثم عاد فردها فهل يقبل منه هذا الرد وتنتسخ الوصية أم لا ؟

في هذا اختلفت كلمة الفقهاء . فقال الحنفية إذا قبل الوصية ثم ردها بعد ذلك قبل منه ذلك الرد متى قبل الورثة أو واحد منهم وعاد الوصى إلى التركة سواء أكان الرد قبل القبض أم بعده وسواء أكان المال الوصى به ملياً أم قميماً وحلوا ذلك بأن الرد من الوصى له يعتبر فسخاً للقبول الذي جاء من قبله وهو ينغرد بفسخ ما تم من جهته في حق نفسه ولكن لا يثبت في حق ورثة الوصى إذا أبو ذلك الرد دفعا للضرر عنهم فإذا رضوا بذلك جميعاً فسخت الوصية .

وكذلك إذا رضى به أحد الورثة لأن أحدهم يمثل المورث ويتصحب خصماً عن الباقيين .

وأما إذا أبو جميعاً فلا عبرة بهذا الرد وقد أخذ القانون بهذا الرأي

كما جاء ذلك في الفقرة الثانية من المادة الرابعة والعشرين التي تنص على أنه (إذا ردها كلها أو بعضها بعد الموت والقبول وقبل منه ذلك أحد من الورثة انقضت الوصية وإن لم يقبل منه ذلك أحد منهم بطل رده) .

وقد أشارت للمذكرة التفسيرية إلى أنه إذا رد البعض وقبل البعض بعد قبوله لها كلها وقبل منه الورثة أو أحدهم ذلك كان فسخا للوصية في القدر الذي رده فقط وعاد إلى تركة الموصي يستحقه ورثته .

أما غير الحنفية : فقالوا إن كان الرد بعد القبول والقبض مما فلا يصح الرد ولا تبطل الوصية لأن السال للموصي به أصبح مملوكا له بمجرد القبول واستقر ذلك الملك بالقبض فسلا يخرج عن ملكه إلا بسبب ناقل للملكية فإذا قبل الورثة ذلك كان هبة مبتدأة تأخذ أحكام الهبة فتوقف على القبول والقبض .

أما إذا كان الرد بعد القبول وقبل القبض ففي رأى للشافعية أنه يأخذ حكم الرد بعد القبض . لأن الملك مستقر في الحالتين وفي رأى آخر يفرقون بين ما إذا كان للموصي به مثلاً (مكيلاً أو موزوناً) فيصح الرد لأن الملك لا يستقر فيه إلا بالقبض . فأشبه الرد قبل القبول وبين ما إذا كان للموصي به قيميا فإنه لا يصح الرد لأنه معين بذاته فيستقر الملك فيه بمجرد القبول من غير حاجة إلى رد .

وكان الأجدر بالقانون أن يأخذ بمذهب الشافعية في أن الرد بعد القبول والقبض لا يجوز فإن قبله الورثة كان هبة مبتدأة تجري عليه أحكام التبرعات لأن ملك الموصي به قد استقر بالقبول والقبض فالرد في هذه الحالة تصرف في مال قد استقر الملك فيه بنير عوض وليس ذلك إلا الهبة فلا تكون إلا لمن يقبلها .

س : من الذي يكون له حق قبول الوصية وردها ؟

ج : حق قبول الوصية وردها يختلف بثبوته تبعاً لاختلاف حال الموصي له لأنه قد يكون معيناً واحداً أو أكثر وقد يكون أفراداً لا يحصون كطلاب

المعلم وقد يكون جهة من الجهات فذلك كان يبان الحكم على التفصيل
الآتي :

١ - إذا كان الوصى له معينا وكان كامل الأهلية بالنا عاقلا ، فحق القبول
أو الرد له نفسه لأنه صاحب الولاية على نفسه ويمتلك سائر التصرفات فملك كذلك
أمر القبول والرد .

أما إذا كان المعين ناقدا الأهلية كالمجنون والمعتوه والصبي غير المميز فحق
القبول والرد يكون لمن له ولاية على ماله ولا حق له في قبول الوصية ولا ردها
لأن عبارته ملغاة لا يتعلق بها حكم وهذا التقدر محل اتفاق بين الفقهاء جميعا وعليه
جرى القانون كما نص عليه في المادة العشرين .

ولكن يجب ملاحظة أن كمال الأهلية في القانون لا يكون ألا يبلغ الشخص
سن الحادية والعشرين عاقلا فإن لم يبلغ هذه السن اعتبر قاصرا في نظر القانون
ولو كان عاقلا إلا في بعض التصرفات التي استثناها قانون المأكم المحسية رقم
٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

أما إذا كان الوصى له جنيبا فالأخاف يرون أن القبول في حقه ليس بشرط
للزوم الوصية . بل تم له بموت الوصى مصرا على وصيته لمدم تصور القبول من
الجنين وهو قبل ولادته ليس لأحد ولاية عليه ولا وصاية حتى يقبل عنه ويرى
بعض الشافعية والحنابلة أن الوصية له تحتاج إلى قبول . وقيل عنه من ثبت له
الولاية عليه بعد ولادته حيا ولأن الوصية لا تقرر له . إلا بعد ولادته حيا وفي
هذا الوقت يكون له ولي .

وقد أخذ القانون في المادة العشرين برأى الشافعية والحنابلة في اشتراط القبول
لوصية الجنين لكنه لم يقيد قبول الولي بما بعد الولادة لأنه افترض أن يكون
للجنين ولي طبقا لقانون المأكم المحسية رقم ٩٩ لسنة ٤٧ ولهذا الولي أن يقبل
الوصية أو يردّها قبل ولادة الجنين بعد إذن المحكمة المحسية فإذا ولد حيا ثبت

الملك له مستندا إلى وقت وفاة الوصى وإلا رد إلى ورثة الوصى .

٢ — وإذا كان الوصى له المين ناقص الأهلية كالصبي للميز ومن في حكمه كالسفيه وذو النقلة المحجور عليهما فالخفية قالوا : « إن الذي يملك التيقول م هؤلاء بأعصم .

لأن عبارتهم صحيحة يترتب عليها أثرها في كل ما فيه تمنع محض لم كقبول الهبة والإمتناع في الوقف والوصية فلا حاجة إلى أن يقبل عنهم أحد .

أما رد م فغير معتبر لأنه ضرر محض فلا يملكه كإلا يملكه الولي عليهم وقال أحمد ابن حنبل : إن قبول الوصية وزدها في هذه الحالة يكون للولي وليس الولي أن يفعل إلا ما فيه الجلب والمصلحة للمولى عليه .

فإن كانت للمصلحة في قبولها ثم ردها لم يصح زده وإن قبل ما فيه ضرر عليه لم يصح قبوله وقد أخذ القاتون بمنع الحنابلة لكنه لم يقد هذا الحق بما قيده به الحنابلة بل قيده بمحصل الإذن من المحكمة الحسية :

وقد قصد بذلك التقييد أن تكون تصرفات الولي وفقا لمصلحة المولى عليه .

فإن هذه المحكمة وجدت لرعاية المصير الأهلية ومن في حكمهم فهي لا توافق إلا على ما فيه مصلحتهم ولكن يلاحظ أن قانون الحاكم الحسية رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال لم يقد حكم استئذان المحكمة الحسية إلا إذا كانت الوصية محملة بالتزامات أو مشروطة بشروط كما جاء ذلك في المادة ١٢ منه كما يراعى أن هذا القانون قد صدر بعد قانون الوصية .

٣ — وأما إذا كانت الوصية لتغير المين وهم الدين لا يحصون كطلبية العلم ومشوهي العروبة أو كانت لجهة من الجهات كؤسسة علمية أو مستشفى أو مسجد أو ملجأ .

فالحنفية ومن اتقهم قالوا أن القبول لا يشترط في هذه الحالة بل تلزم الوصية بمجرد موت الوصي لأن القبول ممن لا يحصون متمرد ولا يمكن اعتبار قبول واحد منهم وكذلك الجهة لا يتصور منها قبول فمقط اعتباره .

وقال الشافعية : إذا كان غير المحصورين يتدون إلى جهة لها من يتلها ويتكلم باسمها كطلبة العلم بالجامعة الأزهرية أو الجامعات المصرية أو كانت الجهة لها من يتلها كسجده له ناظر فإن الوصية لا تتم إلا بقبول تلك الجهة في عتص من يتلها وإن لم يكن لهم ممن يتلهم فإنه لا يشترط التيسر بل تتم الوصية بموت الموصى .

والتانون قد أخذ في هذا بمذهب الشافعية كما جاء في الفقرة الثانية من المادة العشرين :

ويكون القبول عن الجهات والؤسسات والمنشآت عن يتلها قانوناً فإن لم يكن لها من يتلها لزم الوصية بدون توقف على القبول .

س : من أي وقت ثبت الملك في الموصى به للموصى له ؟

ج : لقد قرر أنه في مجال احتياج الوصية إلى قبول لا يثبت الملك للموصى له إلا بالقبول ولكن حين يثبت الملك من وقت القبول فقط : أم يثبت بالقبول مستنداً إلى وقت وفاة الموصى ولو تراجعت القبول عنها .

١ — اتفق الفقهاء على أن الموصى إذ حدد ميعاداً لقبول المالكية للموصى له كأن يقول هذه الدار وصية لفلان بعد موتى بشهر فإن الملك لا يثبت للموصى له إلا من الوقت المحدد في الوصية . وإما إذا كان القبول عقب الوفاة مباشرة أم كان في نهاية المدة المحددة لكن شروط الوصية معتبرة واجبة الرعاية ما دامت لا تخالف مقاصد الشرع .

وإذا لم يبين الموصي وقتاً لابتداء الملكية وقيل للموصى له فوز الوفاة ثبت
للملك له عقب الوفاة مباشرة بالاتفاق أيضاً .

٣ — أما إذا لم يبين الموصي وقتاً لابتداء الملكية وكان الموصى لموجوداً
حين وفاة الموصي وتراخت القبول عن الوفاة : فقد اختلفت الفقهاء في وقت
ثبوت الملك :

فقال الحنفية والشافعية في أصح الروايم والملكية في المشهور عنهم : إن
الملكية ثبتت بالقبول مستندة إلى وقت الوفاة لأن الملك بالوصية يضاف إلى ما
بعد الموت فتتبعها يكون عقب الموت والقبول قد ورد على التصرف بهذا الوضع
فالتقابل قد قبل طرعا مضافاً إلى وقت الموت .

وبذلك يكون القبول قد أثبت ملكية متممة مع ما أثبت الإيجاب وهي
للملكية للعقبية للموت فوراً .

وهذا نظير البعد للوقوف على أجازة صاحب الشأن فإنه إن أجازته كانت
إجازته تنفيذاً للعقد من وقت انشائه وكالبيع للترن بخيار الشرط فإن الإجازة
تعتبر مثبتة للملك من وقت إنشاء العقد .

ويرى بعض المالكية والحنابلة : أن الملك يثبت من وقت القبول فقط لأن
الامتلاك يقتضي الوصية يحتاج إلى القبول فهو من تمام سبب الملكية أو شرط
فيها والشئ لا يمكن أن يتقدم على سببه أو شرطه . فلا يكون الملك سابقاً
على القبول .

وعلى هذا الرأي يكون الملك في اللدة ما بين الوفاة والقبول لورثة الموصي
فهمكون زوائد الموصى به ونجاة لهم أيضاً لأنها ثمرات ملكهم وتكون جميع
التفقات اللازمة لصيانة الموصى به عليهم لأن الترم بالنعم .

ولكن على الرأى الأول : تكون زوائد الوصى به ونماؤه ملكاً للموصى له ومع هذا قد اختلفوا فى سبب ملكية الزوائد والتمام .

وقال الشافعية : أن سبب الملك هو أن الزوائد تمام ملك الوصى له وثمرته لأن ملك الوصى انتهت بوفاته وظل ملك الوصى به متردداً فى هذه الفترة بين أن يكون لورثه الوصى . أو للموصى له وبالقول تبين أنه للموصى ليعكس التمام تمام ملكه .

وقال الحنفية : إن سبب ملك الزوائد والتمام أنها داخلة فى الوصية تبعاً للموصى به الأصل لأن المال للموصى به يكون على حكم ملك الوصى قبل التمسك وليس لورثته ولا للموصى له فتكون الزيادة حادثة على ملك الوصى يستعبر أصل الوصية .

ويترتب على خلاف الحنفية والشافعية : أن الزوائد لا تدخل فى تقدير الوصية عند الشافعية بمعنى أن الوصى به الأصل إن خرج من الثلث نفذت الوصية بدون توقف على إجازة الورثة وعلى رأى الحنفية تدخل فى تقديرها . بمعنى أن الزوائد تضم إلى العين للموصى بها عند التقدير . فإن خرج المخرج من الثلث نفذت الوصية بدون توقف وإن زاد عنه توقف التناز فى الزائد على إجازة الورثة .

والقانون : فى المادة الخامسة والشرين قد أخذ بما ذهب إليه الحنفية والشافعية بالنسبة لثبوت ملك الوصى له من حين القبول مستنداً إلى وقت وفاة الوصى إذا لم يحدد الوصى وقتاً معيناً لثبوت الملك . وقرر أن نفقات الوصى به فى المدة بين الوفاة والقبول على الوصى له وذلك اختيار حسن ومعتق لأن الوصى قصد تملك الوصى له عقب وفاته مباشرة بدليل أنه لم يحدد ميعاداً لنقل الملك وهو يعلم أنه بمجرد وفاته ينتقل ماله إلى ورثته والموصى له فاثبات الملك مستنداً إلى وقت الوفاة فيه تحقيق لنرض الوصى فلا وجه لمخالفته .

ثم أخذ القانون : برأى الشافعية في اعتبار زوائد الوصى به ملكا خالصا للوصى له ولا تدخل في حساب الثلث وهذا أرجح مما ذهب إليه الأحناف لأنه ما دام الرجح أن الملك يثبت إلى وقت الوفاة كان ما يحدث من الزوائد بعد الوفاة حادثا على ملك للوصى له وإذا حدث على ملكه كان خالصا له منها زادت قيمته .

القسم الثاني في شروط الوصية

شروط الوصية كثيرة منها ما يتعلق بصيغة الوصية نفسها ومنها ما يتعلق بالوصى ومنها ما يتعلق بالوصى له ومنها ما يتعلق بالوصى به .

١ - والكلام في شروط الصيغة يتطلب بيان حقيقة الصيغة نفسها وبيان حكم اقترانها بشروط من الشروط وذلك على التتبع الآتي .

أما الصيغة : فإن العقود لا بد لها من صيغ توجد بها وتحقق وقد قسم الفقهاء العقود من حيث الصيغة التي تلشئها إلى ثلاثة أقسام : منجز . ومضاف . ومعلق .

(١) فالعقد المنجز :

ما صدر بصيغة غير معلقة على شرط ولا مضافة إلى زمن مستقبل وحكمه : ترتب الأحكام والآثار عليه في الحال ما دام مستوفيا لأركانه وشروطه المتبرة فيه وكل العقود يصح لتنجيزها وهو الأصل فيها سواء أكانت عقود تليكات أم غيرها لأن الأصل فيمن يريد التعاقد أن يقصد إلى وجود العقد في الحال ووجود أحكامه وآثاره في الحال كذلك ولم يشذ عن ذلك سوى عقود الوصية والإيلاء .

فمعنى هذين التصرفين لا يتفق مع التنجيز لأن أحكامهما لا يمكن أن تكون إلا بعد الوفاة وكذلك لا يقبلان التنجيز أصلا إلا من حيث الظاهر .

(ب) والعقد المضاني :

ما صدر جنيته أضيف فيها الإيجاب إلى زمن مستقبل كأن يقول شخص :
آخر : أجزتك دارى هذه لمدة سنة . بكذا ابتداء من الشهر المقبل وحكم هذا
العقد أنه يتم في الحال سببا لحكمه . ولكن لا يترتب عليه حكمه إلا عند
مجيء الوقت الذي أضيف إليه فلا يتبدى عقد الاجارة إلا عند ابتداء الشهر
المقبل .

وقد قرر الفقهاء أن بعض العقود يقبل الإضافة دون البعض الآخر والوصية
لا بد أن تكون مضافة كما تقدم .

(ج) والعقد الملحق :

هو ما علق وجوده على حصول أمر آخر بأداة من أدوات الشرط وما في
معناها كأن يقول شخص : إن ملكت هذه الدار فهي وصية للفلان فإن عقد علق
وجود الوصية على امتلاكه الدار فلا تتم الوصية في الحال ولا يترتب عليها
حكمها عند الحنفية وإنما تتم عند وجود الملحق عليه وهو امتلاكه الدار .

فقد الوصية يكون مضافا دائما إلى ما بعد الموت . وإذا جاء منجزا في الظاهر
فهو في الحقيقة مضاف وصح مع إضافته أن يكون مطلقا على شرط .

فيصح أن يقول إن ضنى الله مريض فدارى هذه وصية للفلان .

وصيغة الوصية يصح أن تكون مؤكدة كأن تقول : أوصيت بدارى هذه
لتكون مأوى الفقراء أبدا كما يصح أن تكون مؤقته بعبدة كأن تقول أوصيت
لفلان بسكنى دارى سنة .

كما يصح أن تكون مجردة من الشرط كالأمثلة التي تقدمت أو مقترنة بشرط
سواء كان هذا الشرط يحقق منفعة الموصى نفسه أو للموصى له أو لغيرهما .

٢ — واقتران الوصية بالشرط : معناه تقييد الصيغة المنشئة لها بشرط يظهر أثره في أحكامها فقط . أى أن الإيجاب يصدر أولاً غير مقيد بشئ ثم يتصل به شرط يضيفه الموصي يحقق مصلحته له أو لغيره كأن يقول للموصي : أوصيت لفلان بكذاى هذه بيد موتى على أن يبدأ من ريسها بأداء فريضة الحج .

والفرق بين التعليق على الشرط والاقتران بالشرط هو أن الأول يتوقف فيه وجود المقدد نفسه على وجود الشرط الملحق عليه وصيغة الوصية المعلقة لا تلتشى الوصية إلا عند وجود الشرط الملحق عليه كما يرى الأحناف .

إما الاقتران بالشرط : فإن المقدد يكون غير متوقف وجوده على شئ ولكن اتصل به شرط إضافة للموصي يحقق مصلحته له أو لغيره .

س : ما مدى حرية الموصي في الاشتراط في نظر الفقهاء والقانون ؟

ج : الشروط عند الفقهاء نوعان :

١ — شروط مشروعة .

٢ — وشروط غير مشروعة إلا أنه قد اختلفت آراؤهم في ضابط للمشروع من الشروط وغير المشروع منها إلى فرعين :

(١) لفريق يرى :

أن الشروط للمشروعة هي التي لم يرد عن الشارع نهى عنها بخصوصاً ولا تنمود على أصل القصد بالنقص والالغاء سواء قام الدليل للمعين على اعتبارها أم لم يتم وسواء واهت مقتضى القصد أم لم يوافق .

فالأصل في الشروط عند هذا الفريق هو الجواز والضحة ولا بطلت شرط منها إلا إذا قام الدليل للمعين على إبطاله والغائه وهؤلاء هم الحنابلة وبخاصة ابن تيمية وتلميذه ابن القيم .

(ب) وفريق يرى :

أن الشروط المشروعة هي التي توافق مقتضى العقد أو تلائم مقتضاها أو التي يدل على مشروعيتها دليل معين من الأدلة المعتبرة في إثبات الأحكام الشرعية وما عدا ذلك من الشروط فليس بصحيح ولا مشروع فالأصل عند هذا الفريق هو نساد الشروط وتحريمها ولا يصح شرط منها إلا بدليل معين يدل على صحته وجوازه وهؤلاء هم الظاهرية ويوافقهم في ذلك الحنفية والشافعية والمالكية إلا أنهم يختلفون عن الظاهرية في التطبيق ويتوسمون في الشروط الجائزة أكثر من الظاهرية لتضييق الظاهرية في الأدلة التي يصح الاعتماد عليها في صحة الشروط وتوسع هؤلاء الأئمة فيها . .

ورأى الفريق الأول في هذه المسألة هو الأرجح وذلك لقيام الأدلة على وجوب الوفاء بالشروط على جهة العموم كقوله عليه الصلاة والسلام . المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً (ولأن هذا الرأي هو الذي يتفق مع قواعد الشريعة وتلائم مع مبادئها العامة التي بنيت على السهولة واليسر ورفع الحرج عن الناس .

وقد قسم الحنفية الشروط الواقعة في العقد إلى منجحة . وفاسدة . وباطلة .

فالمصححة عندهم هي التي يقتضيها العقد والتي ورد الشرع بجوازها أو التي جرى العرف بها . وحكم هذا القسم أنه يلتحق بأصل العقد ويجب الوفاء به على من التزمه :

والشروط الفاسدة هي التي لا يقتضيها العقد ولا تنق كد ما يقتضيه ولم يرد بها الشرع ولم يجربها العرف وكان فيها منعه لأحد المتعديين أو لغيرهما وحكم هذا القسم أنه لا يعتبر في جميع العقود إلا باني ولا يجب الوفاء به . ولكن إذا دخل على عقد من عقود المعارضات المالية كالبيع والاجارة فسد الشرط والعقد معا

ولكن إذا دخل على عقود الماوضات غير المالية كالزواج والخلع . أو على عقود التبرعات كالمطبة والوقف والوصية فسد الشرط وحده وصح العقد فقط .

والشروط الباطلة : هي التي لا يقتضيها العقد ولا تؤكد ما يقتضيه ولم يرد بها الشرع ولم يجر بها العرف وليس فيها منته لأحد وحكم هذا بالقسم أنه يلغوا ولا يؤثر اشتراطه في صحة العقد سواء كان عقد معا وصية أم غيرها هذا موقف الفقهاء من الشروط التي تقترب بالمقود بصفة عامة .

ولكن إذا نظرنا في أحكام الوقف والوصية نجد أن الفقهاء لم يسعوا على منبهم في هذين التصرفين بل خالف كل من الحنفية وابن تيمية أصله في تعريف الشرط الصحيح وغير الصحيح .

الحنفية ومن اتفقهم يتوسمون في الشرط الصحيح فيها فاطرن للشرع المقصود من تشريعها . وهو بر المحتاجين وتدارك ما فات الوقف والموصى من الواجبات وفل الخير ولذلك يرون هنا أن الشرط الصحيح هو مالا يؤثر في أصل الوقف الوصية ولا ينافي أحكامها ولا يخل بالانتفاع بالوقوف أو بالموصى به ولا يطل حقوق المستحقين ومعالهم ولا يخالف ما جاءت به الشريعة .

وعلى هذا لو اشترط الواقف أو الموصى ما يقيد حرية الموقوف عليه أو الموصى له في الزواج أو الاستدانة أو الإقامة في بلد معين أو نحو ذلك من الشروط يكون صحيحا واجب الإحترام عندهم .

ويرون الشرط الباطل هنا هو ما كان عملا بأصل الوقف أو الوصية أو منافيا لحكمها . كما إذا وصى الشخص بأرض على أن يحملها بستانا أو أوصى له ببناء ويشرط أنه إذا مات الموصى له لا تنتقل إلى ورثته بل إلى شخص آخر وهذا الشرط لا يبطل الوصية بل تصح ويلتصوا الشرط وكذلك الوقف في رأي القانون .

أما الشرط السادس فيها كما يرون : فهو مالا يؤثر في أصل التصرف لكنه يحل بمنفعة الموقوف أو الموصى به أو كان مخالفا للشرع وهذا الشرط لا يؤثر على الوقف ولا على الوصية بل يبطل الشرط فقط .

أما ابن تيمية وابن القيم : فبالرغم من أنها وسما على الناس في الشروط وصحها كل شرط ما لم يرد نهي بخصوصه . أو كان مناقضا لمقتضى العقد .

فقد ضيقا في دائرة الشروط الصحيحة بالنسبة للوقف والوصية لتتسع دائرة الشروط الباطلة منعا للناس من الاسترسال في الشروط التي يقصد منها تقييد حرية الموقوف عليهم أو الموصى لهم واعتنائهم بما لا يتلاءم مع مقصود الشارع من تشريع الوقف والوصية ولذلك عرفا الشرط الصحيح هنا بأنه الذي لم يرد فيه نهي من الشارع ولم يخالف مقتضى العقد أو مقاصد الشرع وعلى هذا فكل شرط ورد للبهى مخصوصه أو خالف مقتضى العقد أو المقاصد العامة للشارع يكون باطلا وقد توسعا في المراد بمقاصد الشرع وأتيا كثيرا من شروط الواقفين والموصيين . كشرط عدم التزوج . أو التزوج بامرأة معينة للاستحقاق أو بقائه .

مسلك القانون :

سار القانون على نهج الفقهاء في جواز إقرار الوصية بالشروط وقسم الشروط إلى قسمين : صحيحة . وغير صحيحة لكنه ضيق في دائرة الشروط الصحيحة موافقا في ذلك مذهب ابن تيمية . وابن القيم ومخالفا مذهب الحنفية الذي كان عليه العمل قبل صدور القانون .

فالشرط الصحيح عنده : ما كان فيه مصلحة للموصى . أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهيًا عنه ولا منافيًا لمقاصد الشريعة وبناء على هذا يكون الشرط الباطل في نظر القانون هو ما لا يشتمل على مصلحة ل أحد أو يكون منهيًا عنه أو منافيًا لمقاصد الشرع .

ومثال الشرط الصحيح الذي يكون فيه مصلحة للموصى : اشتراط أن يبدأ في تنفيذ الوصايا بما وجب عليه من حج أو صوم أو صلاة لم يؤديها .

ومثال الشرط الصحيح الذى فيه مصلحة للموصى له : اشتراط أن تكون
تسمية تسجيل الدار للموصى بها من تركة للموصى وكاشتراط أن يبدأ من الوصية
بتسديد ديون للموصى له ثم يسلم له الباقي وكاشتراط أن يسكن للارض للموصى
بها حقوق الارتفاق على أرض أخرى .

ومثال الشرط الذى يكون فيه مصلحة لغيرهما أن يرضى بشفعة دار لجهة
بين الجهات على أن يكون لمن لا يجد له مأوى من ذريته حق سكناها .

ومثال الشرط للنهى عنها : أن يشترط بماء الوصى له على حال من الشكر
النهى عنه . أو يشترط عليه أن يقطع أبويه ولا يرهما .

ومثال الشرط للنفاق لمقاصد الشريعة أن يرضى بزوجته بشرط ألا تزوج بعده
أو يوصى لابنه بشرط أن يبقى أعزب ونحو ذلك .

وحكم الشرط الصحيح كما نعت للمادة الرابعة أنه واجب الرعاية والوفاء به
ما دامت المصلحة فيه قائمة فإذا كانت فيه مصلحة فى وقت من الأوقات ثم زالت
فى وقت آخر كان صحيحا واجب الوفاء به فى وقت ثبوت المصلحة ولا يكون
صحيحا فى وقت زوال المصلحة عنه فمثلا : إذا أوصى شخص لجامعة من الجامعات
على أن يكون الاتفاق من الوصية على للبعوثين إلى بلد معين أو فى فرع خاص
من العلوم وكان ذلك يحقق مصلحة فإنه يجب صرف الوصية فيما عينه للموصى فإذا
زالت المصلحة عما ذكر وأصبحت فى الصرف على للبعوثين إلى بلد آخر . أو فى
فرع آخر أو فى شراء أجهزة خاصة صرف على الوجه الذى يكون فيه المصلحة .

وحكم الشرط الباطل : أنه واجب الانفاء وعدم الرعاية فى حد ذاته لئلا
هل يتعدى هذا إلى الوصية نفسها فتبطل كذلك هى الأخرى أم يقتصر البطلان
على الشرط وحده وتبقى الوصية صحيحة .

قرر القانون كما يؤخذ من المادة الثالثة : أن الشرط إذا جعل الوصية متممعة
للمعصية ولا يمكن صرفها إلى غيرها بطل الشرط والوصية بها كما إذا أوصى شخص

لأباجر على أن يبقى على فجوره . أو أوصى بمضى ماله لينفق منه على حالة خمور أو مسكان للعب القمار ولايسر لأن هذا الشرط كشف عن قصد من الوصية وهو الاعانة على الفجور والنكر ولا يمكن صرف الوصية بشئ آخر .

أما إذا كان الشرط لا يجعل الوصية متممعة للمصية فإنه يبطل وحده وبقى صحيحة كما إذا أوصى لزوجته بشرط أن تبقى من غير زواج بعد موته أو أوصى لابنه بشرط أن يتزوج بامرأة معينة أو بشرط ألا يستدين أو أن يقيم في جهة معينة فإن هذه الشروط لا تجعل الوصية متممعة للمصية ولهذا يبطل الشرط وحده وبقى الوصية صحيحة .

ومما تقدم نستطيع أن نقول انه يشترط لصحة الوصية ألا تكون الصيغة مقترنة بشرط يجعل الوصية متممعة للمصية .

الشروط الواجب توافرها في الموصى

س ٤ : تسلكم عن الشروط الواجب توافرها في الموصى لكي تكون وصيته صحيحة نافذة ثم بين حكم وصية السفه وذى الغفلة في نظر الفقهاء والقانون ؟

ج ٤ : الشروط التي يجب توافرها في الموصى تسمان .

١ — شروط توقف عليها صحة الوصية .

٢ — وأخرى توقف عليها نفاذها وبعض هذه الشروط محل اتفاق بين الفقهاء وبعضها الآخر محل خلاف .

ونذكر فيما يلي شروط الصحة أولا وهي : —

١ — أن يكون الموصى عاقلا مميزا فلا تصح وصية المجنون والمشموم والصبي

غير المميز بأحق الفقهاء لأن عبارة هؤلاء ملغاة لا يتعلق بها حكم ولا ينقد بها أى تصرف فلا تتحقق الوصية بمرارتهم وكذلك لا تصح ممن له الولاية أو الوصاية عليهم لأنها تصرف ضار بمالهم .

وكا يشترط العقل لصحة الوصية في الإبداء بشرط كذلك بقاؤه لبقاء الوصية صحيحة عند الأحناف فلو أوصى شخص وهو عاقل ثم زال عقله بأن جن جنونا مطبقا وهو ما يتبد بصاحبه شهرا عند أبى يوسف بطلت وصيته سواء اتصل الجنون بالموت أم لم يتصل لأن الوصية عقد غير لازم .

وما كان كذلك ينبغي أن يكون لبقائه حكم انشائه والانشاء يشترط فيه العقل فكذلك يشترط في البقاء أما إذا كان الجنون غير مطبق فإن وصيته لا تبطل لأن غير المطبق مرض يشبه الإغماء فلا يؤثر في تصرفاته .

وقال المالكية والشافعية ان طرؤ الجنون بعد إنشاء الوصية لا يطلها سواء أكان مطبقا أم غير مطبق وسواء اتصل بالموت أم لم يتصل . لأن الوصية نشأت صحيحة فلا يؤثر عليها الجنون الطارئ كالبيع والوقف .

والتقانون قد اشترط العقل والتمييز في صحة الوصية واعتبر العقل بشرطا لصحة الوصية ابتداء وبقاء كما هو مذهب الحنفية غير أنه إذا كان الجنون مطبقا واتصل بالموت أبطل الوصية وإن لم يتصل بالموت لا يطلها .

وهو في هذا المسلك مزج بين مذهب الحنفية القائلين بطلان الوصية بالجنون المطبق ولو لم يتصل بالموت ومذهب المالكية القائلين بأنه لا يكون مبطلا ولو اتصل بالموت وهو مسلك وجيه ومعقول لأن الوصى إذا جن واتصل بجنونه بالموت لم يثبت أنه مات مصرا على وصيته لاحتمال رجوعه فيها لو كان حيا . فتبطل الوصية أما إذا لم يتصل بجنونه بالموت فلا تبطل . لأنه إذا أفاق قبل الموت كانت لديه فرصة الرجوع إن أراد فإذا لم يرجع كان ذلك دليلا على الإصرار عليها .

٢ - الشرط الثاني البلوغ وهو شرط عند الحنفية والعمد في مذهب الشافعية فلا تصح وصية الصبي ولو كان مميزا سواء مات قبل البلوغ أم بعده : لأن الوصية تبرع والصبي المميز ليس من أهل التبرع حتى لو أذنه الولي في ذلك وأجاز منه هذا التصرف لأن الولي لا يملك هو الآخر هذا التصرف لأنه صار بمال الصبي وبهذا الرأي قد أخذ القانون .

وقال للملكية والحنابلة في الاعتماد عندهم أن البلوغ لا يشترط لصحة الوصية وأجاز بعضهم وصية المميز مطلقا والبعض أجازها إذا كانت بقربه واستدلوا بذلك بما روي أن صبيا من غسان له عشر سنين قد أوصى لأخوال له فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأجاز وصيته لأنه لا ضرر على الصبي في جواز وصيته حيث المأل سيقى على ملكه مدة حياته فإن احتاج إليه صرفه في حاجاته والراجح هو القول الأول وهو ما أخذ به القانون .

٣ - الشرط الثالث أن يكون الموصى راضيا مختارا . لأن الوصية إيجاب الملك أو ما يتعلق بالملك بعد الموت . فلا بد فيها من الرضا . كإيجاب الملك بغير التصرفات من بيع وهبة ونحو ذلك وعلى هذا لا تصح الوصية من الهازل والمكره والحاطم لأن هذه الأشياء تفوت الرضا ولا بد منه في عقود التمليكات .

وصية السفيه وذوى النقلة : ما تقدم من الشروط إلى يلزم توافرها في الموصى هو ما قرره الفقهاء ولا يلزم شيء سواها ومنه يتبين أن الرشد ليس بشرط لصحة الوصية عند الفقهاء . ٣ - تصح الوصية عندهم ممن المحجوز عليه بسبب السفه أو النقلة غير أن الحنفية قد شرطوا في صحة وصيتهما أن تكون في قرابة يتقرب بها إلى الله تعالى كالوصية بناء مدرسة أو مستشفى ، أو مسجد أو بأداء ما عليه من زكاة أو حج ولجئ لم يؤدها .

أما الوصية في غير التقرب فانها لا تجوز لأن الحجر عليهما إنما هو لمراعاة مصلحتهما في الحياة حتى لا يحدنا تلفا في مالهما . فلا تنفذ وصيتهما إلا في حدود

تلك للصلحة وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت الوصية بالقرب أما إذا أخذنا وصاياهما
مطلبا فإن هذا يمكنهما من الوصية للجهة التي لم يستطعا صرف المال إليهما
في حياتهما بسبب الحجر عليهما وبذلك يوث الغرض الذي من أجله حجز
عليهما .

أما المالكية والثاقية والخاتبة : فقد أجازوا وصية المحجور عليه بسبب
السفه والغفلة مطلقا كالرشيد تماما .

أما إذا طرأ السفه أو الغفلة على الشخص بعد إنشاء الوصية فإنه لا يطلها
باتفاق الفقهاء جميعا لأنهما لا يمنعان من الرجوع عنها . وما دام لم يرجع فوصيته
قائمة ويترتب عليها أثرها بعد موته .

أما قانون الوصية : فلم يقتصر على ما شرطه الفقهاء بل اشترط الرشد أيضا
فقد نصت المادة الخامسة على أنه « يشترط في الموصى أن يكون من أهل التبرع
قانونا » وقد أوضحت المذكرة التفسيرية ذلك بأن يكون بالغاً عاقل رشيد أو من
الرشد في قانون المعاكم الحسنية : إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة وعلى هذا
يكون القانون باشرط الرشد قد خالف الفقهاء جميعاً .

غير أن القانون لم يجعل الرشد شرطاً لازماً في جميع حالات الوصية فقد استثنى
الماعقل المحجور عليه بسبب السفه أو الغفلة والماعقل غير المحجور عليه الذي بلغ
من العمر ثمانى عشرة سنة فحسبه فأجاز وصيته بأذن من المحكمة الحسنية والقانون
بإستثنائه هذا يكون قريناً من مذهب الحنفية في وصية السفه وذوى الغفلة
إذا اشترط الإذن من المحكمة الحسنية إنما هو لضمان أن تكون الوصية في
مصلحتهما وهذا ما قصده الحنفية من قصر وصيتهما على القربات .

إلا أن القانون لم يراع الحالات التي لا يمكن الرجوع فيها إلى المحكمة الحسنية
كحالات المرض والسفر البعيد مثلاً فلا يشترط الإذن فيها وكان الأجدر به
مرابعة ذلك .

كذلك القانون خالف الفقهاء في وصية من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة وقد بلغ الحلم أو بلغها ولم تأذن له المحكمة الجسدية فأجازها الفقهاء ومنهم القانون وهو في هذا يتفق مع قانون المحاكم الحسبية وهو احتياط لا بد منه في تصرفات من كان دون سن الرشد .

غير أن القانون قد اتفق مع الفقهاء في أن الرشد لا يشترط بقاؤه لصحة الوصية فإذا أوصى شخص لآخر ثم حجب عليه بعد ذلك نفسه أو غفلة لا تبطل وصيته وإن اتصل الحجب بالموت لأن الحجب لا يزيل الأهلية .

أما شرط نفاذ الوصية : فقد اتفق الفقهاء رسار على نهجهم القانون .. على أنه يشترط لنفاذ الوصية ألا يكون الموصى مدينا بدين مستغرق لجميع ماله فإن كان مدينا بدين مستغرق كانت وصيته في ذاتها صحيحة لأنها تصرف صدر ممن تتوفر فيه شروط الصحة في مال قابل لهذا التصرف غير أن هذا المال قد يعلق به حق للنير وهو الدائن وهذا الحق مقدم في الوفاء على الوصية بالإجماع فتكون الوصية في هذه الحالة موقوفة على إجازة صاحب الحق أو براءة ذمة المدين فإذا أجازوها نفذت وكذلك إذا أبرأ أصحاب الديون من الدين أو تبرع إنسان بقضاء دينه .

ما يشترط في الموصى له

س : بين الشروط الواجب توافرها في الموصى له لكي تقع الوصية له صحيحة نافذة في نظر الفقهاء والقانون ؟ .

ج : يشترط في الموصى له شروط بعضها لصحة الوجبة وبعضها لنفاذها أما شروط الصحة فهي (الأول) ألا يكون الموصى له جهة معصية ويختلف الراد

بهذا الشرط باختلاف دين الموصى (١) فإذا كان الموصى مسلماً فيشترط ألا تكون الجهة محرمة في نظر الإسلام سواء كانت محرمة في الأديان الأخرى كالوصية لأندية القمار والمراقص وجمعيات الإلحاد . أم غير محرمة فيها كالوصية للكائنات والمعاد .

فإذا وقعت الوصية من هذا النوع . كانت باطلة لأن الوصية شرعت ليتدارك الإنسان بها ما فاتته من واجبات في ماضى حياته . أو لتكون صدقة جارية بعد وفاته . أو ليرجى ما يريد به من ذوى قرباه أو غيرهم فهو إنعاش شرعى صفة أو قرينة فلا يصح أن تكون فى محضبة فإذا وقعت كذلك كانت باطلة بإتفاق رِوٍ ولكن قد تكون الوصية لا محضبة فيها من حيث الظاهر لكن الباعث عليها أمر محرّم كالوصية لأهل اللسوق بقصد أن يستمروا بها على فسقهم والوصية للخليلة لتبقى على معاشرته معاشرته غير مشروعة فهل تصح الوصية أم لا ؟

اختلف الفقهاء : فذهب ابن القيم ومطائفة من الفقهاء إلى بطلانها لأن العبرة فى العقود بالتصديق والنية ولا يحكم إلى اللفظ وحده والباعث على مثل هذه الوصايا صناف لمقاصد الشريعة فكونها باطلة لا يتعدى بها .

وقال جماعة من الفقهاء :

إنها صحيحة لأن الموصى له فى ذاته من أهل التملك ولم يشتمل لفظ الوصية على محرم ولا يبحث عن شيء وراء ذلك من القصور والتوايما ما دام لفظ الوصية خالياً من كل ما يبيد ضررها إلى محضبة . ولكن القانون قد أخذ بوجهة نظر ابن القيم فنص فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أنه « يشترط فى صحة الوصية ألا تكون بمحضبة وألا يكون الباعث عليها منافعاً لمقاصد الشارع » والباعث على الوصية أمر « نفسى يقوم بنفس صاحبة وقد يخفى على الغير » .

ولذلك يتمم أن يظهر الباعث أما من عبارة الوصية نفسها أو من القرائن فإذا لم يظهر الباعث فلا تبطل الوصية .

(ب) أما إذا كان الموصى غ - ير مسلم : فيشترط في نظر القانون أن تكون الجهة الموصى لها غير محرمة في شريعته والشريعة الإسلامية سواء أكان الموصى له معينا أو غير معين .

وعلى هذا تجوز الوصية منه إذا كانت قربه أو مباحة في شريعته والشريعة الإسلامية أو كانت مباحة في إحدى الشريعتين دون الأخرى .

ولا تجوز إذا كانت محرمة في الشريعتين وتوضح ذلك نصرب الأمثلة الآتية :

١ - إذا أوصى مسيحي بعمارة المبحد الأقصى ، أو إنارته أو إطلعام قراء بلده فإن الوصية تصح لأنها قرية في الشريعتين .

٢ - وإذا أوصى لأندية الميدير والمراقص كانت باطلة لأنها معصية في الشريعتين .

٣ - وإذا أوصى ببناء كنيسة أو يعة صحت الوصية لأنها ليست معصية في الشريعتين بل هي معصية في الشريعة الإسلامية وقرية في الشريعة المسيحية . وقد أمرنا بتركهم وما يدينون .

٤ - وإذا أوصى ببناء مسجد لجماعة معينين صحت الوصية لأنها تعتبر حيثذ عليكالهؤلاء الميعين وليس معصية في الإسلام .

٥ - وإذا أوصى ببناء مسجد لجماعة غير معينين صحت الوصية لأنها غير محرمة في الشريعتين بل هي قرية في الشريعة الإسلامية .

والقانون في هذا :

قد وافق مذهب الحنفية فيما عدا الوصية بما هو قرية عند المسلمين فقط فقد أخذ حكمها من مذهب مشافعي لأنها باطلة عند أبي حنيفة حيث يشترط في وصية غير المسلم أن تكون قرية في شريعته وشريعة المسلمين إذا كان الموصى له غير معين

ومسلك القانون أيسر وأسهل ويتفق مع روح الشريعة وفيه توسعة على
المحسنين من غير المسلمين .

الشرط الثاني :

أن يكون الموصى له معلوما علنا تماما نائيا للجهالة ويتحقق العلم وترفع
الجهالة بتعيين الموصى له بالإسم كأن يقول :

أوصيت لفلان بن فلان ، أو بالإشارة كأوصيت لهذا الشخص ويشير إليه
أو يوصي لفلان هذه المرأة أو لهذا السجد ويشير إليه أو بتمزيقه بالوصف
كأوصيت لفقراء بلدي أو لطلبة الجامعة أو الأزهر .

أما إذا كان للموصى له مجهولا جهالة لا يمكن إزالتها فإن الوصية تكون
باطلة لأن الوصية تخليق عند الموت فلا بد أن يكون الموصى له معلوما حتى يقع
الملك له ويمكن تسليم للموصى به له .

فإذا أوصى شخص لأحد من الناس كانت الوصية باطلة للجهالة للموصى له
جهالة تمنع من تسليم الموصى به إليه وكذلك لو أوصى لأحد هذين الرجلين
لأصح عند أبي حنيفة لعدم تعيين للموصى له .

وأجازها صاحبان وتنقسم بينهما مناصفة عند أبي يوسف ، ويترك تعيين
أحدهما عند محمد .

وبناء على هذا الشرط :

قال الخفية : لأصح الوصية لمن لا يحصون إلا إذا كان في لفظ الوصية ما ينهى
عن حاجة الموصى لهم كأن يوصى لفقراء طلبة العلم . أو ليتامى المدينة . لأنهم
إذا كانوا لا يحصون ولم يكن في لفظ الوصية ما يفيد الاحتياج كان للموصى له مجهولا
جهالة لا يمكن معها تسليم الموصى به إليهم فلا تصح الوصية .

أما إذا كان في لفظ الوصية ما يفيد الاحتياج كالفقراء واليتامى فإنها تكون صحيحة لأنها وصية بالصدقة وهي إخراج المال إلى الله تعالى وهو واحد معلوم فيقع الموصى به لله تعالى . ثم يملكها المحتاجون بتملك الله لهم .

وقد أخذ القانن بهذا الشرط :

ولكنه خالف الحنفية : فأجاز الوصية لمن لا يحصون سواء اشتملت الوصية على ما يفيد الاحتياج . أم لم تشتمل موافقا في هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد واختيار القاننون حسن ومعقول .

لأن معنى القرية موجود في مثل هذه الوصية على كل حال سواء صرح الموصى بذلك أم سكت عن ذكره .

لأن الوصية عمل يتدارك به الإنسان ما فاتته من أعمال البر والخير في حياته . ولا يكون ذلك إذا كانت الوصية في ذاتها قرية .

الشرط الثالث :

أن يكون الموصى له موجودا فإذا كان مينا بالإسم أو الإشارة : فالشرط وجوده وقت إنشاء الوصية سواء كان موجودا حقيقة أو تقديرًا كما في الجمل وهذا متفق عليه من الفقهاء جميعا وإذا كان معرّفا بالوصف فمبدأ الأحناف يشترط وجوده عند وفاة الموصى فلا تصح الوصية عندهم للمعدوم الذي سيوجد في المستقبل كما لا تصح لليت من باب أولى لأنها تملك والتملك لا يجوز للمعدوم ولأنها شبيهة بالميراث ولو مات إنسان لا يرثه إلا من كان موجودا وقت موته فكذلك الوصية.

وأما المالكية :

فلم يشترطوا وجوده لا وقت إنشاء الوصية ولا وقت موت الموصى فأجازوا الوصية للمعدوم الذي سيوجد في المستقبل ولو بعد وفاة الموصى بزمان طويل بل أجازوا الوصية لليت علم مع الموصى بموته وقالوا تصرف الوصية في سداد ديونه أو لورثته .

أما القانون فلم يشترط وجود الموصى له إلا إذا كان معينا فأجاز الوصية للمعدوم الذي سيوجد في المستقبل تمثيلا في ذلك مع مذهب المالكية وهو اختيار حسن لأن فيه تيسرا ومساعدة على فعل الخير .

ولا سيما أن الوصية قد تساهل الفقهاء فيها بما لم يساهلوا بمثله في العقود الأخرى حيث جازت بالمعدوم والمجهول .

الشرط الرابع

إلا يكون الموصى له قاتل للموصى وليس هذا الشرط محل اتفاق بين الفقهاء بل فيه خلاف بينهم .

فقد قال أبو يوسف أن القتل يمنع صحة الوصية ابتداء ويمنع كذلك بقاها واستمرارها فإذا أوصى شخص الآخر ثم قتل الموصى بطلت الوصية وإذا حدث سبب القتل قبل الوصية بأن أصابه بجرح فأوصى له ثم مات بسبب الجرح كانت الوصية باطلة .

واستدل لذلك بما رواه الدار قطني عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ليس لقاتل وصية) وأيضا فإن الوصية أخت الميراث والقاتل لا يرث باتفاق .

فكذلك لا تجوز له الوصية لأن كلا منها قصد استعجل ما أخره الله بفعله محذور فاستحق أن يحرم منه ردأ لقصد السوء والقتل مانع من صحة الوصية واستحقاقها سواء كان للموصى- ورثة سوى القاتل أم لا وسواء أجاز الورثة أم لا لأن المنع لحق الشرع بسبب تلك الجريمة فيحرم من الوصية عقوبة كإحرام من الميراث وبهذا الرأي أخذ القانون .

وقال أبو حنيفة ومحمد : إذا أجاز الورثة للوصية للقاتل أو لم يكن للموصى ورثة سوى الموصى له القاتل كانت الوصية نافذة لأن المنع من الاستحقاق كان

لحق الورثة فإذا لم يوجد ورثة أو وجدوا وأسقطوا حقهم زال المانع فتنفذ الوصية ولكن الرأى الأول أرجح .

ويرى المالكية :

أن الموصى إذا علم بمن قتله ولم يغير وصيته أو أوصى بعد الضرب مع علمه بأن الموصى له هو الضارب صحت الوصية هو أن الظاهر من حال الموصى له أنه يستعمل الحصول على المال قبل أو أنه فيعاقب بالحرمان منه وهذا المعنى لا يتحقق إلا إذا كان القتل لاحقاً للوصية وإذا كان الموصى عالماً بالضارب ثم أوصى له . أو لم يطل وصيته السابقة دل ذلك على أنه عفا عنه وقصد الإحسان إليه فيجب إحترام إرادته وإنفاذ وصيته .

وقال الشافعية :

في أرجح الأقوال عندهم وهو قول الحنابلة : أن الوصية للقاتل صحيحة لأن الوصية تصح للكافر فتصح للقاتل بالأولى لأن القتل أخف جرماً من الكفر ورأى أبي يوسف هو الأرجح وهو ما أخذ به القانون (لأن من الأصول المقررة المحكمة في الشريعة الإسلامية : أن من تصرف تصرفاً سيئاً يقصد به الوصول إلى منفعة أو يكون تصرفه مظنه هذا القصد فإنه يامل بتقيض مقصوده ويحرم من تلك المنفعة ولذلك منع في الشريعة أن يرث القاتل من المقتول مع تحقق سبب الإرث فيه . فكذلك يمنع الموصى له من استحقاق وصية بالمعنى نفسه لأن الوصية أضعف من الميراث .

ومع اتفاق أكثر من الفقهاء :

على أن القتل مانع من الوصية لكنهم اختلفوا فيما يكون مانعاً من أنواع القتل وما لا يكون .

فصل الأحكام :

إن القتل المانع هو الذى يستوجب قصاصاً أو كفارة وهذا يشمل القتل العمد وشبه العمد . والخطأ . وما جرى مجرى الخطأ فالعمد أن يقصد ضربه بما يقتل غالباً كما لو تمعد ضربه بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء أو بصا غليظة من شأنها أن تقتل غالباً وشبه العمد أن يتمعد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً كالصا الصغيرة ونحوها والخطأ أن يقتله من غير قصد إلى قتله بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر كمن يرى صيد فينحرف السهم ويصيب إنساناً أو من يرى شيئاً يظنه صيداً فإذا هو إنسان .

وما جرى مجرى الخطأ هو ما يقع من غير قصد أصلاً كمتأثم يقرب على غيره فيقتله وكمن يقع من مكان مرتفع على غيره فيقتله . ففي جميع هذه الحالات يمنع للقاتل من الوصية عند الحنفية لأن القتل العمد يتعلق به وجوب القصاص والثلاثة التي بعده لها الكفارة وإن كان فيها الدية أيضاً .

أما إذا كان القتل لا يستوجب قصاصاً ولا كفارة فإنه لا يمنع الوصية وإن كان عمداً وهذا يشمل القتل الصادر من غير المكلف والقتل بحق أو بغيره والقتل بطريق التسبب لا المباشرة .

فلو قتل المجنون أو الصبي الموصى لم يحفظ حقها في الوصية لأن فعل هذين لا يتعلق به حكم إذ هما غير مكلفين شرعاً وكذا لا يحرم من الوصية من قتل الموصى بالحق كالقتل قصاصاً أو حداً أو بسبب البنى والخروج على جماعة المسلمين .

وكذلك إذا كان القتل بذور كقتل الزوج وزوجته والزاني به عند مفاجاتها حالة الزنا ومن القتل بذور ما يكون بسبب الدفاع عن النفس أو المال إذا عين القتل طريقاً لذلك ومنه أيضاً تجاوز حق الدفاع الشرعى لأن الذى أدى إليه هو فعل مباح في ذاته وهو الدفاع عن النفس والمال وإذا كان القتل عن طريق التسبب لا المباشرة إلا أنه لا يمنع الوصية عندهم كأن يأمر الغير بقتل الموصى أو يدل القاتل على مكانه أو يراقبه بالطريق

أو يضع له السم في الطعام أو الشراب أو يشهد ضده شهادة زور تؤدي إلى الحكم بإعدامه وتنفيذ الحكم فيه .

أما المالكية فلهم يرون أن القتل المانع هو تعمد المدون فقط سواء أكان بالباشرة أو بالتسبب عن أما أو الجارى مجراه يثير ما سبب منع الارث والوصية .

وقد خالف القانون مذهب الخنفيه في بعض اللواطن كما يتبين ذلك من المادة السابعة عشرة ونصها (منع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصى أو الورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه وذلك إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة هلالية وبعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعى) .

وظاهر من هذا أن القانون يخالف مذهب الخنفيه في موضعين :

الأول — القتل الخطأ وما جرى مجراه .

فإن الخنفيه يعتبرون ذلك مبطلا للوصية والقانون لا يرى ذلك أخذاً من مذهب المالكية .

الثاني — القتل بالتسبب :

فالخنفيه لا يرونه مبطلا للوصية إذ الشرط عندهم أن يكون القتل بالطريق للبشر لأن المباشر هو الذى يسمى قاتلاً حقيقة بخلاف التسبب

أما القانون فيعتبره مبطلا للوصية كما يقول للمالكية أيضاً ما دام عمداً عدواناً لأن المعنى الذى من أجله حرم المباشر للقتل من الوصية متحقق في التسبب عمداً وإن لم يباشر القتل فإن ارتكب المخطوئ شرعاً مع احتمال تعجل حيازة المال قبل الأوان موجود في الحالين على سواء فلا معنى للتمرقة بينهما .

والتانون في هذا ملحق مع قانون الميراث وما تقرر في قانون العقوبات من بيان الأعداء المستطةة للمقوبة أو الخفلة لها .

الشرط الخامس :

ألا يكون الموصى له حرياً في دار الحرب وهي التي ليس للمسلمين عليها ولاية ولا تمام فيها أكثر شعائر الإسلام لأن الوصية للعربي إعزازاً له وتقوية وإعانة على حرب المسلمين فلا تجوز الوصية له من المسلم وكذلك لا تجوز من الذمى لأنه بقدر الدمة ألزم ألا يبين أعداء المسلمين عليهم .

أما من كان في دار الإسلام من أهل الدمة فالوصية له من المسلمين جائزة لقوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم) ولا شك أن الوصية نوع من البر فتكون جائزة .

وأما المستأمن وهو الذي يقيم من أهل الديانات الأخرى ببلاد المسلمين لوقت معلوم مع بقاء ولايته لنيرهم « الجاليات الأجنبية » فأكثر الفقهاء على أن الوصية له جائزة لأنه ما دام في دار الإسلام بأمان فعلمه حكم الذمى خلافاً لأبي حنيفة الذي يمنع منها .

ومن المقرر عند الفقهاء أن بلاد المسلمين جميعاً تعتبر داراً واحدة مهما تعددت أقاليمها واختلقت نظم حكمها فالمسلم مهما تكن تبعيته تصح الوصية له من مسلم مختلف عنه في التبعة لأن رابطة الإسلام لا يؤثر فيها اختلاف الأقاليم .

أما القانون فقد أجاز الوصية مع اختلاف الدين والملة عند اتحاد الدار موافقاً في هذا مذهب الحنفية فتصح الوصية مع اختلاف الدين كوصية المسلم لمسيحي أو يهودي كما تصح عند اختلاف الملة كوصية للمسيحي لليهودي وبالعكس .

أما عند اختلاف الدار فقد خالف مذهب الحنفية وأخذ بمبدأ الماملة بالثل فأباز الوصية إذا كانت دولة الموصى له تميز مثلها ومنها إن لم تميز مثلها وهو تفصيل مقبول .

الشرط السادس :

الا يكون الموصى له وارثا إلا أن هذا الشرط مختلف فيه بين الفقهاء على مذاهب ثلاثة وقد اتبنى هذا الخلاف على اختلافهم في حكم الوصية للوارث فمن قال بصحتها مطلقاً لم يعتبر هذا شرطاً أبداً ومن قال بطلانها مطلقاً يعتبره شرط صحته ومن قال بجوازها موقوفة على إجازة الورثة يعتبره شرط نفاذ .

حكم الوصية للوارث

يرى الظاهرية وبعض الشافعية والمالكية والخاطلة : أن الوصية للوارث باطلة من أول الأمر مستدلين على ذلك بمحدث : لاوصية لوارث « فإنه يفيد بظاهرة نفي الصحة ومادامت الوصية وقعت غير صحيحة من أول الأمر لا تلحقها الإجازة كما قالوا أيضاً ان الوصية للوارث تثير الضغينة في نفوس باقي الورثة وذلك لا يجوز .

وقال الحنفية وأكثر المالكية وهو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد : أن الوصية للوارث صحيحة غير نافذة بل تنفذها موقوف على إجازة الورثة إن أجازها نفذت وأن لم يحجزوها بطلت . وأن أجازها البعض دون البعض نفذت في حق من أجاز وبطلت في حق من لم يحجز واستدلوا على ذلك بما روى عن ابن عباس أن رسول الله قال : (لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة) ولأن في إثر بعض الورثة من غير توقف على رضا الآخرين ما يؤدي إلى الشقاق وقطع الرحم وإثارة البغضاء بين الورثة ويقولون بمد ذلك أن آية الوصية منسوخة بآيات اللوارث أو بمحدث (إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا لاوصية للوارث) وبناء على هذا الرأي يكون الشرط شرطاً في النفاذ لا في الصحة . ثم الشرط عند هؤلاء إلا يكون الموصى له وارثاً عند موت الموصى لا عند انشاء الوصية .

فلو كان وارثا عند انشاء الوصية ثم أصبح غير وارث عند موت الموصى بسبب حجه مثلا كانت الوصية نافذة من غير توقف على إجازة أحد .

ولو كان وقت إنشاء الوصية غير وارث ثم صار وارثا عند موت الموصى كانت الوصية موقوفة على إجازة الوارث . فالبرة في ذلك هو كونه وارثا وقت وفاة الموصى . لأن هذا الوقت هو أو أن يثبت حكم الوصية الذي هو الملك في الموصى به فيعتبر كونه وارثا في هذا الوقت .

وقال بعض علماء الشيعة من الزيدية والإمامية : أن الوصية للوارث صحيحة نافذة من غير توقف على إجازة أحد من الورثة . شأنها في ذلك شأن الوصية للأجنبي . مستدلين على ذلك بقوله تعالى :

« كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين » .

فهذه الآية تبيّن مشروعية الوصية . والمسوخ في الآية إنما هو وجوب الوصية لأصل مشروعيتها .

وعلى هذا تكون الوصية المنقبة في الحديث (لا وصية لوارث) هي الوصية الواجبة التي كانت قبل تشريع الميراث فضلا عن أن الشارع قد أعطى الإنسان حق التصرف في ثلث ماله يضمه كيما شاء ويبره من يريد به من غير حاجة إلى إجازة أحد . فإذا جاز له ذلك بالنسبة للأجنبي فلا يجوز بالنسبة للوارث من باب أولى لما في ذلك من صلة الرحم .

وبهذا الرأي أخذ قانون الوصية : فقد جاء في الفقرة الأولى من المادة السابعة والثلاثين « تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير حاجة إلى إجازة الورثة » وقالت للمذكرة التفسيرية إنه اختير جواز الوصية للوارث حاجة الناس إليها .

ما يشترط في الموصى به

س : ما الشروط الواجب توافرها في الموصى به لكي تكون الوصية صحيحة نافذة في نظر القضاء والقانون ؟

ج : يشترط في الموصى به شروط بعضها للصحة وبعضها للنفاذ وقد تضمنت المادة المباشرة من القانون شروط الصحة التي يجب توافرها في الموصى به وهي مأخوذة من مذهب الحنفية ولا تختلف عنه إلا في قليل :

الشرط الأول : أن يكون الموصى به مما يجري فيه الإرث . أو يصح أن يكون مالا لتعاقد حال حياة الموصى . وعلى هذا فكل ما يكون تركه ويورث عن الشخص تصح فيه الوصية . وكذلك مالا يورث عنه ولكن يصح أن يكون مالا يجري عليه التعاقد حال حياة الموصى تصح به الوصية أيضا . فيكون ما تصح فيه الوصية الأنواع الأربعة الآتية : —

١ — الأعيان المالية بجميع أنواعها من عقارات ودرر وتود وعروض وحيوانات وهلابس وأثاث وأشجار ونحو ذلك سواء كانت في يده . أم في يد أخرى قائمة مقام يده كاللؤلؤ الذي تحت يد الوكيل أو المستأجر والمرتهن والمستعير وللودع أم في يد أخرى طالما كاللؤلؤ المنصوب والسروق لأن الأعيان المالية تجري فيها الإرث سواء كانت محوزة حقيقة أو حكما .

٢ — الحقوق المالية أو الملحقه بالمال كحق الشخص في غلة الوقف التي ظهرت ولم يبد صلاحها والديون التي في ذمة التبرع فإن هذه الحقوق تؤول إلى أموال عند فرزها وقبضها .

٣ — الحقوق العينية التي ليست في ذاتها أموالا ولكنها تقوم بالمال وتزيد من قيمة العقار كحقوق الارتفاق من الشرب والجري والسيل والورور .

٤ — للنافع التي يصح أن تكون محلا للتماقد عليها حال حياة الموصى مثل سكنى الدار وزراعة الأرض وغلة البستان التي ستحدث في المستقبل ونحو ذلك.

فهذه الأشياء جميعها مما يصح الوصية به لأنها جميعا عدا للنافع مما يجري فيه الإرث عند الحنفية وغيرهم أما النافع فهي لا تورث عند الحنفية ولكن يصح التماقد عليها حال الحياة الموصى بالإجارة ونحوها فتصح بها الوصية .

وإنما صحت الوصية بالمنافع مع أنها لا يجري فيها الإرث عندهم لأن الوصية تمايك بمقد وجد حال حياة الموصى فهي عقد عند الابتداء وإن كان أثرها لا يظهر إلا بعد الوفاة كالإرث ولشبهها بالعقد توسعوا فيها ولم يقصروا على ما يجري فيه الإرث .

وعلى هذا لا تصح الوصية بها يتنفي فيه الأمران — جريان الإرث — وصحة التماقد فلا تصح الوصية بالمئة والدم والحقوق الشخصية البعثة كحق الحضنة والولاية العامة والخاصة والوظائف ونحوها لأن شيئا من ذلك لا يورث ولا يجري عليه التماقد .

وعلى ذلك لو أوصى بما تلد أفراسه اقتصرت الوصية على الموجودين من الأولاد حين موت الموصى فقط . . لأن ما تلد أفراسه بعد الموت لا يدخل تحت الإرث ولا يقبل التملك بمقد في حياة الموصى ولو أوصى بقطعة أرضه دخل في الوصية الفلّة التي تكون موجودة حين موت الموصى وبعد موته لأنها تدخل تحت عقد الإيجار وإن كان الحادث بعد الموت لا يورث .

والقانون سار مع مذهب الحنفية في اشتراط هذا الشرط كما جاء في مذكرته التفسيرية غير أنه توسع فلم يقف عند حدود هذا المذهب في تفسير ما يجري فيه الإرث بل تدهاه إلى جواز الوصية ببعض الحقوق التي لا تورث عندهم كحق الخلو وحق المنفعة بالعين المستأجرة بعد موت المستأجر مستندا في ذلك إلى مذهب المالكية والشافعية .

الشرط الثاني : —

أن يكون الوصى به متقوماً في نظر الموصي والموصى له أن كان مالا فلا تصح الوصية بما ليس بمقوم أصلاً كما مال المباح ولا تصح الوصية بالخنزير والخنزير من مسلم . أوله لأنهما غير متقومين في نظر الإسلام وتجوز الوصية بهما من غير المسلم لثله لأنهما مال متقوم في حقهما .

الشرط الثالث : —

وهو خاص بالإعيان دون النافع أن يكون موجودا في ملك الموصى عند إنشاء الوصية إذا كان مينا بالذات وهذا الشرط يتضمن قيدين :
الأول أن يكون ذلك المين موجودا عند انشاء الوصية .

وثانيهما أن يكون في ملك الموصى يوم انشائها أما القيد الأول فهو محل اتفاق بين الفقهاء فإذا لم يكون موجودا عند الإنشاء لا تصح الوصية لأن الوصية بعين بذاته لا تصور إلا إذا كان موجودا ويجب أن يستمر وجوده في ملكه إلى الوفاة فإذا هلك أو خرج عن ملكه ببيع ونحوه بطلت الوصية .

وأما القيد الثاني فيختلف فيه ففي رأى للحنفية أنه شرط صحة فيلزم لصحة الوصية أن يكون المين موجودا في ملك الموصى يوم انشاء الوصية فإذا أوصى بشيء مملوك لغيره بطلت الوصية حتى لو ملكه بعد الوصية ثم مات عنه لا تصح وصيته السابقة بل عليه انشاء وصية جديدة بعد الملك إن أرادها وإذا أجاز مالك المين كانت هبة مبتدأة تجري عليها شروط الهبة .

وفي رأى آخر لهم يتفق مع أحد رأين للشافعي أن الوصية بملك الغير صحيحة ولكنها لا تنفذ إلا بإجازة صاحب المين فإن أجازها قبل موت الموصى أو بعده نفذت وإن لم يجز بطلت .

والقانون قد اختار الرأى الأول كما جاء في الفقرة الأخيرة منه المادة المباشرة.

أما إذا كان الموصى به غير معين وهو شائع في كل التركة فلا يشترط وجوده عند إنشاء الوصية بل الشرط وجوده عند موت الموصى ويستمر وجوده حتى وقت القبول . لأنه وقت تنفيذ الوصية ولهذا إذا أوصى شخص لآخر بثلاث ماله ولم يكن له مال عند الإنشاء صححت الوصية ويكون للموصى له ثلث المال الذي يوجد للموصى عند الموت بعد أداء الحقوق الأخرى إن وجد له مال .

وإذا كان الموصى به غير معين ولكنه شائع في نوع معين من المال كأن يوصى بثلاث غنمه أو بربع أفراسه فكذلك الحسم في نظر القانون فلا يشترط وجوده عند الإنشاء بل يشترط ذلك عند الوفاة وقال الحنفية يشترط وجوده عند الإنشاء .

وبناء على هذا لو قال : أوصيت بثلاث غنمي وليس في ملكه غنم يوم الوصية كانت الوصية صحيحة في نظر القانون ويكون الموصى به ثلث ما يكون في ملكه من الغنم يوم الوفاة وغير صحيحة عند الحنفية حتى ولو وجدت للموصى أغنام بعد ذلك بل أن يموت لا يكون للموصى له من الأغنام الحادثة شيء .

أما في الوصية بالنافع : فلا يشترط وجود المنفعة عند العقد ولا عند الوفاة لأن المنفعة بطبيعتها معدومة حين التكلم وتحديث في الزمان الآتي شيئاً فشيئاً وقد اتفق أكثر الفقهاء على صحة الوصية بالنافع ما دامت تملك بعقد من المتوعد في حياة الموصى فلو أوصى شخص لآخر بثلة بستانه وليس فيه غلة حين الوصية ومات الموصى وليس في البستان غلة أيضاً صححت الوصية ويكون للموصى له الغلات المستقبلية مادام حياً .

ويشترط لنفاذ الوصية : أن يكون الموصى به في حدود ثلث التركة فإذا كان للموصى وارث فوصيته في حدود الثلث نافذة من غير توقف على إجازة الورثة لأن الثلث ملك خالص للموصى لا يتعلق به حق الورثة فلا يتوقف نفاذ الوصية فيه على إجازتهم أما إذا أوصى بأكثر من الثلث كانت الوصية في الثلث نافذة وكانت في الزيادة موقوفه على إجازة الورثة إن أجازوها نقضت وإن لم

يجبزوها بطلت وإن أجازها البعض فقدت في حق من أجاز وبطلت في حق من لم يجز لأن تصرف الموصى فيما زاد على الثلث تصرف في مال تملك به حق الغير فيكون موقوفا على إجازة صاحب الحق :

أما إذا لم يكن للموصى وارث فإن الوصية بأكثر من الثلث تكون صحيحة نافذة ولو كان الموصى به جميع المال لأن المانع من نفاذ الوصية في الزائد على الثلث إنما هو تملك حق الورثة بتلك الزيادة فلا تنفذ إلا برضاهم فإذا لم يكن هناك وارث لم يملك بالزائد حق لأحد فيكون الموصى قد تصرف في مال مملوك له لم يملك به حق الغير فيكون نافذا .

والقانون عرض لهذا الشرط في المادة السابعة والثلاثين فيبين أن الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثلث إلا بإجازة الورثة بعد وفاة الموصى لأنه الوقت الذي يثبت فيه حقهم في التركة ويشترط أن تتوافر فيهم شروط الإجازة للمتبعة بأن يكونوا من أهل التبرع قانونا مع علمهم بالصايات التي يجبزونها .

أحكام الوصية

يطلق الحكم في لسان الفقهاء على ثلاثة أنواع :

النوع الأول :

صفة الشيء الشرعية من جهة كون هذا الشيء مطلوبا فله . أو مطلوبا تركه أو غيرا بين فعله وتركه وذلك يشمل الفرضية والوجوب والسنية والحرمية والسكرامة والإباحة ويسمى الحكم في هذا النوع بالحكم التكليفي نسبة إلى التكليف من الشارع بالفعل أو الترك وقد اشتهر عند الفقهاء إطلاق لفظ (الصفة الشرعية) على هذا النوع تمييزا له عن النوعين الآخرين .

النوع الثاني : يطلق الحكم ويراد به كذلك :

صفة الشيء الشرعية من جهة اعتداد الشارع به وصلاحيته لثرب الآثار عليه وعدم ذلك وهذا يشمل الصحة والنفاد أو للزوم والوقف والفساد والبطان ويسمى هذا النوع بالحكم الوضعي نسبة إلى وضع الشارع وجعله هذه الأشياء مفيدة آثارها التي اختصها بها .

النوع الثالث : يطلق الحكم ويراد به أيضاً :

الأثر الأصلي للترتب على المقد بحكم الشارع كما يقال حكم الوصية الصحيحة النافذة دخول الموصى به في ملك الموصى له بالتقبل بعد وفاة الموصى .

وفى إلى حكم الوصية بهذه الاعتبارات الثلاثة : —

١ — صفة الوصية الشرعية : اتفق الفقهاء على أن الوصية كانت في أول أمرها واجبة للوالدين والأقربين بمقتضى قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) .

الآيات وكان تشريعها تمهيدا لتشريع لليراث وإبطال ما كان عليه التورث في الجاهلية وصدر الإسلام من قصر اليراث على الذكور الكبار دون النساء والصغار واتفق أكثر الفقهاء أيضا على أن ذلك الوجوب قد نسخ في حق الوارث بعد تشريع اليراث ويان نصيب كل وارث في تركته مورثه بمقتضى آيات اللوارث أو حديث (لا وصية لوارث) .

ثم اختلف الفقهاء بعد ذلك في نسخ الوجوب بالنسبة للغير غير الوارث على رأيين : —

فذهب أكثر العلماء : ومنهم الأئمة الأربعة إلى أن الوجوب نسخ في حق غير الوارث أيضا أي أن الوصية بعد تشريع اليراث كالزوناتها ليست واجبة لوارث أو لغير وارث وإنما هي مستحبة في ذاتها نذب إليها الشارع برا بالأقربين وصدقة (٢٣ م — للوارث والوصايا)

على المحتاجين ومع أنها صارت مستحبة عندهم : فقد يمرض لها تعارض خارج عنها بحملها واجبة أو محرمة . أو مكروهة .

تتكون واجبة ديانة فقط إذا كان على الشخص حق لله تعالى كالكفاة والحج والصوم وغير ذلك من الواجبات التي فرط في أدائها أو كان عليه حق للعباد كدين أو وديعة لم يكن شيء منهما ثابتا بوثيقة أو شهادة .

وإنما كانت الوصية واجبة في هذه الحالة لأن أداء الحقوق إلى أصحابها « أمر واجب » ولا يوجد طريق لأداء تلك الحقوق من جهة من وجبت عليه الوصية تتكون واجبة لأنها صارت الطريق الثمين للخروج من الواجب .

وتكون حراما : إذا كانت بمصيبة أو بأى شيء محرم كالوصية بمال لمن ينوح عليه إذا مات أو بانحاذ أنديه للقمار أو كان الباعث عليها أمرا محرما كما إذا أوصى يقصد الاضرار بالورثة .

وتكون مكروهة : إذا كان المال الذي تركه قليلا وورثته فقراء . لأن إغناء الأقرباء في هذه الحالة أفضل من التصديق على الأجنبي لأنه يعتبر حينئذ صلة وصديقة .

فإذا خلت الوصية من كل هذه العوارض كانت في ذاتها مستحبة وذلك كأن يوصى بثلث ماله في غير محرم رغبة في الثواب وليس عليه حقوق واجبة وليس في الوصية اضرار بالورثة .

وذهبت طائفة أخرى من الفقهاء إلى أن الوجوب في حق غير الوارث لا يزال قائما لم ينسخ وهو يروى عن سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء الزهري وغيرهم من التابعين وهو قول لأحمد وداود الظاهري وابن جرير . وإن يكره ابن عبد العزيز وابن حزم الأندلسي وغيرهم من الفقهاء وأصحاب هذا الرأي مع اتفاقهم على وجوبها قد اختلفوا فيمن يجب له : فمنهم من لم يمين الموصى له ومنهم من يرى وجوبها للوالدين والأقربين غير الوارثين لوجود من يحبهم أو لقيام مانع .

ثم إنه يرى أكثرهم أن الشخص إذا أوصى لم فقد أدى ما وجب عليه وخرج
عن المهلة وإذا لم يوصى لم ومات كان آثماً ولا يجب على الورثة أو غيرهم
إخراج شيء من ماله بعد وفاته .

وقال ابن حزم وأبو بكر بن عبد العزيز إن هذا الواجب لا يسقط بتركه
بل يجب على الورثة أو الوصى أن يسطى لمن وجبت لهم الوصية شيئاً من مال
الورث غير محدد بمقدار لأن أصل الوصية ليس له مقدار محدد فقد كان لصاحب
المال أن يوصى لم بما تطيب به نفسه فكذلك من ينوب عنه ويرى ابن حزم مع
هذا أنه لا يجب عليه الإحصاء لجميع أقاربه غير الوارثين بل يجب عليه أن يوصى
لوالديه أما أقاربه فيسكتيه منهم ثلاثة .

ولهذا الرأي استند قانون الوصية الواجبة كما هو مبين في موضعه .

ولكل من الفريقين حجة فيها ذهب إليه .

فحجة أصحاب الرأي الأول : أن الوصية كانت في أول الأمر واجبة بمقتضى
آية الوصية ثم فسخ ذلك بآيات الوارث أو بمحدث (اللاوصية لوارث) وقالوا لو كانت
واجبة لين الرسول ذلك أو في بيان وليس من المقول أن تكون واجبة ولا يرد
فيها نص عن الرسول يفيد الوجوب كما لم يرد عن أحد من الصحابة ما يفيد ذلك
مع تكرار الخواص ووجود ما يدعو إلى بيان الحكم .

فلو كانت واجبة لنقل عنهم حكم الوجوب والعمل به تقلاً ظاهراً بل إن كثيراً
من الصحابة لم ينقل عنهم وصاياهم ولم يعرف أن أحد أنكر عليهم ذلك وهذا هو
ابن عمر الذي كان من أشد الناس تمسكاً بالدين واتباعاً للسنة : قيل له في مرض
موته ألا توصي ؟ قال (أما مالي فإله ينظم ما كنت أصنع فيه وأما رباعي فلا
أحب أن يشارك ولتي فيها أحد) وقد كان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينقل
أن أحداً منهم أنكر عليه ذلك .

أما القائلون بوجوب الوصية فقد احتجوا بقوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر

أحدكم الموت إن ترك خير الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)
فقد دلت الآية الكريمة على وجوب الوصية للوالدين والأقربين الذين لا يرثون
— لأن لفظ — كتب — معناه فرض — ولأن الآية جعلت الوصية حقاً على
المتقين وهذا يفيد الوجوب .

وكان مقتضى الآية أن تكون الوصية واجبة للوالدين والأقربين مطلقاً سواء
كانوا وارثين أم غير وارثين ولكن بعد أن شرع الله الميراث بقوله تعالى (للرجال
نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
إلى إجراءات الميراث) صارت آية الوصية مخصوصة بعد أن كانت عامة ونسخ
وجوب الوصية بالنسبة للوارثين فقط وبقي الوجوب بالنسبة لغير الوارثين من
الوالدين والأقربين هذه أدلة الفريقين .

وبما لا شك فيه أن الوصية كانت واجبة في أول الأمر للوالدين والأقربين
وقد فوض الله فيها إلى العباد تعيين حصة كل قريب حسب براه صاحب المال على
أن يكون ذلك في حدود المعروف ، وكان النرض من إيجابها حينذاك هو إثبات
حق هؤلاء في تركه المتوفى من غير تفرقة بين الرجال وغيرهم من النساء والأطفال
في ثبوت ذلك الحق .

وكان ذلك هدماً لقاعدة الجاهلية التي تقصر الميراث على الرجال دون النساء
والإطفال تمهيداً لتشريع الميراث الذي استقر عليه نظام الإرث في الإسلام .

فلما شرع الله الميراث : وتولى بنفسه بيان ذلك الحق تحول الحق من الوصية
إلى الميراث ونسخ نظام الوصية وحل محله نظام الميراث يشير إلى هذا المعنى قوله
تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الإناث) حيث عبر بالإيصاء
أي الإيصاء الذي فوضه إليه .كم تولاه بنفسه بعد عجزكم عن تحقيق العدل في مقاديره
لجهلكم أو ميلكم مع الهوى .

ولما بين بنفسه ذلك أن الحق يعينه انتهى حكم تلك الوصية وحل محله حق

الميراث فالدين وجبت لهم الوصية أولا ثم أصحاب الحقوق فيها وحدهم وقد أعطاهم الله حقهم من طريق الميراث فلم تبق الوصية الواجبة مشروعة بعد ذلك يشير إلى هذا قوله عليه السلام (إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) .

كما أنه ليس من المقول أن يحرم الله الوالدين والأقربين من الميراث بسبب الكفر أو الرق أو الحجب ثم يوجب لهم حقاً في ذلك المال نفسه عن طريق آخر إذ تكون النتيجة وجوب المال لهذا المحروم على كل حال وإن اختلفت الجهة .

وحينئذ فلا فائدة إذا من الحرمان .

على أنه ليس معنى هذا إننا ننكر وجوب الوصية لبعض الأقارب المحبوبين كأولاد الوالد الذي مات في حياة أصله .

بل ذلك الأمر قرره وتأييده على أساس أن الحاجة تدعو إليه . وليس على أساس أنه مستفاد من آية الوصية كما ذهب إلى ذلك أصحاب الرأي الثاني .

وبهذا ينتهي الكلام على حكم الوصية بالمعنى الأول وهو الصلة الشرعية لها .

٢ — أما حكم الوصية بالمعنى الثاني أى من جهة الصحة والنفاذ والالزام فهو على التفصيل الآتى :

تكون الوصية صحيحة سالحة تترتب الآثار عليها : إذا استوفت الشروط المتبعة المتبعة في صحتها ولم يمنع مانع من ذلك .

فإذا تخلف شرط من شروط الصحة التى تقدمت فى الموصى والموصى له والموصى به ، كانت باطلة .

وذلك كأن يكون الموصى غير أهل التعريف مثل المجنون والمعتوه والصبي ، أو يكون الموصى له جهة معصية كالوصية للمراقص وأندية التهاور أو يكون الموصى به بما لا يجوز أن يملكه الموصى له كالوصية بخمر أو خنزير لمسلم أو يكون الموصى له مجهولاً جهالة لا يمكن دفعها كالوصية لأحد من الناس ونحو ذلك .

والوصية الصحيحة تكون نافذة : إذا استوفت شروط النفاذ جميعها فإذا تخلف شرط من تلك الشروط كانت الوصية موقوفة على أجازة صاحب الحق في أجازتها . فإن أجازها عدت وأن لم يجزها بطلت . فرصة للمدين بدن مستغرق لجميع ماله ووقوفة على أجازة المدينين . أو براءة ذمة المدينين من الدين .

والوصية للوارث موقوفة في نظر بعض الفقهاء على إجازة بقية الورثة والوصية بأكثر من الثلث . موقوفة على إجازة الورثة مادام له وارث بالاتفاق .

ويلاحظ أن الوصية الصحيحة النافذة إذا كانت اختيارية لا تكون لازمة في حق الموصي مادام حيا . فله الرجوع في جميع ما أوصى به أو في بعضه . سواء أكانت الوصية عطية محضة ، أم كانت بأداء ما وجب عليه الله تعالى أو للعباد . لأن الذي وجد من الموصي حال حياته هو الإيجاب فقط . والأصل في العقود الشرعية أنها لا تلزم إلا إذا ارتبط الإيجاب بالقبول . ولهذا كان للبائع الرجوع قبل قبول المشتري . ولأن الوصية عطية كالكهبة بل هي أضعف منها . لأن الهبة بعد الإيجاب والقبول توجد للموهوب له نوع ملك في البين الموهوبة ومع ذلك فهي عقد غير لازم للواهب الرجوع فيه . فبالأولى أن يكون عقد الوصية غير لازم . ولا تلزم الوصية الاختيارية بالنسبة للموصي له إلا بالقبول بعد وفاة الموصي

أما الوصية الواجبة في القانون فهي لازمة بمجرد انشائها . بل إذا لم ينشأها الورث . نشأت وعقدت من غير حاجة إلى عبارة منشئة منه . وهي لازمة كذلك بالنسبة لمن يستحقها ولا تتوقف على قبوله فهي في ذلك كالمراث .

٣ - وأما حكم الوصية بالمعنى الثالث أى من جهة ترتيب الأثر عليها فهو على التفصيل الآتى :-

أثر الوصية :

هو ثبوت الملك للموصى له في الوصية به . فإذا نشأت الوصية صحيحة كانت

صالحة لترتب ذلك الأثر عليها . فإذا كانت الوصية محتاجة إلى قبول كالوصية لشخص معين . فإن ترتب هذا الأثر بالفعل لا يكون إلا بالقبول بعد وفاة الموصى فإذا لم يقبل الموصى له الوصية لم يدخل شيء من الموصى به في ملكه وعاد إلى تلك الورثة . وإذا كانت الوصية خير محتاجة إلى قبول كالوصية لجهة ليس لها من يمثلها قانونا فإن ترتب الأثر بالفعل يكون بوفاء الموصى .

ويثبت الملك للموصى له من الوقت الذي حدده للموصى لابتداء الملكية . فإذا لم يكن قد حدد ميعاداً لذلك ثبتت الملك من وقت الوفاة سواء أكان القبول فور الوفاة . أم كان متراجعا عنها كما تقدم .

ثم يلاحظ : أن الموصى له تارة يملك الموصى به ملكاً تاماً ثبت له فيه خصائص الملكية التامة ويورث عنه إذا مات كسائر أملاكه وذلك إذا كان الموصى به حيناً من الأعيان . وتارة يملك الموصى به ملكاً ناقصاً يستوفيه على الوجه الوارد في صيغة الوصية وهذا في الوصية بالمنافع .

احكام الموصى — وصية غير المسلم — وصية المذنب

١ — وصية غير المسلم :

ليس الاسلام شرطاً في صحة الوصية . ولهذا تصح الوصية من المسلم وغيره لأنها نوع من البر وهو جائز في الديانات جميعها . والمراد بشر الإسلام ، ما يشمل الدي . والمستأمن . والحربي والمرتد . وفيما يلي تفصيل وصية كل منهم .

(١) وصية الذمي :

الذي هو من كان تابعاً في رعيته للبلاد الإسلامية من أهل الديانات الأخرى . كالسنة واليهود التابعين للجمهورية العربية والعراق واليمن وتركيا وإيران والجزائر وغيرها من البلاد الإسلامية لأن المراد بالبلاد الإسلامية ما كان الحكم فيها للمسلمين أو كانت تقام فيها أكثر شعائر الاسلام .

وقد أجمع الفقهاء على جواز وصية الذمي لأنه من أهل التخليك ويملك التصرف في أمواله بجميع أنواع التصرف كالبيع والهبة فيملك الوصية كذلك وهو مقيد في وصيته بما قيد به المسلم بناء على قاعدة التساوي في المعاملة التي تستلزم من حديث (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) ولا يفتقر عن السلم إلا في جواز وصيته لما هو أقرب في شريعته دون شريعة الإسلام كالوصية للكنائس أو فقراء ملته لحم خنزير مثلاً فإن ذلك جائز له دون المسلمين لأن شرط الجهة التي تصح وصيته لها في نظرا القانون ألا تكون محرمة في شريعته وفي الإسلام معا .

وبناء على ذلك :

تجوز وصيته في حدود الثلث ولا تنفذ بأكثر منه إذا كان له وارث إلا بإجازة ذلك الوارث .

ويجوز أن يوصي لذمي مثله أو لمسلم . أو لستأمن لأن اختلاف الدين لا يمنع التعاطف والبر بين الناس .

ولا يجوز أن يوصي لحربي عند الخفية لما في ذلك من إعزاز له وهتوبة وإعانة على حرب المسلمين . والذي ممنوع من هذا لأنه مساكن للمسلمين وملزم بقصد الذمة هدم الإضرار بهم كما التزموا عدم الإضرار به .

ولكن القانون قد أجاز الوصية للحربي في دار الحرب إذا كانت دولته تبيع قوانينها الوصية البوصى تمشيا مع مبدأ المعاملة بالمثل .

وتصح وصيته لكل جهة إلا إذا كانت محرمة في شريعته وشريعة المسلمين فتجوز وصيته إذا كانت قريبة في الشريعتين كالوصية للفقراء وعمارة بيت المقدس كما تجوز بناء مسجد إمامين معينين لأن ذلك تخليك لهؤلاء المعينين وهو جائز في الشريعتين .

وتجوز إذا كانت قريبة في شريعته دون المسلمين كالوصية ببناء الكنائس والمعابد

والوصية بمنزلة لإطعام أهل ملته كما لا يجوز وصيته عند أبي حنيفة ببناء مسجد
لغير معين لأنه يشترط أن تكون فيما هو قرية في شريعته وشريعة المسلمين معا
والذي لا يعتقد القرية ببناء المساجد .

ولكنها تجب - وز في نظر القانون لأن الشرط عنده ألا تكون محرمة في
الشريعتين كما سبق .

(ب) وصية المستأمن :

وهو من كان غير مسلم وتابع في رعيته لدولة غير إسلامية ودخل
دار الإسلام بأمان للتجارة أو السياحة أو لطلب العلم أو غير ذلك والجلاليات
الأجنبية التابعة لحكومات غير إسلامية .

أما الجلاليات التابعة لدولة إسلامية مثل الجلالية العراقية أو السعودية أو الباكستانية
أو الأردنية أو النيجية أو غيرها من بلاد المسلمين فلا يطبق عليها هذا الوصف
وإن كان فيها غير مسلمين لأن بلاد الإسلام وطن واحد .

ووصية المستأمن صحيحة سواء أكانت لمستأمن مثله . أم لمسلم أم للغير
لأنه مادام في دار السلام بأمان فهو كالنفس في المعاملات .

وإذا كان له ورثة معه في دار الإسلام فوصيته لا تنفذ بأكثر من الثلث إلا
بإجازتهم في المقدار الزائد عنه لأن لهم حق ثابتاً في التركة لأن عقد الأمان
شامل لهم .

أما إذا كان ورثته في دار الحرب فأوصى بجميع ماله كانت وصيته نافذة في
المال كله لأن المانع من جواز الزيادة على الثلث هو تعلق حق الورثة بالتركة
ولكنهم ماداموا في دار الحرب لا حق لهم لأن اختلاف الدارين يمنع التوارث
عند الحنفية .

وقد خالف القانون مذهب الخفية في هذا الحكم فأجازوا التوارث مع اختلاف الدارين إذا كانت الدولة التي يتبعها الوارث تميز التوارث مع اختلاف الدارين .

وعلى هذا إذا كان المستأمن وارث في دار الحرب وكانت دولته تبسح التوارث مع اختلاف الدارين فإنه لا تنفذ وصاياه الرائدة على الثلث إلا بأجازة الورثة .

(ج) وصية الحرى :

وهو من كان غير مسلم وتابها لدولة غير إسلامية ومقيا بها ولم تكن بيننا وبين دولته معاهدات أمن أو صداقة مع ملاحظة أن السلطان إذا كان تابعا لدولة غير إسلامية ومقيا بها فلا يعتبر حريا ووصية الحرى تخضع في صحتها وبطلانها لشرعية البلاد التابع لها حيث لا سلطان لاحكام الإسلام عليه مادام في دار الحرب فإذا دخل بلاد الإسلام بأمان صار مستأمنا وقد سبق بيان حكمه وإن دخلت بلاده في حكم الإسلام نتيجة لقلبتنا عليهم فإن تصرفاتهم تأخذ حكم تصرفات النديمين لأنها عندئذ تعتبر جزءا من الوطن الإسلامى .

(د) وصية المرتد :

وهو من ترك دين الإسلام إلى غيره من الأديان أو إلى غير دين أصلا وحكم المرتد عند الأحناف : أنه إن كان رجلا يستتاب إلى ثلاثة أيام فإن تاب ورجع إلى الإسلام فيها وإلا قتل :

وأما المرتد : فإنها لا تقتل بل تحبس إلى أن تتوب أو تموت وقد فرق الخفية بين أن يكون المرتد رجلا أو امرأة من حيث التصرفات فإذا ارتدت المرأة فالأصح أنه تصح وصاياها وتكون نافذة كما تصح جمع تصرفاتها بحكمها في ذلك حكم الذمية لأنها لا تقتل بسبب الردة .

أما إذا كان المرتد رجلا : فقد اختلف فيه أئمة المذهب فقال صاحبان . أن وصيته صحيحة نافذة متى استوفت شرائط الصحة والنفاد وحكمه في ذلك حكم

من انتقل إلى دينهم فأصبح منهم مسلماً ولا يصح منهم فلا يصح منه غير أن أبا يوسف يمتلى تصرفاته حكم الصحيح ويحمد بطلانها حكم تصرفات الربض .

أما أبو حنيفة نفسه ، فيرى أن تصرفات المرتد كلها موقوفة بمعنى أنه لا يحكم بصحتها أو بطلانها إلا بعد موته فإن مات على الردة بطلت وصيته وإن عاد إلى الإسلام ومات عليه نفذت وصيته .

ويرى الإمام أحمد بن حنبل : أن وصية المرتد صحيحة بشرط أن تتكون من غير محرم . لأن وصية الكافر صحيحة والمرتد لا يخرج عن كونه كافراً .

وقد كان مشروع للمادة الخامسة على أن وصية المرتد صحيحة للمسلم وغير المسلم من الوطنين والأجانب في دار الإسلام أو في دار الحرب وأن المراد بالمرتد ما يشمل الذكر والأنثى .

ولكن رؤى بعد ذلك حذف النص الخاص بالمرتد حتى تبحث جميع أحكامه وتصرفاته في تشريع خاص ولم يحد بشأنه إلى الآن شيء من ذلك . حيثئذ يكون المرجع في حكم المرتد وهو الرجوع من مذهب الحنفية طبقاً للمادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وهو رأى الإمام .

٢ — حكم وصية المدين :

ذكرنا فيما تقدم عند الكلام على الشروط أن وصية المدين صحيحة ولو كان الدين مستغرقاً لجميع ماله لأن الدين في حياة المدين يتعلق بذمته . ولا يتعلق بالتركة إلا عند الوفاة والمال غاد ورأى ولكن يظهر أثر الدين في الوصية عند تنفيذها بعد الوفاة على التتبعيل الآتى :

(١) إذا كانت التركة التي فيها لوصية مدينة بدين مستغرق : كان تنفيذها موقوفة على براءة ذمه الموصى من كل الدين . أو من بعضه سواء أكانت براءته بسبب إسقاط الدائنين لحقوقهم أم تبرع شخص آخر بأداء الدين بين المدين فلذا لم تبرأ

ذمة المدين من شيء من الدين فلا تنفذ الوصية لأثر التركة قد تعلق بها حق الدائنين وهذا الحق مقدم في الأداء على إخراج الوصية بإجماع الفقهاء سواء أكانت الوصية واجبة ، أم غير واجبة .

، وإذا برئت ذمة المدين من كل الدين كانت الوصية نافذة في ثلث جميع التركة وإذا برئت من بعض الدين دون البعض كانت الوصية نافذة في ثلث ما أبقى منه وغير نافذة في الباقي .

(ب) وإذا كانت التركة مدينة بدين غير مستغرق : فإن الوصية تكون نافذة بدون توقف على إجازة أحد في ثلث الجزء الخالي من الدين لأنه لم يتعلق به حق لأحد . فإن كان الموصى به يخرج من ثلث ذلك الجزء نفذت الوصية جميعها وإن كان يزيد على ثلثه نفذت فيما يساوى الثلث وتوقفت في الزيادة على براءة ذمة المدين لتعلق حق الدائنين بهذه الزيادة .

فمثلا : إذا كانت التركة ثلاثة آلاف جنيه وكانت على الموصى دين يساوى قيمتها وحصلت البراءة منه : نفذت الوصية من ثلث التركة في كلها وإن حصلت البراءة من ألف وخمسةائة نفذت الوصية من ثلث مائة مائة ألف وخمسةائة فقط .

(ج) وإذا كانت الوصية بعين بذاتها :

كما إذا أوصى بدار معينة وكان الدين متعلقا بهذه العين قبل الوفاة بأن كان للدائن حق اختصاص على هذه العين . أو رهن عليها واختار صاحب الدين استيفاء حقه من تلك العين فإن حقه في الاستيفاء فيها يكون مقدما على حق الموصى له حق لو كانت هذه العين تخرج من ثلث الباقي بعد سداد الدين لأن حق الدائن مقدم على حق الموصى له ولأن حق الموصى له لم يتعلق بالعين إلا بعد الموصى .

، إما حق الدائن فتتعلق بها قبل الوفاة فيستوفى الدين منها أولا .

ولكن إذا استوفى الدائن دينه منها كلها أو من بعضها . لا يضيع على الموصى له حقه في الوصية بل يستوفى بقدرها من التركة في حدود الثلث .

فإذا كانت قيمة العين الموصى بها ألف جنيه مثلاً وبقي منها بعد استيفاء الدين ما قيمته خمسمائة جنيه فإن الموصى له يأخذ ما بقي من العين ويستوفى الخمسمائة الأخرى من التركة بشرط أن يكون الباقي من التركة بعد سداد الدين يساوى ثلاثة آلاف جنيه فإن كان أقل من ذلك استوفى حقه في حدود الثلث وتوقف التنفيذ في الباقي على إجازة الورثة أو براءة ذمة الدين من الديون .

والقانون لم يخالف ما كان عليه العمل من قبل طبقاً لمذهب الحنفية في كل هذا كما نص على حكم وصية للدين في المادتين ٣٨ و ٣٩ منه .

أحكام الموصى له - الوصية للجهات - الوصية للمعسر

الوصية للمعسر

١ - الوصية للجهات :

تصح الوصية للجهات العامة كالمساجد ودور العلم والمستشفيات والملاجئ والمكتبات وغيرها مما يمد نفعها على كافة الناس سواء أكان الموصى له معيناً كالوصية لمسجد الخي أو للمدرسة القلاية أم غير معيّن .

وسواء أكان للموصى به عيناً أم منفعة . وسواء أكانت الوصية بالمنفعة على وجه الدوام أم على جهة التأقيت بمدة معينة .

وهذا التقدر متفق عليه بين الفقهاء جميعاً .

غير أن إباحة : يشترط لصحة الوصية لهذه الجهات وأمثالها : أن يذكر للموصى في وصيته لها سببا معقولا كان يقول : أوصيت بثلث مالى على مستشفى الحى الفلانى لينفق منه على المرضى أو لسجد كذا لينفق منه على خدمة وإصلاحه

أما إذا أطلق ولم يذكر سببا معقولا فإن الوصية لا تصح عملا بظاهر اللفظ فإنه يقيد التملك لهذه الأشياء وحى ليست أهلا للتملك فلا تجوز الوصية ومعه فى هذا رأى أبو يوسف .

وقال الأئمة الثلاثة ومهمم محمد بن الحسن : أن الوصية صحيحة مطلقا سواء ذكر سببا معقولا أم سكت عن ذلك لأن هذه الجهات أهل للتملك ولو فى باب الوصية عند الأئمة الثلاثة وحملوا لكلام الموصى على معنى معقول . عند محمد بن الحسن الذى لا يقول بصحة تملك هذه الأشياء .

والتانون جرى على رأى الثانى : فأجاز الوصية للجهات مطلقا سواء ذكر السبب أم لا وسواء عين طريقة الصرف أم لم يبينها .

فإذا عين للموصى جهة الصرف وجب صرف الوصية حسب شرط الموصى ما دام هذا الشرط لا يتعارض مع ما قرره التانون أو يتنافى مع مقاصد الشريعة .

فإذا لم يبين الموصى جهة الصرف : أتبع فيه العرف النائم فى وقت الصرف فمثلا أوصى لجامعة وكان العرف قد جرى على صرف مثل ذلك على البحوث أو على إعانة المتفوقين منهم لزم اتباع ذلك العرف فإن لم يكن هناك شرط ولا عرف كان العرف على عمارتها ومصالحها وقرائنها وخدمتها وغير ذلك مما يستر الصرف عليه صرفا لتلك الجهة .

وكا تصح الوصية للجهات العامة الخيرية تصح أيضاً لأعمال البر مطلقا من غير بيان جهة معينة من جهاته .

كما تصح الوصية لله سبحانه وتعالى تصرف فى هذه الحالة فى أى جهتين وجوه

البر والنفع من غير تقييد بجهة خاصة من الجهات .

ثم إن القانون صرح الوصية للجهات سواء أكانت موجودة عند إنشاء الوصية . أم لا وسواء وجدت عند موت الموصى أم لم توجد مادام وجودها ممكناً في المستقبل بناء على ما سار عليه من صحة الوصية المعلوم أخذاً من مذهب الأمام مالك .

وفي حالة الوصية للجهة المدومة تبقى الوصية قائمة حتى توجد تلك الجهة المدومة فتصرف الوصية بها وإن لم توجد وتعذر وجودها في المستقبل بطلت الوصية وعاد للموصى به لورثته الموصى .

وقد تناول القانون هذه الأحكام في المادتين السابعة والثامنة أخذاً من المذهب الحنفي إلا في الوصية لجهة لم توجد بعد فإنه أخذها من مذهب مالك .

٢ - الوصية للمعدوم :

قد مرنا في مبحث الشروط أن الوصية لمعين بالاسم أو بالإشارة لا تصح إلا للوجود عند إنشاء الوصية حقيقة أو تقديرًا لأن الوصية للمعين بالدات لا تتصور إلا إذا كان موجوداً .

أما إذا كان الموصى له معوفاً بالوصف كالوصية لطلبة العلم أو للفقراء في هذه البلدة أو للأولاد فلان مثلاً ففي هذه الحالة قد اختلف الفقهاء .

فذهب الجمهور إلى اشتراط وجوده عند وفاة الموصى . فإذا لم يوجد حين الوفاة كانت الوصية باطلة حتى لو وجد . بعد هذا بزم قصير لأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت والتعليك لا يكون للمعدوم . ولأن الوصية أخت للبرات ولا يرث إلا من كان موجوداً عند وفاة المورث فكذا الوصية .

وقال المالكية : أنه في يشترط في المرف بالوصف أن يكون موجوداً عند وفاة الموصى فصح الوصية للمعدوم ولو وجد بعد الوفاة بزم طويل فمن أوصى لمن

سيولد زيد مثلا ومات الموصى وليس لزيد أولاد صحت الوصية وتبقى صحيحة إلى أن يقع اليأس من وجود الموصى لهم كأن يموت زيد عقيما .

أما مادام الأمل في وجودهم باقيا فالوصية قائمة لأن الوصية شرعت ليتدارك الإنسان بها ما فاتته في ماضى حياته ويبر بها من يريد بره فيتسامح فيها استمسانا فعلا يتسامح في غيرها .

والتانون أخذ بوجهة نظر المالكية تيسيرا على الناس في عمل الخيرات ومراعاة لتحقيق رغباتهم في بر من يريدون سواء كان في شخصه أو في شخص فرته ولذلك أجاز الوصية للمدوم سواء أكان منفردا كالوصية لمن سيولد لزيد في المستقبل أم كان مع موجودين هم موردين كالوصية لأولاد زيد الموجودين ومن سيولد له في المستقبل .

وقد عرض التانون لبيان أحكام الوصية للمدوم في المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ على التتصيل الآتي :

(١) أجاز القانون الوصية للمدوم مطلقا ولم يستثن من هذا الجواز إلا الوصية لغير معين بالمراتب من رأس المال أو بالنقطة فإنها لا تصح لغير الموجودين من الطبقتين الأولين من الموصى لهم كاجاء في المادة (٧٠) .

(ب) والمراد بالمدوم : من لم يوجد عند إنشاء الوصية وكان يمكن وجوده في المستقبل سواء وجد عند وفاة الموصى أم لم يوجد وليس المراد به من كان موجودا ثم انعدم كالوصية لشخص ميت فإنها لا تصح في نظر القانون وإن كان مذهب المالكية الذي استمد منه القانون أحكام الوصية للمدوم يحيز الوصية للميت بشرط أن يكون الموصى عالما بموته وتصرف الوصية في إزاء ما عليه من الديون أو تعطى لورثته .

(ج) والمراد بالوجود : ما يعم الوجود بالذات كالوصية لمحمد بن علي .
أو بالوصف كالوصية للفقراء من أهل هذه البلدة أو من ذرية فلان .

(د) وتصح الوصية للمعدوم بالأعيان وبالنافع :

فإذا كانت الوصية بالأعيان : كما إذا أوصى بدار لمن يولد لفلان فإن غلة تلك الدار تكون ملكا لمن وجد عند وفاة الموصي من الموصى لهم إلى أن لم يوجد غيرهم فيشاركهم فيما سيكون من غلة تلك العين .

على معنى أنه إذا أوصى شخص بعين لمن سيولد لمحمد ومات الموصى وكان لمحمد ولدا واحدا استحق جميع الغلة فإذا ولد له آخر شارك الأول فيما سيكون من غلة فإذا ولد له ثالث شاركها وهكذا وتقسم بينهم حسب شرط الموصي أو بالتساوي إذا لم يوجد شرط من الموصي بكتابة التوزيع .

وقيل وجود أحد من المستحقين تكون الغلة ملكا لورثة الموصي وكذلك إذا وجد المستحقون ثم اقرضوا قبل أن يتحقق اليأس من وجود غيرهم تكون الغلة لورثة الموصي إلى أن يوجد أحد فيستحق الغلة .

أما رقة العين الموصى بها فإن ملكيتها التامة لا تنتقل إلى الموصى لهم إلا إذا وجدوا بالوصف الذي ذكره الموصي ومع اليأس من وجود مستحق آخر بعد ذلك بأي سبب من الأسباب .

فإذا أوصى شخص لمن سيولد له ثم مات الموصي وكان له ولد واحد فإنه لا يملك الرقة ما دام أبوه على قيد الحياة ويحتمل أن يولد له ولد آخر

وتكون العين في تلك الحالة على ملك ورثة الموصي . فإذا وقع اليأس من أن يكون له ولد آخر بأن مات على مثلا أصبحت رقة العين مملوكة للموصي لهم ملكا نهائياً . ومتى صارت الرقة والتملك ملكا للموصي لهم فإنها تقسم على الأبناء منهم والأموات بالتساوي على عدد الرؤس أو حسب شرط الموصي إن وجد ويكون نصيب (م ٢٤ — الميراث والوصايا)

من مات منهم لورثته من بعده يقسم بينهم قسمة لليراث .

٢ — وإذا كانت الوصية بالمنفعة وحدها : فإن ملكية الرقبة تكون لورثة الموصى في كل حال يملكونها ملكا ناقصا حتى ينتهي الوقت المحدد للوصية فتصبح مملوكة لهم ملكا تاما (رقبة ومنفعة) وليس للموصى لهم في فترة الوصية سوى المنفعة فقط .

فإذا وجد واحد من الموصى لهم استحق جميع النكلة فإذا وجد آخر اشترك معه فيما سيكون من النكلة فإن وجد ثالث اشترك معها وهكذا وتقسم بينهم بالتساوى أو حسب شرط الموصى أن وجد .

وإذا لم يوجد أحد من الموصى لهم تكون النكلة ملكا لورثة الموصى تبعا للمسكنين للرقبة .

وكذلك فيما إذا اقترض جميع الموصى لهم بعد وجودهم فإن النكلة تعود لورثة الموصى أيضا .

وإذا اقترض بعضهم وبقي البعض الآخر تكون النكلة لمن بقي منهم ما لم يكن في الوصية شرط يفيد غير ذلك كأن يقول الموصى من مات من الموصى لهم عاد نصيبه إلى ورثته .

وقد نص القانون في المادة الثامنة والمشرين على أنه إذا لم يوجد من الموصى لهم غير واحد انقرد بالنكلة في حالة الوصية بالمنفعة وإذا وقع البأس من وجود غيره معه انقرد بملك المين في الوصية بالاعيان غير أن هذا الحكم مقيد بعدم وجود ما يدل على أن للموصى قصد بوصيته متعمدا فإذا دلت عبارة للموصى عند إنشاء الوصية . أو قامت قرينة تدل على أن للموصى قصد التمديد فإنه في هذه الحالة يصرف للموجود من الموصى لهم نصيبه فقط ويسطى الباقي لورثة الموصى فلو أوصى إنسان لأولاد زيد الذين سيولدون في المستقبل ودلت القرينة على أنه أراد التمديد . ثم مات الموصى . ولزيد ولد واحد فإنه يأخذ النصف كما نص على ذلك

محمد بن الحسن لأن أقل الجمع في الفئة ثلاثة إلا أن الاثنين في باب الوصية يقومان مقام الثلاثة لأن الوصية أخت الميراث والله تعالى أقام البتين مقام الثلاثة منهن .

الوصية بالمنافع للطبقات :

أجاز القانون الوصية بالمنفعة للطبقات كما جاء ذلك في المادة التاسعة والثلاثين لكنه جعل ذلك مقصوراً على الطبقتين الأوليين من الموصى لهم فإذا كانت الوصية لأكثر من طبقتين صححت في الأوليين فقط وبطلت فيما زاد عليهما .

وقد استند القانون في مبدأ الجوار على مذهب مالك الذي يجرى الوصية للمعدوم وفي بطلانها فيما زاد على الطبقتين على رأى ابن أبى ليلى الذي يمنع الوصية بالمنافع مطلقاً .

نص

والدافع إلى هذا التليق بين المذاهب : هو ما لاحظناه واضروا القانون من أن الوصية على الطبقات لو أجريت على إطلائها ولم تقف عند حد . لأدى ذلك إلى ضعف الأنصبة بسبب تكرار القرية .

وهذا يؤدي بدوره إلى الإهمال وفساد الإدارة وخراب الأعيان والنزاع بين المستحقين وشيء آخر قد لاحظناه المشرع وهو التنسيق بين قانون الوصية وقانون الوقف الذي صدر قبله وقيد الوقف على القرية بطبقتين فقط للتشابه بين الوصية بالمنافع والوقف .

ثم إن الوصية بالمنافع : قد تكون مرتبة الطبقات . كأن يقول : أوصيت لأولاد محمد ثم من بعدهم لأولادهم وقد تكون غير مرتبة الطبقات كأن يوصي لأولاد محمد وأولاد أولادهم .

إذا كانت مرتبة الطبقات : كانت النة لأهل الطبقة الأولى تقسم بينهم حسب نص الوصى فإذا لم يكن هناك نص قسمت على عدد الرؤس بالتساوى وإذا وجد بعض أفراد هذه الطبقة استحق كل النة .

ومن يوجد في المستقبل من هذه الطبقة يشارك الموجودين فيما سيكون من غلة ومن يموت منهم يكون نصيبه للباقيين من أهل هذه الطبقة .

وليس لأهل الطبقة الثانية شيء مع وجود أحدهم من الطبقة الأولى ولا يستحقون شيئاً إلا إذا اقترضت الطبقة الأولى ووقع اليأس من وجود أحد منهم فعند ذلك تنتقل النtle إلى الطبقة الثانية فتسكون لهم إلى أن ينقضوا جميعاً فتعود إلى ورثة الموصى .

وإذا كانت غير مرتبة : فإن النtle توزع على الموجود من أهل الطبقتين جميعاً على حسب نص الموصى .

فإن لم يوجد نص قسمت على عدد الرؤس بالتساوي وكلما وجد واحد من أهل الطبقتين شارك الموجودين ومن يموت منهم يكون نصيبه لأهل الطبقتين فإن اقترضوا جميعاً ووقع اليأس من وجود أحد منهم عادت النtle إلى ورثة الموصى .

٣ — الوصية للحمل :

أجمع الفقهاء على جواز الوصية للحمل سواء أكانت بالأعيان أم بالمنافع لأن الوصية كالإراث من حيث أن الملك يثبت فيها بالخلافة والحمل يرثه كذلك يصح أن يوصى له ويشترط في صحة الوصية للحمل ثلاثة شروط .

الأول — أن يثبت وجوده في بطن أمه حياً عند إنشاء الوصية لأن الموصى له المين يشترط وجوده وقت إنشاء الوصية . فإذا لم يثبت وجوده في ذلك الوقت كانت الوصية باطلة .

ويستدل على وجوده في بطن أمه عند إنشاء الوصية بولادته حياً في مدة يتيقن فيها أو يغلب على الظن وجوده في بطن أمه وقت إنشاء الوصية .

وهذه للدة هي مدة الحمل وتعديدها يتوقف على بيان أكثرها وأقلها .

أما أكثر مدة الحمل فقد اختلف فيه الفقهاء فقد ذهب بعضهم وهم أصحاب مالك إلى أن أكثر مدة الحمل سبع سنين .

وذهب مالك إلى المشهور عنه إلى أنه خمس سنين .

وذهب الشافعي إلى أنه أربع سنين وهو أصح الروايتين عن أحمد وقول مالك وذهب إلى الليث سعد إلى أنه ثلاث سنين وذهب الحنفية إلى أنه ستان .

وذهب محمد بن عبد الحكم من أصحاب مالك إلى أنه سنة واحدة هلالية (٣٥٤ يوما) .

وذهب الظاهرية إلى أنه تسعة شهور .

والسبب في هذا الاختلاف بين الفقهاء هو عدم وجود نص من كتاب أوسنة يستد به في هذا الموضوع .

وإنما تستند هذه الأقوال إما إلى أثر ثبت عند بعض الفقهاء ولم يثبت عند غيرهم وإما إلى الأخذ بأخبار الأزواج الموثوق بهم عند من اعتمد على أقوالهم .

وحينئذ فالمسألة اجتهادية والرجع فيها إلى السعادة والخيرة والتجربة .

ولهذا استعان واضع القانون بأهل الخبرة من الأطباء الشرعيين . فقررنا أن أكثر مدة يقضيها الجنين في بطن أمه هي سنة شمسية (٣٦٥ يوماً) فاعتبروها مدة الحمل .

وهذا قريب من مذهب محمد بن عبد الحكم والتجاوز بين السنة الهلالية والشمسية قد يكون المقصود منه شمول الحالات النادرة .

أما أقل مدة الحمل : فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه ستة أشهر واستدلوا على هذا بقوله تعالى (وحمله وحضاه ثلاثون شهراً) مع قوله تعالى (وفصاله في عامين) ولا فصال هو إرضاع فرداً ذهب لانهال عاماً لم يبق للحمل إلا ستة أشهر .

وقد خالف القاتون ما ذهب إليه الجمهور فاعتبر أقل مدة للحمل تسعة أشهر هلالية أخذاً برأى ابن تيمية وقول في مذهب الحنابلة وذلك وفقاً بالحمل ورعاية لحقه وإتباعاً للأعم الأغلب .

فإن المادة القابلة في النساء أن يضمن حملهن في تسعة أشهر ومن النادر جداً وضع الحمل في ستة أشهر وقد تنقض شهر ولا يسمع فيها بولادة تمت في هذه المدة .

فالقانون قد اعتبر أن أكثر مدة الحمل ٣٦٠ يوماً (سنة شمسية) وأن أقلها ٢٧٠ يوماً (تسعة شهور) فإذا ولد الحمل حياً في أثناء هذه المدة استحق الوصية للتيقن وجوده في بطن أمه عند إنشاء الوصية . وتفصيل ذلك كالآتي :

(أ) إذا أقر الموصى بوجود الحمل وقت الوصية : صحت الوصية له إذا ولد حياً لسنة شمسية فأقل من وقت الوصية ، سواء أكانت الحامل زوجة . أم معتدة من طلاق رجعي أو فرقة بائنة أو وفاة لأن الحامل إذا جاءت به في تلك المدة ثبت نسبه من أبيه وذلك دليل وجوده فتح له الوصية .

أما إذا جاءت به لأكثر من سنة شمسية بطلت الوصية له .

(ب) وإذا لم يقر الموصى لوجود الحمل اشترط لصحة الوصية له أن يولد حياً لتسعة أشهر فأقل من وقت الوصية إذا كانت الحامل زوجة أو معتدة من طلاق رجعي .

فإن كانت معتدة لوفاة أو لفرقة بائنة فصحت الوصية له إذا ولد حياً لسنة شمسية فأقل من وقت الموت أو الفرقة البائنة .

الشرط الثاني :

أن يولد الجنين حياً حياة مستمرة فإذا ولد ميتاً بطلب الوصية ويرى قضاء الحنفية أنه يكفي في ثبوت حياته خروج أكثره حياً لأن الحكم الكثر . حكم الكل

عندهم . ويرى الأئمة الثلاثة أنه لا بد من انفصاله كله حيا لأن أهلية التملك لا تتحقق إلا بالوجود الكامل وذلك بانفصاله كله حياً وقد أخذ القانون بما ذهب إليه الأئمة الثلاثة .

ويستدل على ولادته حيا بعلامة من علامات الحياة الظاهرة كالاستئصال والمطاس وتحريك الأعضاء ومصل الثدي والتثاؤب ونحو ذلك . فإذا لم يظهر شيء من العلامات أو حصل اختلاف في شيء منها .

فللتأكد أن يستمرن بأهل الخبرة من الأطباء الشرعيين أو ممن حضروا الولادة وعابروها . وللتحقق من أنه ولد حيا يمين ؟

الشرط الثالث :

أن يوجد على الصفة التي عينها الموصي فإذا كانت الوصية لحل من شخص معين اشترط لصحة الوصية أن يثبت نسب الحل شرعاً من ذلك المعين .

تعدد الحمل :

إذا ولدت المرأة من حملها الموصى له أكثر من ولد في وقت واحد أو في وقتين بينهما أقل من ستة أشهر كانت الوصية لهم جميعاً إذا ولدوا أحياء . وتقسم بينهم بالتساوي إلا إذا كان في الوصية ما يفيد غير ذلك .

وإن ولد أحدهما حيا : والآخر ميتاً كانت الوصية للحى دون الميت وإن مات أحدهما أو كلاهما بعد الولادة حيا كان نصيبه لورثته إذا كانت الوصية بالأعيان لأنه ملكها ملكاً تاماً .

فإن كانت الوصية بالمنفعة عادت إلى ورثة الموصى لأن الوصية بالنافع لمعين تلتصق بموته ما لم يكون هناك شرط آخر فإنه يعمل به .

وقد جاء بيان أحكام الوصية للحمل في القانون في المادتين الخامسة والثلاثين .
والسادسة والثلاثين .

أحكام الموصى به

المال الذى تتعلق به الوصية :

- ١ — قد تكون الوصية بين بذاتها كأن يوصى شخص بدار معينة .
- ٢ — وقد تكون بجزء شائع في عين معينة كالوصية بنصف داره للعينة.
- ٣ — وقد تكون بنوع معين من ماله كالوصية بأفراسه .
- ٤ — وقد تكون بجزء شائع في نوع معين كالوصية بنصف أفراسه .
- ٥ — وقد تكون بعدد معين من هذا النوع كالوصية بخمسة من أفراسه .
- ٦ — وقد تكون الوصية بجزء شائع في المال كله كالوصية بثلث ماله .

فالمال الذى يتعلق به الوصية يختلف ولذلك تتباير الأحكام تبعاً لاختلاف الموصى به على التفصيل الآتى :

١ — إذا كانت الوصية بين بذاتها تعلقت الوصية بهذه العين فإذا هلكت أو استحققت أو خرجت عن ملك الموصى في حياته بطلت الوصية لأن محلها قد فات والشيء يطل بفوات محله وإن مات الموصى وهى في ملكه كانت جميعها للموصى له إن خرجت من ثلث المال فإن لم يخرج من الثلث كان له منها بقدر ما يخرج من الثلث .

وإن تعلق بها حق خاص كحق للزوجة واستوفى دينه منها أو من بعضها كان للموصى له أن يرجع بقيمتها أو بقيمة ما قص منها في بقية التركة في حدود الثلث .

٢ — وإذا كانت الوصية بجزء شائع في معين كالوصية بنصف دار معينة تعلقت الوصية بهذا الجزء من تلك العين فإذا هلكت جميعها أو استحققت بطلت الوصية لفوات العين وإذا هلك بعضها كان للموصى له أن يستوفى نصيبه من الباقي

إذا كان يسع الوصية ويخرج من ثلث المال فإن لم يسعه أخذ الباقي جميعه إن كان يخرج من ثلث جميع التركة فلو أوصى شخص لآخر بنصف دار معينة لهلك أو استحق نصفها أخذ الوصى له بنصف الباقي إن كان يخرج من ثلث جميع التركة وإن استحق ثلثاها . أخذ الثلث الباقي إن كان يخرج من ثلث التركة ، وإلا أخذ منه بقدر ما يخرج من الثلث .

٣- وإذا كانت الوصية بنوع معين من الأموال : كأن يوصى لشخص لآخر بأفراسه أو بنمته مثلا فإن كان له أفراس أو غنم وقت إنشاء الوصية تملقت الوصية بها ذاتها حتى لو هلكت أو استحققت بطلت الوصية وحتى ولو استفاد غيرها قبل الموت .

لأن الوصية تملقت بالوجود وقت الإنشاء فتبطل بفواته وإن هلك البعض دون البعض الآخر استحق الموجود إن كان يخرج من ثلث التركة .

أما إذا لم يكن له غنم أو أفراس وقت إنشاء الوصية فإن الوصية تتعلق بما يكون له من أفراس أو غنم عند الموت .

٤- وإن كانت الوصية بجزء شائع في نوع معين من ماله كأن يوصى ببيع غنمه فإن كان له غنم وقت الوصية تملقت بالوجود وقت الإنشاء فإن هلك جميعه فلا شيء له لفوات محل الوصية وإن هلك البعض دون البعض الآخر فليس له الأسهمه في الباقي إن كان يخرج من ثلث التركة وإلا أخذ منه ما يخرج من الثلث .

فلو أوصى شخص لآخر بنصف غنمه وكانت له عند الوصية أربعين شاه مثلا ثم هلك منها عشرون كان للوصى له نصف الباقي إن كان يخرج من ثلث التركة أما إذا لم يكن للوصى غنم وقت إنشاء الوصية فإنه يستحق نصف ما يكون للوصى من غنم وقت الوفاة .

وإذا أوصى بمدد عديد من نوع معين كخمسة من أفراسه مثلا وكان له

أفراس وقت الوصية تملت الوصية بمخص من الموجود من ذلك النوع . فإذا هلك النوع جميعه بطلت الوصية لفوات عملها وإن هلك كله إلا التدر المسمى فإنه يأخذه إذا كان يخرج من ثلث التركة كما يقول الحنفية .

ويرى ابن الماجشون : من للمالكية أن الوصية بعدد مسمى من نوع معين كالوصية بحصة شائعة في ذلك النوع .

فلو أوصى بشعر من أفراسه وكانت أفراسه وقت الوصية أربعين كان للموصى له ربع تلك الأفراس .

فإذا هلك منها عشرون كان له ربع الباقي وهو خمس أفراس وقد أخذ القانون بهذا الرأي .

• — وإذا كانت الوصية بجزء شائع في كل المال كما لو أوصى بثلث ماله تملت الوصية بما يكون له من مال عند الوفاة .

فلو أوصى بثلث ماله وكان ماله يوم الوصية ألفاً من الجنيهات ثم استثمره حتى صار ثلاثة آلاف ومات عن هذا المبلغ كان للموصى له ألف جنيه منها .

ولو كان وقت الوصية ثلاث آلاف ثم صار عند الموت ثلاثمائة فقط كان للموصى له مائة فقط .

ولو أوصى بثالث ماله وهو فقير لآمال له صحت الوصية وكان للموصى له ثلث ما يكون للموصى من مال عند الوفاة فإذا مات ولم يترك شيئاً بطلت الوصية ولو هلك جميع ماله الذي كان وقت الوصية ثم استفاد غيره قبل الموت تملت الوصية بما يكون له من مال عند الوفاة .

وقد نص القانون على بيان هذه الأحكام في المواد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ وهو يتفق فيها مع مذهب الحنفية ، ولم يختلف عنه إلا في الوصية بعدد محدد من نوع معين فإنه اختار ما ذهب إليه ابن الماجشون من المالكية .

مقدار الوصية

اتفق الفقهاء على أن الوصية في حدود ثلث التركة بعد وفاء الديون صحيحة نافذة بدون توقف على إجازة أحد سواء كان للموصي وارث أم لم يكن لأن الثلث حق خالص للموصي يقتضى حديث سعد بن وقاص (الثلث والثلث كثير) ولم يعلق به حق لغيره فيكون تصرفه فيه نافذا بدون توقف على رضا أحد أما الوصية بأكثر من الثلث فلن كان للموصي وارث من الأشخاص ولو مقرا له بنسب محمول على الغير :

فمن الطاهرية أنها صحيحة نافذة في الثلث وباطلة فيما زاد عليه لأن الرسول نهى سعدا عن الزيادة على الثلث والنهى يفيد التحريم وهو بدوره يقتضى بطلان النهى عنه فلو إجازها الورثة لا يستد بإجازتهم لأن الباطل وتلحقه الإجازة .

وقال الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء أنها صحيحة نافذة في الثلث وموقوفة في القدر الزائد على إجازة الورثة إن أجازوها نفذت وإن لم يميزوها بطلت لأن المانع من النفاذ في الزائد عن الثلث إنعاهو تعلق حق الورثة فإذا أسقطوا حقهم زال المانع يرشد إلى هذا قوله عليه السلام في حديث سعد نفسه (إنك إن تذر وريثك أغنياء خير من أن تدعهم حالة يتكفون الناس) مع ملاحظة شروط الإجازة :

شروط الإجازة : فلا تكون الإجازة مقيدة إلا بالشروط الآتية :

١ — أن تكون بعد موت الموصي .

٢ — أن يكون المميز من أهل التبرع أن يكون بالنا عاقلارشدأ فلا تصح من الصبي والمجنون والمسنون ولا من المحجور عليه بسبب السفه أو التفلت لأن الإجازة إسقاط لحق ثابت فتكون تبرعا لا يملكه إلا من كان أهلا للتبرع كما لا يملكها الولي .

٣ — أن يكون المميز عالما بما يميزه علما تاما .

والراجع ما ذهب إليه الأئمة الأربعة وبه أخذ الثمانون ، كما جاء بيان ذلك في المادة السابعة والثلاثة .

بطلان الوصية

عرفنا فيما تقدم : أن الوصية إذا استوفت شروط صحتها الخاصة بالوصى .
والوصى له وللوصى به . واستوفت مع ذلك شروط نفاذها على ما بيناه هناك
لأنها تكون صحيحة نافذة تترتب عليها آثارها الشرعية المقصودة منها . ولكن
قد يطرأ عليها . أو يقارنها . ما يجعلها باطلة .

وذلك كزوال أهلية الوصى . أو رجوعه عن وصيته . أو فوات الوصى به .
أو عدم إمكان تنفيذ الوصية أو غير ذلك ولهذا تبطل الوصية بمدة أمور منها
ما يأتي :

١ — زوال أهلية للوصى بالجنون الطبق : فإذا أنشأ الوصية وهو عاقل ثم
جن جنونا مطبقا بطلت وصيته لأن الوصية عقد غير لازم كالوكالة فيسكون لبقائه
حكم ابتدائه ولما كان المجنون غير أهل لإنشاء الوصية في الابتداء لأن قوله غير
ملائم كان طرؤه الجنون الطبق على عقد الوصية مبطلا له .

والمراد بالجنون هنا ما يشمل الغته والمراد بالطبق ما يمكث شهرا في رأى
أبي يوسف وهو ما أخذ به الثمانون وعند محمد ما اقتد بصاحبه سنة .

أما إذا لم يطبق الجنون بأن كان متقطعا فلا تبطل الوصية به لأنه في هذه
الحالة يشبه الانغماء .

وكذلك الحكم فيما لو أنشأ الوصية وهو رشيد ثم طرأ ما يوجب الحجز
عليه بسبب السفه أو النفلة فلا تبطل وصيته لأن هذه أعراض لا تؤثر على الأهلية
ولا تمنع من الرجوع في الوصية .

ويلاحظ أنه لا فرق عند الحنفية بين الجنون للطبق المتصل بالموت وبين غير
المتصل به فالكل يبطل الوصية عنه هم .

ولكن قانون الوصية قد جرى على خلاف هذا فلم يعتبر الجنون المطبق مبطلاً للوصية إلا إذا كان متصلاً بالموت أخذاً من مذهب المالكية كما تقدم وهو رأى مقبول لأن شرط بقاء الوصية صحيحة أن يموت الموصى مصرّاً عليها .

فإذا جن واتصل جنونه بالموت لم يثبت أنه مات مصرّاً عليها لاحتمال رجوعه فيها لو كان مضيقاً فتبطل الوصية .

أما إذا لم يتصل جنونه بالموت فلا تبطل لأنه إذا أفاق بين الجنون والوفاة كانت لديه فرصة للرجوع فيها إن أراد فإذا لم يرجع كان ذلك دليلاً على إصراره عليها .

٢ — موت الموصى له قبل موت الموصى : وذلك أن الوصية لا تستحق ولا تملك إلا بعد موت الموصى .

فإذا مات للموصى له قبل موت الموصى : فإنه لم يعد أهلاً للتملك فتبطل الوصية وقد أشار القانون إلى هذا وما سبقه في المادتين ١٤ ، ١٦ منه .

٣ — رد الوصية له الوصية : فقد اتفق الفقهاء على أن الموصى له إذا رد الوصية بعد موت الموصى وقبل القبول صح هذا الرد وبطلت الوصية لأنه حينئذ قد أقطع حقه في وقت يملك فيه قبوله . فأشبه ما لو أقطع حقه في الشفعة بعد البيع .

أما إذا حصل الرد فيه بعد قبوله الوصية فإنه يكون مبطلاً للوصية عند الحنفية إذا قبل ذلك ورثة الموصى أو أحدهم فإذا لم يقبله أحد منهم فلا تبطل الوصية بذلك الرد وقد عرفنا أن القانون قد أخذ برأى الحنفية في ذلك .

وإن كان الرد من الموصى له قبل موت الموصى فلا عبرة بذلك الرد عند جمهور الفقهاء كما تقدم .

٤ — هلاك الموصى به للمعين أو إستحقاقه للمير : فإنه إذا كان الموصى به معيناً بالآيات وهلك قبل قبول الموصى له بطلت الوصية بهلاكه لأن الوصية قد تملك بتلك المعين فتفوت بفواته .

وكذلك تبطل الوصية إذا كانت بجزء من نوع معين فهلك ذلك النوع كما إذا أوصى شخص لآخر بفرس من أفراسه المشرة المألومة فهلك جميعاً وتبطل الوصية أيضاً باستحقاق العين الموصى بها سواء أكان الاستحقاق قبل موت الموصي أم بعده لأنه بالاستحقاق قد بين أن الوصية كانت في غير ملكه فتبطل وقد نص على ذلك الحكم في المادة (١٥) من القانون .

٥ - قتل الموصي له الموصى : وقد عرفنا قبل ذلك أن الوصية تبطل للقاتل إذا قتل الموصي سواء أكان القتل قبل الوصية . أم بعدها حتى لو إجاز الورثة الوصية أو أجازها الموصى بعد حدوث سبب القتل وقبل الموت عملاً بقول أبي يوسف وهو ما أخذ به القانون كما عرفنا فيما سبق الحسنة في حرمان القاتل من الوصية والشروط التي يجب توافرها في القتل حتى يكون مانعاً من صحة الوصية أو استحقاقها .

٦ - ردة الموصى : فإنه إذا ارتد الموصى عن دين الإسلام . ومات . أو قتل . أو حكم بلحاظه بدار الحرب بطلت وصيته عند أبي حنيفة حكمها في ذلك حكم جميع تصرفاته ذلك وقد عرفنا من قبل : أن ملك المرتد يزول بالردة إذا كان رجلاً وطلبت منه التوبة ولم يرجع إلى الإسلام لأن عصمة نفسه قد زالت برده فزول عصمة ماله .

لأن عصمة المال تابعة بعصمة النفس والوصية عليك مضاف لما بعد الموت فيجب لتبقى صحيحة أن يبقى الموصى به على ملك الموصي حتى وقت وفاته أما بالنسبة للمرأة المرتدة فلا تبطل وصيتها بردها عند الإمام أبي حنيفة لأنها لا تقتل بسبب ردها .

وكذلك تبطل الوصية إذا علقها الموصى بشرط لم يتحقق كما لو قال : إذا مت من مرضي هذا فثلث مالي وصية لفلان ولم يمض من هذا المرض الذي علق عليه الوصية .

٧ — رجوع الموصى في الوصية : فمن الأسباب التي تبطل بها الوصية الرجوع فيها وقد اتفق الفقهاء على أن الموصى له حق الرجوع في جميع ما أوصى به .
أو في بعضه في أى وقت شاء ، مادام حيا .

لأن الوصية عقد غير لازم وقد عقده الموصى باختياره فيجوز له الرجوع فيه متى شاء لأن الذى وجد منه هو الايجاب فقط والأصل في العقود الشرعية أنها لا تلزم إلا إذا ارتبط الايجاب بالقبول كما أن الوصية عقد لا يثبت حكمه إلا بعد موت الموصى فلا يترتب على مجرد الايجاب أى حق للموصى له قبل موت الموصى فيكون الموصى بالخيار بين أمضاء الوصية والرجوع فيها .

وقد شرع الله الرجوع في الوصية لحكمة ظاهرة : ذلك أن الموصى إذا علم أن له الرجوع في الوصية في حال صحته ومرضه وفي حال فقره وغناه كان ذلك حافظا له على الوصية حيث يكون آمنا على أن ما أوصى به من مال لا يزال على ملكه فإن عاش واحتاج إليه سرفه في حاجته وأن مات وهو غنى عنه فهو زيادة له في جسناته :

كما أنه قد لا يكون للموصى ولد فيشجع ذلك على الوصية . ثم بعد ذلك يرزق بأولاد فيخاف عليهم الحاجة لثقة ما تركه لهم من مال .
فيبدو له أن يرجع عنها توفير المال على أبنائه حتى لا يتركهم عالة يتكفنون
الناس لهذا كله شرع الله الرجوع في الوصية .

أنواع الرجوع

قسم الحنفية الرجوع الى قسمين :

الأول رجوع صريح :

والمراد به ما كان بلفظ هو نص في الرجوع كأن يقول الموصى : رجعت في

وصيته أو أبطلتها أو ما أوصيت به لفلان هو لورثتي ونحو ذلك من الألفاظ المبرحة في الرجوع وهذا النوع من الرجوع محل اتفاق بين الفقهاء جميعا وعليه جرى القانون لأنه صريح في عدول الموصى عن وصيته وهو يملك ذلك متى شاء .

ولكن حصل الخلاف بين العلماء في جعود الوصية هل يعتبر رجوعا عن الوصية فيبطلها أم لا .

والمراد بالجعود : إنكار حصول الوصية في الماضي فإذا جعده الموصى الوصية وأنكر حصولها . فإن ذلك يعتبر رجوعا منه تبطل به الوصية في رأى أبى يوسف والمالكية . لأن الجعود نفي لوجود الوصية في الماضي والحاضر . فكان في دلالته على عدم وجود الوصية أقوى من الرجوع الصريح فيها لأن الرجوع الصريح نفي لوجودها في الحاضر فقط .

وبرى الإمام محمد : أن جعود الوصية لا يعتبر رجوعا عنها . لأن حقيقة الجعود دلائل حقايق الرجوع إذ الرجوع إقرار بحصول الوصية في الماضي وإبطال لها في الحاضر والمستقبل أما الجعود فنفي لحصولها في الماضي والحال فتكون حقيقتها مختلفة فلا يكون أحدهما في معنى الآخر ولهذا لا يكون جعود الزواج طلاقا كما أن الجعود إنكار للوصية بعد حصولها فيكون كذبا والمكذب قول باطل لا يتعلق به حكم .

وقد أخذ القانون برأى الإمام محمد فلم يعتبر الجعود دالا على الرجوع .

وكان الأولى أن تأخذ بمذهب أبى يوسف لأن الجعود إن كان صادقا كان أولى بالاعتبار من الرجوع . لأنه نفي لوجود أصل الوصية وإن كان كذبا فهو دليل على عدم الرضا بالوصية . وذلك يعتبر رجوعا عنها فيبطلها وهذا الحكم المتقدم فيما سبق كان نفي الوصية وإنكارها في الماضي .

أما لو عباها في المستقبل كما لو قال أشهدوا أني لا أوصي لفلان فهذا يعتبر رجوعا عن الوصية بالاتفاق بين الفقهاء .

والثاني الرجوع دلالة ويندرج تحت هذا القسم ما يأتي :

(١) كل تصرف قولي من شأنه أن يخرج المين عن ملك الموصي وذلك كأن يبيع الشيء الموصى به أو يهبه . أو يتصدق به . أو يجعله مهورا لمن يتزوجها أو يقفه . أو غير ذلك من كل تصرف قولي يكون مزيلًا لملك الموصي في العين للموصي بها وهذا أيضا محل اتفاق بين الفقهاء والتانون .

ولكن إذا عاد ذلك الشيء إلى ملك الموصي ثانيا بأي سبب من الأسباب فهل تعود الوصية هي الأخرى بعودة الملك أم لا تعود . في هذه المسألة حصل خلاف بين العلماء .

فالحنفية والشافعية والحنابلة : يرون أن الوصية متى بطلت لخروج الموصي به عن ملك الموصي فلها لا تعود بعد ذلك بعودة الملك إليه . ولو كانت العودة بسبب فسخ التصرف نفسه . لأن ذات الأقدام على التصرف فريعة قاطعة على الرجوع .

وعلى ذلك إذا أراد الموصي العودة إلى الوصية فلا بد أن ينشئها بعبارة جديدة .

ويرى المالكية : أنه إذا عسأد الموصي به إلى ملك الموصي بأي سبب من أسباب الملك تعود الوصية هي الأخرى من غير حاجة إلى إنشاء جديد .

ولكن الرأي الأول وهو رأي الجمهور أرجح لأن الموصي به لما خرج عن ملك الموصي بفعله زال ملكه عنه فتبطل الوصية فيه لقوات محلها فإذا عاد بعد ذلك إلى ملكه عاد بملك جديد وصار كقبضة أملاكه التي لا وصية فيها ولرجحان هذا الرأي أخذ به التانون .

(م ٢٥ — للوايتش والوصايا)

وبما يجب ملاحظة هنا : أن كل التصرفات للزيلة للملك تعتبر رجوعا عن الوصية إلا إذا كان هذا التعرف وصية أخرى كما لو أوصى بالعين للموصى بها من قبل لشخص آخر فإن الوصية الأولى لم تبطل باطراد .

بل في ذلك تفصيل : وهو أن الموصى إذا أعاد الوصية الأولى عند إنشاء الوصية الثانية وكان الموصى له الثاني ممن تصح الوصية له : كان ذلك رجوعا عن الوصية الأولى وذلك كأن يقول للموصى : الدار التي أوصيت بها لعمد هي لأحمد لأنه بهذا يكون قد قتل الوصية الأولى بينها عن الموصى له الأول إلى من يصح قتل المال إليه فلم يبق للأول شيء وهذا هو معنى الرجوع فإن كان الموصى له الثاني ممن لا يصح قتل المال بالوصية بأن كان ميتا مثلا فلا يكون الإبراء له رجوعا عن الوصية الأولى .

ولكن إذا لم يعد الوصية الأولى عند إنشاء الوصية الثانية كأن يقول : أوصيت بداري هذا لعمد ثم يقول : أوصيت بهذه الدار لأحمد فلا يكون ذلك رجوعا بل هو تترك للموصى له الثاني مع الأول لأن الأصل : إعمال الوصيتين إذا أمكن ذلك صونا لكلام الموصى باتفاق الفقهاء وذلك كالإجارة والإعارة ونحوها .

وإذا كان التصرف برهن العين الموصى بها : فقد اختلف العلماء فيه .

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يدل على الرجوع لأن الموصى لما رهن العين قد علق بها حقا يجوز بيعها فيه .

وذهب المالكية إلى أنه ليس برجوع لأن العين لم تثقل عن ملك الموصى .

(ب) كل فعل في العين الموصى بها يفهم منه الرجوع عن الوصية والمردود عنها إلا أنه ليست كل الأفعال على اتفاق بين الفقهاء في دلالتها على الرجوع بل حصل في ذلك خلاف العلماء ولهذا تنقسم الأفعال بالنظر إلى دلالتها على الرجوع وعدم دلالتها إلى ثلاثة أقسام .

١ — قسم يدل على الرجوع وتبطل الوصية باتفاق الفقهاء وهو كل فعل من جهة الموصى يحدث تغييرا في حقيقة العين الموصى بها وجوهرها ويغير إثناء لها وذلك مثل : ذبح الشاة الموصى بها وغزل القطن الموصى به ونسج النزل الموصى به ونحو ذلك مما يصيب الشيء في جوهره لأن التغيير الذي بهذه الصفة تتغير معه حقيقة العين وتصبح شيئا آخر غير الموصى به فيكون هذا الفعل استهلاكاً للعين في المعنى فتبطل به الوصية لقوات محلها .

وقد أُلحق الفقهاء بهذا القسم ما لو تغير الموصى به من نفسه تدبرا أزال اسمه ومعناه لأن التغيير الذي بهذه الصفة تتغير معه حقيقة العين وتغير شيئا آخر غير الموصى به وكأن الموصى به غير موجود أصلا فتبطل الوصية وذلك كأن يوصى لشخص بمنب في كرم ثم يموت .

وقد صار العنب زيبيا أو يوصى ببعض ثم يموت وقد صار البيض أفرأخا ونحو ذلك .

٢ — وقسم لا يدل على الرجوع بالإتفاق أيضا : وهو كل فعل في أمر تابع للعين . أو في صفة من صفاتها بحيث لا يحدث تغييرا في حقيقة العين ولا يزال اسمها عنها ولا يحدث فيها زيادة مما يستقل بنفسه يتمدح بتدليم العين بدونها ولا يخلطها بشيئا خلطا يتمدح منه الفصل أو يتعسر وذلك مثل : جز الصوف من الثمن الموصى بها أو حلب لبنها أو سقى الزرع أو البستان الموصى به وتشذيب شجرة . وكتجسيص الدار الموصى بها وزخرفتها وترميمها لأن هذه الأفعال إنما تملتق بأمر خارج عن حقيقة العين الموصى بها فلا تكون دليلا على الرجوع .

٣ — والقسم الثالث قد حصل فيه خلاف الفقهاء حيث إن بعضهم يرى دلالته على الرجوع ويرى البعض الآخر أنه لا يدل على الرجوع .

وهذا القسم يشمل كل فعل من جهة الموصى يوجب زيادة في العين الموصى بها

ولا يمكن تسليم العين بدون هذه الزيادة كما لو أوصى بثوب فضبته أو بأرض فبني عليها أو ضم إليها أخرى وبني عليها بناء واحدا أو كانت الدار الموصى بها طابقا واحدا فبني عليها طابقا آخر أو غرس شجرا في الأرض الموصى بها أو قطع الثوب الموصى به وخاطه قميصا وكذلك إذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه وغير ذلك من كل فعل أو فعله الإنسان في ملك غيره بمنزلة إذن مالكه ينقطع به حق المالك ويصير حقه في الضمان .

فهذه الأفعال : تعتبر من قبيل الرجوع دلالة عند الخفية والشافعية والحنابلة لأنها إما أفعال تبدل العين وتغير اسمها وتجهلها شيئا آخر فتكون استهلاك العين في المعنى وإما أفعالا توجب زيادة على الموصى به بحيث يتعذر تسليمه بدونها ولا سبيل إلى تكليفه بإزالتها فكان تعذر التسليم مضافا إلى فعل الموصى فيكون دليلا على رغبته في المدلول عن وصيته .

ويرى المالكية ؟ أن هذه الأفعال لا تعتبر رجوعا عن الوصية إلا إذا قامت قرينة أخرى تدل على إرادة الرجوع لأنها أفعال لا تحدث تغييرا في حقيقة العين وجوهرها فغياطة الثوب لا تعتبر استهلاكاً له والبناء على الأرض لا يعد استهلاكاً لها وخلط الموصى به بغيره من ملك الموصى بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر لا يعد استهلاكاً له وحينئذ لا يعتبر شيء من هذه الأشياء دليلا على الرجوع إلا بالقرائن الخارجية .

وقد أخذ القانون بمذهب المالكية فيما يعتبر من الأفعال رجوعا وما لا يعتبر وبين ذلك في المادتين (١٨ ، ١٩) عنه .

هذا : وتبين الرجوع بالتقول الصريح في الوصية إذا كانت يهزء شائع في الحركة كان بوصى بثلاث ماله فلو تصرف في جميع المال بالبيع أو بالهبة أو بغير ذلك لم يكن ذلك رجوعا عن الوصية فلا تبطل به ويكون للموصى له ثلث ما يكون للموصى من مال عند موته لأن الوصية بسهم شائع في الحركة تتعلق

بالمال الموجود عند الوت . ولولم يكن للموصى مال عند الوصية فإذا أراد الرجوع عن هذه الوصية فسيبيل ذلك أن يقول : رجعت عن وصيتي . أو نحو ذلك بخلاف الوصية بمعين حيث تبطل بالقول والفعل كما بينها .

وقد نص القانون على أن الرجوع القولي لا تسمع به الدعوى بعد الوفاة إلا إذا كان ثابتاً بورقة رسمية أو ورقة عرفية قد كتبت كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه . أو بورقة الرجوع قد مسدق فيها على توقيع المتوفى وذلك في الحوادث الواقعة من أول سنة ١٩١١ .

أما الحوادث السابقة على ذلك فلا تسمع فيها الدعوى إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبه التصنع تدل على صحة الدعوى .

أما الرجوع الفعلي : فلا يحتاج في إثباته بعد الوفاة إلى ما يحتاج إليه الرجوع القولي لأنه حوادث مادية فيمكن إثباته بطرق الإثبات العادية .

أحكام الزيادة في الموصى به

قد تقدم : أن الزيادة الناشئة عن فعل للموصى في العين الموصى بها لا تعتبر رجوعاً عن الوصية في نظر القانون أخذاً من مذهب المالكية .

ونبين هنا أحوال الزيادة التي عرض لها القانون وأحكام هذه الأحوال من حيث إشراك الموصى له والورثة وعدم اشتراكهما وقد ذكر القانون للزيادة أربع حالات هي .

الحالة الأولى أن تكون الزيادة في العين من غير هدمها وفي هذه الحالة إن كانت الزيادة بما لا قيمة له إذا انفصل عن العين أو بما لا يمكن فصله كتخصيص الدار وزخرفتها وترتيبها تكون العين بزيادتها كلها وصية وليس للورثة أى حق

فيها إذ أن هذه الزيادة ليست لها قيمة مالية منفصلة عن العين فلا توجب شركة بين الموصى له والورثة .

وإن كان مازاده الموصى في العين للموصى بها مما يستقل بنفسه كما إذا بنى طبقة ثانية وخرس كرما أو بنى منزلا في الأرض الموصى بها ففي هذه الحالة تكون العين مع الزيادة شركة بين الموصى له والورثة ويكون نصيب الورثة بنذر قيمة البناء أو التراس دائما وذلك بأن تقدر العين خالية من الزيادة وتقدر مرة أخرى مع الزيادة فيكون الفرق بين التقديرين هو قيمة البناء أو التراس وتكون غلات العين موزعة عليهم بلسبة قيمة ما يملكه كل واحد منهم .

الحالة الثانية أن يكون التنبير في العين الموصى بها والزيادة فيها بهدمها وبنائها وفي هذه الحالة إن كان بناؤها تجديدًا لما كانت عليه ولو مع تغيير في وضع البناء بأن كانت دارا مسكونة من طبقتين فبناها .

كذلك على أنه آخر أو بواد أخرى غير التي كانت بها من قبل أو أحدث فيها من الزخرفة والحلبة ما شاء فلها تكون وصية بدل الأولى لأن ذلك من قبيل إصلاح العين لبقائها وكل إصلاح لبقاء العين لا يكون المقصود منه الزيادة فيها فلا يوجب ذلك شركة بين الموصى له والورثة .

وإن أعاد بناءها على وجه آخر لا يعطيه العرف تحديداً للأول بأن جعلها عمارة ذات طبقات كانت العمارة كلها شركة بين الموصى له والورثة ويكون نصيب الموصى له فيها بقيمة أرضه ونصيب الورثة بقيمة البناء قائما أما انخفاض البناء الأول فقد بطأت فيها الوصية فلا يحسب لها .

الحالة الثالثة أن يكون التنبير بهدم البناء وضم الأرض إلى أرض أخرى يملكها ثم البناء عليها كان يهدم البناء الأول ويبقى على الأرضين عمارة كبيرة .

وفي هذه الحالة تكون العين الجديدة بأرضها شركة أيضاً وتكون حصة

الوصية هي قيمة الأرض الموصى بها لأنه بإزالة البناء قد انحصرت الوصية في الأرض وتكون حصة الورثة هي قيمة البناء قائماً بقيمة الأرض التي ليس فيها وصية .

الحالة الرابعة :

أن يجعل من الدار للموصى بها مع أرض أخرى مبانها عمارة واحدة ذات مساكن ومرفق متعددة بحيث لا يمكن مع هذه الحالة تسليم للموصى به .

وفي هذه الحالة تكون المارة كلها أرضاً وبناء للركة بين الورثة والموصى له وتكون حصة الموصى له هي قيمة الأرض الموصى بها وما بقي من مبانى الدار للموصى بها ويكون للورثة الباقي يأخذ كل واحد من الغلات نصيبه .

هذا — وما يلينى مراعاته أن الزيادة البسيطة التي يتسامح فيها عادة لا توجب شركة بين الورثة والموصى له بل تكون العين مع الزيادة وصية .

أما الزيادة التي لها قيمة مالية لا يتسامح فيها عادة فإنها تجعل العين الموصى بها شركة بين الورثة والموصى له كل بقدر نصيبه .

وقد بين الثنائون أحوال الزيادة وأحكامها في المواد (٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ،

٧٥) منه .

تم المقرر بحمد الله

مارس ١٩٧٢

فهرست

الباب الأول

الميراث والتركّة

مقدمة في الميراث والتركّة	٧
معنى كلمة الميراث	٨
حكمة تشريع الميراث	١٠
حكمة إعطاء المرأة نصف نصيب الرجل	١٢
مصادر علم الميراث في الاسلام	١٥
تاريخ الارث وكيف كان الارث عند العرب قبل الاسلام	٢٠
الارث في الاسلام	٢٢
التدرج في تشريع الميراث في الاسلام	٢٣
ما يلاحظ على نظام الارث في الاسلام	٢٥
تطبيق الميراث في جمهورية مصر العربية	٣٠
أركان الميراث وأسبابه وشروطه وموانعه	٣٣
أركان الميراث	٣٣
أسباب الميراث	٣٣

صفحة	
٣٨	شروط الميراث
٤١	موانع الميراث
٦٠	التركة والحقوق المتعلقة بها
٦١	الأموال والحقوق التي تورث عن التوفى
٦٥	وقت تعلق حق الدائنين والورثة بتركة المريض
٦٧	حكم تصرف المريض مرض الموت
٦٨	وقت انقضاء الورثة للتركة
٧٢	ترتيب الحقوق المتعلقة بالتركة
٨٠	حلول الديون المؤجلة
٨٣	تراحم الوصايا
٨٥	بيان أصناف المستحقين للتركة وترتيبهم :
٩٢	أصحاب الفروض وبيان أحوالهم في الميراث
٩٣	جداول أصحاب الفروض
	معنى عخراج الفروض وأصل الدالة وكيفية استخراج أصل المسألة
١٠٠	وطريقة قسمه التركة
١٠٢	طريقة قسمه التركة على مستحقيها
١٠٥	تصحيح أصول المسائل
١٠٨	العمول

صفحة	
أحوال الزوج	١١٢
أحوال الزوجة	١١٤
أحوال البنات الصليات	١١٦
أحوال بنات الابن	١١٩
أحوال الأب	١٢٦
أحوال الجد الصحيح	١٢٩
الفرق بين أحوال الأب وأحوال الجد	١٨٣
أحوال الأم	١٤٤
أحوال الجدة الصحيحة	١٤٨
أحوال الأخوات الشقيقات	١٥٢
أحوال الأخوات لأب	١٥٧
أحوال أولاد الأم	١٦٤
المسألة المشتركة أو الحجرية	١٦٧
النسبات النسبية وبيان أحوالهم في الميراث	١٧١
تقسيم العصة النسبية	١٧٢
أقسام العصبان للنسبية — عصة بالنفس	١٧٣
عصة بالتمير	١٧٤
عصة مع التمير	١٧٥

١٧٦	• • • • •	كيفية توريث المصبة بالنفس .
١٨٣	• • • • •	كيفية توريث العصبه بالغير .
١٨٤	• • • • •	كيفية توريث المصبة مع الغير .
١٩٠	• • • • •	التوريث بمحقى القرابة .
١٩٢	• • • • •	الحجب والحرمان .
١٩٣	• • • • •	أنواع الحجب .
١٩٦	• • • • •	الرد على أصحاب الفروض النسبية .
١٩٩	• • • • •	طريقة قسمة التركة التى فيها رد بين من يرد عليهم .
٢٠٦	• • • • •	ميراث ذوى الأرحام .
٢٠٦	• • • • •	مرتبة ذوى الأرحام .
٢٠٨	• • • • •	أصناف ذوى الأرحام وكيفية توريثهم .
٢١٦	• • • • •	ميراث الحمل .
٢١٩	• • • • •	كيفية توريث الحمل .
٢٢١	• • • • •	تعدد الحمل .
٢٢٨	• • • • •	ميراث المفقود .
٢٣٢	• • • • •	طريقة توريث التركة التى فيها المفقود .
٢٣٧	• • • • •	ميراث الأسير .
٢٣٧	• • • • •	ميراث الخنثى .

٢٣٨	ميراث ولد الزنا وولد النان
٢٣٩	ميراث الهدمى والغريق ومن في حكمهم
٢٤١	التخارج
٢٤٢	كيفية توريث التركة عند التخارج
٢٤٩	طرق حل مسائل التوريث المشتمة على وصايا
٢٦١	طريقة حل مسائل التوريث الى فيها وصية واجبة
٢٧٠	طريقة استخراج الوصية الواجبة من التركة
٢٧٥	أمثلة متنوعة مشروحة للتمرين

الباب الثانى

الوصية

٢٩١	في معنى الوصية وحكمة مشروعتها وركنها وما تتمتعق به
٢٩٩	تعريف الوصية
٣٠٥	ركن الوصية
٣١٤	السلام في القبول والرد وثبوت الملكية
٣١٦	فيما يتعلق بالفورية والتراضى في القبول
٣٢٥	في شروط الوصية
٣٣٢	الشروط الواجب توافرها في الوصى

سنة	
٣٣٦	ما يشترط في الوصى له
٣٤٦	حكم الوصية للوارث
٣٤٨	ما يشترط في الوصى به
٣٥٢	أحكام الوصية
٣٥٩	أحكام الوصى — وصية غير المسلم — وصية المدين
٣٦٥	أحكام الوصى له — الوصية للجهات — الوصية للممدوم — الوصية للحمل
٣٧٦	أحكام الوصى به
٣٧٩	مقدار الوصية
٣٨٠	بطلان الوصية
٣٨٣	أنواع الرجوع
٣٨٩	أحكام الزيادة في الوصى به
٣٩٣	لم يبرست

